د. مصطفى الفقي

الرهان على الحصان

دار الشروق

الرهـــان على
الحصـــــان

الطبعة الأولى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

إهــداء

إلى وطن

أعتز بماضيه ، وأنتمي لحاضره ، وأحلم بغده

م. أ.

تقـــديم

لقد اخترت موضوع أول مقال فى هذا الكتاب عنوانا له، إذ إن ذلك المقال يقدم نظرة فيها من الدلالة الرمزية أكثر ما فيها من نظرة مباشرة لأنها تتصل بقضية الاختيار لشغل مواقع العمل العام ومراكز السلطة ومناصب الإدارة فى دول العالم الثالث عمومًا والمنطقة العربية خصوصًا، ولقد أشرت صراحة إلى حماسى «لنموذج الحصان» بين البشر لأنه يعبر عن روح الفروسية ويمثل شريكًا فاعلاً فى العمل بينما يظل «نموذج الحمار» تجسيدا للروتين الجامد والطاعة العمياء والوعى الغائب.

ولم تبدأ هذه المحاولة من فراغ فقد صدر لى منذ سنوات قليلة كتاب آخر بعنوان «الرؤية الغائبة» تناولت فيه قضية بالغة الأهمية شديدة الخطورة وأعنى بها افتقادنا أحيانًا إلى النظرة المتكاملة حيث نمضى وراء المواقف الجزئية فتضيع الفكرة الشاملة وتختفى «الأجندة» التى تنسجم بنودها وترتبط تفاصيلها، إذ إن من أكبر أسباب القصور الوطنى والعجز القومى مسألة غياب الرؤية الشاملة والنظرة البعيدة التى تستوعب المتغيرات وتتفهم التحولات وتربط بين دروس الماضى ومشكلات الحاضر وتطلعات المستقبل.

هذه صفحات تبحث فى رؤية مستقبل أجيال هذا الوطن التى لا نريد لها أن تعانى معاناة جيلى الذى أطلقت عليه يومًا اسم «الجيل المسروق» لأنه يبدو لى «كالطابق المسحور» فى العمارات الكبرى والذى يحتوى فقط الأجهزة الفنية من مواسير التبريد ومراكز التدفئة ومفاتيح الكهرباء التى تعتمد عليها البناية كلها ومع ذلك لا يقف المصعد عند ذلك الطابق صعودًا ويكفى الوصول إليه من السلم الخلفى وحده!، فهو الجيل الذى استقبل حياته العملية مع نكسة 67 وقيل له دائمًا أنه «لاصوت يعلو على صوت المعركة»، إنه الجيل الذى شهد فى صدر شبابه سقوط آماله الواسعة وأحلامه الكبيرة يوم أن أعلن زعيمه التنحى فى أعقاب الهزيمة وهو

الجيل الذى تابع التقلبات الكبيرة فى أوضاع مصر الداخلية وتوجهاتها الخارجية وشهد التحولات الكبرى فى السياسة والحكم.

إننى أريد من هذا الكتاب أن يكون محاولة للتفكير بصوت مرتفع تدعو غيرى إلى حوار متصل حول مستقبل وطن نعتز بالارتباط به ونفخر بالانتماء إليه، كما أن هذا الكتاب محاولة جادة للخروج من دائرة تأثير النظرة التقليدية القائمة على التفسير التآمرى للتاريخ وتعميمها على المستقبل ولعل ذلك يذكرنى بالعلاقة بين تعبير «الحساسية» ومفهوم «المؤامرة»، فالأطباء إذا حاروا فى تشخيص مرض معين استسهلوا الأمر بالقول إن المريض يعانى من أحد أمراض «الحساسية» كذلك الساسة إذا أعيتهم الحيرة فى تفسير موقف دولى أو حدث محلى ركنوا إلى تفسير مسطح وقالوا إنها إحدى نتائج «مؤامرة»، ونحن نريد أن نتخلص من هذا النمط من التفكير وأن نتجه نحو المستقبل بنظرة علمية ومنهج مدروس ورؤية واضحة ولعلنا ـ من خلال صفحات هذا الكتاب ـ نفلح فى تحقيق شىء من ذلك.

د. مصطفى الفقى

القاهرة

ديسمبر 2001م

الحصان والحمار

تستهوينى دائمًا المقارنة بين الحصان والحمار، فالحصان حيوان رشيق الحركة، ذكى الأداء، لا يقبل أن يمتطيه إلا فارس يعرف قدره ويستطيع السيطرة عليه، وهو فى ظنى حيوان «مسيّس» يحتاج إلى «سايس» يدير حركته، ويعرف أسلوب التعامل معه، أما الحمار فحيوان سهل القياد يخضع لمن يركبه، ويتعلم فقط بالتكرار، ولديه صبر طويل على تحمل كل التصرفات العاقلة أو البلهاء، كما أنه لا يشترط فى راكبه مواصفات معينة، إذ يتميز أداؤه بالنمطية والعفوية بل والغفوة، لذلك ضرب به المثل فى الغباء وظل دائمًا نموذجًا للأداء الروتينى بلا وعى، والتصرف التلقائى بلا رؤية.

.. ولقد قصدت من هذه المقارنة أن أصل إلى القول بأن تطبيق نموذجى الحصان والحمار باعتبارهما حيوانين أليفين على نماذج بشرية نصادفها كل يوم هو أمر وارد، كذلك فإن هناك نموذجًا ثالثًا يقع بينهما نشأ عن التهجين المشترك بين هذين الحيوانين، فالبغل هو إفراز مبكر لعلم الهندسة الوراثية إذ إنه يجمع بين خصائص الحصان والحمار بشكل يدعو إلى التأمل ويثير الاهتمام، وما زالت البغال دابة للركوب وأداة للجر فى بعض جزر البحر المتوسط وممرات وسط آسيا.

.. أما لماذا تطرقت لهذا الموضوع الآن، فلذلك قصة طريفة فقد دعانى المستشار الثقافى فى «فيينا» ورئيس البعثة التعليمية بها إلى لقاء على مائدة إفطار فى شهر رمضان الكريم مع أبنائنا وبناتنا من الدارسين والدارسات بجامعات النمسا، وحين شرعت فى توجيه السؤال التقليدى لكل منهم عن موضوع تخصصه أجابتنى إحدى الدارسات أنها تكاد تنهى درجة الدكتوراه فى الطب البيطرى، وأضافت أنها تدرس تحت إشراف أستاذ نمساوى متخصص فى مفاصل الحصان، وأدهشتنى تلك الدقة فى تحديد التخصص وتصورت فى نفسى أنه ربما يكون هناك من يتخصص فى قفا

الحمار أيضًا ! ثم شرحت لى ابنتنا فى إسهاب ذكى الفارق بين مختلف فروع دراسات الطب البيطرى وأهمية كل منها فى الحفاظ على الثروة الحيوانية المحدودة فى بلادنا، فأضفت تعليقا على ما تقول أن مهمة الطبيب البيطرى أكثر صعوبة من الطبيب البشرى لأن الحيوان لا ينطق ولا يستطيع أن يشرح لطبيبه أعراض ونوع الألم الذى يعانى منه على نحو يقترب بدرجة ما من طب الأطفال فى سنواتهم الأولى حيث يكون عبء التشخيص والعلاج كاملاً على الطبيب وحده، وأعود مرة ثانية إلى المقارنة بين الخيل والحمير مروراً بالبغال، متذكراً قول الله سبحانه وتعالى : ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ صدق الله العظيم.

وأوضح هنا صراحة أن جوهر هذا المقال يتجه بالدرجة الأولى إلى نوع من التأمل فى تصنيف درجات البشر بين خصائص هذه الحيوانات الثلاثة التى تنتمى إلى فصيلة واحدة مع احترام الفارق الأساسى بين الحيوان والإنسان حيث ميّز الله الأخير بميزة العقل التى سيطر بها على الكون، وحقق بفضلها إعمار الأرض، ولكن تظل دائمًا تلك الفروق فى خصائص تلك الحيوانات مدعاة مغرية للتطبيق على البشر كلما تأملنا بعض تصرفات الناس حولنا، ويمكن أن نورد ذلك من خلال الملاحظات التالية :

(1) قد يكون اختيار نموذج الحصان للاستخدام فى ميدان بذاته هو الاختيار الأصعب لكن عائده فى النهاية أفضل بكثير، فهو كالصديق الذى يصدقك القول لا من يصدقك بالحق وبالباطل، لذلك فإن التعامل مع هذا النموذج ليس سهلاً، ولكن النتيجة غالبًا ما تكون هى الأحسن، أما نموذج الحمار عند استخدامه فى مجال معين فأمر آخر إذ إن تصرفاته صماء، وأداؤه محدود وتفكيره معدوم، من هنا فإن اختياره يبدو فى البداية هو الأيسر، ولكن واقع الأمر يؤكد فى النهاية أنه الاختيار الأسوأ.

(2) الحصان نموذج للفروسية يتعامل بمنطقها الرفيع، وشموخها الراقى، يخوض المعارك مع صاحبه، ويقاتل دفاعًا عن أهدافه، وقد يضحى أيضًا من أجله، يعترض أحيانًا ولكن اعتراضه يقع فى إطار الإيمان بالفارس والمضى على الطريق معه مهما كانت الصعاب، ونموذج الحصان يؤمن بمنطق العقاب والثواب، فقطعة

من السكر تبدو حافزاً له إذا ما أصاب، كما أن نظرة حادة تكفيه إذا ما أخطأ، أما نموذج الحمار فهو يتسم بالتصرف العشوائي بمنطق الطاعة العمياء، لا يدرك معنى التضحية، ويرتبط بصاحبه ارتباط الحاجة وليس بمفهوم المشاركة، وهو يؤدي الحد الأدنى من الواجب المطلوب دون الاهتمام بشيء بعد ذلك.

(3) الحصان حيوان يتميز بالكبرياء وتصدر تصرفاته عن شيء من العراقة، كما أن الأصالة إحدى ميزاته الأساسية، ولديه قدر كبير من الوفاء، أما الحمار فولاؤه موقوت يرتبط فقط بما يحصل عليه، ولكنه لا يفكر أبداً في المطلوب منه، إنه يتصرف بمنطق (الجزرة) أمام عينيه أو (العصا) على ظهره، ولا توجد لديه حوافز أو طموحات ولكنه يمضي وفقًا لبرنامج يومي لا يتكامل مع ما مضى ولا يتهيأ لما هو قادم.

(4) إن نموذج الحصان بين البشر يتمتع بحس سياسي رفيع ووعي عام بما يدور حوله، ويدرك أهمية النظرة الكلية للأمور، ولا يقف عند حدود النظرة الجزئية للأشياء، كما أنه يتميز بإدراك عميق للغايات البعيدة، أليس هو حيوان السباق، ومطية المعارك، ومدرعة العصور السابقة، ودبابة التاريخ العسكري الطويل، إنه يبدو حيوانًا صاحب مبدأ، وليس أبداً كالحمار طالب وظيفة، ومجرد أداة استخدام لبرنامج يومي محدود.

(5) أما النمط الثالث وهو نموذج البغل فقد بدأ يختفي بين البشر بنفس قدر اختفاء حيوان البغل ذاته، فقد أصبحنا في عصر يحتاج إلى الأجسام الرشيقة والأوزان الخفيفة ولم تعد قوة التحمل الجسدي هي الهدف، بل أصبح التفوق العقلي هو الغاية في عصر ثورة المعلومات والتطور الكاسح في العلوم الجديدة، والتقدم المذهل في دنيا الاتصالات، والإنجازات الباهرة في عالم التكنولوجيا الحديثة.

.. إننا لا نبغي من هذا القول إسقاطا على واقع بلد عربي معين، أو وطن بذاته من بين دول العالم الثالث، ولكن واقع الأمر ينصرف إلى تأمل صفحات من دفتر أحوال عالمنا المعاصر بكل ما يموج به من تيارات وما يتعرض له من تحديات، حيث نكتشف أن القياس على عالم الحيوان قد يكون مفيداً في دنيا

الإنسان، وقديما علمنا «ابن المقفع» - منذ مئات السنين - أن الحكمة تأتى أحيانًا على لسان الحيوان الأخرس، فكانت ترجمته للرائعة الإنسانية الخالدة «كليلة ودمنة» بمثابة درس إنسانى طويل الأجل وقف فيه «بيدبا» الفيلسوف يلقن شعوب الأرض شيئًا من حكمة الهند القديمة التى رأت أن الإنسان مهما علا قدره باعتباره كيانًا عاقلاً ومخلوقًا ناطقًا إلا أنه ينتمى فى النهاية إلى المملكة الحيوانية الكبيرة بكل ما لها وما عليها.

وأنا أريد أن أقول من خلال هذه السطور إننا مطالبون فى عالمنا العربى بنوع من مراجعة الذات، وإعادة تصنيف الكفاءات فى محاولة لتوظيف الأفضل فى الموقع الأنسب مع إعلاء كلمة العقل فى الزمن العربى الردىء، الذى غابت عنه الرؤية وندرت فيه الحكمة وسادت لغة عفوية، بينما يوجد على الطرف الآخر من تفوقوا فى لغة الخطاب السياسى بشكل يدعو إلى الانبهار، وبدت لديهم قدرة فهم ملامح التخطيط طويل المدى لإعادة ترتيب الأوضاع الدولية والإقليمية بشكل غير مسبوق، يكفى أن نتذكر المائة عام الأخيرة من مسار الاستراتيجية الصهيونية وكيف نجحت فى توظيف نتائج حربين عالميتين لخدمة أهدافها، ولماذا نذهب بعيدًا؟ فلنتأمل فقط ما حدث لأسعار النفط العالمية على امتداد ربع القرن الأخير، بدءًا من فترة حظر التصدير فى أعقاب حرب أكتوبر المجيدة وصولاً إلى التدنى الشديد الذى وصلت إليه حاليًا أسعار تلك السلعة الإستراتيجية التى كانت تمثل ميزة نسبية لبعض الاقتصاديات العربية؛ لكى ندرك أن نموذج الحصان هو الذى يفكر بمنطق الرؤية بعيدة المدى وأن الأخذ بغير ذلك رهان خاسر، ورؤية عاجزة، وفكر روتينى محدود يكتفى بردود الأفعال ولا يملك زمام المبادرة، ولا يقوى على استشراف المستقبل..

إن تأمل إدارة أى مشروع فى قطر عربى ما أو مؤسسة بذاتها فى إحدى الدول الفقيرة سياسيًا، المحرومة ديمقراطيا، سوف يؤكد لنا دائمًا صدق المقولة من أن الذين يفضلون الحمير فى رحلة الطريق يدفعون الثمن فادحًا، أما فرسان العصر الذين يدركون قيمة الخيل بكل ما يلحق بها من خصائص وما تتصف به من ميزات طويلة الأجل بعيدة المدى فهم القادرون على الدخول إلى أعتاب عصر جديد وقرن قادم.

وتحضرنى هنا قصة طريفة من أدب الجاسوسية فى أثناء فترة الحرب الباردة حيث تمكن جهاز مخابرات الاتحاد السوفيتى السابق من تجنيد عميل بريطانى يشغل موقعًا مرموقًا فى مؤسسة مهمة، وكان التكليف الوحيد الصادر إليه لا يحتاج إلى رسائل سرية أو اتصالات دورية ولكن فقط إلى استخدام صلاحيات ذلك العميل فى اختيار الشخص الأقل كفاءة لكل منصب يخلو فى مؤسسته، حيث يفضل نموذج الحمار دائمًا على نموذج الحصان من بين المتقدمين لشغل كل وظيفة مهمة، وبذلك يتحقق تلقائيًا هدف السوفييت من عملية تجنيد العميل بإضعاف المؤسسة البريطانية المهمة التى يعمل بها، وكان ذلك هو الهدف المطلوب وقتها ! . .

. . . ولننتقل الآن من لغة الرمز الغامض إلى عالم الواقع المباشر لكى نقول بوضوح إن اختيار شخص ما لموقع معين مهما صغر حجمه وقل شأنه يعتمد على فراسة معينة عند الانتقاء، بحيث تربط بين إمكانيات الشخص العقلية ومؤهلاته الفكرية وقدراته الذاتية وضوابطه الأخلاقية من جانب، وبين الموقع الذى يتهيأ له والوظيفة التى تنتظره من جانب آخر وفقًا لمعايير موضوعية تخضع لتوصيف طبيعة المهنة وحدود المهمة بعيدًا عن منطق الأهواء وبمنأى عن الدوافع الشخصية، والتزامًا بالهدف العام دون ما عداه، وإعمالاً لقانون الاختيار الطبيعى للأصلح دون سواه، ومازلت أذكر من بعض ثقافتى الدينية أن الإمام «ابن حنبل» قد أجاز تفضيل المسئول الأكفأ على غيره حتى ولو كانت له بعض الهنات، أو لحقت به بعض الملاحظات، لأن الكفاءة رصيد مطلوب لحسن الأداء وتجويد الخدمة، ولقد حفل تاريخ مصر، قديمه وحديثه، بالفرسان الذين أثروا حضارته، وغيروا مجرى مساره منذ أن دخلها الحصان حيوانًا مقاتلاً مع «الهكسوس» حتى أصبح له وجود فى كل مكان.

. . وسوف تظل مصر دائمًا مستودعًا للكفاءات، ومصدرًا لأفضل النوعيات وموردًا لأعظم الشخصيات، وقد التزم فارس مصر بكل أسباب الموضوعية ودوافع الحذر فهو يدرك أهمية عنصر الوقت فى الاختيار وأهمية عامل الزمن فى المتابعة، ويبدى حساسية مفرطة لمراكز القوى، ويجتث جذور بؤر النفوذ، ويوقف شطحات الهوى لأن النفس البشرية تبدو أحيانًا صورة للحصان الجموح، وأحيانًا للحمار الأحمق، لا تفرق بين ما يجب وما لا يجب، ومهمة الفارس القائد هو أن

يضع الضوابط والحدود، ويرسم خريطة المستقبل، ويحدد أدواته بكل اقتدار وموضوعية، فلكل عهد رموزه ولكل عصر أدواته.

كما أن جياد كل زمان ليست هى الأخرى ذات صلاحية مطلقة، إذ يجب أن يكون وجدان صاحب الموقع يقظًا، ووعيه صادقًا، وإحساسه عميقًا، مدركًا أن جهد كل إنسان مرتبط بما يحيط به من ظروف وما ينتظره من تحديات، وهنا يأتى دور الفارس القائد الذى يرفض بطبيعته منطق العنتريات الجوفاء، ويبتعد عن حرب الشعارات، ويفضل دائمًا الرهان على الواقع، ويتحلى بروح الجماعة مؤمنًا أن البقاء للأفضل، وأن الاستمرار للأصلح، فالكلمات الرنانة ليست أمرًا عسيرًا، ولكن عائدها لن يكون يسيرًا، خصوصًا وبلدنا رفيع القدر، كبير الحجم، محورى التأثير فى المنطقة، كما أن الكنانة بلد ولود ووطن أصيل، فالنيل يعلم المصريين الصبر والثقة، كما تلقنهم الأهرام دروس الشموخ والكبرياء، وقد لا يدرك بعض المصريين داخل حدود الوطن قيمة بلدهم العظيم فيتطاولون عليه أحيانًا وقد يعبثون بمقدراته أحيانًا أخرى.

ولكن تبقى صورة مصر فى أعين العالم مهدًا عريقًا للحضارة ووطنًا قديمًا للمدنية، «فأم الدنيا» هى التى استطاعت أن تستوعب كافة الثقافات، وعرفت دائمًا قيمة الجواد العربى الأصيل، وأدركت بفطرتها أن نموذج الحصان بين البشر هو الأفضل مهما بلغت تكاليفه، لذلك راهنت على المستقبل عبر تاريخها الطويل بمنطق الفروسية وبحكمة القيادة وبوعى الشعب، فالفروسية كلمة تعبر عن النبل فى التعامل، والارتفاع على الصغائر، وتشير إلى روح متميزة تتصف بالشموخ والكبرياء وسلوك رفيع يدفع صاحبه نحو السمو والرفعة.

اعترافات

« سوف يظل الصدق مع النفس، ووضوح الرؤية الذاتية مصدرين للشخصية السوية فى كل العصور»

اعترافات ذاتية

بلغت الخامسة والخمسين من عمرى (عام 1999)، ورأيت أنها مناسبة لحديث صادق مع النفس وحوار صامت مع الذات يتميزان بالشفافية التى يرتفع بها الإنسان عن كل الأهواء حتى يتمكن من رصد ماضيه وفهم حاضره.

فقد كان أدب السيرة الذاتية - ولا يزال - رافدًا مهما من روافد المعرفة الإنسانية، ولكن الذى يعلو عليه قيمة وفضلا هو أن نتحدث فى شجاعة وشرف عن نوازع الصراع الداخلى الذى يعتمل فى صدورنا ويصاحبنا فى أغلب سنوات العمر، ولقد أدهشنى منذ سنوات المفكر المصرى الراحل د. لويس عوض عندما أصدر كتابه سنوات التكوين «أوراق العمر» وبهرتنى موضوعيته فى بعض فقرات ذلك الكتاب إلى حد الذهول خصوصًا عندما صور فى صدق خليط المشاعر العائلية عند زواج فتاة من قريباته بمن يختلف عنها دينًا، ثم حديثه عن قريبة أخرى مريضة نفسيا، وإشارته إلى شعوره بأن أخاه - وهو أستاذ جامعى مرموق أيضًا - قد عانى من أن شهرة أخيه قد حجبت عنه جزءا من حقه، وقد بدا لى كتاب المفكر الكبير وكأنه منافس لاعترافات جان جاك روسو، واكتشفت أنه لا يقل شفافية عن غاندى عندما تحدث فى شجاعة عن أخطاء شبابه، أو مذكرات سعد زغلول بما تتصف به من نقد ذاتى واضح خصوصا فى مرحلة ما قبل انخراطه فى العمل الوطنى وقيادته لثورة 1919 الشعبية، حيث كان يهوى لعب (الورق) بصورة بددت جزءا من ثروته.

ولقد رأيت مناسبة عيد ميلادى مبررا للجلوس على كرسى الاعتراف لاستكشاف الأركان الأربعة فى تكوينى الشخصى بما له وما عليه، وقد ميزت من بينها سمات رئيسية هى القلق والتأمل والفضول والموضوعية، وحاولت أن أكون صادقًا مع الذات أمينًا مع الغير لأسباب لا تقف فقط عند الحدود الفاصلة للعمر،

ولكن تتأثر أيضًا بما ينعكس عليها من أننا نعيش فترة مفصلية تجمع بين قرنين وألفيتين فى وقت واحد، كما أن قرب شهر رمضان يغرى أحيانا بالارتقاء والسمو.

القلق

أعترف أن القلق قد صاحبنى منذ سنوات الطفولة الأولى وظل رفيقًا يؤرق ساعات الصفاء ولحظات السعادة، وقد كان مصدر القلق الذى يعتادنى دائمًا هو ذلك الشعور العميق بالخيط الرفيع بين الحياة والموت، والإحساس الدائم بأن لغز الوجود كله يمثل أمامى صخرة صلبة تتحطم عليها أحيانًا كل موجات التفاؤل أو محاولات الخروج من دائرة التفلسف الذى لا يخلو من حزن ولا يبرأ من خوف، لقد كنت أسمع فى طفولتى الباكرة أن يوم القيامة قد اقترب وأن النهاية قادمة، وظللت على موعد دائم مع المفاجآت والتحديات والمصاعب وأصابتنى حالة ترقب مستمر لما هو قادم، وكأننى أعيش دائمًا على حافة الهاوية، كما تولدت لدىّ عبر رحلة العمر معاناة من نوع خاص تلازمنى كلما انفردت بنفسى أو خلوت إلى ذاتى.

فركوب الطائرة يقلقنى رغم أننى طفت بها قارات العالم كلها تقريبا، ولقد سمعت حديثًا لعالم نفسى شهير يقول فيه إن الناس جميعا يقلقون من رحلة الطائرة وبدرجات متفاوتة ولكنهم لا يظهرون ذلك فى الغالب، وقد ظل ذلك المجهول يتربص بى دائمًا، وكلما ازدادت مساحة ما أعرف ازدادت أيضًا مساحة ما لا أعرف، ولقد حاولت كثيرًا أن أخفى قلقى بمسحة مرح أو روح سخرية ولكن بقيت المعاناة الذاتية قائمة وظل الطفل يصرخ فى داخلى لا يعرف السكينة ولا يتوقف عن الوخز الدائم. . قلق من المجهول الغامض. . قلق من المرض الطارئ. . قلق من غدر الصديق. . قلق من ركلات الغيرة لدى الآخرين. . قلق عام يرتبط بأوضاع الوطن وهمومه، بل إن صورة البطل يوم التنحى فى أعقاب النكسة العسكرية ما زلت تمثل لدىّ هاجسًا قوميًا يعتادنى حينًا فحينًا.

التأمل

أضاع التأمل نسبة لا بأس بها من عمرى وحرق فترات طويلة من طفولتى وشبابى وكهولتى، وكان مرد ذلك دائمًا هو تلك التعددية اللعينة فى مقومات

شخصيتى، فأنا نصف شاعر وجزء من أديب، وشريحة من فنان وظل لمفكر.. أهوى النظرة الشاملة للأمور وأمقت تجزئة الرؤية أو عشوائية الأولويات لذلك اتجهت لدراسة العلوم السياسية جريًا وراء نظرية وحدة المعرفة التى تنطلق من وحدة الكون وتكامل أقاليم العالم.

وقد كنت طالبا متفوقا يأتى ترتيبى الأول فى دراستى قبل الجامعية، وكان ذلك بغير كر أو فر بين صفحات الكتب المقررة، وإنما بالتأمل فقط فيما أسمع بقاعة الدرس والتذوق العميق لموضوع البحث، بل إننى حصلت على الدكتوراه من جامعة لندن بالعمل من خلال مرحلتين كانت إحداهما تجميعا روتينيا للمادة العلمية والثانية هى تأمل ما حصلت عليه وتطويعه لخدمة موضوع الأطروحة، مستعينا برصيد من المعرفة العامة ومنهج فى التفكير يعتمدان على درجة مبالغ فيها من التنظيم إلى حد الوسوسة بل والدقة المرضية، فأنا شخص «نمكى» متأمل وواقعى حتى النخاع فى الوقت ذاته، ولقد سبب الاستغراق فى التأمل لدىّ شعوراً مزدوجًا من الكآبة والسعادة معًا وإحساسًا عارمًا بأهمية تأثير القدر على مسار الحياة وأهمية استثمار ما هو متاح والبعد تمامًا عن إهدار ما هو ممكن، وآمنت دائمًا بأن ما لا يدرك كله لا يترك كله، وظللت أفكر أيضًا فى تلك الحكمة المعروفة فى ريف الدانمارك عندما تقول الأم المجرية لابنتها الفتاة «إذا لم تتمكنى من الارتباط بمن تريدينه فحاولى حب من يريدك»!

الفضول

لقد كان النهم للمعرفة بكل أبعادها ومصادرها مكونًا طبيعيًا لرصيد المعلومات والأفكار والرؤى عندى، بل إن ذلك النهم كان يستمد دافعه من فضول معرفى لايتوقف، وأعترف الآن فى شجاعة أننى قد دفعت ثمنًا لذلك، عندما كلفنى الاهتمام العابر والفضول الشديد موقعًا شغلته عدة سنوات، فقد تصورت يومًا أننى (أرسين لوبين) الذى اكتشف منجمًا للأخبار والمعلومات المتجددة دون أن أكون حذراً كما يجب، أو يقظًا كما تعودت، ولست نادمًا على ما حدث لأننى أدرك أن المرء يتعلم من تجاربه ويستفيد من أخطائه، ولقد دفعنى الفضول الغريزى منذ الطفولة والتساؤل المستمر عبر رحلة الحياة إلى مزيد من القراءة والبحث فى مصادر

المعرفة، فقد أنفقت فى مكتبة البلدية بدمنهور فترات طويلة من سنوات الصبا الباكر، وسعيت للتعرف على كل ما يحيط بى من بشر عبر مراحل عمرى، وعشقت رائحة التاريخ وتعاملت مع عنصر الزمن بغض النظر عن عامل المكان، وآمنت دائمًا أن المعرفة قوة لا تقل قيمتها عن الثروة أو السلطة، كما سعيت إلى توظيف الفكر فى خدمة الحياة، وآمنت أن البشر جميعا متساوون دون اعتبار لجنس أو لون أو دين أو لغة أو عقيدة فكرية أو ديانة روحية، لذلك تعلمت من الصغار قبل الكبار، وأفدت من البسطاء مثل الوجهاء وعشت حياتى لا بالطول والعرض ولكن بالعمق أيضًا.

الموضوعية

أصابنى داء الموضوعية على كبر، وخضعت كثيراً لمقولة المفكر الراحل لطفى الخولى عن (جلد الذات) وتولدت لدىّ عقدة ذنب دائمة تجاه المرضى والفقراء والمستضعفين، وتحول النقد الذاتى إلى برنامج يومى يشتد مع ساعات المساء وقبيل النوم، فأنا أعترف بينى وبين نفسى بقدر من هم أفضل منى ولا أعيش أسير وهم التميز على الآخرين كما يحدث لكثير من الناس، وأعتبر أن كل مرحلة هى فصل مستقل فى كتاب يتم إغلاقه فور الانتهاء من قراءته حتى لا أقع فريسة ذكريات موقع مضى أو أوهام سلطة زالت، والموضوعية صفة مفقودة فى حياتنا المعاصرة حيث تجرى عملية خلط دائم بين العام والخاص، إذ نشهد دائما محاولات يومية لتحويل المصالح الشخصية إلى قضايا عامة وأحيانًا أخرى بتحويل المسائل العامة إلى مصدر للتجريح الشخصى وتشويه صورة الغير، ولذلك فإن النظرة المحايدة والتجرد الموضوعى هما علاج اجتماعى وأخلاقى لازم خصوصًا فى عصر تعددت فيه الرؤى وتجاورت المفاهيم وشاعت معه ثقافة الديموقراطية ولغة الحوار الحر، ولعل مقولة الإمام الشافعى عن أن رأيه صواب يحتمل الخطأ ورأى غيره خطأ يحتمل الصواب هى عبارة خالدة فى التاريخ الإسلامى تسبق المفكر الليبرالى المعاصر؛ إذ يقابلها بعد ذلك فى التراث الغربى مقولة فولتير الشهيرة عن استعداده لأن يدفع حياته ثمنًا للدفاع عن صاحب رأى يختلف معه، ولقد ساعدتنى الموضوعية فى الخروج من كثير من المآزق وحسم عدد كبير من القرارات؛ لأننى أعترفت بحدودى

الذاتية وأخلصت لنفسى النصيحة حتى أكون صادقا مع الذات قبل الغير، ولم أنجرف يومًا وراء سراب، نعم . . قد تطغى العاطفة أحيانا، وقد يتحكم الهوى أحيانًا أخرى ولكن مساحة ذلك التجاوز قد تقلصت كثيرا عبر السنين .

ولقد آمنت أخيرا أن الإنسان ابن ظروفه التى أحاطت به ونتاج البيئة الفكرية والاجتماعية التى عاش فيها، كما أدركت من كل المرموقين الذين التقيت بهم فى مجالات العلم والفكر والثقافة ومراكز السلطة والحكم والسياسة أن الإنسان هو الإنسان مهما علا شأنه أو تواضع قدره وأن توزيع الأدوار فى الحياة قد جاء فى كثير من الأحيان عبثيا ولاهيا، واكتشفت أن القوة الخالقة قد شاءت أن تسود نمطية تلقائية بين المخلوقات وأن العدل منطوق نظرى وأن المساواة مفهوم تجريدى، فهناك من يولد موهوبا وهناك من يولد معوقا، وهناك من تحظى بقدر من الجمال وهناك من حرمت منه من لحظة الميلاد، وآمنت أيضا بشىء يقترب من تعادلية توفيق الحكيم فاقتنعت بأن لكل مخلوق رصيدا من النقاط فى حياته قد يأخذها صحة أو جاها أو ثروة أو ذرية وقد يفقد بعضها ومع ذلك تتولد لديه درجة من القناعة تعطيه السعادة المرجوة، كما تيقنت كذلك أن تعظيم القدرات ممكن وأن تنمية الذكاء وتنشيط الذاكرة أمران ميسوران بالتدريب المنتظم لأن حدود العقل البشرى أوسع بكثير من ذلك القدر الذى جرى استخدامه منه، كما أن الزمن المرصود من عمر الإنسان والتاريخ المكتوب للجنس البشرى كلاهما يبدو قشرة سطحية فى عمر الكون الذى قد يزيد على مئات الملايين من السنين .

والمثير حقا أن الرسالات السماوية لم تهبط على أرض البشر إلا من بضعة آلاف من السنين لتعبر عن مرحلة من الرقى الإنسانى لم تكن موجودة من قبل، لذلك استقر فى يقينى منذ سنوات أن مصداقية التاريخ البشرى وأساطير الأولين إنما تنبع فقط من الآثار الباقية أو الرموز القائمة وليس من مجرد السرد الذى لا يستند إلى أساس مقبول أو وثيقة مؤكدة، وقد تمكنت عبر رحلة العمر من ترويض الذات ونجحت إلى حد ما فى التخلص من الانفعال الزائد وحدة المزاج المتقلب والتوتر الذى لا مبرر له وقاومت ذلك الإحساس العابر بعدم الأمان والذى كان يجتاحنى أمام مشاعر الكراهية لى - من طرف واحد - إذا نشأت .

ولكننى أعترف أن فاتورة الحساب لذلك كله كانت غالية الثمن عالية التكاليف خصوصا عندما يقترن الذكاء بالعاطفة ويصنعان معا ثنائيا مزعجا على مدار سنوات العمر .

* * *

هذه خواطر يوم المولد، اقترنت بلحظات من التجرد الصادق والموضوعية الكاملة لكى تصفو النفس ويستريح الضمير، ويهدأ العقل الذى يرفض أكثر مما يقبل ويجادل أكثر مما يصمت، ويفكر بغير انقطاع فى كون بلا حدود .

اعترافات سياسية

تعودت فى مثل ذلك اليوم من كل عام ـ وهو يوم مولدى ـ أن أقوم بمراجعة ما مضى والتفكير فيما هو قائم والتطلع إلى ما هو قادم، ولقد كتبت فى مثل هذا اليوم من العام الماضى مقالا بعنوان «اعترافات ذاتية» حاولت فيه أن أنحو منحا صادقًا مع النفس أمينًا مع الغير، وأجريت فيه عملية نقد ذاتى كان لها وقع طيب لدى كثير من الأصدقاء والقراء لأننى أبرزت فيها الجوانب السلبية قبل الجوانب الإيجابية فى حياتى الشخصية على نهج يقترب ـ مع الفارق ـ من المفكر المصرى الراحل «الدكتور لويس عوض» فى سيرته الذاتية (أوراق العمر)، ولكن الأمر يبدو مختلفًا هذا العام فمفهوم الوطن أكبر من هموم الذات.

والصراع الذى تواجهه أمتنا العربية يحتدم فى هذه الفترة ليضع المنطقة فى مأزق يعلو على أية مشاعر شخصية أو انفعالات فردية ويجعل القضية العامة تسبق بكثير أية قضية خاصة، لذلك آثرت أن يكون مقالى اليوم حول «الاعترافات السياسية» بعد أن كان مقالى منذ عام فى ذات الزمان والمكان حول «الاعترافات الذاتية».

فالهم العام يفرض نفسه قبل الهموم الخاصة ويدعونا إلى حالة من التفكير فيما يجرى واحتمالات المستقبل القريب بما يحمله من مخاض منتظر أو مفاجآت محتملة، فالصراع فى المنطقة يبدو شديد التعقيد حيث تتداخل عناصره وتتشابك أبعاده ويختلط فيه الدين بالسياسة وتضطرب معه الأرض بالسكان، وإذ أنتمى شخصيا إلى جيل بدأت صحوته على الحياة السياسية فى مطلع الستينيات ومع سنوات المد القومى الذى ملأ النفوس بالآمال الواسعة والأحلام الكبيرة فى ظل عملية تعبئة كاملة ضد الوجود الإسرائيلى ومن ورائه الحركة الصهيونية بتاريخها المعروف، فقد كنا نتصور أيامها أن لدينا من أسباب القوة وعوامل النصر ما يجعل استرداد الحقوق أمرًا يسيرًا مع اعتقاد راسخ بأن ميزان القوى يبدو فى صالح الجانب العربى كما وكيفًا بصورة لا تحتاج إلى تفكير طويل، حتى جاءت حرب يونيو 1967

فأحدثت انقلابًا ضخمًا فيما كنا نؤمن به ونمضى وراءه وأدت بجيلنا وربما بجيل آخر بعدنا إلى نوع من القلق الذى لم نتخلص منه مع معاناة ظلت تلازمنا حتى الآن، فقد اختلطت أمامنا القيم وتداخلت الصور وتعرضنا لإحباط شديد أمام غطرسة إسرائيلية تتحدث عن السلام بلغة الحرب، وتفكر فى التعاون الإقليمى بمفهوم السيطرة، وتتشدق بالرغبة فى التعايش المشترك بينما هى تضرب ذلك فى جوهره صباح مساء، وبرغم ما تحقق من انتصار فى أكتوبر العظيم واستعادتنا للثقة المفقودة بالذات، والأمل الضائع فى المستقبل، إلا أن إسرائيل على الجانب الآخر لم تحسن استقبال الرسالة، واعتبرت إنهاء حالة الحرب تراجعا، وخيار السلام العربى ضعفا، وبوادر التطبيع هوانًا، ولكن الذى يعنينا اليوم هو أن نتلمس حدود المربع الذى نقف فيه وكيفية محاصرة إسرائيل بالسلام الذى تتهرب منه، ولا تريد الالتزام به، فى ظل متغيرات دولية لا يمكن الإقلال من شأنها، أو تجاهل تأثيرها، وهنا يكون من الواجب أن نذكر الاعترافات الخمسة التالية :

أولاً : إنى أعترف أن مدعاة القلق فيما جرى على الأرض الفلسطينية فى الأسابيع الأخيرة هو أنه يعطى انطباعًا بالعودة إلى أجواء العنف ومظاهره المعروفة فى فترة كنا قد تجاوزناها ـ أو هكذا توهمنا على الأقل ـ فإذا الصورة قاتمة والتداعيات خطيرة، فالقوة تقهر الحق، وآلة الحرب تهزم الشجاعة، والأبرياء هم الحصاد المتاح فى ظل ظروف شديدة البؤس، ولكن أكثر ما يلفت النظر ويدعو للقلق هو أن أحداث الأسابيع الأخيرة تمثل ضربة قوية لمستقبل التعايش اليهودى العربى، وتعتبر انتكاسة لمسيرة طويلة فى ذلك الاتجاه.

فقد ظهر حجم كراهية المستوطنين الإسرائيليين للشعب الفلسطينى، وتصاعدت حدة المواجهة بين فلسطينى 1948 والسلطات الإسرائيلية برغم أن أولئك الفلسطينيين يحملون جنسية الدولة العبرية، وذلك يعنى أن ذاكرة الصراع مازالت نشطة وحدة العداء لا تزال مؤثرة، كما أن التعايش بين العرب وإسرائيل يواجه اختبارًا صعبًا بعد أكثر من خمسين عامًا من قيام دولة إسرائيل، وهذا يعنى أن الجهود المبذولة من أجل السلام لم تستطع حتى الآن أن تنتزع روح العداء المتبادل بين المغتصب والمغتصبة حقوقه، فضلاً عن إحساس جديد باليأس المرحلى الذى أصبح يلازم كل من يعنيه الشأن القومى العام.

ثانيًا : إنى أعترف أن الأصل فى فلسفة السلام أنه يجب أن يقوم على التوازن بين الحقوق والالتزامات، والتكافؤ بين الطرفين من حيث المسئوليات والواجبات، ولا يقوم أبدًا على ترويع المدنيين، وجرافات الهدم، وآلة الحرب التى تحصد الأطفال والمواطنين الأبرياء، فالقهر لا يصنع سلامًا، والعنف لا يحقق أمنًا، والغطرسة لا تحمى مستقبلاً، وتجاوب الصراعات عبر التاريخ كله تؤكد أن صفقات التسوية غير المتكافئة لم تدم طويلا، وتحولت إلى هدنة مؤقتة خرجت منها الشعوب بروح العنف ورغبات الانتقام وهذا ما لا نريده فى هذه المنطقة شديدة الحساسية من عالمنا المعاصر.

فالسلام يجب أن يتأسس على العدل بحيث يشعر كل طرف بحد أدنى منه لأن السلام لابد أن يحتوى على مضمون للتعايش المشترك، ومفهوم للتعاون الإقليمى المحتمل، والتهيؤ لنقلة نوعية جديدة فى الشرق الأوسط كنا نتصور وهمًا أننا شديدو القرب منها.

ثالثا : إنى أعترف أن المسافة بين انفعال الشعوب ودبلوماسية الحكام ما زالت واسعة فى كثير من الأقطار العربية وهذا أمر طبيعى؛ لأن المواطن العادى قد يملك طرف التعبير عن مشاعره بغير ضابط أو رابط، بينما الحاكم يقف أمام مجموعة معقدة من الالتزامات والارتباطات كما قد يرى من التفاصيل ما لا يراه المواطن العادى، ثم إن مسئولية الحاكم فى النهاية هى أن يستجيب للتيار العام السائد بين محكوميه بشرط أن يكون واعيًا بالمحاذير مدركًا لحجم المسئولية.

فالمواطن له أن ينفعل بينما على الحاكم أن يحدد طول المسافة بين الانفعال والقرار وهى مسافة إنسانية مدروسة يعرفها البشر فى المواقف المختلفة؛ إذ لا يستطيع الإنسان الذى يقف فى المقدمة أن يستجيب لعواطفه بنفس الدرجة التى يستجيب بها من هم وراءه.

فالمسألة ليست بهذه البساطة بل إنها بالغة التعقيد شديدة الحساسية، وتحتاج إلى حسابات منضبطة، وتقديرات واعية، واختيارات مناسبة، ولعل هذه القضية تعكس جزءًا كبيرًا من أزمة النظم السياسية العربية وغياب قنوات الديموقراطية الصحيحة فى بعضها، ولعل الانتقادات التى استقبل بها جزء من الشارع العربى لقمة «شرم الشيخ» الدولية أو لقمة «القاهرة العربية» إنما هى تعبير عن الثقة المفقودة

أحيانًا والصورة الناقصة أحيانا أخرى، فضلا عن أن حماس الانفعال قد يحجب الرؤية ويصنع مسافة أكبر مما يجب بين المواطن العادى فى جانب وصانع القرار فى جانب آخر.

رابعا: إنى أعترف ـ وبكل أسف ـ أن الرأى العام العالمى هذه المرة لا يقف كما يجب بجانب الشعب الفلسطينى على الرغم من انتهاكات إسرائيل غير المسبوقة له، بدءًا من إعدام الأطفال، وصولاً إلى حصار المدن، مرورًا بإغلاق المعابر، فالذى حدث هو أن السياسة الإعلامية الإسرائيلية قد نجحت فى تقديم صورة مغلوطة أمام صانعى القرار فى كثير من الدول الأجنبية بدءًا من مقولة إن «باراك» قد قدم للفلسطينيين عرضًا لم يسبقه إليه مسئول إسرائيلى قبله، ألم يعرض دولة فلسطينية عاصمتها «القدس الشرقية» بغض النظر عن الخلاف المتصل بالمقدسات الإسلامية والمسيحية؟! وهذا التصور يبدأ بتجاهل سلسلة التنازلات الفلسطينية التى بدأت منذ عام 1948 حتى يصل إلى الادعاء بأن مسئولية العنف الأخير تقع على الفلسطينيين وحدهم وعلى عرفات وقيادته بالدرجة الأولى إلى حد عودة عبارة «البحث عن قيادة فلسطينية بديلة» مرة أخرى.

وفى ظنى أن الانتخابات الأمريكية الأخيرة قد أسهمت فيما جرى لأن عامل الزمن يبدو حاكما للغاية، وهنا أضيف أيضا أن الانحياز الأمريكى المعروف لإسرائيل قد حرم «واشنطن» جزءًا لا بأس به من مصداقية التأثير على الطرفين بدرجة متكافئة وسمح لقوى التطرف فى الشرق الأوسط بأن تتخذ مواقف معادية للمصالح الأمريكية فى المنطقة حتى أصبحت قضية تأمين تلك المصالح هى الشاغل الأول لإدارة أمريكية تقف على باب الرحيل، كما أن دول الاتحاد الأوروبى ـ وهى المانحة الأولى للسلطة الذاتية الفلسطينية ـ قد جرى على مواقفها السياسية تحول غير منظور يلقى باللوم على الفلسطينيين برغم اعترافهم بقسوة رد الفعل الإسرائيلى وضراوته، أما روسيا الاتحادية فقد قررت أن تتخذ موقفًا محايدًا بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى وهى التى كانت تؤيد الحق العربى عبر العقود الماضية.

خامسا: إنى أعترف ـ بوضوح دون تردد ـ أن مشكلة الدولة الفلسطينية القادمة هى أنها سوف تكون كيانًا سياسيًا قائمًا ولكنها ليست كيانًا اقتصاديًا مستقلاً، فلقد تمكنت إسرائيل خلال الأسابيع الأخيرة من إثبات حقيقة يجب أن ندركها وهى أن

اعتماد الشعب الفلسطينى ، فى أغلب شرائحه العاملة ، على مصادر الرزق المستمد من العمل لدى إسرائيل الدولة أو الإسرائيليين الأفراد إنما يكشف النقاب عن أن جوهر المشكلة ليس سياسيًا أو دينيًا فقط ولكنه اقتصادى بالدرجة الأولى أيضًا ، فلقد أوقفت إسرائيل أكثر من مائة وثلاثين ألف عامل فلسطينى عن العمل نتيجة لإجراءات متصلة بالحصار الداخلى والتطويق الأمنى وإغلاق المنافذ ، كما أن إسرائيل هى المتحكم الوحيد فى تصدير المنتجات الفلسطينية للخارج وهى صاحبة القرار الأول فى تحديد مستوى الرزق بعد أن أصبحت هى المؤثرة فى مفهوم الحق ! ، وهذه حالة نادرة فى العلاقات الدولية المعاصرة لدولة فلسطينية وليدة تريد الاستقلال السياسى ولكنها تفقد مقومات الاستقلال الاقتصادى .

وأنا لا أنكر هنا أن العرب قد وعوا شيئا من ذلك ، وأن صناديق دعم الشعب الفلسطينى جاءت لتلبى هذا الاحتياج ولتسد هذه الثغرة ، ولكن القضية فى النهاية ما تزال معلقة حيث إن الاعتماد الاقتصادى للفلسطينيين على مصادر إسرائيلية فى جزء كبير منه يحرمهم بالضرورة ميزة الاستقلال الحقيقى ، والندية السياسية المطلوبة بين دولتى جوار فى المستقبل .

. . هذه ملاحظات عابرة تأخذ شكل اعترافات ليست بالضرورة جديدة ولكن التذكير بها هو أمر واجب فى هذه الظروف فإذا لم يكن كل ما ورد فيها جديداً فإن معظم ما احتوته يبدو صحيحا ، وبين الجديد والصحيح تقف الحقيقة دائما مهما كانت درجة المرارة أو حجم الإحباط .

وتبقى هنا نقطة تتصل بالدور المصرى لا أجد غضاضة فى الحديث عنها بشعور قومى صريح وإحساس عربى لا تردد فيه ، وهى أن مصر قد تحملت مسئولياتها كاملة فى هذه الظروف ، وسعت بكل الطرق إلى إيقاف نزيف الدم فوق الأرض المحتلة وكسر دائرة العنف الذى أطل بوجهه من جديد على المنطقة ، فلم تكن قمة «شرم الشيخ» ـ برغم أى انتقادات عاطفية لها أو ملاحظات حماسية ضدها ـ هى محاولة ضرورية لاستعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه تمهيداً للقمة العربية التى تلتها فى القاهرة ، ولكن الثقة المفقودة بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى فى جانب ، والضعف النسبى لهيبة الإدارة الأمريكية فى الجانب الآخر قد لعبا دورا فى الإقلال من قدرة قمة «شرم الشيخ» على حسم الأمور وفض الاشتباك بين أصحاب الحق

وبين ملاك القوة، كما أن الدبلوماسية المصرية قد وقفت داعمة للشعب الفلسطيني بشكل إيجابي لا يزايد عليها أحد ولا يسبقها إليه آخر.

فمصر تدرك دائمًا ومن خلال تجربة طويلة ومعاناة استمرت على امتداد العقود الخمسة الأخيرة أن الحق الفلسطيني لا يقبل المساومة، ولكنه ليس أيضا موضوعا للمزايدة، ولا يجب أن ييتئس المصريون ـ شعبا وحكما ـ من بعض التجاوزات عند تقويم دور مصر أو صدور عبارات التطاول عليها لأن ذلك دائمًا هو قدر الشقيق الأكبر ومسئولية الدولة المركزية في إدارة الصراع على الجانب العربي.

وقد يجد الأشقاء أحيانًا في لوم كبيرهم متنفسا لابد منه وعزاء يسحب قدرا من ضغط الغضب الكامن في الصدور، ولكنني أزعم صادقا أن كل عربي يدرك في ضميره أن مصر تسعى مخلصة ـ إن أصابت أو أخطأت ـ وأن دوافعها قومية، وأن مسئوليتها تاريخية، وأن مواقفها علنية.

هذه خواطري في «اعترافات سياسية» بديلاً «لاعترافات ذاتية» اقترن كلاهما بيوم مولدي، وعلى الرغم من أنها مناسبة شخصية إلا أني رأيت توظيفها هذه المرة للشأن العام والهم الوطني ومازلت أتذكر بهذه المناسبة كيف كانت تستهويني أثناء دراستي قراءة «دواوين الحماسة» في الشعر العربي، بينما كان التفكير يردني إلى «دواوين الواقع» في المنظور الإنساني، إنها قضية الصراع الدائم بين العاطفة والعقل، والمسافة الطبيعية بين ما يصدر عن الوجدان الملتهب وما ينتج عن التفكير العميق، وكلاهما جزء من كيان الجسد الواحد، ابن الأرض، ورفيق التاريخ، وشاهد العصور.

وهنا أريد أن أسجل حقيقة يجب أن يدركها الجميع وهي أن من يصنعون القرار هم أيضا عرب يلتهبون إحساسا ويمتلئون شعوراً، ولكن ذلك لا يحرمهم مراجعة الصراع الطويل، والتفكير في تضحيات جسام، وتصور مستقبل لا يزال في ضمير الغيب.

اعترافات دينية

تثير ذكرى ميلاد الإنسان مشاعر متباينة وأفكاراً متلاحقة، فتستيقظ لديه العقد المزمنة وتصحو الانفعالات الكامنة، ويبدو وكأنه يقف أمام قاضيه الطبيعي، ذلك الضمير الذى يلازمه، والعقل الذى يصاحبه، والوجدان الذى ينطلق منه، ولقد كتبت منذ عامين فى هذا المكان مقالاً بعنوان «اعترافات ذاتية» قمت فيه بعملية تعرية للذات وإعادة اكتشاف للنفس، فى محاولة للحاق بكل اجتهادات الصدق الحقيقى والنقد البنّاء والمراجعة الأمينة، وتعرضت فى وضوح للمركبات المعقدة فى الأغوار السحيقة القابعة فى اللاوعى، وبينما كنت أسعى إلى ترسيخ تقليد متألق فى أدب التراجم أشير منه تحديداً إلى المفكر المصرى الراحل «لويس عوض» عندما أصدر كتابه «أوراق العمر» (سنوات التكوين) فقد أشرت صراحة إلى القلق والخوف، وإلى الانتصار والانكسار، وإلى النجاح والفشل.

وقد صادف ذلك المقال تقديراً لدى جمهرة القراء ممن تعنيهم الأمانة الغائبة والصدق المفقود، وفى العام الماضى فى هذه المناسبة أيضًا كتبت مقالاً بعنوان «اعترافات سياسية» عبرت فيه عن مشاعر الإحباط التى تحيط بهذه المنطقة من العالم وانتكاس مسيرة السلام وشيوع التوتر واحتمالات الانفجار.

وها أنا أعود مرة ثانية إلى الذات أفتش فى أعماقها وأبحث فى أغوارها لأكتشف أين يقع الدين فى الخريطة العقلية للإنسان والوجدان الدفين للبشر؛ خصوصًا وأننا على أعتاب مواجهة مصطنعة بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية المسيحية تكاد تعيدنا إلى فكر العصور الوسطى، حيث شاعت محاولات تقسيم البشر وفقًا لدياناتهم وتصنيف الناس حسب أفكارهم، وطفت على السطح أفكار الزندقة والتكفير والمروق والتعصب الأعمى بديلاً للتسامح والتواصل الإنسانى والتكافل البشرى.

وقصتى مع الدين طويلة وعميقة فى الوقت ذاته، فلقد عرفت الدنيا عندما كان كل فرد فى المجتمع الصغير الذى انتمى إليه يستهل تعليمه بحفظ «القرآن الكريم» الذى يصقل اللغة ويفتح الطريق أمام التدين الصحيح، وظللت لسنوات عشر بدءاً من سن الثامنة أؤدى الصلوات فى أوقاتها وأغشى المساجد بانتظام لا يمنعنى عن ذلك قيظ صيف أو برد شتاء، إلى أن التحقت بجامعة القاهرة وتفتحت أفكارى على الجانب الآخر من العالم واستهوتنى كتابات غربية تقف موقفًا حذراً من الدين والقومية معًا، وكانت الظروف فى مصر الستينيات تتحدث عن الاشتراكية وتضع الدين فى وضع محايد نسبيا فى إطار مقومات الوحدة العربية، وأعترف أننى توقفت عندئذ لسنوات عن الصلاة وارتدت مجالس الفكر والفلسفة وأصابتنى هزة عميقة فى المعتقد والرؤية معًا.

ومازلت أتذكر أنه يوم أن رحل المفكر الكبير عباس محمود العقاد عن عالمنا كتبت حواراً تحت عنوان «لقاء فى السماء» أتحدث فيه عن مساءلة العقاد أمام خالقه فى محاكمة فكرية جريئة لا تخلو من نبرة رفض ولا تبرأ من روح تمرد، وظل الأمر بى كذلك لسنوات عدة أصابنى فيها هاجس الوهم وتمكن بى القلق من المشكلات التى تتعرض لها الوحدة الوطنية المصرية أحيانًا، واكتشفت أن كل طرف لا يعلم عن الآخر قدراً كافيًا من المعرفة وأن الوهم السائد هو الذى يصنع الهوة، كما أن النظام التعليمى يتحمل قدراً من المسئولية فى ذلك.

وما زلت أذكر فى طفولتى عندما كنت أسير وحيداً ذات مساء فى مدينة «دمنهور» وقابلت قسيسًا مهيبًا يمضى على الجانب الآخر من رصيف الشارع فأصابتنى مشاعر الخوف بسبب التربية القائمة على أحادية النظرة وجمود الفكرة، وظلت تلك الصورة قابعة فى خلفية عقلى إلى أن استيقظت فجأة عندما كنت أختار موضوع دراسة الدكتوراه فى جامعة لندن منذ ثلاثين عامًا، ورأيت وقتها أن تدور الأطروحة حول موضوع «الأقباط فى السياسة المصرية مع دراسة تطبيقية على (مكرم عبيد) زعيم حزب الأغلبية».

ومضت بى رحلة العمر وهى ترسخ الإسلام فى أعماقى استسلم إلى تأثيره بقوة أمام المحن، ويزداد وجوده لدىّ فى مواجهة المخاوف خصوصًا وأن المصرى عابد بطبعه، مؤمن بفطرته بل إن مؤرخى الحضارات يرددون مقولة تاريخية تتحدث عن

الدين باعتباره اختراعًا مصريًا يسبق وحى السماء بآلاف السنين، ولولا أن الموت نهاية لكل حى وحقيقة مطلقة ما آمن الناس بالأديان ولا تبعوا قيمها السامية وإذا كان الإيمان شعوراً غيبيا فإن التدين سلوك واع يلزم صاحبه بطقوس الدين احترامًا لجوهره، فالأب حين يأخذ أبنه إلى المسجد يوم الجمعة أو إلى الكنيسة يوم الأحد فإنه يضع الإطار العام لسلوك الصغير ويؤصل لديه تقاليد ثقافية وروحية تلازمه طوال حياته، فقد كان أبى - رحمه الله - يأخذنى دائمًا إلى مجالس تلاوة القرآن الكريم خصوصًا فى شهر رمضان لأنه كان يطرب للصوت الجميل والترتيل العذب لكوكبة من مقرئى القرآن الكريم الذين أنجبتهم مصر، ومازلت حتى اليوم أضع فى سيارتى تسجيلات قرآنية عديدة وأميز أصوات القراء القدامى والمحدثين نتيجة تراكم الإحساس المبكر بالخشوع الذى تصنعه التلاوة الجيدة فى الآذان والقلوب معًا.

إننى أتذكر ذلك الآن لكى أقول إن الدين ليس جانبًا روحيًا فقط ولكنه أيضًا وجود ثقافى ومؤثر وجدانى يحدد ملامح الشخصية ويضيف إليها ولا ينتقص منها، بل إن المؤمن أكثر ارتياحًا من ذلك الذى لا إيمان له؛ لأن المؤمن يستطيع تفسير ما يصيبه من خير ومن شر فى إطار معتقداته بينما تصيب الحيرة والتوتر ذلك الذى لا يملك رصيداً روحيًا يعتمد عليه وينطلق منه، والأديان السماوية تشترك - وربما أيضًا الديانات الأرضية التى لا تستلهم وحى السماء - فى أنها تدعو إلى الفضيلة وتقاوم الغواية وتتجه بالإنسان إلى الأفضل مهما اختلفت الطقوس وتباينت الشعائر، فالصوم بكافة أنواعه يكاد يكون قاسمًا مشتركًا بين أصحاب الديانات كلها وهو تدريب ذاتى لا ينكر قيمته من مر بتجربته، - بل إننى أزيد على ذلك وأقول إننى أشعر أحيانًا بتشابه نمط الشخصية Stereotype بين رجال الدين مع اختلاف عقائدهم والسبب فى ذلك أن الارتباط بالنظرة إلى العالم الآخر تعطى لأهل الدنيا سمات مختلفة وخصائص أكثر هدوءاً وأقل اندفاعًا وأشد توازنًا.

إننى عندما أتحدث مع قداسة البابا شنودة الثالث - الذى يتزامن يوم جلوسه على الكرسى البابوى مع عيد ميلادى وكل من نهرو وطه حسين والملك حسين والأمير تشارلز - أشعر بألفة زائدة وكأنه أحد أقاربى الكبار، إنه نفس الشعور الذى يخالطنى كلما جلست إلى داعية إسلامى مستنير، ومازلت أذكر الراحل الشيخ الدكتور عبد الجليل شلبى الذى كان أمينا لمجمع البحوث الإسلامية عند مطلع السبعينيات عندما

أسلم على يديه عدد من الشباب البريطانى بلندن حبا فى دينه وإعجابا بسماحته وعظيم خلقه، فالزخم الروحي يكون واضحا لدى رجل الدين الصالح والسلام مع النفس يبدو فى كل تجليات الشخصية وتصرفاتها، إننى أقول ذلك وصخب الأحداث الدولية يصم الآذان وضجيج الانفعال الدولى يكاد يهدد الجميع بأهوال قادمة ومتاعب بغير حدود يزدهر فيها التعصب، ويشتد معها التطرف، ويستمر بها الإرهاب، ولعلى أوضح الأمر ليكون أكثر جلاءً وشفافية من خلال النقاط التالية :

أولاً : إن لكل إنسان «مشروعًا شخصيا» يعتمد على «أجندة ذاتية» تشمل عددًا من البنود التى ترتبط بطموحات الفرد وأحلامه وأمانيه تظل قابعة فى وجدانه، دفينة فى أعماقه لا تظهر على السطح إلا أمام لحظات النجاح العابر أو فترات الإحباط الطارئ، ويبدأ الإنسان رحلة الحياة منذ صدر شبابه مليئًا بالآمال محملاً بالطموحات وكلما تقدمت خطواته فى رحلة العمر انتقل من مرحلة الأحلام الزاهية إلى الحقائق الرمادية بكل ما فيها من واقع مرير أحيانًا وتجارب قاسية أحيانًا أخرى وعندئذ يتعين عليه فى كل مرحلة أن يوائم بين ما هو مطلوب وبين ما هو ممكن، بين ما يتطلع إليه وما هو متاح له، فطالب كلية الحقوق قد يحلم فى السنة الأولى أن يكون وزيرًا للعدل ويأمل فى السنة الثانية أن يكون نائبًا عامًا ويتطلع فى السنة الثالثة أن يكون محاميًا شهيرًا ثم تتحدد أحلامه عند السنة الرابعة فى التخرج بدرجة تسمح له بالعمل فى النيابة العامة، وهذا نموذج للمسيرة المتوازية بين الإنسان وآماله، والفرد وطموحاته حيث يمضى الدين حارسًا لتلك المسيرة فى كل الظروف.

ثانيًا : إن رحلة الإيمان من الشك إلى اليقين لا يجب أن ترتبط أبدًا بمتغيرات الحياة وتطورات العلم لأنها تنطلق من سياق منفصل يقوم على الإيمان الغيبى الذى لا يخضع لمنطق أحيانًا ويعوذه البرهان الدنيوى أحيانًا أخرى، فقصة الإسراء والمعراج - على سبيل المثال - صعبة التناول عقليًا لأننا نفكر فيها بمنطق الحياة المجرد الذى يحكمنا بينما هى بالمقاييس الروحية الأخرى معجزة خارقة صنعتها القوة الخالقة لتكريم آخر الأنبياء وحامل كلمة الله إلى البشر فى كل زمان ومكان؛ لذلك فإن الذين سقطوا فى بؤرة الشك لفترات فى حياتهم - وأعترف أننى كنت واحدا منهم - إنما حدث لهم ذلك لأنهم كانوا يقيسون أبعاد الإيمان وجوهره بحقائق الحياة

الملموسة ووقائع العلوم المدروسة وكلاهما لا ينهض إلى مستوى قوة الروح وتجليات العقيدة.

ثالثا: إن الضعف الإنسانى القائم على أن للفرد عمراً موقوتا يبدأ بلحظة ميلاد يتساوى عندها الجميع ولحظة موت يتساوى عندها الجميع أيضًا، إن ذلك الضعف هو الذى يؤدى إلى الإيمان المطلق بالقوة العظمى التى خلقت الكون منذ لحظة الانفجار الهائل التى صنعت بدايته حتى يأتى يوم يرث الله الأرض ومن عليها، وهو أيضًا الذى وضع الإطار العام للحياة باعتبارها فى أبسط معانيها هى «حلف الأحياء» فالناس يبكون عند رحيل عزيز ولكنهم يرددون فى نفس اللحظة (إن الحى أبقى من الميت) وهنا تبرز أهمية الدين فى حياتنا لتفسير ما جرى وما يجرى وتحديد رؤية شاملة للإنسان تجاه الكون وقضية النشوء ومسألة النهاية، ولقد صرفت جزءا من حياتى فى تأمل ما كان يجب أن أعترف به بدون تفكير، وبحث ما كان ينبغى أن أقبله دون تمحيص.

رابعا: أعترف فى هذه المناسبة بأنه قد حكمتنى فى الطفولة مشاعر دفينة من الخوف والقلق تجاه أصحاب الديانات الأخرى، نجم جزء كبير منها عن الثقافة الأحادية ونقص المعلومات لدى أصحاب كل دين تجاه اتباع الدين الآخر على نحو يخلق ضبابية فى الشعور وهواجس فى النفوس، ومازلت أذكر أن حصة الدين فى المدرسة الابتدائية كانت تمثل بالنسبة لى تساؤلاً كبيراً عندما يخرج زملائى المسيحيين إلى فصل آخر ليدرسوا دينهم، ولم يكن عقلى الصغير وقتها متقبلاً للاختلاف عن زميل كان يلهو معى منذ دقائق فى فناء المدرسة تظللنا براءة الطفولة وشفافية الصغار، بل إننى مازلت أذكر واقعة أثناء حصة الدين وأنا فى أولى مراحل التعليم عام1956 عندما خرج التلاميذ المسيحيون من الفصل وبقى المسلمون فقط إلى أن قام تلميذ مصرى صغير يقول للمعلم إننى لست مسلمًا، فسأله لماذا لم تلحق بزملائك المسيحيين إلى حصة دينهم؟ فأجاب لأننى يهودى وكان اسمه ـ على ما أذكر ـ «رحمين إبراهيم رحمين»، لقد كانت تلك فترة رائعة من تاريخ مصر العريقة حين كانت تحتضن أبناءها مسلمين ومسيحيين ويهود بغض النظر عن الديانات ودون اعتبار للمعتقدات، ولا أظن أن مصر سوف ترتد عن تلك الروح الرائعة التى بدأت تستعيدها من جديد.

خامسا : إن عالمنا المعاصر الذى تحاصره منذ الحادى عشر من سبتمبر 2001 مخاوف ضخمة وحساسيات شديدة بدأت تستدعى ذكريات دفينة تشير بأصابع الاتهام إلى الإسلام الحنيف فى محاولة ظالمة لوصم ذلك «الدين الحضارة» الذى يعتبر أثرى الشرائع وأكثرها تدخلا فى حياة الإنسان منذ ميلاده حتى وفاته مروراً بزواجه وميراثه ومنظومة القيم لديه والتقاليد الفكرية التى تحكم مجتمعه، إن هذه الظروف الحالية تستوجب منا العودة إلى الأصول والبحث فى الجذور لتأكيد روح التسامح والتآخى والتشديد على مجموعة القيم المشتركة ورفض كل محاولات تقسيم البشر وازدراء الآخر ونفى الغير فنحن مع وحدة مع الجنس البشرى حتى ولو كانت فى ظل العولمة بما لها وما عليها، ولكننا ضد محاولات التصنيف والإقصاء خصوصًا لو جاء ذلك تحت مظلة ما يطلق عليه الغرب صراع الحضارات فى محاولة خبيثة لخلق الأعداء واصطناع المواجهات.

هذه بعض من الرؤى التى تسيطر على فى هذه المرحلة وتعاودنى حينًا فحينًا، تثير فى أعماقى قدراً من المخاوف التى لازمتنى طوال عمرى والهواجس التى ارتبطت بمسيرة حياتى حيث عشت دائمًا فى حوار مستمر مع الذات، أقبل وأرفض، أتحمس وأهدأ، لا أسعد كثيراً بالخبر السار كما لا أستسلم للهزيمة فى لحظة الانتكاس، فلقد جعلت العقل هو صاحب القرار الأخير إلا عندما يتصل الأمر بالدين والعقيدة فالوجدان هو المسيطر عندئذ، وثقافة الطفولة تطفو على السطح تلقائيًا، فإذا اهتزت الطائرة فى الجو قرأت ما تيسر مما أحفظ من القرآن الكريم، وإذا اشتد بى الكرب استعنت بالقوة الخالقة المجسدة فى الإله الرحمن الرحيم، وإذا ما ضاق شىء فى صدرى وانحسرت مساحة الحرية أمامى هاجرت الزمان كله فى رحلة ذهنية تعيد الصفاء إلى الروح والهدوء إلى النفس، وهاهى العواصف والأنواء تكاد تعيد عالمنا إلى عصور الانحطاط الفكرى لكى نحصد ثمار التعصب الذى كنا نفترض أننا قد اقتلعنا جذوره منذ قرون سحيقة ودفناه فى تربة الماضى البعيد.

ولكن يبقى الأمل فى حكمة العقلاء ورؤية أصحاب المعرفة وعودة الوعى للإنسان الرشيد خليفة الله فى الأرض الذى يستطيع أن يقاوم نوازع الشر ودوافع

العدوان وأسباب الخلل الذى أدى إلى ظهور الإرهاب بكل ما يحمله من معان مظلمة وأفكار سوداء فيها من ترويع الآمنين وقتل الأبرياء ما فيها من قهر وعشوائية .

فالذين يتساقطون كل يوم فوق الأرض المحتلة فى «فلسطين» ومئات الأبرياء فى جبال «أفغانستان» وسهولها ممن اجتمعت عليهم كل عوامل البؤس والشقاء، بدءاً من الخوف القائم والفقر الدائم والصقيع القادم، إنهم جميعًا ضحايا بغير ذنب فليست كل «أفغانستان» هى «بن لادن» أو «طالبان»، فالأطفال البؤساء لا يجب أن يسددوا فاتورة الإرهاب الذى أودى بحياة آلاف أخرى من الأبرياء أيضًا فى حادثى «واشنطن» و «نيويورك»، فالإنسان هو الإنسان فى كل زمان ومكان، قيمته واحدة ورسالته مشتركة، ونهايته لا تختلف، تلك هى خواطر عيد الميلاد أرددها وأنا أتذكر دائمًا أن الإنسان مهما زاد جبروته لن يخرق الأرض ولن يبلغ الجبال طولا .

تعليق على اعتراف

قرأت باهتمام بالغ كلمتكم القيمة بعنوان «اعترافات دينية» وبعيداً عن أسلوبكم المميز وحرفتكم الواضحة فى الصياغة والتعبير فإننى أعتقد أنها من المقالات التى لاينبغى أن تمر بغير تعليق أو مناقشة .

وبداية فإننى سعدت كثيراً بقولكم إن المؤمن يكون أكثر ارتياحا من ذلك الذى لاإيمان له وهذه حقيقة ألمسها بصورة دائمة بحكم عملى كطبيب بشرى يتعامل مع نوعيات مختلفة من البشر المصابين فى أبدانهم ويختلف رد فعلهم إزاء المرض باختلاف درجة إيمانهم، فكثيرا ما صادفت إنسانا بلغ الطب مع مرضه مداه بغير فائدة ومع ذلك فإن اطمئنانه النفسى النابع من إيمانه العميق بالله، وبالغة خيره وشره يجعلانه فى حالة من الراحة التى لا تفسير طبى لها فى كل كتب الطب والعكس أيضًا صحيح . فالحزن المبالغ فيه من المرض وترقب الموت عند كل وعكة صحية كثيراً ما يؤدى إلى الإصابة الحقيقية بالمرض فى وقت قصير ولذلك لا ريب أن الاطمئنان هو صفة الإيمان .

هناك أيضًا موضوع آخر تطرقتم إليه وهو خاص بأداء الفرائض الدينية مثل الصلوات فى وقتها وأود أن أشير هنا إلى ضرورة عدم الفصل تمامًا بين أداء الفرائض وجوهر الدين فى السلوكيات والمعاملات. وحسبنا هنا فقط أن نتمثل القول الشريف «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدًا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدًا».

سيدى الفاضل :

أهنئك على اعترافاتك الدينية وأتمنى أن تتبنى دعوة لتصحيح مسار الدعوة الدينية والتى أتصور أنها بكل أسف لم تفلح فى الفترة الأخيرة إلا فى تخريج مجموعة من المتطرفين الذين يجهلون مبادئ الدين الحقيقية وآخرين يتمسحون بالمظهر الخارجى فى حين تظل تصرفاتهم بعيدة عن جوهر الدين وهدفه.

د. صلاح الغزالى حرب

أستاذ بكلية الطب

الاختيار الصعب

يواجه البشر فى مراحل مختلفة من حياتهم اختيارات صعبة يقفون أمامها أحيانًا، ويمضون فى طريقهم بعيدًا عنها أحيانًا أخرى، ولكن الذى يدعو إلى التأمل هو أن حرية الاختيار لا تتاح كثيراً لمن يريدونها، وعندما يجد المرء نفسه فى مفترق الطرق فإن عليه أن يستعين برؤيته وشجاعته عند اتخاذ القرار وأن يمضى فيه كما يراه، فالاختيار مسألة نسبية قد لا يدركها إلا من يمر بالتجربة ويتخذ الموقف الذى يتناسب معها، وأحسب أننى واجهت فى الأسابيع الماضية شيئا من ذلك، واتخذت قرارى بإرادة حرة وإيمان كامل، وقررت الانتقال من العمل الدبلوماسى الذى أمضيت فيه قرابة خمسة وثلاثين عامًا ما بين ديوان وزارة الخارجية ورئاسة الجمهورية وسفاراتنا بالخارج إلى العمل السياسى بكل متاعبه وهمومه وآفاقه.

والذى يعنينى الآن هو أن أضع تجربتى الشخصية أمام أولئك الذين يبدءون مشوار حياتهم العملية ويواجهون حرية الاختيار عند نقطة البداية التى هى أيسر كثيراً من حرية الاختيار قرب نقطة النهاية! فلقد تداخلت فى بداية سنوات عمرى عوامل وظروف هى التى رسمت الطريق الذى سلكته والمسار الذى مضيت فيه، ولعلى أوجز تصورى لرحلتى مع الوظيفة الدبلوماسية والاهتمام الأكاديمى والعمل العام فى أمور ثلاثة هى: طبيعة الدراسة التعليمية أو جذور التكوين، ثم الطريق المهنى أو رحلة الطريق، ثم اختتمها بالملاحظات الإنسانية الذاتية.

ولست أبغى من هذه السطور أن أشغل القارئ بتجربة شخصية، فهى أيضًا خبرة إنسانية، كما أن الأمر يتجاوز حدود الذات لأننى أريد أن أضع أمام شبابنا بعض الملاحظات التى يجب أن تكون واضحة له وهو يرسم طريق المستقبل، ويحدد نقطة

البداية فى رحلة الحياة ومقتبل العمر، خصوصًا وأن موضوع انتقالى من العمل كمساعد لوزير الخارجية إلى عضوية مجلس الشعب بالتعيين قد أثار تساؤلات لامبرر لها ولكنها جزء من «سيناريوهات» الرأى العام الذى لا يمكن تجاهله.

جذور التكوين

لقد أمضيت السنوات الأولى من دراستى حتى الثانوية العامة متفوقًا، وكنت الأول دائمًا على فصلى ومدرستى ومنطقة البحيرة التعليمية، كما جاءت أمامى الفرصة بعد حصولى على الثانوية العامة للالتحاق بإحدى كليات القمة ولاسيما أننى كنت أدرس بالقسم العلمى تخصص «فيزياء».

ولكننى آثرت اختيار كلية الاقتصاد والعلوم السياسية رغم أنها كلية وحيدة بالقاهرة لا نظير لها فى جامعة الإسكندرية القريبة من المدينة التى كنت أقيم فيها، فوفدت إلى العاصمة فى مطلع الستينيات طالبًا فى تلك الكلية المرموقة التى مازالت تحافظ على مكانتها حتى الآن لأنها لم تقع فريسة تداعيات مشكلة الأعداد الكبيرة.

وقد انغمست أثناء دراستى الجامعية فى النشاط الطلابى وكنت رئيسا لاتحاد طلاب الكلية وعنصراً فاعلاً فى كافة الأنشطة السياسية والوطنية فى فترة المد الناصرى والحلم القومى بكل ما لها وما عليها.

وعندما أنهيت دراستى الجامعية أصبحت عضواً فى اللجنة المركزية لمنظمة الشباب الاشتراكى ومسئولاً عن التثقيف السياسى لفرع القاهرة - وهى تجربة مثيرة للجدل مدعاة للخلاف فى الرأى - ولم أكن قد بلغت الثانية والعشرين وقتها كما تم ضمى إلى التنظيم الطليعى الذى فصلت منه فى أبريل 1967، بسبب اتهامى بتبنى توجهات قومية تختلف قليلاً مع الفكر الناصرى حينذاك فصدر قرار جمهورى يتضمن نقلى من رئاسة الجمهورية التى عينت فيها فور تخرجى لكى أصبح ملحقًا دبلوماسيًا فى وزارة الخارجية، عندئذ تغير المسار واختلف الطريق حتى جاءت نكسة يونيو 1967، لكى تترك بصمتها القوية على كيان جيلى كله عندما وقف «عبد الناصر» كالأسد الجريح يقود المقاومة الشجاعة فى حرب الاستنزاف الباسلة حتى

رحيله 1970، حيث وصل الرئيس «السادات» إلى السلطة بتوجهات وطنية ذات مسار جديد.

وكنت قد نقلت للعمل فى القنصلية العامة ثم السفارة المصرية فى «لندن» وهناك استكملت - فى تجربة صعبة - دراستى للحصول على الدكتوراه من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية حول موضوع كان يثير اهتمامى منذ الطفولة وهو ذلك الذى يتصل بتاريخ الأقباط ودورهم فى الحياة السياسية المصرية، وعدت بعد ذلك إلى القاهرة لكى أعمل مع الدكتور «بطرس غالى» وزير الدولة للشئون الخارجية حينذاك فى إعداد الكتب البيضاء عن تاريخ الدبلوماسية المصرية ووثائقها المهمة منذ بداياتها، كما اشتغلت بالتدريس فى الجامعة الأمريكية كأستاذ غير متفرغ بالتوازى مع عملى فى وزارة الخارجية مشرفًا على أبحاث معهد الدراسات الدبلوماسية إلى أن نقلت إلى السفارة المصرية فى «الهند» فى نهاية السبعينيات وأمضيت بها سنوات أربعًا كان لها تأثيرها الضخم على إدراكى لطبيعة المجتمع الدولى وفلسفة الحكم فى عالمنا المعاصر، وعدت لكى أعمل فى مكتب الدكتور «أسامة الباز» المستشار السياسى الحالى للسيد الرئيس حيث خضت بعد ذلك أكبر تجربة فى حياتى العملية عند اختيارى سكرتيرًا للسيد رئيس الجمهورية للمعلومات والمتابعة.

رحلة الطريق

لا يستطيع أحد أن يزعم أننى كنت دبلوماسيًا تقليديًا بالمعايير المهنية سواء أخذنا فى ذلك بالقياس على الجانب التمثيلى أو الاتصالى أو المعلوماتى حتى أننى رقيت بصفة استثنائية من درجة مستشار إلى درجة وزير مفوض، ولكن ظل العمل السياسى قابعًا فى أعماقى يتحرك من وقت إلى آخر يشدنى نحو آفاق أرحب، بينما واصلت التدريس لطلاب الدراسات العليا بالجامعة الأمريكية فى القاهرة وظللت على علاقة وثيقة بالصحافة المصرية من خلال المقالات المختلفة والدراسات المرتبطة بالواقع المصرى والوضع العربى وأحداث الشرق الأوسط فضلاً عن الإسهام الدائم فى الندوات الفكرية واللقاءات القومية.

ولم أسمح فى أى فترة من فترات عملى الدبلوماسى أن يجور النشاط العام على حرفية الوظيفة ومقتضياتها لذلك تميز أدائى كسفير لبلادى فى جمهورية النمسا وغير مقيم فى دول ثلاث مجاورة هى «سلوفاكيا» و«سلوفينيا» و«كرواتيا» مع شرف تمثيل مصر فى المنظمات الدولية المتعددة فى «فيينا) وأهمها «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»، كما اقتربت من الجاليتين المصرية والعربية هناك بشكل غير مسبوق، وتركت قلاعًا ثلاثًا تتوسطهما مسلة فرعونية هى المقر الحالى الذى يليق ببعثة مصر فى تلك العاصمة الأوروبية المتألقة، ويقينا منى بأن «فيينا»، هى واحدة من أهم مدن الثقافة الرفيعة فى العالم فقد جعلت الرسالة الحضارية للبعثة المصرية موضع الحديث وبؤرة الاهتمام باعتبارى ممثلاً لأقدم حضارات الأرض وأعرقها حتى منحتنى الحكومة النمساوية - خروجًا على المألوف - وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى وهو لا يمنح للسفراء ولكنه يمنح للمثقفين والمفكرين، بل إن الحكومة النمساوية عادت لتقرر منحى واحدًا من أرفع أوسمتها وهو الوسام الفضى للدولة النمساوية وهو قرار آخر غير مألوف أيضًا أن تمنح دولة أجنبيًا وسامين فى عامين متتالين.

ولكن يجب أن أعترف هنا بوضوح أن فترة عملى فى سكرتارية السيد رئيس الجمهورية وقربى منه قد وضعتنى فى دائرة الضوء أكثر من أى سبب آخر؛ لأن المحيطين به يستمدون الجزء الأكبر من قيمتهم من خلال التشرف بالعمل فى الدائرة القريبة منه، وقد اتسع صدره دائمًا وتجلت سماحته الفكرية فى إعطائى الفرصة كاملة لكى أتحرك فى الحياة العامة والمنتديات الثقافية والندوات السياسية محاضراً ومشاركًا بغير حدود، سواء كان ذلك فى فترة عملى معه أو عند خروجى من مؤسسة الرئاسة منذ أكثر من ثمانى سنوات بعد ثمان أخرى شغلت فيها موقعى بها.

وعندما عدت من النمسا وبدأت عملى الأخير كمساعد لوزير الخارجية للشئون العربية والشرق الأوسط ومندوبا دائمًا لمصر لدى جامعة الدول العربية فإن دورى تطابق إلى حد كبير مع اهتماماتى القومية المتواصلة، وانشغالى بالهموم العربية منذ مطلع حياتى السياسية، ومع ذلك ظللت أشعر دائمًا أن الوظيفة الدبلوماسية تمثل قيداً - ولو محدودًا - على حركتى الثقافية واهتماماتى الفكرية؛ فلم يكن من حقى الانضمام لحزب سياسى أو خوض انتخابات برلمانية أو محلية وفقًا لقانون السلك

الدبلوماسى المنظم لطبيعة تلك المهنة الراقية ومقتضياتها المختلفة، لذلك أبديت استعدادى فى الفترة الأخيرة للاكتفاء بذلك القدر من العمل الدبلوماسى والانضواء فى العمل السياسى بعد خدمة استمرت سنوات طويلة؛ خصوصًا وأنه لم يتبق أمامى على سن التقاعد إلا سنوات أربع لم أكن أنتوى خلالها قبول منصب سفير فى الخارج مرة أخرى.

وعندما شرفنى السيد رئيس الجمهورية باختيارى عضواً بالتعيين فى مجلس الشعب الحالى قبلت بغير تردد مضحيًا بالوظيفة الدبلوماسية المرموقة وبريقها اللامع، ورغم أن الاختيار كان صعبًا إلا أن القرار كان واضحًا، أعرف تبعاته وأدرك نتائجه، مؤمنًا بأن الإنسان هو الذى يعطى موقعه قيمته وليس هو الموقع الذى يعطى الإنسان مكانته.

ملاحظات إنسانية

إن تأمل السنوات الأربعين الأخيرة تؤكد إن ذلك الجيل الذى أسميته فى مقال سابق تحت عنوان «الجيل المسروق» وشبهته فيه «بالطابق المسحور» فى الأبنية الضخمة والذى لا يقف عنده المصعد لأنه يضم التجهيزات الفنية ووصلات الكهرباء الخاصة بالمبنى الكبير، أقول إن تلك الصورة لم تكن تجسد فقط إحباط جيل ولكنها تجسد أيضًا رغبته فى أن يشارك بفاعلية فى الحياة العامة كما تؤكد ما يمكن أن نطلق عليه مفهوم دوران النخبة أو الحراك السياسى وكلاهما يمثل عنصراً مهمًا فى الصحة النفسية للمجتمعات والاستقرار المؤسسى للدول، والذى يعنينى قوله فى هذه المرحلة هو أن الإنسان يمكن أن يخطط لحياته ويضع مسبقًا خريطة مستقبله ولكن تبقى فى النهاية لعبة القدر الذى يتدخل ليغير المسار ويحدد الطريق مهما كانت العقبات والتحديات أو الاجتهادات.

ولعل فى هذا الموجز ما يمكن أن يؤكد عدداً من الحقائق وهى :-

(1) إن على الإنسان أن يحزم أمره وأن يختار طريقه ما دام يعتمد على رصيد من العمل ويتطلع إلى مزيد من الجهد.

(2) إن الحركة الأفقية على ساحة العمل العام قد تكون قيمة إضافية للفرد ولكنها قد تأتى أيضًا على حساب الاهتمام الرأسى بتخصص واحد.

(3) إن تقدير الناس للوظيفة الحكومية أكبر بكثير على ما يبدو من تقييمهم للعمل السياسى لذلك لم يكن غريبًا أن استقبل كثير من أصدقائى وزملائى قرارى الأخير بالانتقاد والدهشة وتأرجحت ردود فعلهم بين الحماس الحذر ونغمة الإشفاق ومسحة التعاطف.

* * *

إن العمل السياسى استكمال طبيعى للعمل الدبلوماسى فكلاهما يمضى فى خدمة وطن واحد ووفقًا لرؤية مشتركة والعلاقة الارتباطية بينهما قائمة على امتداد فترات تاريخنا الوطنى كله حتى أن الناس يطلقون على الجهاز الدبلوماسى تعبير «السلك السياسى» تمييزًا له وتقديرًا لدوره.

ولعلى أقرر هنا أننى مرتاح لأننى مارست حق الاختيار عندما أتاحت لى الظروف فرصة ذلك.

ولست أبغى من هذا الانتقال إلا أن أكون صادقًا مع النفس، واضحًا مع الذات، متسقًا مع جوانب مختلفة فى رحلة العمر بكل ما أحاط بها من مرارة وحلاوة، وما أصابنى خلالها من نجاح وإخفاق، وما تحقق معها من إنجاز أو تراجع.

فالذين يريدون حياة مضمونة بالكامل إنما يراهنون على الوهم، ويكتبون على الماء، ويحصدون الهشيم، وعلى الإنسان أن يؤمن دائمًا بأن العمل وحده هو الطريق إلى الأفضل له ولمن حوله، كما أن الإنسان لن يحقق أبدًا كل ما يريد إذ إن محصلة المعادلة البشرية واحدة فى النهاية لأنها تعتمد على مقدار ثابت من نقطة البدء حتى محطة النهاية، فليس منا من عاش الدهر كله أو عاش فى كل مكان.

الشـــــركاء

«إن الاشتـــراك فى يوم المولد لا يـمـثل بالضـــرورة تشـابهـــا فى الشخـصية والمزاج فتلك تفـسيرات فلكية، ولكن الأمـر المؤكد أن ذلك الاشتـراك يخلق نوعًا من التـعاطف الذى لا يلغـيه اخـتلاف الأعمار أو الأقدار ».

شركاء عيد الميلاد

فى حياة كل إنسان يوم خاص يأتيه فى موعده كل عام، هو يوم مولده، يتأمل فيه صاحبه ما مضى ويتطلع معه إلى ما هو قادم، وفى الرابع عشر من نوفمبر كانت بداية حياتى، وحين بدأت أعى الدنيا حولى اكتشفت أن بعض الشخصيات المرموقة والأسماء اللامعة ـ الذين لا أشاركهم بالطبع القيمة أو الشهرة ـ يشاركوننى يومى الخاص، منهم اثنان ولدا فى عام واحد قرب أواخر القرن التاسع عشر وهما الزعيم الهندى «جواهر لال نهرو» وعميد الأدب العربى «الدكتور طه حسين»، وثلاثة آخرون ولدوا فى القرن العشرين وهم «الدكتور بطرس غالى» أمين عام الأمم المتحدة السابق و«الملك حسين» عاهل الأردن و«الأمير تشارلز» ولى عهد بريطانيا .

ولقد رأيت أن أتناول هذه الشخصيات ـ التى اخترتها من بين مشاهير مواليد ذلك اليوم ـ فى مقالات متتالية بحكم الشراكة فى عيد الميلاد أولاً، ومن موقع اهتمامى بدراسة النفس البشرية ثانيًا .

فعندما أتيحت لى فرصة الدراسة للدكتوراه فى جامعة لندن منذ أكثر من ربع قرن واخترت أيامها دور «الأقباط فى السياسة المصرية» موضوعًا لأطروحتى، فإننى قد تعمدت وقتها اللجوء إلى اتخاذ شخصية قبطية مرموقة على المسرح السياسى المصرى فى فترة ما بين الثورتين (1919 ـ 1952) لكى أجعلها مادة «للدراسة حالة» من خلال التاريخ السياسى لشخصية «مكرم عبيد باشا» الزعيم الوفدى وسكرتير عام حزب الأغلبية لسنوات طويلة، فغرامى بدراسة النفس البشرية يلازمنى منذ الصغر، كما أن اهتمامى بدور الفرد فى حركة التاريخ يسيطر على أدوات البحث لدىّ منذ بداية دراستى الجامعية .

وقد كان اختيارى لهؤلاء الخمسة المرموقين الذين ذكرتهم من مواليد الرابع عشر من نوفمبر هو امتداد طبيعى للهواية البحثية التى أشرت إليها، ومبرر لممارسة نوع

من السياحة الفكرية؛ إذ إن دراسة هذه الشخصيات سوف يكون بالضرورة مناسبة للبحث فى قضايا أشمل تقترن بهم، ومسائل أكثر عمومية ارتبطت بتاريخهم، فالتعرض «لجواهر لال نهرو» سوف يستتبع بالضرورة الحديث عن التجربة الهندية المعاصرة، كما أن تناول شخصية «طه حسين» سوف يستلزم التعرض للعلاقة بين الأدب والسياسة فى تاريخ مصر الحديث، أما تجربة «بطرس بطرس غالى» فهى جديرة بالاهتمام بسبب انتمائه العائلى، وموقعه الطبقى، ودوره السياسى، وتأثير محصلة ذلك على دوره فى الحياة العامة خلال الربع قرن الأخير، أما العاهل الأردنى، فهو يمثل شخصية جديرة بالبحث والتأمل فى وقت يواجه فيه محنة المرض بشجاعة بعد أن انتصر قبله على عشرات المحن على امتداد حياته السياسية التى تربع فيها على العرش الهاشمى منذ أكثر من خمسة وأربعين عاما، وسط رياح عاصفة وأنواء عاتية ظلت تهب على الشرق الأوسط على امتداد النصف الثانى من القرن العشرين، أما الأمير البريطانى. «تشارلز» فهو يمثل شخصية مثيرة بكل المعايير، فاسمه يقترن بالصعود والهبوط في حياته الخاصة كما أن اقترانه بالأميرة الراحلة «ديانا» وتطور العلاقات بينهما قد جعله جزءاً من أسطورة معاصرة كادت تحجب عنه احتمال الجلوس على العرش البريطانى.

ولست أنكر أننى أعرف أيضًا مناسبات أخرى للرابع عشر من نوفمبر فهو اليوم التالى على «عيد الجهاد» الذى كان يحتفل به المصريون فى الفترة الليبرالية من تاريخنا الحديث، كما أنه أيضًا عيد جلوس «البابا شنودة الثالث» وهو شخصية ظلت مثيرة للجدل سنوات ولكنها بقيت دائمًا موضع احترام المصريين جميعًا، كما أن الرابع عشر من نوفمبر هو أيضًا يوم مولد «خالد الإسلامبولى» قاتل الرئيس الراحل «أنور السادات» بكل ما لحق بذلك الحادث المأساوى من تأويلات وتداعيات.

ولنبدأ الآن مع الشخصية الأولى حيث نعتمد فى ترتيب تلك الشخصيات على عامل السبق الزمنى دون النظر للعوامل الأخرى من حيث الثقل التاريخى، أو الوزن السياسى، أو حجم الدور الإنسانى، وتكون البداية بزعيم الهند الحديث «جواهر لال نهرو» وهو شخصية تستهوى الباحثين وتتوقف أمامه طويلاً كل الدراسات المعنية بالشخصيات المرموقة فى هذا القرن، فهو يشترك مع عميد الأدب العربى فى يوم الميلاد وعامه 1889 وهو عام شهد ميلاد عدد كبير من مشاهير الأدب

والفن والسياسة وهى ملاحظة يشير إليها دائمًا الأديب المصرى الكبير أنيس منصور، وسوف نلاحظ أن اشتراك «نهرو» و «طه حسين» فى يوم المولد وعامه ليس هو القاسم المشترك الوحيد بينهما، فكلاهما درس فى الغرب وعاد إلى بلاده بفكر متجدد ورؤية بعيدة المدى، كما أن كليهما قد أحدث تزاوجًا فى شخصيته بين التراث القومى والفكر الوافد، وإن كان أولهما قد جعل السياسة الوطنية ميدان حركته بينما كان طريق الثانى هو الأدب العربى بكل أفكاره ومواقفه ومعاركه.

والحديث عن «جواهر لال نهرو» ـ بمناسبة عيد ميلاده ـ، هو حديث عن التجربة الهندية الضخمة التى أتاحت لى الظروف معايشة جزء منها على امتداد سنوات أربع قضيتها فى العمل الدبلوماسى بالعاصمة «نيودلهى» منذ قرابة عشرين عامًا، أدركت معها أن التقدم يمكن أن يحدث فى إطار تجربة ذاتية ولا يكون بالضرورة استيرادًا غربيًا، فالتجربة الهندية بكل نتائجها الباهرة هى بنت التراث الثقافى والتقاليد الفكرية فى شبه القارة الهندية.

وإذا كان صاحب الروح العظيمة «المهاتما غاندى» هو الفيلسوف السياسى وابن الشرق الذى جاء لينشر مبادئه وأفكاره عن المقاومة السلبية، واللاعنف، والحذر من الغرب، والاعتماد على الذات، فإن ساعده الأيمن «جواهر لال نهرو» يمثل هو الآخر الوجه المعاصر للهند الحديثة، فهو ينتسب إلى أعلى الدرجات فى السلم الطبقى الهندى؛ إذ ينتمى إلى «البراهمة» ويعد تعبيرًا عن الأرستقراطية الهندية العريقة، فوالده هو «موتيلال نهرو) شريك قديم فى الحركة الوطنية الهندية، واسم مرموق على ساحة الحياة السياسية منذ بدايات هذا القرن. . ويمكن فى هذه المناسبة أن نوجز الملامح المتميزة فى شخصية الزعيم الهندى الراحل «جواهر لال نهرو» من خلال عدد من الملاحظات التالية :

أولاً : إن التكوين الفكرى والتركيبة الثقافية «لنهرو»، هى مزيج من تراث الهند وحضارة الغرب، فقد أكمل تعليمه فى أعرق الجامعات البريطانية، ونال إجازته الدراسية بتفوق، وعاد إلى بلاده ليوظف إمكاناته الممتازة فى خدمة الحركة الوطنية الهندية بزعامة العظيم «غاندى»، ولعل القيمة الحقيقية لشخصية «نهرو» أنها كانت سبيكة من الأصالة والمعاصرة وخليطًا من الثابت والمتجدد، ومزيجًا من روح الشرق

وتقدم الغرب، لذلك كان فهم «نهرو» للسياسة العالمية والعلاقات الدولية أمرًا مشهودًا له على امتداد حياته السياسية سواء كان فى موقع السلطة أو قبل ذلك، لذلك لم يكن غريبًا عليه أن يدرك أهمية التخطيط القومى، ودور الصناعة الحديثة، وضرورة الديمقراطية فى حياة الهند المعاصرة.

ثانيًا: لقد تميزت علاقة «نهرو» - وعائلته التى حكمت من بعده - بقدر كبير من الاستيعاب الواعى للمسائل الطائفية والفهم العميق لطبيعة المشكلات الناجمة عن اختلاف الثقافات وتعدد الديانات داخل الدولة الهندية.

و«نهرو» مدين فى ذلك لحقيقة تاريخية مؤداها أنه قد عاش جزءًا كبيرًا من سنوات عمره فى شمال شبه القارة داخل «كشمير الهندية» - رغم أنها ليست موطن عائلته الأصلى - وهى التى تتميز بأغلبية مسلمة، جعلت علاقته، وابنته «أنديرا» من بعده وحفيده «راجيف» أيضًا، يشعرون دائمًا بأهمية دور الإسلام فى شبه القارة الهندية باعتباره مكونًا أساسيًا فى شخصية الهند الحضارية، بالإضافة إلى أنه قد جرى استخدام الإسلام سياسيًا غداة الاستقلال فى عملية التقسيم وظهور دولة باكستان، لذلك لم يكن غريبا أن تقف الأقلية المسلمة، والتى يزيد تعدادها داخل الهند على المائة مليون، إلى جانب حزب المؤتمر وريث الفلسفة الغاندية والذى قاده «نهرو» وعائلته لسنوات طويلة.

وإذا كان «غاندى» قد لقى مصرعه بطلقات من متطرف هندوسى، فإن «أنديرا غاندى» - حاملة الاسم دون صلة القربى - قد لقيت مصرعها هى الأخرى بطلقات من حارسها المتطرف الذى ينتمى لطائفة «السيخ»، كذلك فإن ابنها «راجيف» حفيد «نهرو» قد رحل عن عالمنا بحادث تفجير مدبر من متطرفين ينتمون إلى طائفة «التاميل»، بينما كان «نهرو» هو الوحيد الذى انتهت حياته بصورة طبيعية بعد رحلة عمر حافلة.

ثالثًا: إن «نهرو» - ابن الأرستقراطية الهندية - قد عرف أساليب الكفاح الشاق والنضال الطويل من خلال رفقة «المهاتما» بكل ما مرت به من مصاعب وما عرفته من تحديات، فقد قضى «نهرو» سنوات بالسجن الذى بعث منه برسائله الشهيرة لزوجته

«كمالا» وهى مقطوعات رائعة فى الأدب الإنسانى، ومعزوفات راقية فى الحس الوطنى، واستطاع دائمًا أن يحتفظ بدرجة من التوازن النفسى لم يفقدها فى أحلك الظروف وأصعب الأوقات، وعايش فى سنوات نضاله قيادات متعددة فى ظل زعامة فيلسوف الهند «غاندى»، فكانت أسماء مثل السياسى المسلم المستنير «مولانا أبو الكلام آزاد»، والسياسى الهندوسى المتعصب «باتيل» وغيرهما من النماذج المتناقضة التى أحاطت «بنهرو» وشاركته سنوات القرار للخروج بالهند من أزماته لكى يصبح بعد ذلك دولة اكتفاء ذاتى فى الحبوب الغذائية لقرابة مليار نسمة، فضلاً عن دخول النادى النووى، واقتحام أبحاث الفضاء، ووضع الأسس المتينة لتكنولوجيا الصناعة الهندية الحديثة، مع الوعى الكامل بخطورة الغزو الثقافى الأجنبى والحذر من السلع الاستهلاكية البراقة أو المضى وراء الظواهر الاجتماعية الغربية المتلاحقة، فقد ظل الهنود يحتفظون بموديل واحد للسيارات يكررون تصنيعه منذ مطلع الخمسينيات ولم يقعوا فريسة حمى الاستيراد مثلما وقع فيها غيرهم، ويكفى أن نتذكر أن البرنامج الهندى المصرى المشترك لتصنيع طائرة محلية كان يقضى بإنتاج الهنود لجسم الطائرة، بينما كان دور الخبراء المصريين فى منتصف الستينيات هو تصنيع محركات الطائرة بكل ما يستلزمه ذلك من قدرات علمية وخبرات فنية.

رابعًا: لقد تميز «نهرو» بإحساس عميق بمعنى الليبرالية الفكرية والسياسية، كما توفر لديه أفق رحب يستوعب تجارب الآخرين، وهو الذى سعى إلى إيجاد جسور ممتدة للتواصل مع الحركات الوطنية المعاصرة، ومازلت أذكر صورة فوتوغرافية له ضمن مجموعته الخاصة فى أحد المتاحف الهندية وهو يقف مع سياسى مصرى فى أثناء زيارة له فى القاهرة قبل ثورة 1952، وقد كتب تحتها «لقاء بين الزعيم نهرو والنحاس باشا» وعندما دققت فى الصورة اكتشفت أن هناك خطأ فى ذلك؛ إذ إن الذى يقف معه كان هو «عثمان محرم باشا» وزير الأشغال فى حكومات الوفد والمعروف بشاربه المتميز، وقد كان على ما يبدو هو رئيس بعثة الشرف المرافقة للزعيم الهندى فى أثناء زيارته لمصر آنذاك، وقد قمت بتوجيه انتباه إدارة المتحف يومها إلى ذلك الخطأ غير المقصود ووعدوا بتصحيحه، بل إن أمر العلاقة المصرية

الهندية يذهب إلى أبعد من ذلك عندما حدث تقارب بين زعيم حزب المؤتمر «المهاتما غاندى» وزعيم حزب الوفد «سعد زغلول» وجرت بينهما اتصالات مبكرة تعكس درجة التعاطف بينهما نتيجة الموقف المشترك تجاه المحتل الواحد لبلديهما، ولعلى أذكر هنا بأن العلاقة التاريخية التى نشأت بين «عبد الناصر» و«نهرو» وتمخض عنها اسهام دولى مرموق تمثل فى ميلاد حركة عدم الانحياز، إنما بدأت بسعى من الثوار بعد 1952 لاستلهام تجربة الهند الحديثة وهم يواجهون لأول مرة أعباء الحكم فى مصر بعد إبعاد معظم العناصر المدنية عنه، وقد رتب الضباط الأحرار رحلة نيلية مع «نهرو» يستفيدون فيها من تجربة «المعلم» القادم من بلاده يحمل على كاهله عبء أكبر ديمقراطية فى العالم، وأغنى تجربة إنسانية فى الشرق، ولاشك أن الزعيم الهندى قد قال «العبد الناصر» ورفاقه فى ذلك اليوم الكثير عن شئون السياسة وقضايا الحكم، وكانت تلك بمثابة انفتاح للتجربة المصرية الوليدة على العالم وهو ماتم تدشينه فعليًا فى باندونج عام 1955.

خامسًا: لقد تميز الزعيم الهندى برؤية ثاقبة للأمور، ونظرة شاملة للقضايا، مع فهم عميق للمتغيرات الدولية والإقليمية، وتمتع «بكاريزما» تاريخية مازالت تجثم على صدر الهند حتى اليوم، وقد تميزت قدرته على التنبؤ بالمستقبل وخبرته فى الحدس السياسى بشىء من التفرد الذى لا يتوفر إلا للزعامات التاريخية صاحبة القرار الرشيد أمام أعتى التحديات وأعقد المواقف.

فإذا كان «غاندى» هو فيلسوف الشخصية الهندية، فإن «نهرو» هو مؤسس الدولة الهندية بعد ذلك، ولم تخطئ حسابات «نهرو» إلا مرة واحدة، ولعله من المؤسف أن ذلك حدث فى آخر سنوات عمره، فهزيمة القوات العسكرية الهندية أمام الجيش الصينى فى معارك الحدود عام 1962، كانت بمثابة الضربة القاسية «لنهرو» فى شيخوخته والتى نالت من بريق زعامته، وأصابته بدرجة من الشحوب السياسى إلى أن انتهت حياته بعد تلك الهزيمة بعامين فقط، ثم تولى بعده سياسى عابر هو «شاسترى» الذى قضى نحبه فى مدينة «طشقند» بالاتحاد السوفيتى السابق، وهو يحضر لقاء قمة هندى باكستانى فى محاولة لتسوية المشكلات المزمنة بين البلدين، وقد جاء عنوان صحيفة «الأهرام» يومها (شاسترى يموت فى طشقند)،

وكأن الأستاذ «هيكل»، قد اختار فعل الوفاة فى اللغة العربية بدلا من استخدام اسم الوفاة، ليؤكد معنى النهاية السريعة لزعيم جاء وذهب وكأنه ظل تابع لزعامة ضخمة سبقته، وجاءت بعده «أنديرا غاندى» إلى مقعد رئاسة الوزراء وزعامة الحزب الهندى فى خلافة قوية لوالدها الراحل.

. . هذه بعض ملامح ابن الهند البار «جواهر لال نهرو» الذى اختارت منظمات دولية كثيرة يوم مولده لكى يكون عيداً للطفولة اعترافًا بفضله فى تدعيم استقرار بلاده، وتأمين مستقبل أجيالها القادمة، فهو الذى أرسى تقاليد ثابتة للعمل الوطنى، ووضع الإطار الصحيح لحركة المجتمع الهندى رغم أنه كان محاطًا بجارتين تحملان لبلاده نظرة شك وحذر وهما دولتا الصين وباكستان، ورغم ذلك استطاع أن يكون مع «عبد الناصر»، و«تيتو»، طرفًا فاعلاً فى مثلث قوى وضع الأسس المتينة لحركة عدم الانحياز فى ظروف الحرب الباردة، وفى ظل سياسة حافة الهاوية التى عرفها العالم فى الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، وهو أيضًا «نهرو» الذى استطاع أن يضع الجسور السليمة لتحديث الحياة فى بلاده، فهو الذى بدأ تجربة التخطيط القومى المركزى وأسهم فى تشكيل مجلسه الأعلى لكى يكون أداة لتصحيح حركة التقدم الهندى فى كل المجالات، وصيغة للانطلاق فى كل الاتجاهات.

. . . وسوف يبقى الرابع عشر من نوفمبر مقترنًا باسم هذا الزعيم السياسى صاحب الأبعاد الإنسانية، مثلما يقترن بكوكبة أخرى من المرموقين على ساحة الحياة فى هذا القرن، وهو أمر نستطرد فى الكتابة عنه إيمانًا منا بأن دراسة الشخصيات القائدة، إنما تنطلق من إدراكنا أنها جزء لا يتجزأ من حركة التاريخ وفلسفة التقدم وطبيعة التطور.

الملك والأعاصير

عندما انطلقت الرصاصات التى أودت بحياة الملك «عبد الله» ملك الأردن فى المسجد الأقصى عام 1951 أمام حفيده « الحسين بن طلال» كانت تلك الرصاصات هى بداية النضوج المبكر للشاب الذى شاءت الأقدار أن يكون أبرز ملوك الأسرة الهاشمية، وأطولها بقاء على العرش فى تاريخها كله، إذ يظل الملك «حسين» - الذى صارع المرض فى شجاعة، وخاض معه معركة باسلة من أجل البقاء - علامة بارزة فى تاريخ سياسات الشرق الأوسط خلال النصف قرن الأخير.

فقد واجه الملك أعتى الأعاصير ، وأشد الأنواء ، ولكنه ظل دائمًا صاحب سياسة واقعية ورؤية عملية، محافظًا على توازن دقيق لمملكته الصغيرة ذات الموقع الجغرافى شديد الحساسية سياسيًا وقوميًا ، كما أنه قد احتفظ دائمًا بخيوط رفيعة للعلاقات مع جيرانه ، فضلاً عن قدرة هائلة على إيجاد البدائل والخروج من المآزق فى ظل ظروف بالغة التعقيد، ومواقف شديدة الصعوبة.

والأمر فى ظنى يقضى بأن نتناول موقع العاهل الأردنى فى إطار حركة التاريخ الاقليمى للمنطقة، ومع اكتمال العام الثالث والستين من عمره ، فإن الملك يظل ظاهرة فريدة فى وطننا العربى تضاربت حوله الأقوال، واختلفت فى تقييمه الآراء، ولكنه ظل دائمًا موضع اهتمام من كل الذين تابعوا سياسته، وعايشوا حكمه، والملك يثير فى ذهننا عدداً من الملاحظات نرى أنه من الممكن إيجازها فيما يلى :

أولا : إن الملك هو سليل بيت شريف آلت إليه إمارة مكة مع نهايات القرن الماضى، ولعب جده الأكبر دوراً تاريخيًا حافلاً فى قيادة الثورة العربية الكبرى أثناء الحرب العالمية الأولى، للخلاص من حكم الأتراك لحساب وعود بريطانية بالاستقلال والسيادة فى الحجاز وشمال الجزيرة العربية - فى ظل سياسة الاتفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا فى مطلع هذا القرن - حتى خرج الهاشميون من الحجاز ونودى «بفيصل الأول» ابن الشريف حسين ملكًا على سوريا فى مشهد

تاريخي معروف، عندما استقبل الدمشقيون الملك الهاشمي بحفاوة بالغة فى ظل إخراج بريطاني فرنسى لعب فيه «لورانس العرب» دوراً غامضا ومؤثرًا حتى تولى «فيصل الأول» حكم العراق، ثم تلاه الملك «غازى» إلى أن أنهت ثورة يوليو 1958 آخر مظاهر الوجود الهاشمى فى العراق، بعد شهور قليلة من قيام الاتحاد العربى بين الأردن والعراق حين خرجت الجماهير فى شوارع بغداد تنكل بالملك الصغير «فيصل الثاني» والأمير «عبد الإله» الوصى على عرشه و«نورى السعيد» عرّاب السياسات الاستعمارية والأحلاف المشبوهه فى المنطقة.

ولكن ابن العم الصامد فى عمان استطاع أن يخرج من ذلك الصراع سليما برغم عمق الجراح، انهيار الركن الكبير للحكم الهاشمي وبقى في مملكته التى بدأت إمارة صغيرة تمثل فاصلاً بين الجزيرة العربية والشام لإرضاء الأمير «عبدالله» ابن «الشريف حسين»، والذى استطاع هو الآخر بقدرات غير مسبوقة أن يحيل الإمارة إلى مملكة، وأن يجعل من عمان مركز اهتمام للسياسات الإقليمية.

ثانيا: لقد تولى «الحسين بن طلال» العرش فى ظل ظروف غير طبيعية، فقد تخلص البريطانيون من أبيه وريث العرش بدعوى اختلال قواه العقلية ليقضى بقية سنوات عمره فى إحدى المصحات بتركيا وجيء بعمه وصيًا على العرش لفترة قصيرة حتى تولى الملك الصغير مسئولياته الكبار فى ظل جيش يخضع للتدريب الأجنبى بقيادة الجنرال «جلوب»، الذى أطاح به الملك فى فورة قومية طارئة بعد توليه العرش بسنوات قليلة.

وهو أيضًا الملك الذى تلقى تعليمه العسكرى فى إحدى الكليات البريطانية بعد أن أنهى دراسته فى كلية فيكتوريا بالإسكندرية، لذلك ظلت نظرته دائمًا ولسنوات طويلة تدور حول إحساس عميق بقيمة مصر إقليميًا، وتأثير بريطانيا دوليًا، حتى استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب السويس وراثة الدور البريطانى فى المنطقة، وضم كل حلفاء «لندن» القدامى لكى يكونوا حلفاء جددا «لواشنطن» فى ظل تزايد تأثير السياسة التوسعية العدوانية لإسرائيل على مجريات الأمور فى الشرق الأوسط.

ثالثًا: لقد تمكن الملك من التعامل مع الحقبة «الناصرية» بصعوبة بالغة، فقد كان الملك يحرك الخيوط المتوترة والحبال المشدودة فى ظل مد قومى كاسح قادته الحركة «الناصرية» فى الخمسينيات والستينيات من هذا القرن.

واستطاع الملك ببراعته المعتادة أن يحافظ على بقائه واستمرار ملكه فى وقت كان «عبد الناصر» فيه هو المالك الوحيد تقريبًا لمشاعر الشارع العربى كله.

وهنا يجب أن نعترف بأن الملك قد أوتى الحكمة والقدرة على التوازن والتعايش مع المتغيرات، واستيعاب الظروف الطارئة، وامتصاص الخبطات القوية، وابتلاع المواقف الصعبة، فقد بدا للمراقبين فى نهاية الخمسينيات وفى النصف الأول من الستينيات كما لو أن عرشه يسبح فى الهواء فى ظل دعاية ناصرية قوية تعتمد على إذاعات مؤثرة تمكنت عن بعد من خلق الثورات واقتلاع الأنظمة، حتى برزت على ساحة المعارضة الأردنية شخصيات قومية لأسماء من مثل «الريماوى» و«التل» وغيرهما.

ولكن العاهل الأردنى الذى وعى الدرس جيدًا، كان على قدر كبير من الحذر والحيطة جعلته يعتمد على ولاء جيشه، والإخلاص المطلق لحرس البادية الذى يحيط به، فضلاً عن قدرة واضحة على استخدام العلاقات الدولية لصالحه، واللعب على القوى الإقليمية لخدمة أهدافه، فهو حين يريد أن يغازل «عبد الناصر» فإن رجلاً مثل «بهجت التلهونى» يتولى رئاسة الحكومة الأردنية، وحين يريد الابتعاد وإظهار نوع من الخلاف الواضح فلا بأس من رجل مثل «سمير الرفاعى» فى ذلك الموقع، وهو حين يريد أن يقترب من دمشق فإن «زيد الرفاعى» يكون هو الشخص المناسب، وإذا أراد أن يظهر وجهًا مختلفًا للأردن تبدو فيه قبضة النظام شديدة فلا مانع من شخصية مثل «مضر بدران» وهكذا فإن الملك استطاع دائمًا أن يوظف التغييرات الوزارية لصالح ملكه حتى وإن غابت الديقراطية الكاملة، برغم حرصه الدائم على أن يبدو حكمه نموذجًا أمثل للملكية الدستورية.

رابعًا: إن ملكًا هاشميًا يحكم بلدًا بأغلبية من أصول فلسطينية يحتاج دائمًا إلى قدر من القبول العام يسمح له بقيادة الأمور وتحريك المواقف، وهو ما تحقق للملك «حسين»، ولن ننسى المواجهة بين الملك ومنظمة التحرير الفلسطينية والمسماة

بأحداث «الجرش» أو «أيلول الأسود» عام 1970 وهى تلك المواجهة التى رحل عن عالمنا فى غمارها الرئيس «عبد الناصر» بعد جهود مضنية لإيجاد نوع من المصالحة أو صيغة للتعايش الفلسطينى فى الأردن فى وقت كان فيه الرئيس الباكستانى الراحل الجنرال «ضياء الحق» واحداً من مستشارى الملك، حيث كان هو قائد القوة العسكرية الباكستانية الموجودة فى الأردن.

وواقع الأمر أن العلاقة بين الملك والفلسطينيين هى علاقة من نوع خاص، فقد استطاع الملك أن يحتفظ فيها دائمًا بهامش من حرية الحركة فى التعامل معهم مع أن سياق الأمور كان يمكن أن يوحى بغير ذلك لأسباب تتصل بالتداخل السكانى والامتزاج الكامل بين عناصر التواجد على خريطة الوطن الأردنى، كما أن نظرية «الوطن البديل» التى رفعها بعض غلاة السياسة التوسعية من متطرفى الدولة العبرية فى محاولة لتصفية القضية الفلسطينية.

إن هذه النظرية كانت كفيلة وحدها بنسف كل جذور التعايش بين الملك والشعب الفلسطينى، ولكن الملك استطاع دائمًا الحفاظ على حد أدنى من الرضا الفلسطينى فى معظم الظروف.

خامسًا: إن سياسة الهاشميين منذ بداية ظهورهم فى «مكة» إلى اليوم تتميز بقدر كبير من الاهتمام بالجانب الدولى دون الوقوف خلف أسوار الحاجز القومى فى تحديد علاقاتهم الإقليمية والدولية، فلقد تصور «الشريف حسين» الجد أنه يستطيع أن يلعب على الأوضاع الإقليمية أثناء الحرب العالمية الأولى، وبنفس المنطق برع حفيده «الملك حسين» فى استخدام المتغيرات الدولية والتطورات الإقليمية لصالح عرشه واستمرار حكمه، ولا شك أن الملك يملك كل أدوات العصر فى هذا الشأن، فهو يجيد «لغة الخطاب المعاصر»، لا بحكم إجادة اللغة الإنجليزية فقط ـ التى يتعثر فيها عدد من حكام المنطقة ـ ولكن لأنه يملك أيضًا فهم أسلوب التعامل مع العقلية الغربية على نفس الموجات، ويخاطبها بذات التردد الفكرى واللهجة المتبادلة.

ولقد ساعد هذا الأمر الملك فى اجتياز كثير من العقبات، وكفل له الاستمرار لأكثر من خمسة وأربعين عامًا على العرش الهاشمى مجتازًا أصعب الظروف وأحلك اللحظات، ذلك أن الملك يملك ناصية الخطاب السياسى بشقيه الدولى والقومى.

سادسًا : إن حياة الملك العائلية تعكس هى الأخرى شيئًا من تصوراته المرحلية لعلاقاته الدولية والعربية، فلقد كان طبيعيًا أن يبدأ حياته الزوجية بالاقتران بالشريفة « دينا عبد الحميد» التى تنتمى إلى البيت الهاشمى، ثم كانت زيجته الثانية بالسيدة البريطانية «منى جاردنر» فى وقت أطبقت فيه على الملك عوامل حصار محكم بسبب المد القومى الذى تزعمه «عبد الناصر» فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. وحين أراد الملك أن يزداد ارتباطًا بالشعب الفلسطينى صاهر واحدًا من أعرق بيوتاته بالزواج من الملكة الراحلة «علياء طوقان» والتى انتهت حياتها فى ظروف مأساوية بحادث طائرة فى منتصف السبعينيات ويومها رأينا الملك يبكى أثناء تشييع جثمانها فى حزن عميق على شريكة حياته، ثم كان اقترانه بالملكة الحالية «نور الحسين» التى كانت أمريكية تنحدر من أب لبنانى، وهى تتحرك فى مساحة واسعة للنشاط الاجتماعى والعمل الخيرى وتلك أمور تبدو من مقومات الحكم فى عالم اليوم، وهكذا نجد أن الملك لم يتوقف عند توظيف الرموز السياسية فى بلده لخدمة أهداف حكمه وأمن دولته، ولكنه تجاوز ذلك أيضًا إلى تحديد علاقاته العائلية بشكل ينسجم مع ظروف بلاده ويعزز دوره السياسى فيها، ويجب أن نعترف هنا أنه قد حافظ دائمًا على قدر كبير من العلاقات الطيبة بكل أطراف شراكته الزوجية السابقة مهما كانت الظروف.

ولعل الجانب الإنسانى فى شخصية الملك يعتبر من الأمور التى تستحق الاهتمام، فما أكثر ما صفح عن معارضيه بل إن واحدًا منهم كان قد صدر عليه الحكم بالإعدام فى قضية تتصل بالانقلاب على الملك وتغيير نظام الحكم الأردنى ولكن الملك العربى الهاشمى أصدر عفوًا مفاجئًا عنه، بل قلده أحد المناصب الوزارية بعد ذلك، ونحن نشير هنا إلى تبنى الملك للشيم العربية التقليدية مثل العفو عند المقدرة، والصفح عن أخطاء الغير، ولعل آخر مثال لذلك هى إطلاقه لسراح المعارض الأردنى «ليث شبيلات» رئيس نقابة المهندسين الأردنيين والذى قاد حملة واسعة من النقد ضد السياسة الأردنية فى السنوات الأخيرة بما أدى إلى اعتقاله سياسيًا، فإذا الملك العربى الهاشمى هو الذى يصطحبه فى سيارته من سجنه إلى دار أمه.

ولا شك أن مثل هذه المواقف تعطى الملك شعبية واسعة، ومكانة كبيرة لدى شعب تقوم أعرافه وتقاليده على النسق العشائرى الذى يحترم أخلاق البداوة العربية.

سابعًا: لقد تميز الملك دائمًا بقدر كبير من عفة اللسان والقدرة على ضبط النفس، وحتى فى سنوات الهجوم الناصرى الكاسح عليه، حافظ الملك على رباطة جأشه وابتعد شخصيًا عن الدخول فى مواجهة مباشرة مع الزعيم العربى الكبير، بل وحاول دائمًا أن يفتح جسورًا معه، وأن يبعث بإشارات إيجابية إليه، وهو ذات الملك الذى قاد طائرته من عمان إلى القاهرة قبيل بداية الأعمال العسكرية لحرب يونيو 1967 معلنًا تضامنه مع موقف «عبد الناصر»، متطلعًا إلى شراكة فى النصر القادم مع المعركة المنتظرة!

ولقد كلفته هذه الخطوة القومية فقدان الضفة الغربية بالكامل وحققت أمل إسرائيل فى استدراج الأردن إلى ميدان المعركة، فلكل زمان حساباته، ولكل عصر ظروفه وملابساته.

وأستطيع أن أزعم هنا أن الملك لم يكره «عبد الناصر» شخصيًا وإن كان قد عانى كثيرًا من سياساته، ولقد كانت حفاوة الملك بالغة بالابنة الكبرى للزعيم الراحل وزوجها حين ذهبا إلى عمان فى مهمة عمل عند منتصف السبعينيات، بل إننى قد دهشت كثيرًا حين وجدت أن أحد ميادين العاصمة الأردنية الذى لا يبعد كثيرًا عن القصر الملكى يحمل اسم الزعيم الراحل «جمال عبد الناصر»، ولا شك أن ارتفاع الملك فوق الخلافات والنأى بذاته عن الأحقاد قد أكسبه مكانة فريدة فى الوطن العربى الذى يزخر بالخلافات ولا يخلو من الأحقاد، بل إننى أسمح لنفسى فى هذه النقطة بأن أزعم أن الملك قد احتفظ دائمًا بدرجة عالية من الحب والمودة مع الشعب المصرى لأسباب تتصل بعروبته وإحساسه الدائم بقيمة مصر التاريخية ومكانتها لدى أمتها العربية.

ثامنًا: إن علاقات الملك مع إسرائيل والتى تميزت بالاتصالات المباشرة ـ السرية ثم المعلنة ـ منذ عام 1963 تعكس هى الأخرى الجانب «البراجماتى» فى شخصية الملك، وشعوره المستمر بالحصار السياسى حوله سواء كان ذلك من الجانب العربى

سادسًا : إن حياة الملك العائلية تعكس هى الأخرى شيئًا من تصوراته المرحلية لعلاقاته الدولية والعربية ، فلقد كان طبيعيًا أن يبدأ حياته الزوجية بالاقتران بالشريفة « دينا عبد الحميد» التى تنتمى إلى البيت الهاشمى ، ثم كانت زيجته الثانية بالسيدة البريطانية «منى جاردنر» فى وقت أطبقت فيه على الملك عوامل حصار محكم بسبب المد القومى الذى تزعمه «عبد الناصر» فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات . وحين أراد الملك أن يزداد ارتباطًا بالشعب الفلسطينى صاهر واحدًا من أعرق بيوتاته بالزواج من الملكة الراحلة «علياء طوقان» والتى انتهت حياتها فى ظروف مأساوية بحادث طائرة فى منتصف السبعينيات ويومها رأينا الملك يبكى أثناء تشييع جثمانها فى حزن عميق على شريكة حياته ، ثم كان اقترانه بالملكة الحالية «نور الحسين» التى كانت أمريكية تنحدر من أب لبنانى ، وهى تتحرك فى مساحة واسعة للنشاط الاجتماعى والعمل الخيرى وتلك أمور تبدو من مقومات الحكم فى عالم اليوم، وهكذا نجد أن الملك لم يتوقف عند توظيف الرموز السياسية فى بلده لخدمة أهداف حكمه وأمن دولته ، ولكنه تجاوز ذلك أيضًا إلى تحديد علاقاته العائلية بشكل ينسجم مع ظروف بلاده ويعزز دوره السياسى فيها ، ويجب أن نعترف هنا أنه قد حافظ دائمًا على قدر كبير من العلاقات الطيبة بكل أطراف شراكته الزوجية السابقة مهما كانت الظروف .

ولعل الجانب الإنسانى فى شخصية الملك يعتبر من الأمور التى تستحق الاهتمام ، فما أكثر ما صفح عن معارضيه بل إن واحدًا منهم كان قد صدر عليه الحكم بالإعدام فى قضية تتصل بالانقلاب على الملك وتغيير نظام الحكم الأردنى ولكن الملك العربى الهاشمى أصدر عفوًا مفاجئًا عنه ، بل قلده أحد المناصب الوزارية بعد ذلك ، ونحن نشير هنا إلى تبنى الملك للشيم العربية التقليدية مثل العفو عند المقدرة ، والصفح عن أخطاء الغير ، ولعل آخر مثال لذلك هى إطلاقه لسراح المعارض الأردنى «ليث شبيلات» رئيس نقابة المهندسين الأردنيين والذى قاد حملة واسعة من النقد ضد السياسة الأردنية فى السنوات الأخيرة بما أدى إلى اعتقاله سياسيًا ، فإذا الملك العربى الهاشمى هو الذى يصطحبه فى سيارته من سجنه إلى دار أمه .

ولا شك أن مثل هذه المواقف تعطى الملك شعبية واسعة، ومكانة كبيرة لدى شعب تقوم أعرافه وتقاليده على النسق العشائرى الذى يحترم أخلاق البداوة العربية.

سابعًا: لقد تميز الملك دائمًا بقدر كبير من عفة اللسان والقدرة على ضبط النفس، وحتى فى سنوات الهجوم الناصرى الكاسح عليه، حافظ الملك على رباطة جأشه وابتعد شخصيًا عن الدخول فى مواجهة مباشرة مع الزعيم العربى الكبير، بل وحاول دائمًا أن يفتح جسورًا معه، وأن يبعث بإشارات إيجابية إليه، وهو ذات الملك الذى قاد طائرته من عمان إلى القاهرة قبيل بداية الأعمال العسكرية لحرب يونيو 1967 معلنًا تضامنه مع موقف «عبد الناصر»، متطلعًا إلى شراكة فى النصر القادم مع المعركة المنتظرة!

ولقد كلفته هذه الخطوة القومية فقدان الضفة الغربية بالكامل وحققت أمل إسرائيل فى استدراج الأردن إلى ميدان المعركة، فلكل زمان حساباته، ولكل عصر ظروفه وملابساته.

وأستطيع أن أزعم هنا أن الملك لم يكره «عبد الناصر» شخصيًا وإن كان قد عانى كثيرًا من سياساته، ولقد كانت حفاوة الملك بالغة بالابنة الكبرى للزعيم الراحل وزوجها حين ذهبا إلى عمان فى مهمة عمل عند منتصف السبعينيات، بل إننى قد دهشت كثيرًا حين وجدت أن أحد ميادين العاصمة الأردنية الذى لا يبعد كثيرًا عن القصر الملكى يحمل اسم الزعيم الراحل «جمال عبد الناصر»، ولا شك أن ارتفاع الملك فوق الخلافات والنأى بذاته عن الأحقاد قد أكسبه مكانة فريدة فى الوطن العربى الذى يزخر بالخلافات ولا يخلو من الأحقاد، بل إننى أسمح لنفسى فى هذه النقطة بأن أزعم أن الملك قد احتفظ دائمًا بدرجة عالية من الحب والمودة مع الشعب المصرى لأسباب تتصل بعروبته وإحساسه الدائم بقيمة مصر التاريخية ومكانتها لدى أمتها العربية.

ثامنًا: إن علاقات الملك مع إسرائيل والتى تميزت بالاتصالات المباشرة ـ السرية ثم المعلنة ـ منذ عام 1963 تعكس هى الأخرى الجانب «البراجماتى» فى شخصية الملك، وشعوره المستمر بالحصار السياسى حوله سواء كان ذلك من الجانب العربى

أو الجانب الإسرائيلى، فالملك يدرك دائمًا أن عليه أن يبنى الجسور مع الجميع، وأن يفتح القنوات حوله فى كل اتجاه.

وفى هذه النقطة بالذات فإننى أقول أن عبارات التخوين، واتهامات العمالة تعكس فى مجملها حالة من المراهقة الفكرية والتخبط السياسى عاشتها قوميات كثيرة فى ظروف معينة، ولكننى أحسب هنا إن الملك الأردنى قد حافظ - برغم كل اتصالاته المستمرة مع إسرائيل على امتداد السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة - على حد أدنى من الحقوق الفلسطينية والمبادىء العربية، وظل يمثل دائما مدرسة خاصة فى الاتصالات الإقليمية والعلاقات الدولية، وهنا يجب ألا ننسى أن احتكاك الهاشميين بالغرب عمومًا كان مبكرًا ووثيقًا، والملك لا يبتدع جديدًا فى ذلك.

تاسعًا: إننا لا نكاد نعرف للملك خطأ استراتيجيًا فى الحسابات السياسية مثل ما عرفنا له فى عملية غزو العراق للكويت ودعمه للرئيس العراقى «صدام حسين» بما جلبه ذلك على الملك ومملكته من متاعب وخسائر فى السنوات الأخيرة.

وإن كنت أرى خلف الأحداث صورة أخرى لتصورات الملك الذى ظلت تداعبه أحلام تتصل بالحجاز أحيانًا وبالعراق أحيانًا أخرى، فضلاً عن إحساس خاص بالحرمان من ثروة الخليج التى يراها ثروة عربية بالدرجة الأولى، لذلك فقد بنى الملك موقفه من غزو الكويت على أساس واحد من احتمالين، فإذا نجح «صدام» وقبل العالم دوليًا وإقليميًا تصرف الرئيس العراقى، فإن الملك يكون شريكًا أساسيًا فى غنائم النصر فى تلك الحالة، أما إذا أخفق النظام العراقى وحدث له انهيار مفاجئ، فإن الملك توقع أن يكون مدعوًا - بحكم الانتماء الهاشمى والارتباط التاريخى بالعراق - إلى تولى زمام الأمور فى بغداد بدعم دولى وقبول عربى، ولكن الرياح جاءت بغير ما اشتهت سفينة الملك، فلم يتحقق للرئيس العراقى ما أراده، كما لم يحدث انهيار مفاجىء للحكم فى بغداد.

وعلى ذلك فإننى لا أميل كثيرًا إلى اعتبار أن موقف الملك من حرب الخليج الثانية، قد قام على تحليلات سطحية أو افتراضات عمياء، وخصوصًا أن الملك فى موقفه كان يستجيب لرأى عام فلسطينى يرى وقتها أن «صدام حسين» هو المنقذ

الجديد والبطل المنتظر ، كما أن علاقات الملك الخليجية قبيل غزو العراق للكويت لم تكن فى أفضل مراحلها .

عاشراً : إن وجود الملك فى موقعه - كان دائما - يعتبر علامة هامة للاستقرار فى الشرق الأوسط ، وإذا كنا نرى أن ولى عهده الأمير عبد الله بن الحسين سوف يمضى على نفس الطريق بعد إقصاء عمه الأمير «الحسن بن طلال» الذى كان يتميز بثقافته الرفيعة وؤيته الشاملة ، إلا أن الملك كان يمثل ركيزة مهمة فى سياسات الشرق الأوسط ، خصوصًا وأنه قد استطاع فى السنوات الأخيرة أن يتجاوز الأثار السلبية لموقفه فى حرب الخليج الثانية ، واستعاد فى سرعة ثقة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية متوجًا ذلك كله بتوقيع اتفاق «وادى عربة» مع إسرائيل ليسبق بذلك الفلسطينيين الذين تفاوضوا سراً فى «أوسلو» وكأنهم بذلك يريدون أن يسبقوا الملك فى مبادراته وأطروحاته ، فإذا الملك - كالمعتاد - يسبق الجميع .

. . هذه ملامح عامة وقسمات رئيسية لشخصية الملك حسين فى إطار دراستنا حول شركاء عيد الميلاد ، وهى دراسات نبتغى منها تقديم صور شخصية فى إطار فكرى يعالج كثيراً من شئوننا الوطنية ، وهمومنا القومية ، وفى وقت تواجه فيه المنطقة ظروفًا صعبة ، حيث يخوض العرب معركة ضارية من أجل الاستقرار المفقود ، والسلام الغائب ، والآمال الضائعة .

العميد والسياسة

العميد هو ذلك العبقرى فاقد البصر صاحب البصيرة «طه حسين» الذى أشاركه يوم المولد مع اختلاف السنين، والذى مضى على رحيله ربع قرن كامل، فقد كانت وفاته فى أعقاب نصر أكتوبر المجيد وكأن روحه أبت أن تبرح جسده إلا بعد أن تبرح الهزيمة جسد الوطن كما قال فى رثائه وقتها الأديب الراحل «توفيق الحكيم»، و«طه حسين» ظاهرة إنسانية عاشت وتألقت على أرض مصر وخلفت بعدها تراثًا شامخًا فى الفكر والأدب والسياسة.

إذ إننى أحسب أننا لا نكاد نعرف نموذجًا للعصامية الشخصية مثلما نعرف عن ذلك الفذ الذى قذف به صعيد مصر - وما أكثر ماقذف من عبقريا ت - ليملأ تاريخ الوطن بريقًا وضياءً، بل إن أطروحتيه للدكتوراه فى الجامعة المصرية والجامعة الفرنسية عن كل من «أبى العلاء المعرى» و«ابن خلدون» بالترتيب، هى تأكيد للرؤية النافذة لهذا المفكر الكبير الذى اختار دراسة نماذج من الخالدين فى التراث العربى ممن تميزوا بالسبق على الفكر الأوروبى الحديث، وكانت لهم الريادة فى المزج بين أصول الأدب وفروع العلوم الاجتماعية المختلفة، بل إن هذا الاختيار يعكس سلامة تقديره، ونفاذ بصيرته وإدراكه العميق للعلاقة الارتباطية بين الآداب والعلوم فى فهم كامل لنظرية وحدة المعرفة.

وسوف يظل نموذج «طه حسين» - برغم كل ما كتب عنه - موضع جدل ومثار نقاش، فلقد خاض الرجل معارك فكرية ضارية، وتعرض لحملات قاسية حين هيأت له نفسه أن بمقدوره أن يتجاوز الأزهر فى قفزة واحدة ليخطو نحو الغرب بمراكزه الفكرية ومؤسساته العلمية، وقد يكون من المفيد هنا أن نرصد رحلة ذلك الإنسان العظيم عبر استعراضنا لعدد من الملاحظات:

أولاً: إن «طه حسين» الذى تميز فى تاريخ الأدب العربى بموسيقى اللفظ، وعمق الفكرة، وتكرار الإشارة، هو نفسه «طه حسين» الذى تمرد على التقاليد الثقافية البالية، واخترق حاجز الخوف من الجديد، واستطاع برصانة فكرية وحركية أن يتقدم بخطوات ثابتة نحو عالم مختلف عن ذلك الذى نشأ فيه وانتمى إليه، وهذا يعنى أنه كان قادراً على استيعاب روح التغيير، وأن الأزهرى الضرير ابن قرية (الكيلو) من أعمال مركز مغاغة محافظة المنيا قد تملك ناصية اللغة الفرنسية ونهل من آداب الغرب وعلومه، ومزج فى روعة ظاهرة بين نشأته الدينية وثقافته الأجنبية، وتميزت كتاباته بقوة النظرة والقدرة على تقليبها فى أسلوب ساحر ومنطق أخاذ.

ثانيا: لقد تميز «طه حسين» بدرجة عالية من التوازن الشخصى سمحت له بأن يستقبل الأفكار الجديدة، وأن يلفظ الأصنام الفكرية، وألا يقبل بالمسلمات إلا بعد تمحيص ودراسة، ومثل هذا العقل النقدى الذى حازه عميد الأدب العربى كفيل بأن يضعه فى موقع خاص فى تاريخ الفكر ومسيرة الثقافة فى هذه المنطقة من العالم بل إن شخصية «طه حسين» ، هى تجسيد حى لثقافات الشرق الأوسط بكل ما بينها من اتفاقات أو تناقضات، إذ لم يكن لدى «طه حسين» حساسية عنصرية تحول بينه وبين الآخر أو تقطع طريقه نحو الغير.

ثالثا: إن معارك «طه حسين» الفكرية والأدبية منذ صدور كتابه الشهير «الشعر الجاهلى» والذى تغير عنوانه بعد معركة حامية استنفر فيها الحرس القديم فى أروقة الأزهر ودار العلوم والجامعة المصرية لمواجهة ذلك الشيخ الضرير الذى يريد أن يكتسح فى طريقه أفكاراً ترسخت عبر القرون، ويناوئ آراء استقرت خلال السنين، كما أحدث كتابه الآخر «مستقبل الثقافة فى مصر» دوياً هائلاً باعتباره دعوة من أزهرى نحو التغريب، ومحاولة لربط مستقبل ثقافتنا بثقافات البحر المتوسط وهو أمر لم يكن من المألوف التصريح به فى ذلك الوقت؛ خصوصًا من شيخ أزهرى.

رابعًا: إننا نحسب أن «طه حسين» الذى اقتحم السياسة من بوابة الأدب والفكر كان يضمر فى ذاته أفكاراً أوسع مما كتب، وأراء أرحب مما نشر، إذ إن شكوكًا قوية تحيط بدوره فى دفع كتاب الشيخ على عبد الرازق «الإسلام وأصول الحكم» الذى

يناوئ مفهوم الخلافة فى التاريخ الإسلامى، ولا نستبعد أن ذلك الكتاب كان صياغة لحوار فكرى بين «طه حسين» وصاحبه وهما ينتميان لإقليم واحد هو «المنيا» برغم الفارق الطبقى بينهما، كما أنهم ينتميان معًا للنشأة الأزهرية ثم الثقافة فى الغربية بعد ذلك.

بل إن التاريخ الاجتماعى لصالونات مصر الثقافية فى الثلاثينيات والأربعينيات يشير إلى أن زوجة العميد وهى فرنسية قوية الشخصية ذات تأثير على زوجها كانت تشعر بارتياح للعلاقات الوثيقة مع بيت «عبد الرازق» والذى يعد بحق نموذجًا رفيعًا للأرستقراطية المصرية فى صعيد مصر؛ حيث وظفت بعض العائلات العريقة ثروتها المادية لخدمة العلم والثقافة.

خامسا: إن شغب «طه حسين» الفكرى قد جاوز ذلك بكثير، إذ إننا نميل إلى تفهم بعض الادعاءات المتصلة بدوره فى رئاسة تحرير مجلة الكاتب المصرى فى منتصف الأربعينيات وما دار حولها من لغط يتصل بتمويل يهودى لها، كذلك فإن زيارته للجامعة العبرية لدى إنشائها تبدو حتى الآن رواية مثيرة للجدل.

ولكننا نجدها مناسبة لكى نقول إن علاقة كثير من المصريين - وربما العرب أيضًا - باليهود قبل إعلان الدولة الصهيونية لم يكن فيها تلك الحساسيات التى تولدت بعد ذلك عندما تبلورت أبعاد السياسة التوسعية العدوانية للكيان العبرى بعد 1948، ولنتذكر أن رجل دولة من طراز «إسماعيل صدقى» كان يجاهر بإمكانية التعايش السلمى مع الدولة اليهودية، كما أن «طه حسين» كان متأثرًا فى نظرته لليهود - على ما يبدو - بالنظرة الإسلامية التى لا تعادى الديانة اليهودية وتستأنس أحيانًا بتعاملات نبى الإسلام مع يهود «خيبر» فى فجر الدعوة المحمدية وهو أمر يرتبط أيضًا بالقبول العام للأقلية اليهودية في مصر قبل قيام إسرائيل.

سادسًا: إن صراعات «طه حسين» لا تقف عند حدود المعارك الأدبية والمناوشات الفكرية، بل إن خلافاته السياسية لا تقل كثيرًا عن ذلك، فرغم أن زعيم الوفد مصطفى النحاس قد رأى أن يجمل به مقعد وزير «المعارف العمومية» بعد انتخابات عام 1950 عندما عاد حزب الأغلبية إلى السلطة بعد طول انتظار، إلا أننا لا نستطيع أن نعتبر العميد فى تاريخه السياسى محسوبًا على حزب الوفد، فقد

كانت ميوله أقرب إلى بعض أحزاب الأقلية شأن عدد من كبار المثقفين فى عصره، بل إننا نعتبر أن إعجابه فى مطلع حياته السياسية برجل من طراز «عبد الخالق ثروت» كان يفوق إعجابه بساسة الوفد ذاتهم على الرغم من شعبيتهم الكاسحة ودورهم الوطنى، ونستطيع القول إن الوفد هو الذى سعى لاستقطابه نظراً لقيمته الفكرية والأدبية، فضلاً عن تنامى تيار «الطليعة الوفدية» بزعامة «عزيز فهمى» ورفاقه بما كان يحمله من أفكار اشتراكية معتدلة تبدو قريبة من شعار «طه حسين» حيال حق التعليم فى مصر حينذاك.

سابعًا: إن قدرة الأديب العظيم - وهو فاقد البصر - على تصوير بعض المشاهد الواقعية واللقطات الإنسانية على نحو يتفوق فيه على المبصرين تضعه فى مصاف كبار الروائيين العالميين، ويكفى أن نتذكر وصفه لترقيع حذاء الشيخ فى تحفته الذاتية «الأيام»، أو تحليله للمشاعر الإنسانية العميقة فى «شجرة البؤس»، أو ثقافته الموسوعية فى كتابه «الشيخان» كما أننا نحنى الرأس إجلالاً وخشوعًا أمام المشاهد الرائعة التى صورها قلمه لحياة الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى سنوات عمره الأولى وحجم الشجن الإنسانى النبيل فى حياة النبى اليتيم كما رسمته رائعة طه حسين الخالدة «على هامش السيرة».

ونحن بذلك نستطيع أن نزعم أن «نوبل» غابت عن مصر طويلاً ولم تصل إلى الأدب العربى إلا متأخرة فكانت من نصيب أديبنا الروائى نجيب محفوظ.

ثامنًا: لقد وقف الرجل من ثورة يوليو موقفًا مؤيداً ومازالت أصداء مقاله الذى كتبه بعد شهور قليلة من قيامها والذى استهله بقوله (لم يكن الفقير راضيًا عن فقره، ولم يكن المريض راضيًا عن مرضه.. الخ) مازالت تمثل بصدق حالة السخط التى خرجت منها ثورة الجيش عام 1952، كما أن مواقفه بعد ذلك من ثوار يوليو قد اتسمت بالمسايرة والمجاملة.

ويكفى أن نتذكر خطبته أمام الرئيس عبد الناصر حينما منحه جائزة الدولة التقديرية فى الأدب والتى كال فيها المديح للزعيم العربى الكبير، كذلك كان مقاله الشهير بعنوان (بطر) غداة الانفصال وسقوط دولة الوحدة بين مصر وسوريا، كما لم يكن غريبا أن يحصد الرجل أرفع الأوسمة من قادة العرب وملوكهم، ونحن

لاننسى حفاوة المغرب به وعاهلها الراحل الملك محمد الخامس عندما لبى دعوته لزيارة بلاده فى تكريم غير مسبوق وسط جو من الاهتمام الرسمى والشعبى لم يحظ به أديب غيره .

تاسعًا : إن «طه حسين» لم يبرأ من الاتهامات القاسية والدعاوى الباطلة من دعاة الشهرة على حساب الكبار أو محترفى التسلق بافتعال المعارك الوهمية من أجل الدعاية والرغبة فى الظهور .

وقد كان يحلو لى منذ سنوات مداعبة وزير خارجية مصر الراحل د . محمد حسن الزيات ـ وذلك عندما كان رئيسًا لجمعية الصداقة المصرية الهندية وكنت نائبه ـ بقولى له أن حصوله على الدرجة الخامسة الحكومية فى الأربعينات كان بقرار استثنائى بعد مصاهرته للعميد والزواج بابنته الراحلة السيدة (أمينة طه حسين) ، كما جاء فى الكتاب الأسود الذى أصدره مكرم عبيد بعد خلافه مع مصطفى النحاس ، ويجب أن أقرر فى هذه المناسبة أن د . الزيات كان مثقفًا متميزًا ودبلوماسيًا ذكيًا .

عاشراً : إن فضل «طه حسين» على التعليم والثقافة سوف يظل علامة مضيئة فى تاريخنا الحديث ، فهو الأزهرى الثائر ، وهو الأديب المفكر ، وهو الوزير الشجاع ، ولعلنا نتذكر مع الحديث عنه صلته التاريخية بمجانية التعليم التى غابت فى زحام التحولات ، وأصبحت إعلانًا بلا مضمون فى ظل «مافيا» الدروس الخصوصية التى أسهمت فى تدهور العملية التعليمية برغم كل الجهود الصادقة والنوايا المخلصة .

. . هذه بإيجاز ملاحظات نسوقها ونحن نتحدث عن عميد الأدب العربى فى شهر مولده وذكرى مضى ربع قرن على رحيله ، وقد يبدو فيها شيء من التعاطف مع شريك فى عيد الميلاد الواحد ، ولكن ليس يخالجنى شك أبدًا فى أن «طه حسين» يستحق دائمًا ـ وبكل موضوعية ـ أعلى درجات التكريم ، وأرفع أوسمة العرفان ، إنه الفلاح الصلب ابن قرية الصعيد المصرى الذى تقدم منه يومًا ليصافحه واحد من خصومه الفكريين الذين تطاولوا على مقامه الرفيع قبل ذلك بسنوات طلبًا للشهرة السريعة ، فقال له العميد «مرحبا بالغلام» مذكرا بتعليق له ردا على ما كتبه ذلك الشخص مهاجما أحد كتبه ، إذ تمثل العميد يومها قول الشاعر «وهل يضر البحر أمسى زاخراً ، أن ألقى فيه «غلام بحجر» . .

ولقد ظللت دائمًا أتساءل هل يعرف «طه حسين» شكل الحروف العربية واللاتينية وقد فقد بصره فى سنوات عمره الأولى؟ ، ومن أين جاءته نبرة الصوت العميق الذى يتردد فى الأسماع كلما جاءت مقدمة فيلم «دعاء الكروان»؟ ، وكيف تعامل مع سكرتيريه وهم يقرءون له ويكتبون عنه! ، وأى قوة ذاتية تلك التى جعلت الناس ينسون عاهته الأليمة فى خضم المكانة التى بلغها طه حسين «باشا»؟ وهل كانت علاقته بزوجته الأجنبية هى الدافع البارز فى كثير من تحولاته النفسية والفكرية ، خصوصًا وأنها كانت ـ كما يبدو من كتابها «أيام معه» ـ شخصية مسيطرة ذات تأثير ؟

هذه وغيرها من عشرات التساؤلات ظلت تلح على خاطرى عبر السنين منذ أن بدأت رحلة الإعجاب المبكر بالعبقرى والكفيف عندما كنت أرتاد «مكتبة البلدية» فى مدينة «دمنهور» وأنا أدرس فى مدارسها فى الخمسينيات من هذا القرن ، وكنت أظن أيامها أن مفاتيح الثقافة هى فقط «طه حسين» و«عباس العقاد» و «توفيق الحكيم » . .

. . ولكنها تساؤلات لا تكون الإجابة عليها فى النهاية إلا بمزيد من التقدير للعميد والإعجاب برحلته الفريدة فى الحياة ، فقد كان «طه حسين» السياسى هو الوجه الآخر لطه حسين الأديب ، والذى تميز دائما بمنهج خاص فى البحث ، ورؤية عميقة فى التحليل ، وتلك سمات المفكر متعدد الجوانب وفير المواهب . .

. . ولا أملك فى النهاية إلا أن أقول : ليتك تطل علينا اليوم يا عميد الأدب الراحل بشعارك العظيم «التعليم كالماء والهواء» لكى تكتشف أن الماء قد أصبح شحيحًا ، وأن الهواء قد أضحى ملوثًا .

ابن الفجالة فى أرفع منصب دولى

اهتزت مصر مرتين فى تاريخها الحديث حول اسم «بطرس غالى»، المرة الأولى فى حادث مأساوى تعرض له «بطرس غالى الجد»، بينما كانت المرة الثانية فى حادث سعيد تحقق على يد «بطرس غالى الحفيد»، وهكذا يظل الاسم «بطرس غالى» عالقا فى الذهن المصرى، كامنًا فى الذاكرة الوطنية لارتباطه دائمًا بعائلة قبطية عريقة شارك أبناؤها فى الشأن المصرى العام منذ ميلاد مصر الحديثة وبداية حكم «محمد على» وظلت شخوص منهم تلعب دوراً بارزاً على مسرح الحياة السياسية المصرية على امتداد القرنين الأخيرين حتى كانت عملية التنقيب الواسعة فى تاريخ تلك العائلة المتميزة من جانب وكالات الأنباء العالمية غداة اختيار الدكتور «بطرس بطرس غالى». الذى ولد فى الرابع عشر من نوفمبر عام 1922 . لكى يكون أول أمين عام للأمم المتحدة من أفريقيا والشرق الأوسط والعالم العربى.

وأذكر يومها أن التليفزيون الفرنسى قد سعى لإجراء حديث معى باعتبارى واحداً من تلاميذ الأمين العام الجديد للأمم المتحدة وفوجئت يومها أن المراسل الفرنسى كان قد تجول لساعات طويلة فى شوارع «الفجالة» بالقاهرة يسأل عامة الناس عن التاريخ العائلى لأسرة غالى، وموقف الشارع المصرى من الشخصيات المعروفة فيها، كما أذكر أن إحدى الإذاعات الأوروبية ـ ولعلها البريطانية ـ قد أذاعت يومها أن «بطرس بطرس غالى» قد انتخب أمينًا عامًا للأمم المتحدة وأضافت أنه «أفريقى غير أسود، وعربى غير مسلم، ومصرى غير فقير» فى محاولة خبيثة لتمييع الصفات التمثيلية الثلاث للأمين العام القادم من الشرق الأوسط ليتبوأ أرفع منصب دولى.

ويهمنى هنا عند التعرض لشخصية «بطرس بطرس غالى» بالدراسة ـ فى غمار الحديث عن شركاء عيد الميلاد ـ أن أقف أمام ملاحظات عشر حول هذه الشخصية التى ثار الجدل حولها، ودخلت دائرة الضوء الساطع فى الربع قرن الأخير، وهذه

الملاحظات هى :

أولاً : إن بطرس بطرس غالى يحمل على كاهله تاريخًا عائليًا مزدوج التأثير ، فهو لدى البعض سليل بيت مصرى عريق ، له إسهامه الضخم فى التاريخ المصرى الحديث ، إنها العائلة التى قدمت أول رئيس وزراء قبطى ، وهى أيضًا التى قدمت «واصف غالى» وزير خارجية حكومات الوفد الأولى ، فضلاً عن رموز متعددة لها فى مواقع بارزة للعمل العام طوال هذا القرن ، بينما ينظر البعض الآخر إلى «بطرس بطرس غالى» من منظار مختلف يرى أن اغتيال جده على يد «إبراهيم الوردانى» طالب كلية الصيدلة العائد من دراسته فى سويسرا لم يكن حدثًا طائفيًا كما تم تفسيره وقتها ، ولكنه كان حدثًا سياسيا بالدرجة الأولى ، فأصحاب هذا الرأى يرون أن اغتيال «بطرس الجد» لم يكن بسبب انتمائه الطائفى بقدر ما كان لدوافع سياسية أخرى تتصل بمواقفه من مسألة السودان ، ومد امتياز قناة السويس ، ومحاكمة دنشواى .

وواقع الأمر أن أصحاب هذا الرأى يتجاهلون عامدين أو غافلين مواقف مشرفة أخرى لذلك الرجل فهو الذى هرع لزيارة الشيخ «البشرى» شيخ الأزهر داعمًا ومؤيداً غداة عزل الخديو للإمام الأكبر ، كما أنه هو أيضًا مؤسس «جمعية التوفيق القبطية» بكل إسهامها الاجتماعى الواسع ومكانتها كجمعية رائدة فى تاريخ العمل الأهلى المصرى .

وأذكر أننى قد تلقيت منذ سنوات دعوة كريمة لزفاف الصديق الدكتور «يوسف بطرس غالى» وزير الاقتصاد ، وكانت مراسم الحفل فى الكنيسة البطرسية الملحقة بكاتدرائية الأقباط الأرثوذكس وهى التى نقل إليها رفات «بطرس باشا غالى» فى الثلاثينيات من هذا القرن بعد إتمام تشييد هذه الكنيسة التى تبدو تحفة معمارية صغيرة تغطى جدرانها أجود أنواع الرخام الإيطالى ، وظللت طوال الحفل أفكر ، هل تحمل الكنيسة اسمها من القديس «بطرس الرسول» أم من السياسى المصرى الراحل الذى تضم رفاته ؟

أردت من هذه القصة أن أشير إلى عراقة بيت غالى الذى يقف إلى جانب بيوتات قبطية أخرى تشكل فى مجموعها ما يمكن تسميته بالأرستقراطية القبطية فى مصر ،

وإلى هذا التاريخ العائلى ينتمى الدكتور «بطرس غالى» بكل ما يشيره ذلك من طموحات، وما يرمز إليه من إشارات.

ثانيًا : إن بطرس غالى قد اختار طريق العمل الوطنى العام دون الانخراط فى نشاط الطائفة القبطية، فكانت علاقته بالكنيسة المصرية علاقة احترام عن بعد، تأكيداً لظاهرة تاريخية مؤداها أن كل قبطى يسعى فى دور الحياة العامة يتعين عليه دائمًا أن يخرج من شرنقة النشاط الطائفى إلى المسرح المصرى العام الذى يحتوى المصريين جميعًا بغض النظر عن دياناتهم، هكذا فعل «مكرم عبيد باشا»، وكذلك فعل الدكتور «بطرس غالى».

ولعل فى حياة المفكر المصرى المعاصر «ميلاد حنا» شيئا من ذلك، وإن كان حضوره السياسى بعد اعتقال 1981 يبدو مختلفًا عنه قبلها، فقد ألحت عليه فى السنوات الأخيرة بعض هموم الأقباط بعد أن عايش فى تجربة الاعتقال عدداً من رموز الكنيسة القبطية المصرية، ولكنه ظل فى كل الأحوال شخصية مرموقة تحظى بتقدير إسلامى لا يقل عن الحماس القبطى لها، وتلك مسألة مهمة، فإما أن يكون القبطى المرموق من «الأراخنة» وهم أعيان الكنيسة القبطية، أو أن يكون ابنا للوطن بكامله يتصدى للعمل العام بدون حواجز تمنعه، أو هموم تؤرقه، بحيث يصبح الشأن الطائفى لديه جزءاً لا يتجزأ من الشأن العام خصوصًا فى بلد تضرب فيه الوحدة الوطنية بجذور تصل إلى الأعماق السحيقة للتاريخ.

وقد آثر بطرس غالى لذلك أن يكرس جهوده على المستويين الأكاديمى والصحفى إلى أن اختاره الرئيس الراحل السادات عام 1977 وزير دولة معنى بشئون الاشتراكية الدولية.

وأذكر أن أستاذى وصديقه الدكتور «عبد الملك عودة» قد فاتحنى وقتها فى أن أكون مديراً لمكتب الوزير الجديد لأنه يبحث عن أحد تلاميذه ليكون فى ذلك الموقع، وكان كل ما توفر للوزير الجديد حينذاك هو مكتب صغير فى مبنى مجلس الوزراء تلحق به حجرة أخرى من المقرر أن يكون فيها مكتبان أحدهما لى والثانى للسكرتير الشخصى للوزير، ولم يتحقق ذلك، إذ إن الرئيس السادات قام بزيارته الشهيرة إلى القدس واصطحب معه الدكتور «بطرس غالى» الذى عاد بصفة جديدة

شغلها لسنوات طويلة وهى «وزير الدولة للشئون الخارجية»، وعندما وصل د. غالى إلى ديوان عام وزارة الخارجية طلب منى ومن زميلى الدكتور محمود مرتضى - سفير مصر فى اليمن سابقا - العمل على إصدار أول مجموعة من «الكتب البيضاء» لتوثيق تاريخ الدبلوماسية المصرية بعد أن كاد الوطن أن يفقد جزءاً من ذاكرته القومية بحكم الأحداث المتتالية التى شهدتها مصر فى الستينيات والسبعينيات من هذا القرن، وقد نصحنى الوزير الجديد وقتها بالبقاء فى السلك الدبلوماسي - دون إهمال النشاط الأكاديمى - حيث كانت إجراءات تعيينى مدرسا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية قد قطعت شوطا كبيراً، كذلك كان هو الذى أوفدنى للعمل أربع سنوات بسفارتنا فى الهند حتى أعايش تجربة الأقليات واقعيًا بعد أن درستها نظريًا على حد تعبيره.

ثالثا : إن الدكتور بطرس غالى خريج كلية الحقوق بجامعة القاهرة والذى استكمل دراسته للدكتوراه فى باريس عاد لكى يكون واحداً من أصغر أساتذة الجامعة سنًا بحيث تخرجت على يديه أجيال وأجيال حتى أنه يصعب أن نجد خريجًا لكليات التجارة والحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية فى نصف القرن الأخير دون أن يكون قد درس على يد الدكتور بطرس غالى مباشرة، أو من خلال كتبه ودراساته على الأقل.

وما زلت أذكر حين كنت واحداً من تلاميذه فى قاعة البحث لمادة التنظيم الدولى منذ أكثر من خمسة وثلاثين عامًا أننى أعددت - بإشرافه وبحماس منه - بحثا عن «عبد الرحمن الكواكبى والتنظيم الدولى الإسلامى»، مستمداً مادته من قراءة نقدية لكتاب الكواكبى «أم القرى» وحين طرحت البحث للمناقشة أمام زملائى أبدى بعضهم ملاحظة مؤداها أننى قد احتفيت باللغة على نحو يقف بالدراسة على الحدود بين السياسة والأدب، فانبرى أستاذنا مدافعًا عن ذلك الأسلوب فى الكتابة ضاربًا أمثلة بعدد من الكتاب والمفكرين الفرنسيين الذين تميزت كتاباتهم بأناقة الأسلوب بشرط ألا يكون ذلك على حساب سلامة المضمون، وهنا تبدو القيمة الحقيقية للازدواج الثقافى للدكتور غالى وقدرته على إيجاد الرأى المناسب من خلال الاطلاع على ثقافتين كبيرتين.

رابعًا : سوف تظل العلاقة بين «بطرس غالى» وعروبة مصر موضع اهتمام، فقد وقف الرجل منها موقفًا يمكن وصفه بالحياد الإيجابى، فهو لا يبدو شديد الحماس للمفاهيم القومية عمومًا، إذ يرى أن ارتباط مصر الإفريقى على الجانب الآخر له أهميته وقيمته لأسباب واقعية ومباشرة، فضلا عن أن مسألة السودان باعتبارها تعبيرا عن العمق الجنوبى لمصر تمثل لدى «بطرس غالى» هاجسا تاريخيا يربطه باغتيال جده الراحل، وأحسب أنه هو نفسه الدكتور «بطرس غالى» قد أشار إلى شيء من ذلك فى مقدمة كتاب مشترك كتبه مع الأستاذ «يوسف شلالة» منذ أكثر من أربعين عامًا.

وواقع الأمر أن الدكتور غالى لا يعادى العروبة ولكنه ـ بطبيعة شخصيته ـ يميل إلى العلاقات الواضحة والمصالح المباشرة بين الدول، ولا تستهويه كثيرًا المفاهيم القومية الغامضة، أو الأطروحات السياسية التى تستند على كثير من الدوافع العاطفية، ولكن الرجل ـ وهذه شهادة حق ـ يملك قدرًا كبيرًا من الموضوعية خصوصًا حين يقف فى قاعة المحاضرات فتبدو لديه أمانة الأستاذ الذى يعرض وجهات النظر المختلفة فى توازن كامل، وما زلت أذكر محاضرته الرفيعة حين أصدر «الفاتيكان» وثيقته الشهيرة لتبرئة اليهود من دم السيد المسيح فى مطلع الستينيات، وكيف قام «بطرس غالى» المصرى بمرافعة علمية أمام طلابه تناول فيها أبعاد الصراع العربى الإسرائيلى وعناصر المشكلة الفلسطينية، وبدا انحيازه لأصحاب الحق واضحًا برغم الإطار العلمى للمحاضرة والسياق القانونى للدراسة.

وقد أتاحت لى ظروف عمل سابق منذ سنوات أن أشهد استقبال القائد الليبى «معمر القذافى» ـ وهو من سمى بأمين القومية العربية ـ للدكتور غالى، حيث كانت حفاوته به واضحة عند مصافحته ضمن وفد رسمى مرافق للرئيس «مبارك» أثناء زيارة للعاصمة الليبية قبيل اختيار الدكتور «غالى» أمينًا عامًا للأمم المتحدة.

وهنا تقضى الأمانة أن أقرر أن الرئيس «مبارك»، قد خاض معركة ضارية من أجل وصول ذلك المصرى المتميز إلى أرفع منصب دولى، ووضع كل ثقله السياسى وراء حملته الانتخابية، فكانت مسألة ترشيح الدكتور «بطرس غالى» قاسمًا مشتركًا

فى مباحثات الرئيس أثناء زياراته الخارجية خلال تلك الفترة، كما كانت موضوعًا لاتصالاته الهاتفية برؤساء الدول والحكومات على امتداد أسابيع عديدة من عام 1991.

خامسا: لقد حافظ «بطرس غالى» على خيط رفيع من العلاقة الحساسة مع السلطة فى مصر أثناء عهد الرئيس «عبد الناصر»، وقد تعرضت لهذه النقطة فى مقال لى بالأهرام غداة اختيار الدكتور «غالى» أمينًا عامًا للأمم المتحدة، واخترت لمقالى يومها عنوانا حماسيًا هو «وسام على صدر مصر» ذلك أن اختيار الدكتور «غالى» كان مفاجأة سارة للمصريين والعرب والأفارقة على حد سواء.

فإذا عدنا إلى العلاقة التى حكمت «بطرس غالى» بجهاز الدولة المصرية فى الخمسينيات والستينيات فسوف نجد أن الرجل قد تمتع بحرية فكرية وشخصية كاملتين، فقد كان يسافر إلى الخارج أكثر من مرة فى العام الواحد وما أكثر الفترات التى انقطع فيها عن الحضور للجامعة بسبب مهام علمية أو دعوات شخصية لم تقف الدولة منها موقف المنع أو التعطيل فى وقت كانت فيه تأشيرة الخروج من الجهات الأمنية شرطًا لمغادرة البلاد.

ومرد ذلك فى ظنى هو الذكاء الشخصى لبطرس غالى واتصالاته العديدة وقدرته على توظيف جاذبية شخصيته وتاريخه العائلى فى كسب احترام وثقة الآخرين.

فبرغم كثير من الملاحظات التى كان يتعرض لها من زملائه فى الجامعة أو خارجها، إلا أنه استطاع دائما أن يركز على الهدف الذى يسعى إليه، وألا يصرف جهوده فى معارك جانبية، فلقد كانت له خصومة أكاديمية مع أستاذين كبيرين فى قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أولهما: هو العالم الراحل الدكتور «حامد ربيع» وهو بشهادة كل من عرفه أستاذ أساتذة العلوم السياسية، والثانى: عالم رفيع القدر أيضًا هو الدكتور «عز الدين فودة» فقيه القانون الدولى المعروف، ولكن براعة «بطرس غالى» كانت دائمًا هى الحفاظ على الخيط الرفيع من المودة مع الجميع بغير استثناء.

ولا شك أن علاقته بالأجهزة الأمنية فى العصر الناصرى لم تكن سيئة فى أى وقت من الأوقات، فقد أدرك الرجل بذكائه حساسية موقفه واختار دائمًا أن يكون

كالكتاب المفتوح الذى تسهل قراءته لكل من يريد، فضلاً عن أن جاذبية أرستقراطيته فى تلك السنوات التى تميز فيها سواد المصريين بمحدودية الدخل واعتدال المعيشة قد جعلت له بريقًا خاصًا.

وما زلت أذكر كيف كنا نتندر ونحن طلاب فى مطلع الستينيات أن أستاذنا «بطرس غالى» يرتدى كل يوم حلة يتناسب لونها مع لون السيارة التى يقودها. . !

وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة وهى أن «بطرس غالى» - من خلال صلته بالأهرام - قد تمتع بمظلة الحماية والثقة التى كفلها الأستاذ «هيكل» لعدد كبير من مفكرى الأهرام وكتّابه، حتى تمكن الدكتور «بطرس غالى» من إصدار مطبوعين مهمين فى تاريخ الثقافة الاقتصادية والسياسية فى مصر وأعنى بهما «الأهرام الاقتصادى» و«السياسة الدولية».

سادسا: لقد كان الاكتشاف الحقيقى لقدرات «بطرس غالى» السياسية مقترنًا بعصر الرئيس «السادات»، فهو الذى دفع به إلى المسرح السياسى واختاره لمقعد يقترب كثيراً من منصب وزير الخارجية وهو المنصب الذى أحسب أنه ظل يداعب خيال «الدكتور بطرس غالى» منذ صدر شبابه، ربما اقتفاء لأثر عمه العظيم «واصف غالى» الذى استطاع بحكمته أن يساهم فى وأد الفتنة الطائفية فى مطلع هذا القرن، ورأى أن (يضع يده فى يد قاتلى أبيه بدلا من أن يضعها فى يد قاتلى وطنه) على حد تعبيره ذات يوم.

وهنا يجب أن نقرر أن «بطرس غالى» يمتلك كل الأدوات التى تضعه فى أى منصب أكاديمى رفيع أو موقع دبلوماسى مرموق، فلديه الخلفية النظرية، والإلمام الرفيع باللغات الأجنبية، والشخصية الجذابة القادرة على المزج بين الجدية الكاملة التى لا تخلو من «تكشيرة» تقليدية جنبا إلى جنب مع القدرة على السخرية الرائعة التى يمتلكها ابن البلد المصرى الذى ولد فى واحد من شوارع الفجالة بالقاهرة، ويكفى أن نتصفح كتابه الأخير (الطريق إلى القدس) لنكتشف ذلك بوضوح.

ولقد كانت علاقة الدكتور بطرس غالى بالرئيس «السادات» علاقة لاتخلو من طرافة وود واضحين فقد كان يحلو للرئيس الراحل أن يناديه باسمه منطوقًا بالعربية أحيانًا أو مترجمًا لبديله اللاتينى أحيانًا أخرى.

سابعا : لقد تمتع بطرس غالى فى عصر الرئيس مبارك بأكبر قدر من الثقة والمسئولية، فلقد كان حماس الدكتور «بطرس غالى» لعمله وتفانيه فيه - خصوصًا على الصعيد الإفريقي - أثره الكبير لدى الرئيس «مبارك» الذى يعتبر دائمًا أن أوراق الاعتماد الحقيقية لأى شخص لديه هى قدراته العلمية واجتهاده الشخصى، ولايضع لأية اعتبارات غير موضوعية أساسًا فى اختياره أو دعمه لأى مصرى أو مصرية.

وهكذا عاش «بطرس غالى» عصره الذهبى فى ثمانينيات هذا القرن مسئولا فاعلاً فى مؤتمرات القمة الإفريقية، أو قمة عدم الانحياز أو حتى لقاءات القمة على الصعيد العربى، فالرجل يلقى قبولاً عامًا فى كل الساحات.

وما زلت أتذكر أن المملكة العربية السعودية قد تحمست لاختياره أمينًا عامًا للأمم المتحدة من منطلق مصريته وعروبته، وكان ذلك هو شأن كل الدول العربية والإسلامية عند اختياره، بل إن استقبال الرئيس الإيرانى السابق «رافسنجانى» له وهو أمين عام للأمم المتحدة كان مفعمًا بالود، حافلاً بكل شواهد المجاملة الشخصية، تقديراً لمصريته وعروبته، فضلاً عن تاريخه الشخصى.

ولا يمكن أن ننسى الدعم الدائم الذى أسبغه الرئيس «مبارك» - رئيس كل المصريين والذى تخلو كل عناصر فكره تمامًا من أية نزعة طائفية - على الدكتور «غالى» اعترافا بقيمته وتقديراً لدوره حتى منحه قلادة رفيعة فى احتفال رسمى بالقصر الجمهورى قبيل تسلمه مهام منصبه الدولى الكبير.

ثامنا : إننى لا أجد حرجًا فى أن أقرر هنا أن هناك أقلية ضئيلة - من خارج مصر فى معظمها - قد وجهت سهام النقد الباطل لبطرس غالى، وقال بعضهم إننا كنا نفضل أن يكون أمين عام الأمم المتحدة مسلم الديانة بغض النظر عن جنسيته أو قوميته، حتى ارتفعت أصوات تتحمس وقتها للأمير «صدر الدين خان» بغير رؤية عادلة، أو نظرة موضوعية، كما ارتفعت أصوات أخرى بعد ذلك بسنوات تحمل «بطرس غالى» أمين عام الأمم المتحدة وقائد قوات حفظ السلام الدولى - بحكم منصبه - مسئولية تدهور الأوضاع فى «البوسنة» بل ووصل الغمز إلى الإشارة إلى أن

«أرثوذكسية» الصرب قد التقت مع «أرثوذكسية» الدبلوماسى القبطى فى تعاطف مستتر على حساب مسلمى «البوسنة».

وهو قول دافع عنه الدكتور «بطرس غالى» بموضوعية كاملة فى مناسبات مختلفة خصوصًا وأنه قد تعود على هذا النوع من الاتهامات عبر تاريخه الطويل، برغم إسهامه المستمر فى توثيق عرى الوحدة الوطنية المصرية، وما زلت أتذكر المقدمة التى كتبها عام 1981 لكتاب صدر عن دار الأهرام بعنوان (الشعب الواحد والوطن الواحد) شاركت فيه مع الأستاذين المستشار طارق البشرى والدكتور وليم سليمان قلادة.

وبهذه المناسبة فإننا لا ننسى ذلك المشهد الرائع حين زار شيخ الأزهر الراحل الدكتور «بطرس غالى» فى مستشفاه فى باريس أثناء محنة مرض قاسية تعرض لها بعد رحلة إفريقية شاقة فى منتصف الثمانينيات فكانت تلك الزيارة تعبيراً عن التقدير لابن بار لمصر، وتجسيداً لمفهوم الوحدة الوطنية الكاملة.

تاسعًا: إن شخصية «الخوجة» ظلت مسيطرة على أداء بطرس غالى ومنطق تفكيره طوال حياته الوظيفية حتى أننى أحسب أن جزءاً من النقد الذى وجهته إليه الإدارة الأمريكية يرتبط أساسًا بقوة شخصيته ورغبته فى إحكام السيطرة على جهاز الأمم المتحدة الذى يترأسه وربما رغبته أيضًا فى أن يلعب دوراً سياسيًا مرموقًا يتجاوز الصلاحيات التقليدية لوظيفة الأمين العام للأمم المتحدة.

كما أن توقف «الكيمياء الشخصية» بينه وبين وزيرة الخارجية الأمريكية «مادلين أولبرايت» قد جعل التعاون مع الإدارة الأمريكية صعبا إن لم يكن مستحيلاً، كذلك فإن ظلالاً من الشك قد بدأت تحيط به بعد نشر تقرير الأمم المتحدة عن مذبحة «قانا» بسبب انتمائه العربى والضيق بممارساته المختلفة فى تلك الفترة.

عاشراً: إننا يجب أن نقرر أن «بطرس غالى» نموذج فريد لشخصية مرموقة من العالم الثالث، وإذا كانت نهاية عمله فى الأمم المتحدة قد جاءت شاحبة وغير سعيدة إلا أنها قد عكست الخلل الحقيقى فى ميزان القوى الدولية، إذ يكفى أن نتذكر أنه قد تولى منصب أمين عام الأمم المتحدة بأحد عشر صوتا مؤيداً له فى مجلس الأمن، بينما انتهت خدمته بأربعة عشر صوتًا مؤيداً له من أعضاء مجلس الأمن أيضًا ولكن

الفارق بين الحالتين هو أن الصوت الخامس عشر المعارض الوحيد هذه المرة هو صوت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة القرار الأول فى عالم اليوم، ويكفى أن بريطانيا الحليف التقليدى لواشنطن قد خرجت على النص وأيدت استمرار بقاء الأمين العام، وما زلت أذكر اتصالاً هاتفيًا مع الدكتور «بطرس غالى» قبيل انتهاء فترته اقترحت عليه فيه أن يترك المنصب باختياره ليكشف أبعاد الموقف الأمريكى، ولكنه بعناد الصعيدى المصرى رأى أن يستكمل المسيرة حتى النهاية ربما لكى تكتمل كل الأوراق كاملة أمام محكمة التاريخ.

هذه ملامح شخصية مصرية متعددة الجوانب، متنوعة القدرات، مستمرة العطاء، يبدو فيها شيء من شموخ مصر وسماحة تاريخها، وعمق تراثها، فهى مصر التى كانت ولا تزال وسوف تظل أم الدنيا.

الأمير والأسطورة

الأمير هو «تشارلز» ولى عهد المملكة المتحدة ووريث العرش البريطانى - شريك عيد الميلاد فقط ! - حيث ولد فى الرابع عشر من نوفمبر عام 1948 كابن أكبر للملكة «اليزابيث الثانية»، والأسطورة هى واحدة من أشهر قصص العصر والتى تدور حول أم ولديه - «وليم» و «هارى» - الأميرة الراحلة «ديانا سبنسر»، وتثير حياة الأميرة أبعادا مختلفة لقصة تستحق التأمل لا لأنها ترتبط بإمبراطورية غربت عنها الشمس، أو بأميرة سوف يظل الغموض يلاحق حادث رحيلها.

ولكن قبل هذا وذاك هى قصة التربية فى البلاط الملكى وأساليب الإعداد لمن ينتظرون ولاية العرش فى ظل كل الظروف والملابسات، كما أن القصة فى مجملها تمس أسلوب الحكم فى بريطانيا ومستقبل الملكية فيها، فى ظل بقاء الفلسفة الجامدة للسياسة الخارجية البريطانية التى لم تتجاوز بعد روح القرن التاسع عشر، كما أن التاج البريطانى يبدو فى موضع جدل ومحل نقاش، حتى ظن الناس أن الملكة سوف تهدى العرش لابنها فى عيد ميلاده الخمسين أو عندما تبلغ هى الخامسة والسبعين، ولكن يبدو أن الملكة قد تجاوزت المناسبتين فى حرص على البقاء على عرش تتهدده كل عوامل الانتهاء.

والبيت الحاكم فى بريطانيا بيت يملك شكليًا ولا يحكم فعليًا، فهى أسرة اختلطت فيها الدماء مع عدد من الأسر الحاكمة فى التاريخ الأوروبى فهناك حديث متكرر عن أصولها الألمانية بل وانتسابها إلى «دراكولا» بكل ما يلحق بالاسم من مشاهد مخيفة مع روايات أخرى تصل إلى حد الشطط بالإشارة إلى دماء عربية تجرى فى عروق العائلة، فضلاً عن تشكيك مستمر فى عفة «الملكة فيكتوريا» إلى الحد الذى طالب فيه بعض الغلاة من أعداء الملكية البريطانية بتحليل خلايا من رفات عدد من ملوكها الراحلين فى محاولة خبيثة لهدم الأنساب والتشكيك فى قدرات «الأمير البرت» والنيل من أمجاد العصر الفيكتورى، عصر ازدهار الوجود

البريطانى وراء البحار والذى ترك بصماته القوية فى السياسة والأدب والفن خلال القرن الماضى، ويحاول أصحاب هذا الاتجاه تقويض دعائم الأصول النبيلة لتلك العائلة التى تقبع فى بلاط «سان جيمس» بشكل يستهوى بعض محللى السياسة ومنظرى الحكم، ودارسى تاريخ أوروبا الحديث، والباحثين فى النظم الدستورية المعاصرة، ووسط كل ذلك يطل اسم الأمير «تشارلز» ليجدد دائما التساؤلات، ويطرح علامات الاستفهام حول مستقبل العرش الذى تتهدده أمواج السياسة البريطانية التى ما زالت تعيش على رصيد كبير من ذكريات الماضى وأمجاد الإمبراطورية الراحلة، لذلك قد يكون من الأفضل أن نتحدث عن الأمير والأسطورة عبر نقاط محورية نوجزها فيما يلى :

أولاً : إن أسلوب تربية الأمير منذ سنوات نشأته الأولى تعكس أزمة إنسانية متكررة عانى منها الكثير من أبناء الملوك والحكام خصوصًا إذا كانوا أولياء للعرش مثلما حدث لأمير «ويلز» حيث تجرى محاولة مستمرة لقهر طفولتهم، وتعليب مشاعرهم، وقمع المسيرة الطبيعية لسنوات عمرهم فى محاولة لاختزال التجارب وتخزين المعارف بشكل يؤدى غالبًا إلى نقائص فى الشخصية واضطراب فى الذات.

وما أكثر أولاد الملوك الذين تعرضوا لمحن نفسية وحالات من العزلة داخل الذات نتيجة الضغوط التربوية، أو الإطار الجامد للتقاليد الملكية، فضلاً عن المعايشة الدائمة لطابور طويل من المربيات والخدم فى كل مراحل حياتهم بشكل يخلق مسافة واسعة بينهم وبين أبويهم، ويضع حاجزاً يبعدهم عن أقرانهم بصورة تتعارض مع تطورات العمر الطبيعى والتغييرات النفسية لسنواته المختلفة.

وقد عانى الأمير البريطانى شيئا من ذلك، فقد تركه أبواه يعيش حياة القصر الباردة ليذهبا فى رحلات ملكية طويلة، أو زيارات رسمية بعيدة، والأمير يفتقد حنانهما فى سنوات عمره يحكى عن حزم أبيه الذى بلغ حد القسوة فى تربية الأمير، قد ترك بصمات قوية على شخصية «تشارلز» ما زالت آثارها واضحة حتى الآن، فالأمير «فيليب» هو زوج الملكة ودوره مراسمى تابع، ولديه فراغ فى الوقت لابأس من أن يصرفه فى مزيد من الاهتمام بأولاد الملكة الذين يخضعون لتربية

محكمة، وبرنامج يومى صارم عانى منه كثير من أولاد الملوك والحكام قبلهم، وسوف يظل الأمر كذلك ما دامت فلسفة التربية تركز على الاهتمام التربوى المادى الكثيف دون توافر الشحنات العاطفية اللازمة فى كل الأعمار.

ثانيًا : إن تقاليد العرش البريطانى عرفت قصة تعتبر حتى الآن قمة الرومانسية فى القرن العشرين حين ترك الملك «أدوارد الثامن» عرش الإمبراطورية طواعية ليقترن بسيدة أمريكية مطلقة مرتين ولا يبدو حظها من الجمال وفيراً، ولكن يبدو أن سحر «اليس سامبسون» كان طاغيًا على الملك إلى الحد الذى جعل صوته متهدجا فى خطاب التنازل عن العرش الذى وجهه لشعبه وللمستعمرات البريطانية والعالم كله، وهو يترك عرشًا لا تغيب الشمس عن أطراف ممتلكاته فى يوم بارد من شهر ديسمبر عام 1936.

ويبدو أن رجال تلك العائلة مغرمون بسيدات لا يملكن حظا كافيا من الجمال، ولكنهن يمتلكن قدراً طاغيا من التأثير، ولعل «كاميلا» فى حياة «تشارلز» لا تبدو بعيدة فى إطارها العام عن تأثير «الليدى سامبسون» على «دوق وندسور» وهى فى النهاية «كيمياء» من نوع خاص يحار فيها البشر ظاهريا، ولكنهم يدركون أسبابها فى أعماقهم عبر مختلف العصور، ولاشك أن ذلك الجانب الذى يتمثل فى الاندفاع العاطفى وراء نزوات طارئة أو رومانسيات عابرة فى حياة أصحاب بلاط «سان جيمس»، هو أمر يؤكد أن أفراد الأسرة يعيشون صراعًا حقيقيًا بين تقاليد الملوك وتصرفات البشر، ومازالت أصداء غراميات الأميرة مارجريت - شقيقة الملكة - فى الخمسينيات والستينيات ملء السمع حتى يومنا.

ثالثا : إن ظهور «ديانا» - سندريلا العصر - هو الجانب المؤثر فى الأسطورة كلها، فقد تقدمت الأميرة نحو البلاط الملكى البريطانى لتقترن بولى العهد، وفى أعماقها رفض شديد للتقاليد الملكية الجامدة ورغبة فى تغيير الروح السائدة التى توارثتها ملكة يقترب حكمها من نصف قرن كامل، فضلا عن أن الأميرة قد عاشت حياة الشعب العادية رغم أنها تنحدر من أسرة نبيلة، وتجرى فى عروقها دماء تلتقى فى بعض جذورها مع فروع من العائلة المالكة ذاتها، ولكن روح الأميرة التى تميزت بالبساطة الشديدة مع غرام بالأضواء، ورغبة فى أن تحتل موقعًا مختلفًا فى صفوف

العائلة الحاكمة البريطانية ، جعلتها تتطلع إلى الجلوس على عرش قلوب أبناء الشعب البريطانى بدلاً من أن تتطلع إلى عرش الحكم تحت تاج الملكية بتقاليدها الصارمة .

لذلك سعت الأميرة إلى دور اجتماعى وسياسى له أبعاد تجاوزت كثيرا حدود المملكة المتحدة لكى تصل إلى كل بيت فى أرجاء المعمورة حيث مارست الأميرة دوراً إنسانيا راقيًا بدءا من الاهتمام بالطفولة مرورا برعاية أصحاب الأمراض المستعصية، وصولا إلى ريادة حركة دولية لتطهير الألغام التى تفتك بآلاف البشر سنويًا فى أنحاء المعمورة بعد أن زرعتها يد الانتقام فى أثناء الحروب الكبرى، أو النزاعات المحلية، وبذلك أصبحت الأميرة ضيفًا مقبولاً على شاشات التليفزيون وصفحات الصحف والمجلات لدى كل أسرة فى عالم اليوم، لذلك كانت فجيعة رحيلها المأسوى خبراً حزينًا لدى البشر بغض النظر عن الاختلافات العرقية أو الفكرية أو الدينية .

رابعا : إن قصة الأميرة «ديانا» مع الأمير «تشارلز» تعكس فى دقة مأساة الاقتران الملكى الذى يقوم الزواج فيه على أسس وحسابات تعطى لمفهوم المصاهرة الملكية أبعاداً تختلف عن مفهوم التوافق الشخصى، أو الارتباط العاطفى، حتى أصبحت «ديانا» - برغم شهرتها الواسعة وشعبيتها الكاسحة - حبيسة ذاتها، فريسة أهواء اقترنت باسمها، ونزوات صاحبت حياتها القصيرة حتى أننى أحسب أن مشاعرها فى سنوات حياتها فى البلاط البريطانى تبدو قريبة الشبه - مع اختلافات لا يمكن تجاوزها - بتلك العزلة التى عانت منها الملكة «فريدة» أولى زوجات الملك «فاروق» . . نفس المعاناة مع إحساس كئيب بانصراف الزوج عنها وانغماسه فى حياة خاصة لا تبدو هى طرفا فاعلا فيها، ولقد كنت أتأمل فى غمار الحزن الشديد عند رحيل الأميرة فى حادث سيارة بمدينة باريس مع صديقها الشاب المصرى «عماد الفايد» ، كنت أتأمل تلك المفارقة التى جعلت الناس وقتها يضعون الأميرة الجميلة فى مرتبة تسبق «الأم تريزا»، صاحبة الأعمال الإنسانية والأنشطة الخيرية طوال نصف قرن داخل شبه القارة الهندية وخارجها، والتى رحلت بعد الأميرة بأيام قليلة، كنت أتأمل فى ذلك الوقت دموع الناس على الأميرة الراحلة باعتبارها

قديسة طاهرة برغم أنها اعترفت علنًا ذات يوم على شاشات التليفزيون بالخيانة الزوجية فى بساطة شديدة وبابتسامة بريئة، وتقبل بعض الناس الأمر بشكل يؤكد عمق الاختلافات الثقافية والتباين فى نسق القيم والتقاليد بين الأمم والشعوب.

وقارنت يومها فى دهشة حزينة بين الأميرة التى أخطأت ومع ذلك نظرنا إليها كملاك راحل، وبين قصة فتاة مصرية استدرجها أبوها ثم قام بقتلها لمجرد أنها تزوجت زواجًا رسميًا صحيحًا بشاب أحبته دون علم أبيها، وأدركت لحظتها أن الأحكام تتفاوت بشكل فادح بين البشر وفقا للقيم التى يحتكمون إليها، والثقافات التى ينتمون إليها، لأن اعتراف «ديانا» العلنى كان يستوجب الاستنكار الشديد بمنطق التقاليد الشرقية، ولو أنها كانت تنتمى لمنطقتنا لنبذها العرب ورجمها المسلمون.

خامسا: إن الأمير «فيليب» الأب وزوج الملكة الذى لا يرى الناس له دوراً مهمًا فى نهاره وفقا لدعابة «خروتشوف» الشهيرة، إن هذا الأمير الذى ينحدر من أصل يونانى ويملك قدراً كبيراً من روح السخرية التى تتميز بها شعوب المتوسط، والذى مازلت أذكر له دأبه المستمر على سؤال السفير المصرى فى أثناء الاحتفال الشتوى بالقصر الملكى فى لندن حيث تستقبل الملكة والأمراء والأميرات أعضاء السلك الدبلوماسى الأجنبى فى بريطانيا.

أذكر أن الأمير كان دائم السؤال عن الاسم الرسمى للدولة المصرية، وكان يبدى انتقاداً لاسم «الجمهورية العربية المتحدة»، ثم أبدى بعض الارتياح عندما علم أن الاسم قد أصبح «جمهورية مصر العربية» بعد أن تم تغيير الدستور المصرى فى مطلع السبعينيات، وكان يقول لنا إن مصر أقدم اسم فى التاريخ ولا يجب أن يختفى أبداً لأن المصريين يتميزون عن كل من حولهم حتى ولو قالوا غير ذلك، إن هذا الأمير الساخر قد خلق جفوة دائمة فى علاقته بابنه، وحمله دائمًا كثيراً من الضغوط التى أدت بالأمير إلى الجنوح نحو نزواته أحيانًا أو الاستغراق فى العزلة أحيانًا أخرى.

سادسا: لقد جمعتنى بالأمير «تشارلز» مائدة عشاء بمبنى السفارة البريطانية بالقاهرة فى أثناء زيارته لها عام 1995 حيث دعا السفير البريطانى يومها عدداً محدوداً من الأشخاص لتناول العشاء مع ولى عهد بريطانيا وتعمد أن يكونوا من

خريجى الجامعات البريطانية، أو المتعاملين عن قرب مع العلاقات البريطانية المصرية من مختلف القطاعات، وأذكر من بين الحاضرين يومها الأستاذ «هيكل» والفريق «محمد الشحات» ورئيسا أكبر شركتين بريطانيتين تعملان فى مصر، وكان الأمير يقيم فى منزل السفير البريطانى حيث دخل القاعة بعد وصول آخر المدعوين على شرفه، ثم كان أيضًا هو أول من غادر المكان بعد انتهاء الحفل.

وقد ألقى السفير البريطانى يومها كلمة تحية لضيفه الكبير ولكن الأمير لم يرد عليه بكلمة أخرى، إذ إن ذلك هو التقليد الملكى الذى لا يساوى بين أفراد الأسرة وعامة الناس، ولقد لاحظت يومها أن الأمير الذى كان يرتدى الزى الأسكتلندى التقليدى كان يعلق على الحديث الموجه إليه متسائلاً بجملة مكررة وهى هل الأمر كذلك؟ IS THAT SO فى تحفظ ملكى واضح وأدب إنجليزى معتاد، وإن كان قد استطرد فى الحديث ليلتها عن الحضارة المصرية وآثارها الباقية، ودار بينه وبين الأستاذ «هيكل» حوار حول عدد من القضايا كان الأمير فيه مستمعًا باهتمام لأنه كان يعرف قيمة محدثه، إذ إن السفارة على ما يبدو قد وضعت أمام الضيف الكبير قائمة بأوزان مدعويه وفقًا للتقليد الدبلوماسى لمثل هذه اللقاءات، وأعترف أننى قد شعرت وقتها بإشفاق داخلى على الأمير المحاط بسياج حديدى من التقاليد التى تجاوزتها روح العصر.

سابعا: إن احتمال زواج الأمير بصديقته «كاميلا» لا يبدو سهلاً برغم ظهورهما العلنى فى مناسبات مختلفة بعد رحيل الأميرة «ديانا» فى محاولة لتعويد الرأى العام على صورتهما معًا، وفى ظنى أن المحاولة لم تنجح حتى الآن، فظلال الأميرة الراحلة ما زالت تسيطر على قلوب الناس، كما أن معظم البريطانيين يحمل «كاميلا» مسئولية دور الطرف الثالث فى علاقة زوجية كانت حديث العصر بكل المقاييس، ويعتبرون أنها قد أسهمت بنصيب وافر فى تدمير الجسور بين قلبى الأميرين عبر السنوات الماضية.

وهنا نقرر أننا نشعر بكثير من التعاطف مع الأميرين الصغيرين اللذين يمثلان الرمز الباقى والامتداد الحى للأميرة الراحلة، ونشعر بالألم لأسلوب التربية الصارم الذى حرمهما حق الحزن على أمهما غداة رحيلها حتى أن الأمير «وليم» كان مطالبا

بابتسامة حزينة وهو يقلب بطاقات العزاء على باقات الورود التى ملأت ساحات القصر الملكى يوم رحيل «ديانا سبنسر»، بل لقد حالت التقاليد دون إعطائه حق البكاء الطبيعى هو وأخيه فى أثناء الاحتفال المهيب فى الكاتدرائية الكبرى عند تشييع جنازة أمهما إلى حيث لا يعود البشر.

. . هذه هى الملامح الرئيسية لقصة الأمير الذى بدأت شعبيته فى التزايد بعد شهور من رحيل زوجته السابقة لأن المقارنة لم تعد قائمة، واختفى ضياؤها الذى كان يحجب خلفه كل بريق ينبعث من أفراد العائلة المالكة البريطانية، وسوف تواصل الأجيال المتعاقبة ترديد أسطورة الأميرة التى لاحقتها الصحافة فى حياتها، وربما كانت السبب أيضًا وراء حادث وفاتها، ثم واصلت بعد ذلك النبش فى قبرها . .

إنها ضريبة الشهرة والثمن الفادح لمن تركزت عليها الأضواء، ولا شك أن مستقبل الملكية البريطانية - برغم الشكوك والانتقادات - يبدو اليوم أفضل منه منذ عامين مثلاً، بل إن الملكة قد اختارت المبادرة ذاتيًا لتجديد شخصية العائلة وإعادة ترتيب البيت فى محاولة للدخول فى حياة العصر والتوافق مع طقوسه الجديدة وأفكاره الحديثة، كما أن خروجها على الصمت الملكى المعتاد عند وفاة الأميرة الراحلة كان هو الآخر محاولة ذكية لامتصاص روح الانتقاد مع الرغبة فى إيجاد صيغة للتوافق مع رأى عام حزين يصوب سهام غضبه تجاه الملكة والعائلة، بل إن خطبة شقيق «ديانا» فى احتفال الكاتدرائية عند تشييع جثمانها كانت هى الأخرى عريضة انتقاد مسببة ضد أسلوب التربية الملكية والخصائص الموروثة للعرش البريطانى، كما تجاوز ذلك إلى إبداء رغبته فى التدخل المباشر فى تربية ابنى أخته الراحلة وفقًا لأساليب التربية التى يعرفها عامة الشعب، حيث بدأ يطفو على السطح شعور عام بالمساواة بين البشر واستهجان روح التحفظ الملكى مع رفض للمغالاة فى التمسك بالتقاليد، أو التشدد فى إجراءات المراسم، أو الاستغراق فى الشكليات، وليس من شك فى أن احتمالات وصول الأمير البريطانى إلى عرش أمه قد أصبح الآن أكثر قوة من ذى قبل لكى يصبح «تشارلز» ملكًا ورئيسًا للكنيسة الإنجليزية، وهو أمر كان يستحيل تحقيقه لو أن أخًا ثالثًا لابنيه قد جاء من أب مسلم حاملاً اسمًا عربيًا !!.

. . إنها قصة أمير يشارك صاحب «الكوميديا الإلهية» «دانتى» فى عيد ميلاده، وقد تعرضنا للأمير البريطانى - فى نهاية الحديث عن شركاء عيد الميلاد الآخرين نهرو وطه حسين وبطرس غالى والملك حسين - ورأينا فى حياته تجسيداً لأسطورة العصر التى تختلط فيها الرومانسية بالمؤامرة، وتمتزج داخلها خيوط التقاليد الجامدة مع الأفكار المتحررة، إنها قصة شمس تغيب، وعصر مختلف تبدو فى الأفق ملامحه التى تشكل مستقبل أكبر عرش فى التاريخ، وأشهر ملكية عرفها الإنسان المعاصر.

ولن أختتم ما أكتب قبل أن أسجل اعترافى بموضوعية الأمير، كما تبدو من سياق محاضرته الشهيرة فى جامعة «أكسفورد» البريطانية منذ سنوات قليلة، حيث تجلت فيها روح إنصاف الإسلام دينًا وفلسفة . . فقهًا وشريعة، فلقد دافع الأمير يومها عن الحملات المغرضة الموجهة ضد الإسلام، ورفض محاولات الخلط المتعمد بين شريعته السمحاء، وممارسات العنف، وأعمال الإرهاب فى السنوات الأخيرة، ولقد فعل «كلينتون» مؤخراً شيئا من ذلك هو الآخر، وكأنما كتب على الإسلام ألا ينصفه الغير، إلا إذا تأزمت الأمور، واختلطت الأوراق وضاقت السبل، وسوف تبقى للأمير البريطانى هذه الحسنة فى أعين العرب والمسلمين لأنه اختار الحياد والموضوعية أسلوبين لتحسين صورته أمام أصحاب الحضارات، وأرباب الثقافات، فلقد أدرك الأمير أن الإنسان هو الإنسان مهما اختلفت الديانات أو تعددت الجنسيات.

مستقبليات

« لا يمكن القطع فى الأحكام عند التنبؤ بالمستقبل، ومع ذلك يظل استشرافه أمراً ضرورياً لتحديد مسار الأمم وحركة الشعوب».

شخصية القرن

درجت الصحف والدوريات المحلية والعالمية فى شهر ديسمبر من كل سنة الإعلان عن شخصية العام فى مباراة مفتوحة لاختيار أكثرها تأثيراً فى أحداث السنة، وأشدها ارتباطا بما جرى فيها ، وأوضحها بصمة على مسارها، وقد يحتدم الجدل وتختلف الآراء عند تقويم الأشخاص واستعراض الأسماء، ولكن المسألة تزداد صعوبة وتبدو أكثر تعقيداً عندما تتعلق المهمة باختيار شخصية القرن العشرين على مستوى العالم كله، إذ تتداخل فى هذه الحالة أحداث مائة عام كاملة بما فيها من صعود وهبوط، وما طرأ عليها من انتعاش أو انكماش، كما أن الانتماء القومى يمارس تأثيره عند الاختيار، ويلعب الهوى السياسى دورا فى تحديد من يستحق اللقب، فلو سألت أمريكيًا عن شخصية القرن فقد يقول ودرو ويلسن أو تيودور روزفلت، أو غيرهما من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا سألت تركيًا فسوف يقول بغير تردد أتاتورك، وإذا سألت هنديًا يقول على الفور غاندى، وإذا سألت إيرانيًا فقد يقول الخومينى، وإذا سألت عربيًا فقد يقول ناصر، وإذا سألت فرنسيًا فقد يقول ديجول، وإذا سألت إفريقيًا فقد يقول مانديلا، وإذا سألت مصريًا فقد يقول السادات أو مبارك، وهكذا تختلف الردود باختلاف النزعات القومية والمشارب السياسية، وواقع الأمر أن شخصية القرن مسألة نسبية يصعب الإجماع حولها، وقد يستحيل الاتفاق الكامل عليها، ومع ذلك فسوف نجازف بوضع عدد من المعايير التى قد تكون صالحة للأخذ بها عند التفكير فى تحديد شخصية القرن العشرين الذى يقترب حاليًا من نهايته تاركًا وراءه كمًا هائلاً من الأحداث التى تختلط فيها الابتسامات بالأحزان، وتتجاور معها الضحكات بالدموع فى عالم يبدو متشابكا فى علاقاته، معقداً فى تطوراته، عالم يموج بتيارات فكرية جديدة، واكتشافات علمية حديثة. . وحين نتحدث عن

شخصية القرن، فإننا لا نقصر عناصر الاختيار على الجانب السياسى وحده، إذ ليس المطلوب أن تكون شخصية القرن العشرين مرتبطة بنجومية الحكم وحدها، حيث إن التعددية قد تعطى الشخصية، رونقًا وتألقًا بين نجوم القرن اللامعة، وكواكبه الساطعة فى كل مكان.

ولنفكر الآن فى معايير الاختيار تمهيدًا للتقليب فى ملفات القرن العشرين منذ بدايته بحثًا عن شخصية القرن، ولعلنا نجمل تلك المعايير فيما يلى :-

أولاً : المحلية هى نقطة الانطلاق نحو العالمية:

إن أية شخصية كبرى فى التاريخ إنما بدأت بالتأثير المباشر فى البيئة المحيطة بها والوطن الذى تنتمى إليه، فالنجومية العالمية لاتهبط على صاحبها من السماء المفتوحة دون خلفية ترتبط بوطنه الأصلى، حتى ولو كانت بدايته الفعلية فى واشنطن أو لندن أو باريس أو هوليوود، فالعبرة دائما بتقدير المجتمع المحلى أولاً وهو الذى يعطى المتميز أوراق اعتماده نحو العالمية، والأمر لا يختلف فى هذا الشأن بالنسبة للزعيم السياسى أيضًا حيث تتحدد مكانته الدولية وفقًا لقيمته الوطنية، فمصر قدمت عبد الناصر للعرب فى 1956، وقدمه العرب للعالم رئيسًا لدولة الوحدة فى 1958، كما أن السادات وضع اسمه على الخريطة العالمية بحرب أكتوبر 1973، ثم احتل مكانته بمبادرة السلام بدءا من عام 1977، ولو قسنا بذات المعيار على الزعامات الكبرى فى التاريخ لوجدنا دائما أن العالم ينظر أولا لما أعطاه الزعيم لبلاده، فأدولف هتلر ساق ألمانيا إلى الهزيمة، ومزق أوصالها بدكتاتوريته وجنونه، ونكب العالم بآثار حرب عالمية كبرى ما زالت بعض آثارها باقية حتى اليوم، لذلك فإن الحديث عن الشهرة والنجومية يختلف بالضرورة عن الحديث حول شخصية القرن، فالمجرمون الكبار هم أيضًا من المشاهير، لذلك فإن عناصر التميز الحقيقية تظل قابعة فى ثراء الشخصية بالمعانى الإنسانية، وإسهامها فى الارتقاء بالإنسان محليًا وعالميًا. .

ثانيًا : الإقليمية دور وسيط بين المحلية والعالمية :

إذا استعرضنا زعامات القرن ـ كمثال ـ فسوف يتأكد لدينا انطباع بأن دور الزعيم يخرج من إطاره المحلى ليعبر على جسر الإقليم الذى ينتمى إليه متجهًا نحو العالمية، فشارل ديجول بطل تحرير فرنسا يعتبر جزءًا رئيسيًا من المقاومة الأوروبية للنازى، وكاسترو اكتسب شهرته من مواجهة السيطرة الأمريكية فى الكاريبى، وهوشى منه عرفه العالم من قيادته للفيتناميين ضد الوجود الأجنبى، وصدام حسين سمعت عنه الدنيا من خلال ممارساته السياسية والعسكرية فى منطقة الخليج، وقبل ذلك ذاع اسم عبدالعزيز بن سعود بعد أن أسس دولة تحمل اسم عائلته فى ظاهرة فريدة على امتداد القرن كله، وهكذا يبدو المحيط الإقليمى هو المعبر الذى تمر عليه الشخصيات المرموقة من منطلقها المحلى إلى الساحة العالمية، والواقع أن التداخل الزمنى بين المستويات المحلية والإقليمية والدولية يمكن أن يضع النجم فى سماء العالم من خلال حادث واحد على المستويات الثلاثة فى نفس الوقت.

ثالثًا : التعددية مفتاح الشخصية المتميزة :

فالزعامة السياسية تكون فى الغالب سببًا للانضمام لطابور شخصيات القرن الكبرى، كما أن الإبداع الفنى، أو الابتكار العلمى يمكن أن ينهضا لكى يكونا مبررًا لتألق شخصية ما على المستوى العالمى، ولكن وجود أكثر من سبب واحد للتميز يعطى صاحبه مكانة أكبر، ووهجًا أشد بصورة تقترب به من طراز الشخصيات الموسوعية فى تاريخ الإنسانية قبل أن تأخذ البشرية بنظام التخصص الدقيق فقد كان مألوفًا أن نرى المفكر الكبير ـ وهو فى ذات الوقت ـ عالما فذا أو طبيبا مشهورًا أو موسيقيا بارعا، حيث تجسدت فى الشخصية الموسوعية الواحدة كل خصائص التميز وأسباب التفوق، لذلك فإن الحديث عن شخصية القرن العشرين لا يقف عند حدود جانب واحد، إذ إن معايير المفاضلة تأخذ فى حساباتها العوامل الأخرى التى تمثل الجوانب المتعددة فى الشخصية الواحدة حتى تظل الأسباب الموضوعية هى مبرر الاختيار، وسوف نكتشف أن التعددية صفة لحقت بزعامات كثيرة وارتبطت بمواهب بشرية متعددة، لذلك فإنه يتعين علينا أحيانًا أن نحدد اتجاه دراسة شخصية القرن

لنحدد نوعية التخصص الذى نبحث فيه، فإذا أردنا شخصية القرن فى مجال العلوم فقد نقول «توماس أديسون»، أو «مارى كورى»، أو «ألبرت أينشتين»، وإذا بحثنا عنها فى مجال الفنون التشكيلية فقد نقول «سلفادور دالى»، أو «بابلو بيكاسو»، وإذا فتشنا عنها فى ميدان التمثيل والسينما فقد نذكر «شارلى شابلن»، ملك الكوميديا البريطانى النشأة أو «فرديرك فيللينى» رائد الواقعية الإيطالى الأصل، وإذا اتجهنا إلى ميدان الفلسفة والأدب فقد نجد اسم «برتراند راسل»، أو «جان بول سارتر» وهنا يكون من المفيد التنقيب أيضًا فى أسماء الحاصلين على جائزة «نوبل» خلال المائة عام الأخيرة فقد يساعد ذلك على اكتشاف شخصية القرن فى إطار التخصصات المختلفة، لأن الذى نريده فى النهاية هو الوصول إلى شخصية واحدة تجمع فى جوانبها المتعددة كل ملامح التميز خلال القرن العشرين كله.

رابعًا: الرؤية الشاملة أداة الشخصية المتميزة:

يبدو واضحًا أنه يصعب الاحتكام إلى معيار فكرى محدد عند البحث عن شخصية القرن، ولكن الأمر الذى لا خلاف حوله هو أن الشخصية ذات الأبعاد المتنوعة فى إطار رؤية بعيدة المدى هى الأكثر تميزًا وأعمق أثرًا، فالسياسى ورجل الدولة والمفكر وكذلك الأديب والعالم والفنان يحتاجون جميعًا إلى قدرة كبيرة على تصور المستقبل واستشراف ملامحه والسعى بخطوات محسوبة نحوه، وهذا هو الفارق بين من يملكون الرؤية، ومن لم يحوزوها، وشخصية القرن لابد وأن تكون ذات خيال واسع يسمح باستكشاف ملامح الغاية النهائية - دولية أو إقليمية أو محلية - التى يسعى صاحبها لتحقيقها، والحكام الذين عانوا من فقر الخيال، وغياب الرؤية اختفوا فى أزقة التاريخ فور ابتعادهم عن أضواء السلطة، وذات الأمر ينسحب على كل الذين هبطوا على مواقعهم بدون مقومات حقيقية أو إمكانات واضحة، وإذا نظرنا عبر عقود القرن العشرين فسوف ندرك أن الشخصيات المحورية التى كانت بمثابة نقاط تحول فى مسار الإنسانية هى كلها شخصيات تملكت ثراء الرؤية، وعمق النظرة، ودقة الملاحظة، والعظام هم أصحاب الأهداف الكبيرة، والآمال البعيدة، وليسوا أبدًا قصار النظر، أو محدودى الرؤية، إنهم من

يركبون قطار العمر وهم يتخيلون مساره المحدد، ومحطته الأخيرة التى يتجهون إليها ويعملون من أجل بلوغها.

خامسًا: الحكم على الشخصيات الكبرى لا يكون بشكل النهاية:

فالحكم على المسرحية لا يكون بفصلها الأخير وحده، بل لابد من اللجوء إلى أدوات عادلة للتقويم تضع فى اعتبارها الظروف الموضوعية، والمرحلة التاريخية، وطبيعة التحديات التى اعترضت مسار الشخصية قرب نهاية رحلتها فى الحياة، فنابليون بونابرت مات سجينًا مهزومًا، ومحمد على انتهت حياته بعد تقليص إمبراطوريته المصرية فى اتفاقية لندن عام 1840 ثم رحل عن عالمنا وهو يعانى من أعراض الجنون، وأحمد عرابى كان الناس يسخرون منه، إذا رأوه وقد كف بصره تقريبًا بعد عودته من المنفى، بل إن بسطاء التفكير كانوا يلعنون جهاده الوطنى ويحملونه مسئولية دخول الاحتلال البريطانى لمصر، وجمال عبد الناصر ودع الحياة كالأسد الجريح بعد سنوات قليلة من هزيمة يونيو النكراء، وهو رافع شعاره المعروف «إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، بعد أن أعلن أيضًا أنه «لاصوت يعلو على صوت المعركة»، وهكذا لاتبدو العبرة بالخاتمة وحدها، وإلا حكمنا على معظم شخصيات القرن بالذبول والانزواء، لأن ذلك معناه اختزال حياتهم فى مشهد واحد عند إسدال الستار إيذانًا بانتهاء الفصل الأخير، وهو أمر غير عادل، كما أنه يحيل حركة التاريخ كله إلى مجموعة من النهايات السعيدة أو التعيسة.

* * *

.. هذه هى قراءتنا للمعايير الرئيسية التى تدور حولها عملية تقويم شخصيات القرن فى المجالات المختلفة وهى تؤكد فى مجملها أن التنوع والتعددية فى جانب، والرؤية والعالمية فى الجانب الآخر يشكلان معًا الإطار العام لشخصية القرن..

.. وانطلاقًا من هذه المعايير، فإننى أتوقف كثيرًا أمام شخصية «المهاتما غاندى» من بين كل شخصيات القرن العشرين، ذلك أننى أرى أن المعايير الواردة تنطبق عليه أكثر من غيره وتعطيه ميزات لم يتملكها سواه على امتداد القرن كله، فقط أعطى

بلاده روحًا جديدة تجاوزت حدودها إلى العالم بأسره، واتسمت شخصيته النادرة بالتعددية والتنوع فى الفكر والهدف، كما كانت رؤيته البعيدة وفلسفته العميقة هى أبرز سماته وأرقى خصائصه، وعلى الرغم من أن نهايته قد جاءت برصاصات من متعصب هندوسى، إلا أنها كانت الوسام الأخير على صدر المهاتما العظيم تأكيدًا لمكانته الرفيعة التى تخطت دائمًا حاجزىّ المكان والزمان، وقد يقول قائل إن غاندى يمثل فى النهاية فلسفة عدمية تعبر عن المقاومة السلبية والحماس لمنطق اللاعنف فى مواجهة من يريدون القضاء على حرية وطنه وكرامة بلاده . . وهو قول مردود عليه لأن قيمة غاندى الحقيقية إنما تنبع من زاوية تختلف عن الروح التى سادت القرن المتصف بالعنف فى عمومه، وذلك مصدر تميز غاندى عن سواه من الشخصيات الكبرى التى ظهرت على مسرح الحياة فى القرن العشرين، فقوة غاندى الروحية تنطلق من ضعفه الجسدى، ومكانته الإنسانية مصدرها فلسفته الذاتية التى أفرزتها عبقريته التى أدركت مبكرًا أن المقاومة السلبية هى سلاح المقهورين عند انعدام التكافؤ فى القوى واختلال التوازن فى العلاقات، إن غاندى ينفرد فى رأيى عن كل شخصيات القرن بخصائص ثلاث : -

(أ) التعددية الواضحة فى الشخصية والروح معًا، فهو زعيم سياسى وفيلسوف إنسانى، ومفكر رفيع القدر عبرت مبادئه عن تراث الهند الضخم، وحضارتها المتعددة المصادر .

(ب) التسامح الرحب الذى يستوعب أعداءه مثلما يحتوى أصدقاءه، وإذا ذكر التسامح الإنسانى فإن غاندى يجسد أبلغ صوره وأروع أمثلته سواء كان ذلك فى مرحلة وجوده فى جنوب أفريقيا أو بعدها .

(ج) البساطة العظيمة التى تؤكد أنه نسيج وحده وأنه نموذج إنسانى فريد، فهو قاهر التعصب وداعية السلام مع النفس، ورائد الوحدة الوطنية فى بلد الطوائف والديانات واللغات . .

. . إن اختيار غاندى كشخصية القرن العشرين لا يأتى من مفاضلة عشوائية بين عدد من القيادات المؤثرة فى حركة القرن، ولكنه يعبر أيضًا عن قناعة طوعية لدى

ضمير إنسان القرن العشرين تدرك قيمة ذلك الرجل الذى غيَّر التاريخ - فلسفة وفكرا - ولم يتنكر لمواقفه فى أقسى الظروف وأصعب الأوقات . . إنه غاندى الذى أعطى الأمل للشعوب المقهورة ، عندما ابتكر فلسفة العصيان المدنى ، وأثبت أن لدى الإنسان الأعزل قوة روحية تفوق كل سلاح وعتاد ، يواجه بها سطوة القوة وبطش الظلم ، وهو «غاندى» الذى كان يجسد خلاصة روح الشرق فى مواجهة مادية الغرب ، وهو أيضًا الذى استخدم سلاح المقاطعة أمام منتجات بريطانيا العظمى ، وبضائع دولة الاحتلال لكى يؤكد أن بساطة الحياة ، وزهد العيش بديلان صامدان ضد إغراء الرفاهية ومحاولات تمييع الشخصية القومية وإضعاف الشعور بالانتماء الوطنى . . ولقد أدرك المصريون تلك المنزلة الرفيعة التى بلغها المناضل الهندى ، وهو يضرب الأمثال للناس حتى قال فيه أمير الشعراء :

سلام النيل يا غاندى وهذا الزهر من عندى

عندما كانت تمر البارجة التى تحمله عبر قناة السويس عام 1931 لمفاوضات الدائرة المستديرة فى لندن . . إنه غاندى المناضل من أجل حرية الشعوب . . المدافع عن حقوق الأمم . . رائد كرامة إنسان القرن العشرين .

محاكمة القرن

كثيرة هي الدراسات، ومتعددة تلك المحاولات التي تتناول القرن العشرين - قبيل نهايته - بالبحث والتحليل، وأحيانًا بتأمل سلسلة أحداثه الكبرى، لوضعه في مكانه الذي يستحقه من تاريخ الإنسان على الأرض، كما تجرى محاولات على الجانب الآخر لرصد توقعات أحداث قرن قادم يطل علينا عبر الأفق القريب، مع القياس على وقائع قرن يلملم أوراقه الأخيرة استعدادًا للرحيل، وما بين القرنين تتأرجح الأفكار وتتوارد الخواطر، وتزدحم الرؤى، وذلك كله رغم أن واقع الأمر يشير إلى أن خطوط التماس بين القرون لا تمثل حدثًا في حد ذاتها، ولكنها مجرد وقفات يراجع فيها الجنس البشري ماضيه، ويدرس حاضره، ويتهيأ لمستقبله، والذين يرددون مقولة تاريخية مؤداها أن القرون الخمسة الأخيرة قد قدمت للبشرية حصادًا يفوق ما قدمته كل قرون عمر الإنسان على الأرض، يضيفون أن القرن العشرين وحده قد قدم لها ما يفوق ما قدمته القرون الخمسة التي سبقته، فإذا كانت تلك القرون قد شهدت استكمال مقومات الدولة القومية بعد صراع طويل بين الكنيسة والدولة، وقدمت عصر النهضة بإنجازاته الرائعة، والثورة الصناعية بنتائجها الضخمة، والكشوف الجغرافية بآثارها الواسعة، والظاهرة الاستعمارية التي نزح بها الشمال ثروات الجنوب، والاختراعات العلمية التي اختزل بها الإنسان معاناته الطويلة.

إذا كانت هذه هي في إيجاز إنجازات تلك القرون الخمسة، فإنه يبقى للقرن العشرين أنه قرن التحولات الجذرية في مسيرة الإنسان على الأرض. . تحددت معه ملامح الكون الواحد فشهد حربين عالميتين، وظهر فيه السلاح النووي الذي استخدم لأول وآخر مرة في الحرب الثانية، كما أنه هو القرن الذي شهد انحسار الظاهرة الاستعمارية عندما ظهرت عشرات الدول الجديدة، التي ترفع علما قوميًا وتغني نشيدًا وطنيًا، بغض النظر عما يحدث لها بعد ذلك، وهو القرن الذي

تشكلت فيه ملامح ثورة الاتصالات، وبرزت معه نتائج التقدم العلمى المذهل، فهبط الإنسان على القمر، وسيطر الكمبيوتر على معلومات العصر، وهو قرن التطبيق الماركسى فى الدول الاشتراكية على نحو استغرق من عمرها أكثر من سبعين عامًا، دخلت فيه النظم الشيوعية طرفًا فى العلاقات الدولية مع أجواء الحرب الباردة لأكثر من أربعة عقود. . إنه باختصار القرن الذى بدأ بهزيمة روسيا أمامَ أمة شرقية هى اليابان، وانتهى بهيمنة أمة غربية على مقدرات العالم وأعنى بها الولايات المتحدة الأمريكية التى تعيد ترتيب أوضاعه، وترسم من جديد خريطته السياسية.

وهو بالنسبة لنا كمصريين يمثل شأنًا آخر، فإذا كان القرن التاسع عشر قد شهد ميلاد الدولة المصرية الحديثة وتثبيت أركانها بمحاولات متعاقبة بدأت بعلماء الحملة الفرنسية، ثم تبلورت بدور محمد على، وتحددت ملامحها بكوكبة من الرواد مثل رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك، حتى جاء الخديو إسماعيل، وأحمد عرابى، ومحمد عبده، وغيرهم من رموز الحكم أو النهضة أو الإصلاح، فإن القرن العشرين كان لمصر هو قرن مصطفى كامل وسعد زغلول، ومصطفى النحاس، وعبد الناصر، والسادات، ومبارك، وفوق كل ذلك وقبله هو قرن نضوج مكونات المجتمع المدنى المصرى، ورسوخ مؤسساته الحديثة من البرلمان إلى الجامعة، ومن الأحزاب إلى النقابات، ومن فكر الإصلاح إلى حماس الثورة، كما أنه هو القرن الذى ألقى نصفه الثانى بمصر فى أتون السياسة العربية بكل ما لها وما عليها، ووضعها فى المواجهة عبر حروب أربع عرفها الصراع العربى الإسرائيلى، لذلك فإن حصاد هذا القرن بالنسبة لمصر لا يخلو من إرهاق ومرارة، وإن كان يطوى آخر صفحاته وهى فى وضع أفضل بكثير من بعض سنواته التى مضت.

لقد احتلت هذه الأفكار وغيرها مساحة من تفكيرى على امتداد الأيام الأخيرة، وكان محركها المباشر تلك المحاضرة القيمة التى ألقاها «روبرت ماكنمارا» وزير الدفاع الأمريكى السابق فى إدارتىّ كينيدى وجونسون، ثم رئيس البنك الدولى بعد ذلك لأكثر من عقد كامل، وهو بذلك قد جمع بين ممارسة السياسية الأمريكية فى ذروة سنوات الحرب الباردة عندما حدثت أزمة الصواريخ الكوبية والمواجهة بين موسكو وواشنطن فى خليج الخنازير عام 1962، وبين التجربة الدولية بشقيها

السياسى والاقتصادى على أوسع نطاق وأعلى مستوى، وقد ألقى «ماكنمارا» محاضرته حول توقعاته إزاء مفهوم الحروب فى القرن القادم، وذلك بدعوة من منتدى «كرايسكى» بالعاصمة النمساوية فى شهر إبريل 1999، ويهمنى هنا مناقشة بعض أطروحاته، علمًا بأننا نكرر مرة أخرى أن الانتقال من قرن إلى آخر هو فى المقام الأول مسألة حساب زمنى ولا يعنى بالضرورة تحولاً مفاجئًا فى نمط العلاقات أو نقلة نوعية فى أسلوب الحياة، إلا بإرادة الإنسان وحده، ورؤيته البعيدة، وانطلاقته المؤكدة، ولعل شيئًا من ذلك يتحقق لمصر مع مطلع القرن القادم على الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية.

. . ونعود الآن إلى «ماكنمارا» ومحاضرته القيمة، ونوجز مناقشة ما ورد فيها فى النقاط التالية :

أولا : يسجل فى مستهل محاضرته أن القرن العشرين هو أكثر القرون الملطخة بدماء الجنس البشرى عبر التاريخ كله، حيث قتل فى حروبه ونزاعاته ما يقرب من 160 مليون إنسان، مضيفًا أن انتهاء الحرب الباردة لم يحقق السلام العالمى المنشود، إذ ظلت الحروب والنزاعات تحتل مركز الصدارة فى قائمة الاهتمامات الوطنية والمشكلات القومية، ثم ينتقل «ماكنمارا» برؤيته المتشائمة إلى القرن الحادى والعشرين، لكى يتوقع إمكانية حدوث حروب جديدة بين القوى الكبرى فى العالم مع احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل فيها، وسقوط عشرات الملايين من الضحايا الذين لا بد منهم كوقود لأتون الحرب المستعرة، وفى رأينا أن نظرة «ماكنمارا» تبدو ذات طابع عسكرى بحت، ولا تحتوى فى إطارها رؤية شاملة لعوامل أخرى يأتى فى مقدمتها تنامى ظاهرة الرأى العام العالمى، وبروز خصائص العولمة التى لن تعفى طرفًا، مهما كانت قوته، ومهما بلغ جبروته، من لسعة نيران يكتوى بها فى غمار أى حرب عالمية قادمة، كما أن مراحل النمو الاقتصادى، والتقدم العلمى تجعل كل الأطراف تفكر عدة مرات قبل الوقوع فى براثن التصور الذى ذهب إليه وزير الدفاع الأمريكى السابق، إذ لم يعد الحرص على السلام هو أمر يتصل بحماية التراث الإنسانى وحده، ولكنه أصبح ضرورة للحفاظ على المكاسب اليومية التى تحققها التكنولوجيا الحديثة والثورة العلمية الباهرة.

ثانيا : تحدث «ماكنمارا» فى محاضرته عن قوى دولية جديدة يقدر لها أن تلعب دوراً محورياً أكبر فى القرن القادم، ويضع فى مقدمتها الصين التى قد يصل عدد سكانها فى منتصف القرن الحادى والعشرين إلى ما يقرب من ستة مليارات نسمة، كما يضيف إليها احتمالا يتصل بقوة آسيوية أخرى هى اليابان، بمنطق آخر لا يعتمد على عدد السكان، ولكن يركز على التقدم الصناعى والتفوق التكنولوجى، ويزعم «ماكنمارا» فى أطروحته أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تظل هى القوة الأكبر فى العالم الجديد، لذلك يتعين عليها أن تتعايش بكل جدية مع عالم متعدد الأقطاب فى تلك الحالة، وهو قول مردود عليه بأن التوقعات حول القوى الآسيوية فى القرن الحادى والعشرين ليست أمراً جديداً، كما أن استمرار التفوق الأمريكى قد لا يظل هو الآخر أمراً حتمياً، فما بين الاحتمالين تبدو قوى أخرى مرشحة للتأثير فى عالم الغد مع الوضع فى الاعتبار لظواهر جديدة برز تأثيرها مع نهاية هذا القرن وفى مقدمتها إحياء الظاهرة القومية، وانحسار مفهوم الدولة الأيديولوجية، إلى جانب حقائق جديدة تنضوى تحت مسميات شائعة مثل الكفاح المسلح، وحق تقرير المصير، بل وآثار مفهوم الإسلام السياسى أيضاً، وفوق ذلك كله وقبله نواجه ظاهرة الإرهاب الدولى الذى يقوم على دعائم ثلاث هى : قناع عقائدى، وجريمة منظمة، ومصادر للتمويل لا نستبعد المخدرات منها، وهكذا فإن أفكار «ماكنمارا» تبدو مجردة للغاية، فهى تركز فقط على عاملىّ التقدم الاقتصادى والتفوق العسكرى، وهما عاملان رئيسيان فى تكييف نسق العلاقات الدولية، ولكنهما ليسا العاملين الوحيدين على مسرح الأحداث فى القرن القادم.

ثالثًا : يعترف «ماكنمارا» أن بلاده لم تتقدم خطوات ملموسة نحو دعم مفهوم الأمن الجماعى الدولى INTERNATIONAL COLLECTIVE SECURITY، وأن دولاً كبرى مثل روسيا والصين مازالت تنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بكثير من الشك، بل إن بعضها يحاول تطوير أسلحته النووية والمضى فى برامج الدمار الشامل فى ظل غابة كثيفة من الشكوك والأوهام، ويضيف فى محاضرته أن أطراف العالم المتصارعة تحتاج إلى مصالحة تاريخية على نمط تلك التى تمت بين ألمانيا وفرنسا عقب الحرب العالمية الثانية لإزالة ركام كبير من الشكوك المزمنة بين

الدولتين، وهو قول نتفق فيه مع «ماكنمارا»، ونضيف أن الهواجس لا تقبع فى موسكو وبكين وحدهما، بل إن هناك قوى صاعدة فى عالم اليوم تحمل نفس القدر من المخاوف والمحاذير، ولعلى أذكر منها دولاً آسيوية أخرى تتقدمها الهند، بل وأجازف بالقول إن بعض عواصم الاتحاد الأوروبى لديها نفس المخاوف وإن كانت لا تعلن عنها، وتراودها ذات الشكوك وإن كانت لا تصرح بها، فى وقت تحاول فيه الولايات المتحدة الأمريكية استخدام قفاز جديد هو شراكة الأطلنطى مع حلفائها الأوروبيين بديلاً لقفازها الآخر المتمثل فى قرارات مجلس الأمن والتى أصبح ازدواج المعيار فيها أمراً ساطع الوضوح لكل الأطراف.

رابعًا: يشير «ماكنمارا» فى محاضرته إلى أكثر من أربعين ألف رأس نووى جاهزة للاستخدام حاليًا، وهى تكفى لتدمير العالم عدة مرات، ويعتبر وجودها مجازفة بشرية هائلة فى ظل إمكانية استخدامها، ويدعو بإلحاح إلى أهمية العمل بكل حماس لإزالتها بالكامل من العالم، ويضرب مثالاً بأزمة الصواريخ الكوبية فى الستينيات والتى كان هو طرفًا فاعلاً فيها، ويرى أنها نموذج لمفهوم المخاطرة النووية، حيث تعرض العالم وقتها لإمكانية استخدام السلاح النووى، بل ويضيف «ماكنمارا» إلى ذلك بعداً آخر للمخاطر النووية يتمثل فى إمكانية حدوث حرب بها عن طريق الخطأ، وهو أمر يجعل وجود السلاح النووى خطراً فى حد ذاته حتى ولو انتفى استخدامه الإرادى بشكل مؤكد، ونحن نتفق مع «ماكنمارا» فى رؤيته، ونظن عن يقين أن القرن الحادى والعشرين سوف يشهد مرحلة الاختبار الحقيقى لأسلحة التدمير الشامل، إذ يقع على البشرية عبء القرار المؤجل بشأنها، لأنها فى النهاية قضية البقاء أو الفناء للإنسانية كلها.

خامسًا: يأتى «ماكنمارا» إلى أكثر أفكاره أهمية فى محاضرته عندما ينادى بضرورة تطبيق مبدأ الأمن الجماعى للدول، أى ربط أمن مجموعات منها ببعضها، مع التركيز على السعى الدءوب لإزالة المخاوف والشكوك بين الولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الأخرى فى العالم مثلما تم بينها فى جانب، وبين كل من بريطانيا وفرنسا واليابان - خلال هذا القرن - من جانب آخر، وهو يؤكد فى سياق محاضرته أن مبدأ الأمن الجماعى سوف يستلزم بالضرورة إنشاء آليات إقليمية

لتسوية النزاعات فى المناطق المختلفة دون تدخل القوى الكبرى، وهنا يناقش «ماكنمارا» فى شجاعة وأمانة، أهمية إعادة تقوية أجهزة الأمم المتحدة وفى مقدمتها مجلس الأمن، مع مراجعة حق الفيتو الذى تتمتع به حاليًا الدول الدائمة العضوية فقط، مؤكداً أنه من غير الطبيعى أن تعطل دولة واحدة إرادة المجتمع الدولى بأثره، ويضرب مثالاً بما أدى إليه مبدأ الإجماع UNANIMITY من إخفاق منظمة الوحدة الإفريقية ـ على سبيل المثال ـ عندما تتجه لمحاولة حل النزاعات الإقليمية الإفريقية، حيث يمكن أن توقف دولة واحدة إرسال قوات إلى إحدى مناطق النزاع فى القارة المنكوبة بمشكلاتها العرقية والاقتصادية والثقافية، ثم يأتى «ماكنمارا» إلى أكثر النقاط إثارة فى محاضرته بتوجيه النقد لسياسة بلاده الحالية، ويطالب بتعديل تلك السياسة فوراً، ويضرب أمثلة محددة لتأكيد ما يذهب إليه متسائلاً كيف تتأخر الدولة الأقوى فى عالم اليوم عن سداد مساهماتها للأمم المتحدة وهى الجهاز الأول المسئول عن السلم والأمن الدوليين؟ وينتقد «ماكنمارا» اتجاه واشنطن لاستخدام قوتها العسكرية والاقتصادية بشكل منفرد أحيانًا UNILATERAL مؤكداً أن الولايات المتحدة لم تتقدم حتى الآن خطوات ملموسة لدعم مفهوم الأمن الجماعى الدولى، ولم تقلل من هواجس الصين، أو شكوك روسيا، أو مخاوف غيرهما تجاه مستقبل السياسة الأمريكية على ضوء حاضرها، وهو أمر يؤكد مصداقية ذلك الرجل الكبير الذى جاوز الثمانين بسنوات عدة، ولم يفقد أمانة النظرة تجاه المستقبل والتى اكتسبها بخبرته الطويلة، وأدركها برؤيته العادلة، وهو الذى عايش الأحداث الجسام بدءاً من ورطة الصواريخ الكوبية، مروراً بأحراش الحرب الفيتنامية، وصولاً إلى مقعد رئاسة أكبر مؤسسة ائتمانية معاصرة.

* * *

. . ونضيف من جانبنا ونحن نقف فى طابور مودعى ألفية كاملة، شهوداً على عصر فريد، أن القرن العشرين سوف يظل، برغم كل طموحاته وإنجازاته، متهمًا لدى الضمير الإنسانى بأنه القرن الذى تبلورت فيه ظاهرة ازدواجية المعايير، وترسخت عبر عقوده سياسة الكيل بمكيالين، وهو القرن الذى عرف شعارات براقة، ظاهرها حق وعدل وباطنها باطل وظلم، ويكفى أن نتذكر أن القرن الذى

نحاول اليوم محاكمته إنسانياً ـ انطلاقًا من محاضرة «ماكنمارا» ـ، هو قرن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بكل ما جاء به من معان نبيلة، وأفكار سامية، وقيم رفيعة.

ولكن أين كل ذلك من مئات التجاوزات الصارخة لإطاره القانونى أو معياره السياسى؟ إن سياق أحداث القرن فى مجملها يعطى انطباعًا بالزيف، ويؤكد إحساسًا بالخوف، ويطرح تساؤلاً حول سلامة المسار الإنسانى على مشارف الألفية الثالثة، وسوف تظل التعبيرات المستحدثة من نظام عالمى جديد إلى كونية، ثم عولمة بمثابة لافتات ضخمة لتغطية أوضاع عارية، وكأنما يأبى القرن أن يرحل دون أن تزفه دماء اللاجئين فى كسوفا، ودموع المعذبين فى العراق، ومعاناة الأطفال فى أفريقيا، وأنات الضحايا فى قارات الدنيا كلها.

حصاد القرن العشرين للعالم

كثيرة هى الكتابات التى تناولت القرن العشرين ودارت فى معظمها حول أبرز أحداثه وأهم شخصياته، إذ نعتبر عام 1999 كان آخر أعوامه، بينما نرى أن عام 2000 يمثل قنطرة الانتقال إلى القرن الحادى والعشرين الذى بدأ مع أول أيام عام 2001، ويحسن أن نتعرض لحصاد القرن الذى تكاد تغرب شمسه على مستويات ثلاثة عالمية وإقليمية ومحلية، لكى نرى ماذا فعل ذلك القرن بالبشرية وبالعرب وبالمصريين. وإذا بدأنا بالحصاد العالمى للمائة عام الأخيرة فسوف نكتشف أنها قد حفلت بأحداث هائلة وتطورات غير مسبوقة.

ولعلنا نرصد تحديداً وسط الحشد الكبير من حوليات القرن أهم يوميات الحرب العالمية الأولى، ثم الحرب العالمية الثانية بآثارهما الضخمة على مسيرة الإنسان المعاصر، كذلك نتتبع تطور الحركة الصهيونية، متوازية مع ظهور النظم الاشتراكية، وصعود وهبوط التيارات النازية والفاشية، إلى جانب الثورة العلمية التى أحدثت قفزة واسعة، وطفرة كبيرة فى حياة البشر حتى اكتشاف نظرية النسبية التى مهدت لدخول عالم الذرة بنتائجه المروعة التى ارتبطت بأول تفجير نووى هز البشرية، عندما سقطت قنبلتان ذريتان فوق مدنتين يابانيتين فى أغسطس 1945، كذلك شهد القرن العشرون ذلك السباق المحموم نحو استكشاف عالم الفضاء والذى كان للاتحاد السوفيتى السابق الريادة فيه، وإن لم تدم طويلا حتى هبط الإنسان على سطح القمر فى مظاهرة إنسانية ضخمة وحماس بشرى رائع، إنه القرن الذى عرف أسماء لعب أصحابها أدوراً فى مجالات السياسة والحكم من أمثال ستالين وماو وتشرشل وديجول وغيرهم من الزعامات التقليدية، إلا أننا سوف نركز على عدد آخر من الشخصيات التى نراها محورية فى حركة هذا القرن الذى يستكمل مسيرته بعد شهور قليلة.

كما أن تاريخ الإنسان فوق كوكب الأرض ليس هو فقط تاريخ الساسة والحكام وحدهم، فتلك رموز لسلطة إدارة الحياة فى الكيانات القومية المتعددة، ولكن التاريخ الحقيقى يتجاوز ذلك إلى حركة الأدب والفن، وتفاعلهما مع التطور العلمى فى منظومة تصنع فى النهاية إيقاع العصر بكامله، فشارلى شابلن لا يقل دوره فى تاريخ القرن عن ونستون تشرشل إن لم يتجاوزه، ولا يمكن دراسة شخصية القرن بمعزل عن آدابه وعلومه وفنونه، فهى بحق المتغير المستقل الذى تتبعه تطورات أخرى فى نواحى الحياة المختلفة، وإذا كنا سوف نركز على الجانب السياسى للعلاقات الدولية فى القرن العشرين، فذلك لأننا نحترم منطق التخصص من ناحية، ونؤمن بأن السياسة هى الغطاء الفوقى الذى يعكس كل ما ينضوى تحته من عوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية، لذلك فإن القرن العشرين هو قرن أسماء كبرى - بغض النظر عن التقويم النهائى لأدوارها - من أمثال ودرو ويلسن ولينين وأتاتورك وهتلر وغاندى بل وأيضا جور باتشوف بدوره الغامض فى إنهاء وجود الكيان السوفيتى، وهو دور لا يعادله غموض فى هذا الشأن، إلا دور بابا الفاتيكان الحالى يوحنا بولس الثانى منذ دعمه لحركة التضامن فى بولنده مسقط رأسه، كما أن استعراض أحداث القرن لابد وأن يضع أينشتين فى مكانه اللائق بدءاً من يهوديته، وصولاً إلى نظريته فى النسبية، مروراً برفضه لرئاسة الدولة العبرية عندما حاول بعض آباء الحركة الصهيونية - عند قيام دولة إسرائيل - استغلال مكانة ذلك العالم المرموق فى الدعاية للدولة الجديدة بظروف ميلادها والملابسات التى أحاطت بظهورها، وسوف أحتفظ برموز القرن العشرين على الساحة الإقليمية عربيًا والساحة الوطنية مصريًا لمناسبة قادمة، وتبقى لنا الآن بعض الملاحظات الأولية حول شخصية هذا القرن نجملها فيما يلى:

أولا: دخلت الولايات المتحدة الأمريكية - بحجمها السياسى، ووزنها الاقتصادى، وثقلها العسكرى - إلى مسرح الحياة الدولية فعليًا منذ الحرب العالمية الأولى، وإعلان دورها كقائد للعالم الحر فى مؤتمر فرساى فور انتهاء الحرب عندما طرح رئيسها ودرو ويلسن فلسفة بلاده لمفهوم الأمن الجماعى لأول مرة بشكل

محدد فى تاريخ البشرية على نحو أدى إلى ميلاد عصبة الأمم أول تنظيم دولى جماعى له صفة العالمية الكاملة وإن لم يتمكن ويلسن من ضم بلاده لها، وليس من شك فى أن خروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها الاختيارية التى وقفت بها لسنوات طويلة عند حدود الاهتمام بشئونها الداخلية وبنائها الذاتى مع استثناء محدد يتصل بدورها فى أمريكا اللاتينية، وفقًا لمبدأ مونرو الذى صدر عام 1823 ليضع حدًا لتدخل أوروبا فى شئون العالم الجديد، فكان اقتحام الولايات المتحدة للشأن العالمى مع بدايات هذا القرن إيذانًا بمرحلة جديدة فى العلاقات الدولية، وظهور عالم مختلف لعبت فيه السياسة الأمريكية دورًا حيويًا وقياديًا سواء كان ذلك فى الحربين العالميتين أو فى كوريا، أو فى فيتنام، أو فى الشرق الأوسط، أو فى أمريكا اللاتينية، ورغم تميز الدور الأمريكى بالتدخل السافر فى أقاليم العالم المختلفة، ورغم الإخفاقات المتكررة لسياستها فى عدد من المناطق إلا أنها لا تزال صاحبة الكلمة الأولى على المسرح الدولى المعاصر حتى أننا نسمى هذا العصر بأنه عصر السلام الأمريكىPAX AMERICANA بالقياس على دور الإمبراطورية الرومانية فى التحكم فى عالم زمانها الذى كان يتركز فى أوروبا وحول شواطئ المتوسط، إنها الولايات المتحدة الأمريكية التى تلبس القفاز المناسب فى الوقت الذى تريده، سواء كان ذلك القفاز هو حلف الأطلنطى مرة أو مجلس الأمن عدة مرات.

ثانيا: إننا لا نتجاهل - برغم تطورات العقد الأخير من هذا القرن - أن التطبيقات الماركسية قد استهلكت أكثر من سبعين عامًا من سنواته فى نظام اجتماعى يقوم على الفكر الاشتراكى كما رسم إطاره ماركس وإنجلز وحسبما بدأ تطبيقه لينين وستالين، حتى أننا نعتبر أن من علامات القرن العشرين الواضحة ظهور واختفاء النظم الشيوعية بما ارتبط بها من شكل جديد للعلاقة بين الفرد والدولة، وما نجم عن وجودها من حرب باردة بين معسكرين مختلفين طوال نصف قرن تقريبًا، فضلا عن الثمن الذى تدفعه حاليا شعوب شرق أوروبا وهى تحاول اللحاق بركب أوروبا الغربية المتفوقة اقتصاديًا والمتقدمة اجتماعيًا.

ثالثا : لقد شهد النصف الثانى من القرن العشرين صحوة كبيرة لدى الشعوب الإفريقية والأسيوية واللاتينية، ونجحت حركات التحرر الوطنى فى إضافة عشرات الدول إلى حظيرة المجتمع الدولى بصورة جعلت لها ثقلاً وتميزًا على الساحة الدولية، فظهرت حركة عدم الانحياز، وارتفعت بشدة أصوات تطالب بديموقراطية العلاقات الدولية وإعادة النظر فى المزايا التى حصل عليها الكبار فى إطار التنظيم الدولى المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتى جعلت من الأمم المتحدة بحق حلف المنتصرين، حتى سطعت فى سماء العلاقات الدولية أسماء جديدة لشخصيات لامعة من الجنوب، مثل «نهرو» و«ناصر» و«هوشى منه» و«نكروما» وغيرهم.

رابعا : ترتبط شخصية القرن العشرين بالتقدم العلمى الذى جاوز كل التصورات فى مجالات الاتصال، والانتقال والصناعة الثقيلة، والخفيفة، وميادين الطب والهندسة إلى جانب الإنجازات اليومية للتكنولوجيا الحديثة حتى أن هذا القرن الأخير اختصر فى سنواته المائة قدراً كبيراً من إنجازات الإنسان على الأرض منذ نشأته، ولو أخذنا مثالاً واحداً وهو مجال التطور العلاجى والرعاية الصحية لوجدنا أن البشرية التى قاومت فى القرون السابقة أمراض السل والطاعون والكوليرا والملاريا ، حيث حصدت الملايين عندما اجتاحت الدول والجيوش بشكل وبائى، قد واجهت مرة أخرى ـ منذ عصر الثورة الصناعية ـ أنواعًا جديدة من الميكروبات والفيروسات فى ظل تلوث غير مسبوق للبيئة، يصل إلى حد تهديد مستقبل الحياة على كوكب الأرض ذاته، كما أن القرن العشرين هو أيضا قرن معركة الإنسان المعاصر ضد مرضى السرطان والإيدز، فإذا كان اكتشاف المضادات الحيوية قد حسم المعركة منذ ظهور البنسلين على يد فليمنج فى نهاية العشرينيات، إلا أن الإنسان لا يزال عاجزاً عن قهر عشرات الأمراض الأخرى برغم التطور المذهل فى ميدان الجراحة والتقدم الملموس فى تكنولوجيا الطب الحديث، وإذا أخذنا مجال المواصلات، والاتصالات، وثورة المعلومات فسوف ندرك أن البشرية قد حققت فى هذا القرن ما فاق كثيراً أحلام الأجداد فى القرون السابقة عليه.

خامسًا: إن القرن العشرين هو قرن بروز التفوق اليهودى بشكل واضح، فقد تحقق فيه حصاد الدور الصهيونى أثناء الحرب العالمية الأولى مع نتائج ذلك الدور على يهود أوروبا فى الحرب العالمية الثانية إلى جانب تراكم النشاط اليهودى فى القرون السابقة حتى أننا نكاد نطلق على القرن العشرين بحق وصف «القرن اليهودى»، ففى منتصفه قامت دولتهم وبعدها تزايد تأثيرهم فى دوائر المال والاقتصاد والإعلام بشكل لافت، بل أصبح لهم دور ملموس فى رسم سياسات القوى الكبرى وتشكيل المجتمع الدولى المعاصر، فضلا عن إسهامهم غير المنكور فى حضارة العصر بجوانبها العلمية والثقافة والفنية، فإذا كان القرن التاسع عشر هو قرن «ماركس» وما نجم عن فكره فإن هذا القرن هو قرن «أينشتين» وما نجم عن اكتشافه، وإذا كانت المسألة اليهودية مطروحة عبر التاريخ قديمه ووسيطه وحديثه إلا أنها تبدو الآن أكثر وضوحًا وأشد تأثيراً على مجريات الأحداث فى العالم المعاصر، فإذا كان القرن التاسع عشر قد سجل دور اليهود النشط فى مجال التجارة والمال، فإنه قد سجل أيضًا تسلل قياداتهم إلى بلاط آل عثمان وقصور ملوك أوروبا فى محاولة لإحداث نقلة نوعية فى أسلوبهم نحو تحقيق غاياتهم الكبرى، ولسوف يظل الفكر الصهيونى واستراتيجية تطبيقه علامة ضخمة من علامات القرن العشرين الذى يجمع ملفاته ويلملم أوراقه استعداداً للرحيل، بينما لا تبدو فى الأفق أية بوادر لرحيل الفكر الصهيونى الذى تمتد أصابعه حاليًا فى كل مكان!!

* * *

ولا تقف حدود شخصية القرن العشرين عند هذه الملامح بل تتجاوزها إلى قسمات أخرى لعل أبرزها هو تطور أساليب المقاومة والمواجهة بين القوى المختلفة، فلم تعد الصدامات المسلحة قاصرة على الجيوش وحدها، بل أضحت الحرب الحديثة نمطًا مختلفًا بسبب تقدم الطيران العسكرى، والقذف الصاروخى حتى انتقلت ميادين القتال إلى المدن الآمنة والشوارع الآهلة، وأصبحت الحروب وبالا على المدنيين قبل العسكريين، وحصدت الحربان العالميتان وغيرهما من الحروب الإقليمية، أرواح عشرات الملايين من البشر عبر العقود المتتالية من القرن العشرين،

وعندما تنامت قوى الدول وتقدمت أساليب القتال برزت على الجانب الآخر عمليات المقاومة المسلحة ضد الوجود الأجنبى والغزو الخارجى، بل وأيضًا ضد القهر السياسى والأنظمة الدكتاتورية، وبذلك اختلط مفهوم الكفاح بغيره من مظاهر العنف والإرهاب، وتولدت قوى ذاتية للأمم والشعوب تعبر عن إرادتها عند غياب تكافؤ القوى مع الخصم، فظهرت حرب العصابات ضد التدخل الأمريكى فى فيتنام ، وفى الشرق الأوسط، وفى القرن الإفريقى وغيرها من بقاع العالم، كما تداخلت هذه الظاهرة مع عمليات الرفض المسلح التى تمارسها جماعات ترفع شعارات إسلامية وتحاول إقحام الدين طرفًا فى الصراعات الدولية، حيث كانت البداية الفعلية لذلك منذ بدء المقاومة الأفغانية للوجود السوفيتى فى السبعينيات، ثم برزت مع تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية فى الثمانينيات، حتى جاءت جرائم الصرب ضد المسلمين فى البوسنة وكوسوفو فى التسعينيات.

ولسنا نحسب أن القرن العشرين كان قرن العنف وحده برغم المعاناة التى عبر عنها تشرشل فى خطابه الشهير للأمة البريطانية أثناء أحلك فترات الحرب العالمية الثانية، والقنابل تتساقط على لندن، يومها قال السياسى البريطانى الداهية عندما كان يشغل منصب رئيس مجلس وزراء الحرب للإمبراطورية العتيدة «ليس لكم عندى إلا الدم والعرق والدموع» مصوراً مأساة الحرب فى أبشع مظاهرها. ولكننا نرى أن القرن العشرين هو فى ذات الوقت قرن التشريعات الدولية المتطورة لتنظيم العلاقات بين الدول، وقرن تقنين حقوق المدنيين فى حالة الحرب وحماية النساء والأطفال. كما أنه قرن حصول المرأة ـ التى تمثل نصف الجنس البشرى كله ـ على حقوقها فى دول العالم المتقدمة، بل والمتخلفة أيضًا وبذلك نزعت البشرية عن وجهها كآبة التفرقة بين الناس بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة، إنه قرن نضوج ظاهرة الرأى العام العالمى الذى لعب أدواراً مؤثرة أثناء الأزمات الدولية والصراعات الإقليمية، لذلك فإننى أحسب أنه رغم وضوح العنف السياسى والاجتماعى كجزء من شخصية القرن العشرين، إلا أنه يعد أيضًا قرن اكتمال الإنسانية لعناصر نضوجها وبلوغها سن الرشد الحقيقى، ألم يشهد منتصفه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان؟ ألم يقدم القرن العشرون العون الدائم للمرأة وارتفع بها

إلى ما تستحقه من مساواة شبه كاملة مع الرجل؟ ألم يقدم القرن العشرون جميع الضمانات للأسرى والمدنيين أثناء العمليات العسكرية؟ ألم يقدم القرن العشرون محاكمات علنية لمجرمي الحروب في مراحل مختلفة من تاريخه؟.

وإذا كان القرن التاسع عشر هو قرن نابليون وبسمارك وسلاطين آل عثمان وقياصرة روسيا ؛ فإن القرن العشرين هو قرن الحريات العامة وحقوق الإنسان المعاصر، وقد يقول قائل إنه قرن الاستقطاب الدولي والتطهير العرقي والكيل بمكيالين وازدواج المعايير، ونحن لا ننكر ذلك، ولكن نضيف إليه أيضًا، أنه قرن التحرر الوطني، وسقوط معاقل العنصرية، وإقرار مبدأ المساواة الكاملة بين البشر ولو من الناحية النظرية على الأقل، كما أنه يعد بحق قرن التنظيم الدولي والإقليمي، وقرن الزعامات الرشيدة، فإذا كان هو قرن هتلر وستالين، فهو أيضًا قرن غاندي ومانديلا. . ومن الظلم أن ننظر دائمًا إلى نصف الكوب الفارغ ونغمض العين عن نصفه المملوء، ويجب أن ندرك أيضًا أنه القرن الذي ينهي سنواته في عصر الكمبيوتر والإنترنت، بحيث أصبحت المعلومات متاحة أمام كل البشر ولم يعد ممكنًا إخفاء الأحداث، أو تزييف الحقائق، فالخبر يصل إلى أركان الدنيا الأربعة في ذات الوقت تقريبًا. . كما أن الطيران قد جعل الانتقال من مكان إلى آخر مسألة ساعات معلومة بعد أن كان يحتاج من قبل إلى شهور معدودة.

ولعل خير ختام - ونحن نودع القرن العشرين على الصعيد العالمي - هي تلك الكلمات للمهاتما العظيم وهو يواجه سطوة الوجود البريطاني على أرض الهند ملخصًا فلسفته الخالدة في اللاعنف والمقاومة السلبية عندما يخاطب البشرية مجسدًا أروع ما في روح العصر قائلا «إن إيقاف التعاون مع الشيطان أكثر وجوبًا من بدء التعاون مع الملائكة».

التحكم فى المستقبل من المنبع

استطراداً مع الشاغل العام للبحث فى شئون المستقبل فإننا نضع يدنا اليوم على بؤرة التحول، ومفتاح التقدم، وصمام التحكم فى تشكيل المستقبل وتحديد ملامحه، وأعنى بذلك كله «السياسة التعليمية» وتأثيرها المباشر فى تكوين شخصية الأجيال القادمة، فالتحكم فى مستقبل الشعوب من خلال التعليم يشبه مسألة الحجز عند المنبع من وعاء الضريبة فى علم «المالية العامة»، فتلك هى أكثر الطرق سلامة لتحقيق الهدف، وأدقها من أجل الوصول إلى النتائج المطلوبة، ومصر ليست كغيرها من الدول النامية؛ إذ إن لها مزاجا تاريخيا فريدا فقد عرفت التعليم عبر قرون عمرها الطويل، لأنها بلد «الكاتب الأول»، و«مكتبة الإسكندرية»، و«الأزهر الشريف»، ثم «الجامعة المصرية» مروراً بالجهود المضيئة والآثار الباقية «لرفاعة الطهطاوى» و«على مبارك» و«محمد عبده» و«أحمد لطفى السيد» و«طه حسين» و«إسماعيل القبانى» وغيرهم ممن أسهموا فى سلسلة العطاء المستمر لمسيرة التعليم المصرى بغض النظر عن تقييمنا لأدوارهم المختلفة.

ولا نملك دائمًا إلا تأكيد الحقيقة التى تشير إلى التعليم المصرى باعتباره المنار التاريخى لحركة التنوير الحديثة التى انتشلت المنطقة كلها من بحار الظلمات، ونشرت ضياء المعرفة فى غرب آسيا وشمال وشرق أفريقيا حتى ارتبطت مسيرة التعليم فى معظم البلدان العربية بالكتاب المصرى والمعلم المصرى، رمزين لمعنى رفيع يجب أن نعتز به وأن ننطلق منه، ما دمنا نسعى للبحث فى مستقبل هذا الوطن.

فإذا كنا قد ناقشنا فى موضوع سابق مستقبل الحياة السياسية والنشاط الاقتصادى فى مصر فإن التعليم والثقافة يمثلان معًا جوهر عملية الانتقال إلى الأفضل، والفارق بين التعليم والثقافة لا يخفى على ذى بصيرة، فالتعليم يمثل

عملية انتقال المعرفة من المعلم إلى التلميذ بكل طرائقها التقليدية، أو وسائلها الحديثة، بما تعنيه من محاولة غرس عادة التعلم لديه، وصنع المنهج المتكامل للتفكير عنده، مع القدرة على صياغة المواقف وتبنى الآراء، أما الثقافة فهى عملية أرحب وأشمل لأنها تستوعب أسلوب الحياة ذاتها، ونمط القيم السائدة فيها، إلى جانب تقاليد فكرية وعادات اجتماعية تعكس رؤية أصحابها للماضى، ودورهم فى الحاضر، وتصورهم للمستقبل، وعلى ذلك فإنه ليس كل متعلم بالضرورة مثقفًا، كما أنه ليس كل مثقف بالضرورة متعلمًا أيضًا، فنقطة الالتقاء بينهما تقف عند حدود المعرفة المشتركة، ولكنها لا تتجاوز ذلك إلى أسلوب تطبيق مشترك بينهما، لأن الثقافة لا ترتبط فى النهاية بمؤهل دراسى أو درجة علمية أو سنوات محددة فى التعليم.

وخطورة القضية تنبع فى اعتقادنا من أن الإمساك بناصية العملية التعليمية وتطويرها ـ شكلاً وموضوعًا ـ يمثل جوهر الحركة نحو المستقبل، لأن صياغة تفكير الأجيال الجديدة، وجدولة عقولها، وتنظيم منهج تناولها للمشكلات، وأسلوب تعاطيها للآراء مع القدرة على الحوار الجاد، والنقاش الحر، هى كلها أدوات عصر جديد تشرق شموسه كل يوم مع ثورة «الكمبيوتر» و«شبكة المعلومات» الضخمة التى أحالت العالم بحق إلى قرية صغيرة وسمحت لنا بأن نتحدث فى ثقة عن تعبير مثل «العولمة» بكل ما له وكل ما عليه.

ولعل نظرة سريعة إلى الماضى تؤكد دائمًا أن ازدهار الأمم ورقى الشعوب قد ارتبط بالنهضة التعليمية، لأن «التنمية البشرية» هى الفصل الأول فى كتاب التنمية الشاملة، كما أن محنة التعليم تلخص محنة الوطن كله، وتضعها فى إطارها الحقيقى وحجمها الطبيعى، ولعلنا نسوق فى هذا المقام ونحن نتحدث عن التعليم والمستقبل النقاط الجوهرية التالية:

أولاً: إن التعليم فى ظل الأعداد الكبيرة يحتاج حتمًا إلى الإمكانات الكبيرة، فلن يتوقف المعلم عن إعطاء الدروس الخصوصية إلا إذا كانت معظم حاجاته المادية ملباه، ففاقد الشىء لا يعطيه، وإذا كان التحكم فى المستقبل ينبع من التعليم فإن التعليم ذاته يبدأ بالمعلم قبل سواه، لذلك فإننى مازلت أتصور عن يقين أن الأخذ

بيد العملية التعليمية فى مصر يبدأ أولاً وقبل كل شىء بالإعداد الجيد للمعلم أخلاقيًا وتربويًا، ثم تأهيله لغويًا وعلميًا، ثم إشباعه ماديًا بدرجة معقولة تتناسب مع مستواه فى المجتمع الذى يعيش فيه، وتجاهل هذه الحاجات الأساسية عند إعداد المعلم تجعل الجهد كله وكأنه أقرب إلى عملية النفخ فى القرب المقطوعة، أو مثله كمثل النقش على الماء لا يبقى ولا يؤثر.

وقد يقول قائل إذا كانت مشكلة المعلم تنبع من نقص الإمكانات المادية التى تدفعه إلى التكالب على الدروس الخصوصية، فما بالنا بأستاذ الجامعة الذى قطع شوطًا أكبر فى التعليم، ونال درجة أعلى من الشهادات الدراسية، وتوفرت له - فى الغالب - إمكانات مادية أفضل، ما باله يتجه هو الآخر إلى الدروس الخصوصية لطلابه فى ظاهرة غير مسبوقة فى تاريخنا التعليمى، فأنا شخصيًا أنتمى إلى جيل أنهى دراسته الجامعية منذ قرابة ثلث قرن ولم نكن نعرف أبدًا هذه الظاهرة التى كانت محصورة فقط فى بعض «المعيدين» وعلى نطاق ضيق للغاية، بينما هى اليوم ظاهرة عامة يشارك فيها أساتذة كبار المفترض فيهم أنهم علماء أجلاء لا يهبطون إلى مرحلة الإتجار بالعلم والخروج على الرسالة السامية للمعلم، ولذلك فإن قضية الدروس الخصوصية فى مجملها هى أزمة ذات شقين أحدهما مادى والآخر أخلاقى.

ثانيا: إن ضمير المعلم هو أغلى ما يملك، وما زلت أتذكر سنوات الدراسة الابتدائية والإعدادية والثانوية، وأذكر معها نماذج رائعة لمعلمين أفاضل كرسوا كل جهودهم لتعليمنا - رغم رقة حالهم وحاجتهم إلى عائد الدروس الخصوصية - وآثروا أن يجعلوا الفصل المدرسى ساحة نشاطهم الوحيد، ولم يفكروا فى غيره.

إننى ما زلت أذكر الأستاذ «حنا» فى الرياضة، والأستاذ «رأفت» فى اللغة الإنجليزية، والأستاذ «عبد العظيم» فى اللغة العربية وعشرات غيرهم، إنهم أولئك الذين لا ننسى لهم تفانيهم المطلق فى تعليم تلاميذهم بروح لا تخلو من حنو مع حرص على متابعتهم فى أبوة وعطف نادرين. أين هذه النماذج مما نراه اليوم؟

قد يقول قائل إن الأعداد تزايدت، والإمكانات توزعت، والجهود تبعثرت، ولكن الرد عليه يكون بأن الضمير الإنسانى غير قابل للتجزئة، كما أن الأمانة ليست صفة نسبية، ولكنها ذات مفهوم مطلق يرتبط بصاحبه فى كل زمان ومكان،

إننا نعتقد أن التغيير الذى حدث يرتبط مباشرة بالتحول الذى طرأ على المجتمع المصرى فى العقود الأخيرة وسلب منه كثيراً من روائعه وأدخل عليه عديداً من سوءاته، إنه ليس مجتمع الأعداد الكبيرة فقط، ولكنه مجتمع الحروب المتعاقبة، والتحول الصناعى الكبير، مع حركة واسعة للنزوح من القرى إلى المدن بجانب درجة كبيرة من الإحباط العام نجمت عن التشكيك المستمر فى القيادات التاريخية بصورة أدت إلى نوع من الهزيمة النفسية القابعة فى أعماق الأغلب الأعم من أبناء الجيل الذى يتحمل حاليًا رسالة التعليم ويضطلع بمسئولياته.

ثالثا: إن ما يمكن أن نطلق عليه «التعليم الاستثمارى» والاتجاه نحو «خصخصة» التعليم بمستوييه المدرسى والجامعى، هى من الأمور التى ينبغى النظر إليها بوعى ويقظة، فنحن لسنا ضدها ولكننا نطالب بأهمية تقييمها ووضعها دائما فى بؤرة الاهتمام والعناية، فالتعليم ليس سلعة تباع وتشترى، ولكنه قيم تغرس، وفضائل تربى، ومعارف ترعى، ومنهج للتفكير لابد من تحديده منذ السنوات الأولى للطفولة.

وقد تجرنا هذه النقطة إلى مسألة مجانية التعليم التى تحولت مع سنوات الانتقال الاجتماعى والتحول القيمى من أسطورة إلى أكذوبة، وأصبح علينا أن نقبل ازدواجًا نتحدث فيه عن ضرورة استمرار مجانية التعليم، بينما الانفصال بين المجانية والتعليم يبدو واضحًا لا تخطئه العين، وقد أصبح من المتعيّن علينا الآن أن نتجاوز هذه «الشيزوفرينيا» وأن نعطى للأمور مسمياتها الصحيحة، خصوصًا إذا كنا نتحدث عن المستقبل ونتهيأ لمتطلباته، ونتطلع لطموحاته.

رابعًا: إننا يجب أن نسعى جادين ـ وأشعر أننا نقوم بشئ من ذلك ـ لإحداث انقلاب جذرى فى المناهج التعليمية، فهناك علوم يجب أن تتوارى لأنه قد عفا عليها الزمن، كما أن هناك علومًا يجب أن تجد مكانها على الخريطة الدراسية للطالب لأنها معارف العصر وعلوم المستقبل، فالذكاء نفسه أصبح علمًا يدرس، والتدريب العقلى أصبح أسلوبًا يتبع، كما أن علم مناهج البحث METHODOLOGY يجب أن يحتل مكان الصدارة فى العملية التعليمية المعاصرة، كما أن قدراً كبيراً من نتاج العلوم السلوكية الحديثة يجب أن يجد هو الآخر طريقه إلى أساليب التربية وطرائق التوجيه.

ولن يتحقق العائد المرتجى من تطوير السياسة التعليمية لو ظللنا على عهدنا بالطرق التقليدية فى حشو المعلومات، بينما نحن فى عصر «الكمبيوتر» أو اتباع أساليب التلقين المباشر، بينما نحن نتقدم بسرعة نحو عصر الحرية الفردية وتنمية الذات وتكريس الاستقلال الشخصى لدى من سوف يتولون إدارة الأمور فى المستقبل القادم؛ إذ إن هدف التعليم العصرى هو أن يفتح أبواب المعرفة ونوافذ التفكير أمام الأطفال والشباب ليتمكنوا من القيام ذاتيًا بعملية التعلم التى تستمر لصيقة بالإنسان حتى رحيله عن الدنيا، فالتعلم أسلوب ذاتى للتفكير والتأهيل والتدريب يجعل من البشر صناعة ذاتية SELF MADE وليست بضاعة جاهزة READY MADE فالدنيا قد تغيرت، والعالم اختلف، وثورة العلم والتكنولوجيا أحدثت تغييرات جذرية هائلة، ونقلة نوعية باهرة، جعلت معدل التطور فى عام واحد يناظر ما عرفته عدة عقود سابقة.

خامسًا: إن دور الأسرة وأجهزة الإعلام دور مكمل للعملية التربوية وأساسى فى الصناعة التعليمية، لأن المناخ العام فى المجتمع وشيوع ثقافة معينة فيه وسيادة نمط من القيم والتقاليد بين أفراده، هى كلها عوامل فاعلة فى تكوين إنسان العصر، فالعزلة مستحيلة فى ظل السماوات المفتوحة والأقمار الصناعية والبرامج العالمية التى تقتحم على الصغار والكبار حجرات نومهم قبل صالات معيشتهم.

إننا يجب أن نعترف أن التعليم ليس عملية مستقلة ولكنها جزء لا يتجزأ من مجتمع بأكمله ووطن بأثره، بل ربما أيضًا من العالم بطوله وعرضه، فالطفل والشاب يخضعان لمؤثرات يومية لا يمكن الحد منها أو منع انتشارها، كما أن الأجيال الجديدة تواجه بشكل غير مسبوق أزمة الاختيار بين الشخصية القوية فى جانب، والنمط الدولى العام فى جانب آخر، ولن يتحقق لها التوازن المطلوب إلا بثورة عاقلة للانتقاء الموضوعى العادل بين ركام هائل من التقاليد الموروثة، وترشيد العادات الاجتماعية على نحو يسمح بالتواؤم مع روح العصر ومقتضيات المستقبل.

.. هذه بإيجاز نقاط جوهرية رأيت أن أتعرض لها دون الانتقاص من قيمة الجهود الضخمة المبذولة فى السنوات الأخيرة على الساحة التعليمية أو الأموال

الطائلة التى يتم رصدها سنويًا لمواجهة الزحف السنوى الكبير نحو المدارس والجامعات، ولكننى أضم صوتى لكل من يدعو إلى ضرورة تضافر جميع الجهود من أجل سياسة تعليمية رشيدة مستمدة من الحكمة الصينية المعروفة «لا تعطنى سمكة ولكن علمنى الصيد».

فالمطلوب بالحاح هو التركيز على مفهوم «التعلم» حتى نتمكن من صنع كوادر مصرية تتصدى لتحديات المستقبل وترعى مطالبه وتخرج من شرنقة الماضى وتراثه الثقيل، لتواجه عصر الثورة التكنولوجية والانقلاب الشامل فى وسائل الاتصال، مع الوضع فى الاعتبار دائمًا أن التعليم حق للإنسان تسعى الدول لكفالته وتتسابق الشعوب فى توسيع دائرته، ذلك أنه فى النهاية رمز نهضة الأمم وبرهان تقدمها ودليل مكانتها فى عالم اليوم الذى يموج بالصراعات، ويذخر بالمواجهات على نحو يثير القلق، ويغرس الهواجس لدى الإنسان مع كل صباح.

ولعلى أدعو فى مناسبة الحديث عن المستقبل وتأثير التعليم عليه وتحكمه فيه إلى تأمل بعض الأفكار ومنها:

أولا: ضرورة النظر بجدية فى مسألة الخروج من دائرة الشعارات القديمة والوقوف على أرض الواقع الحقيقى، ومناقشة السياسة التعليمية على ضوء ذلك دون أن يظل التاريخ قيداً على صانعيه يحجب عنهم رؤى المستقبل، فمجانية التعليم هدف نبيل لن ننساه فى حياتنا، وإنجاز مرحلى رائع نعترف بفضله خلال فترة من تاريخنا، ولكن تلك المجانية لم تعد ذات وجود حقيقى فى حاضرنا، فما بالنا بمستقبلنا، إننى أدعو إلى إعطاء العملية التعليمية تكلفتها الحقيقية دون لف أو دوران مع إعطاء المعلم ما يكفيه حتى لا يتطلع إلى جيوب أولياء الأمور بشكل يدعو إلى الألم والإزدراء فى وقت واحد، ويصيب فلسفة التربية فى مقتل أمام الأجيال الجديدة.

ثانيًا: لقد جاء وقت يجب أن نعترف فيه إننا بحاجة إلى التدريب المهنى إلى جانب التعليم الجامعى، فمصر الحديثة تحتاج إلى ذوى الخبرة قبل ذوى المؤهل، بل إننى أجازف وأضيف إلى ذلك أن التعليم الجامعى بالأعداد الغفيرة التى تلحق به كل عام قد أصبح يمثل تشويهًا حقيقيًا لخريطة المستقبل، فالتعليم الجامعى فى العالم كله ترف لا يقدر عليه الجميع.

لذلك فإننى أرى ضرورة تحجيم أعداد المقبولين فيه وجعله تعليمًا مدفوع التكلفة على نحو يرفع من مستوى الجامعات ويضعها فى مصاف نظائرها فى العالم من حيث التجهيز والاستخدام التكنولوجى والتحديث اللازم، على أن يكون هناك هامش بنسبة معينة تسمح للمتفوقين بالإلتحاق بالجامعة دون مصروفات وبذلك نفتح بابًا للنبوغ يتجاوز نقص الإمكانات المادية وحتى يتحقق التوازن بحيث يصبح التعليم الجامعى متاحًا لمن يقدرون عليه ماليًا، كما هو متاح فى نفس الوقت لمن يتفوقون من أجل الوصول إليه ذهنيًا ودراسيًا مع وضع حد أدنى لمستويات القبول سواء لطلاب المصروفات أو طلاب النبوغ على نحو يحفظ للجامعة مكانتها .

وللتعليم المصرى سمعته، ولست بهذا الطرح أقوم بخطوة تراجعية عن مجانية التعليم ولكننى فقط أدعو إلى اتخاذ خطوة واقعية لتقنين ما يحدث دون مواربة أو التواء .

ثالثًا : إن ربط التعليم بالمجتمع قضية تجرنا بالضرورة إلى «مجال البحث العلمى» فإذا كنا نعتبر أن أبسط تعريف للتكنولوجيا هو أنها (عملية تصنيع العلم) فإننا يجب أن نسعى حتى تتحول الجامعات والمراكز العلمية لخدمة أهداف التنمية، وهو طرح رفعته مصر الرسمية شعاراً منذ أكثر من خمسة وثلاثين عامًا، ولكنه لم يجد طريقه حتى الآن إلى التطبيق الصحيح، وشغلتنا عنه قضايا فرعية ومسائل روتينية .

إننى بذلك لا أنكر جهوداً قائمة، ولكننى فقط أتمنى البحث فى أساليب غير تقليدية للخروج من الوضع الراهن فيما يتصل بالربط بين السياسة التعليمية والبحث العلمى فى مصر المعاصرة .

. . هذه رؤية مجتهد له أجره إن أصاب وله عذره إن أخطأ، إنها فى النهاية قضية أجيال قادمة تزحف نحو الحياة، ومستقبل أمة يجب أن نفكر فيه صباح مساء من أجل أبنائنا وأحفادنا، ومن أجل أولئك الذين سيتحملون عبء مسئوليات الغد وآمال المستقبل وأحلام الوطن .

تعقيب :

أثار مقالى السابق بعنوان «التحكم فى المستقبل من المنبع» عن السياسة التعليمية فى مصر ردود فعل مختلفة، وفتح بابًا للحوار المطلوب حول هذه المسألة البالغة الأهمية فى تحديد ملامح المستقبل المصرى، وارتفع الحوار بتعليقات مدروسة من شخصيات لها وزنها فى مجال التربية وميدان التعليم، أذكر منها - على سبيل المثال - تعقيب العالم الجليل حامد عمار وتعليق المربى الكبير أبو صالح الألفى، وقد سعدت لالتقائى معهما فى معظم النقاط، واستفدت من اختلافهما معى فى بعض النقاط، وهذه مناسبة أؤكد فيها من جديد - كما ذكرت فى مقالى السابق - أن مجانية التعليم كانت إنجازاً وطنيًا باهراً، ولكنه تآكل بفعل تطورات اجتماعية واقتصادية لاتخفى على أحد.

وكل ما أطالب به هو أن نسمى الأشياء بأسمائها الحقيقية، وأن نقول صراحة إن «مافيا» الدروس الخصوصية، تشارك حاليا فى الدفاع عما يسمى بمجانية التعليم بعد أن ابتلعت تلك «المافيا» أضعاف أضعاف ما كان يجب أن تحصل عليه الدولة كتكلفة حقيقية للارتقاء بالعملية التعليمية، ويحدث كل ذلك فى ظل «شيزوفرينيا» ترفع شعار مجانية التعليم بينما لم يعد هناك وجود فعلى لها، وأنا انتمى شخصيًا إلى جيل أمضى سنوات تعليمه فى عصر مجانية التعليم التى سوف أظل أراها حقًا للطالب المتفوق دون غيره، خصوصًا إذا تطرق الحديث إلى التعليم الجامعى بالذات.

وفى النهاية فإن المسألة تمثل قضية قومية ذات أبعاد اجتماعية ترتبط مباشرة بالمستقبل، والحوار فيها أمر حيوى بشرط أن يكون موضوعيًا لا يخرج به صاحبه عن سياق المناقشة، لينحدر إلى هاوية اللفظ الهابط والتجريح المتعمد مثلما جاء فى إحدى الصحف الحزبية تعليقًا على مقالنا المشار إليه.

لذلك فإننى أرى ضرورة تحجيم أعداد المقبولين فيه وجعله تعليمًا مدفوع التكلفة على نحو يرفع من مستوى الجامعات ويضعها فى مصاف نظائرها فى العالم من حيث التجهيز والاستخدام التكنولوجى والتحديث اللازم، على أن يكون هناك هامش بنسبة معينة تسمح للمتفوقين بالإلتحاق بالجامعة دون مصروفات وبذلك نفتح بابًا للنبوغ يتجاوز نقص الإمكانات المادية وحتى يتحقق التوازن بحيث يصبح التعليم الجامعى متاحًا لمن يقدرون عليه ماليًا، كما هو متاح فى نفس الوقت لمن يتفوقون من أجل الوصول إليه ذهنيًا ودراسيًا مع وضع حد أدنى لمستويات القبول سواء لطلاب المصروفات أو طلاب النبوغ على نحو يحفظ للجامعة مكانتها.

وللتعليم المصرى سمعته، ولست بهذا الطرح أقوم بخطوة تراجعية عن مجانية التعليم ولكننى فقط أدعو إلى اتخاذ خطوة واقعية لتقنين ما يحدث دون مواربة أو التواء.

ثالثًا: إن ربط التعليم بالمجتمع قضية تجرنا بالضرورة إلى «مجال البحث العلمى» فإذا كنا نعتبر أن أبسط تعريف للتكنولوجيا هو أنها (عملية تصنيع العلم) فإننا يجب أن نسعى حتى تتحول الجامعات والمراكز العلمية لخدمة أهداف التنمية، وهو طرح رفعته مصر الرسمية شعاراً منذ أكثر من خمسة وثلاثين عامًا، ولكنه لم يجد طريقه حتى الآن إلى التطبيق الصحيح، وشغلتنا عنه قضايا فرعية ومسائل روتينية.

إننى بذلك لا أنكر جهوداً قائمة، ولكننى فقط أتمنى البحث فى أساليب غير تقليدية للخروج من الوضع الراهن فيما يتصل بالربط بين السياسة التعليمية والبحث العلمى فى مصر المعاصرة.

.. هذه رؤية مجتهد له أجره إن أصاب وله عذره إن أخطأ، إنها فى النهاية قضية أجيال قادمة تزحف نحو الحياة، ومستقبل أمة يجب أن نفكر فيه صباح مساء من أجل أبنائنا وأحفادنا، ومن أجل أولئك الذين سيتحملون عبء مسئوليات الغد وآمال المستقبل وأحلام الوطن.

تعقيب:

أثار مقالى السابق بعنوان «التحكم فى المستقبل من المنبع» عن السياسة التعليمية فى مصر ردود فعل مختلفة، وفتح بابًا للحوار المطلوب حول هذه المسألة البالغة الأهمية فى تحديد ملامح المستقبل المصرى، وارتفع الحوار بتعليقات مدروسة من شخصيات لها وزنها فى مجال التربية وميدان التعليم، أذكر منها - على سبيل المثال - تعقيب العالم الجليل حامد عمار وتعليق المربى الكبير أبو صالح الألفى، وقد سعدت لالتقائى معهما فى معظم النقاط، واستفدت من اختلافهما معى فى بعض النقاط، وهذه مناسبة أؤكد فيها من جديد - كما ذكرت فى مقالى السابق - أن مجانية التعليم كانت إنجازًا وطنيًا باهرًا، ولكنه تآكل بفعل تطورات اجتماعية واقتصادية لاتخفى على أحد.

وكل ما أطالب به هو أن نسمى الأشياء بأسمائها الحقيقية، وأن نقول صراحة إن «مافيا» الدروس الخصوصية، تشارك حاليا فى الدفاع عما يسمى بمجانية التعليم بعد أن ابتلعت تلك «المافيا» أضعاف أضعاف ما كان يجب أن تحصل عليه الدولة كتكلفة حقيقية للارتقاء بالعملية التعليمية، ويحدث كل ذلك فى ظل «شيزوفرينيا» ترفع شعار مجانية التعليم بينما لم يعد هناك وجود فعلى لها، وأنا انتمى شخصيًا إلى جيل أمضى سنوات تعليمه فى عصر مجانية التعليم التى سوف أظل أراها حقًا للطالب المتفوق دون غيره، خصوصًا إذا تطرق الحديث إلى التعليم الجامعى بالذات.

وفى النهاية فإن المسألة تمثل قضية قومية ذات أبعاد اجتماعية ترتبط مباشرة بالمستقبل، والحوار فيها أمر حيوى بشرط أن يكون موضوعيًا لا يخرج به صاحبه عن سياق المناقشة، لينحدر إلى هاوية اللفظ الهابط والتجريح المتعمد مثلما جاء فى إحدى الصحف الحزبية تعليقًا على مقالنا المشار إليه.

رحلة قلم إلى المجهول

ما زلت أظن أن الكتابة عن المستقبل يجب أن تكون شاغلنا الدائم، خصوصًا ونحن ننتمى إلى دولة تمثل الشرائح العمرية الصغيرة والشابة أكثر من ثلثى سكانها، وهو أمر له دلالته لو تأملنا الواقع فى دول أخرى حيث الشرائح العمرية المتقدمة تمثل نسبة عالية من السكان فيها، وتكفى نظرة إلى شوارع بعض المدن الأوروبية ولتكن ڤيينا ـ حيث كنت أعمل ـ لنراها خالية من الشباب والأطفال تقريبًا، بحيث تبدو تلك المدن وكأنما أصبحت دورًا كبيرة للمسنين الذين يتحركون فى حيوية لا تخلو من أمل فى المستقبل بعد أن تخطت أعمارهم الثمانين فى أغلب الأحيان! ، وليس فى ذلك ما يدعو إلى الدهشة فى عالم اليوم حيث تأجلت الشيخوخة كثيرًا بفعل التقدم الطبى وارتفاع مستويات المعيشة وتزايد الاهتمام بالصحة العامة.

فنحن نرى كل يوم نماذج لمن لم يفقدوا حيوية الشاب بينما هم يتأهلون لاستقبال مرحلة التقاعد والإحالة إلى «المعاش»، بل إننى قد اكتشفت مؤخرًا أن جيلى تجاوز منتصف الخمسينيات من العمر بينما كنا منذ سنوات قليلة لا نزال نشق طرقًا فى الحياة، ونستكشف ملامح للغد المأمول.. إن ذلك يعنى بإيجاز أن حركة العمر خاطفة وإيقاع العصر سريع والتأهب للمستقبل ـ بعيده وقريبه ـ قضية حالّة لا تقبل الانتظار ولا تحتمل التأجيل.

وقد عالجنا فى موضوع سابق خطوطًا عريضة لمحاولة الإبحار فى مياه المستقبل، وخواطر عامة حول قادم مجهول، وإن كان ذلك المجهول لا يعد دائمًا تعبيرًا مرادفًا للمستقبل، فكل مجهول مستقبل، ولكن ليس كل مستقبل مجهولاً، إذ أن لدينا قواعد للقياس على الماضى، كما أن حركة التاريخ أثبتت دائمًا وجود دورات من الانتعاش والانكماش، مع قبول عام لمنطق تكرار الأحداث، وإعادة المواقف عبر مسيرة الإنسان على الأرض، فالجريمة واحدة، والمعرفة دائمة،

والخصائص مشتركة، والإنسان هو الإنسان فى كل زمان ومكان، مهما اختلفت التفاصيل وتعددت الرتوش.

ونحن الآن نحاول طرق أبواب المستقبل لذلك قد يكون من الأفضل أن نتناول كل جانب من حياتنا المعاصرة على حدة لنرى كيف ستمضى بنا الأيام نحو عصر جديد وعالم مختلف، ولنتخذ من الواقع المصرى مادة محددة للبحث بحكم انتمائنا له وقدرتنا على فهم معطياته، حتى نتقدم بها نحو المستقبل الذى لم يعد مجهولاً كما كنا نتصور من قبل، ويحسن أن نقسم دراستنا على نحو يسمح بتناول الجوانب المختلفة فى حياتنا المعاصرة، سياسية واقتصادية.. ثقافية وعلمية.. اجتماعية ونفسية بصورة لا تخلو من موضوعية ولا تبرأ فى الوقت ذاته من اللجوء إلى الحدس أحياناً..

الحياة السياسية والنشاط الاقتصادى

لا شك أن هذه أكثر الأمور تعقيداً وأشدها حساسية لأن تطور النظام السياسى وأسلوب الحكم هما فى النهاية محصلة لتطور عوامل أخرى لا يمكن تجاهلها أو الانتقاص من وجودها، فالمشاركة السياسية والثقافة الديموقراطية كلاهما يرتبط بدرجة التعليم ومستوى الوعى لدى جماهير كل مرحلة، ولكن إذا أخذنا بسياق الأحداث وأعملنا نموذج القياس وفقًا للمعدل الطبيعى لتطور المؤسسات الدستورية فى مصر، فإننا نتوقع ـ أو بصورة أدق فإننا نأمل ـ أن تشهد استقراراً للتشريعات، ورسوخًا لقواعد العمل السياسى وأساليبه، مع تطلع كبير إلى ازدهار تقاليد فكرية، تجعل من مجلس الوزراء سلطة تنفيذية ذات مسئولية جماعية كاملة تعتمد على رؤية سياسية وقدرة فنية فى الوقت ذاته، بحيث يصبح المنصب الأول فى الدولة بمثابة الحكم بين السلطات الثلاث، والرمز الشامخ للسعى نحو حياة سياسية مستقرة، وديموقراطية يتحقق بها ذلك التوازن المطلوب بين الفرد والدولة، إذ إن غياب «الوزير السياسى» إنما نجم عن حياة حزبية ضعيفة الأثر محدودة الفعالية.

لذلك فإن الأمل فى أجيال جديدة نحسن تربيتها سياسيًا بمنطق العصر وروح العالم الجديد الذى تتمثل أدواته فى الأخذ بالأساليب العلمية، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والإلمام بلغة الخطاب المعاصر وإتقان اللغات الأجنبية، ويجب

أن ندرك أن عصر الكمبيوتر يعكس آثاره على الحياة السياسية أيضًا، حيث إن نوعية المواطن تختلف، كما أن طرائق التفكير وأساليب العمل تختلف بالضرورة هى الأخرى. . فدعنا نتطلع لغد قريب يتم فيه توظيف كفاءات المصريين والمصريات فى مواقعها المناسبة على أسس موضوعية ووفقًا لقانون الاختيار الطبيعى بين البشر، وليس ذلك أمرا غريبًا على بلد تحتشد فيه الكفاءات وتتميز فوق أرضه نوعيه من البشر هى ثروة هذا الوطن وذخيرته فى رحلة المستقبل القريب والبعيد.

ولو نظرنا إلى العالم حولنا ـ إقليميًا ودوليًا ـ فسوف نكتشف أن تطور النظام السياسى يرتبط ارتباطًا عضويًا وكاملاً بمؤشرات أخرى تتصل بنوعية التعليم ومستويات الثقافة وطريقة توزيع الدخل القومى ودرجة الانصهار الاجتماعى، فإذا قمنا بزيارة قصيرة إلى الماضى القريب لنتابع تطور النظام السياسى المصرى الحديث فى النصف قرن الأخير فسوف نجد أنه قد عرف تقلبات عديدة وشهد تطورات ملموسة كان معظمها إيجابيًا ولكن بعضها كان على الجانب الآخر سلبيًا.

ويكفى أن نتذكر أن الثورة المصرية عام 1952، كانت بمثابة تغيير مفاجئ فى النظام المصرى وأسلوب الحكم القائم فيه وأحدثت فجوة ما زلنا نعانى من آثارها حتى الآن، فقد تمت تصفية الإقطاع وإنهاء الأثر السياسى لوجوده بما تبعه من محصلة جديدة لمراكز قوى مختلفة، وخصوصًا فى الريف المصرى، حيث اختفت عائلات، وذابت عصبيات، وبرزت قوى اجتماعية جديدة صعدت على المسرح السياسى فى ظل التنظيمات الأحادية المتعاقبة بدءًا من هيئة التحرير مرورًا بالاتحاد القومى وصولاً إلى الاتحاد الاشتراكى، ولكن ظلت الخريطة الاجتماعية فى القرى والمدن الصغيرة شديدة الشبه بفترة ما قبل الثورة حتى أننا نرصد عائلات كثيرة فى الصعيد والدلتا استأثر أفراد منها بمقاعد فى البرلمان منذ «مجلس شورى القوانين»، فى القرن الماضى حتى «مجلس الشعب» الحالى.

بل إننى أضيف إلى ذلك أن الطبقة المتوسطة التى كان متوقعًا لها دور مرموق بعد الثورة والتى مارست جزءًا منه منذ منتصف الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات قد توارت هى الأخرى، لتفسح المجال لنمط جديد من رجال الأعمال الذين يتطلعون إلى دور سياسى يبدو أنه لن يتحقق فى ظل نظام شديد الحرص على التخلص من مراكز القوى وتصفية جيوب النفوذ، وليس صعبًا أن نكتشف العلاقة

الوثيقة بين التطور السياسى والتحول الاقتصادى فقد اقترن الاثنان بعلاقة طردية، فحيث كنا نعيش نظام الحزب الواحد، فإننا قد عرفنا فى الوقت ذاته النظام الاقتصادى المغلق الذى يقوم على مركزية القرار وتعطيل آليات السوق لصالح الطبقات الأكثر عدداً والأشد فقراً، كما أننا قد لاحظنا أيضًا أن الانتقال إلى التعددية السياسية بدءاً من تجربة المنابر وصولاً إلى مفهوم التعدد الحزبى، قد اقترن فى نفس المرحلة بميلاد سياسة الانفتاح الاقتصادى والاتجاه نحو دور أكبر للقطاع الخاص مع ترك السياسة السعرية لآليات السوق الحر، والسعى إلى تطابق قيمة الخدمات مع تكلفتها الحقيقية، والتخلص تدريجيا من سياسة الدعم التى توسعت فيها الدولة لسنوات طويلة بشكل أدى إلى آثار سلبية وصلت بالدعم فى كثير من الأحيان إلى غير مستحقيه.

وهذا التلازم بين السياسة والاقتصاد ليس طارئًا على النظم الحديثة أو ظاهرة جديدة فى عالم اليوم، إذ إن استقراء تاريخ نظم الحكم فى العالم كله تؤكد دائما أن الذين يملكون يتطلعون دائمًا ليصبحوا هم أيضًا الذين يحكمون، وقد لايكون ذلك ممكنًا فى ظل مصر المعاصرة بحكم الحذر الشديد من السقوط فى مستنقع الضغوط الاقتصادية ومراكز التأثير المالية على القرار السياسى داخليا وخارجيًا، ونستطيع أن نتصور استمرار هذه النظرة القلقة لسنوات طويلة قادمة بحيث لا تتمكن سيطرة رأس المال الخاص من توظيف نظام الحكم بشكل منفرد كما أننا لا نتصور غياب تأثيرها كاملاً إلى جانب غيره من العوامل الأخرى.

خلاصة ما أريد أن أذهب إليه هو التأكيد على أن مستقبل النظام السياسى فى مصر مرتبط بالضرورة بمستقبل النشاط الاقتصادى فيها، كما أن الأخذ بمعايير موضوعية فى الحياة العامة والمواقع المختلفة سوف يؤدى بالضرورة إلى وطن مختلف نتطلع إليه جميعًا.

ملاحظات مستقبلية

ويهمنى أن أسجل هنا ملاحظات ثلاث هى:

أولا: إن الحديث عن مستقبل الحياة السياسية والنشاط الاقتصادى فى مصر، مرهون فى تطوره الطبيعى وتقدمه المنتظر بعدد من العوامل يقع فى مقدمتها أهمية

زوال ظاهرة التطرف السياسى والدينى، وما يرتبط بهما من إرهاب يستهدف أمن المواطن وسلامة الوطن، فالإرهاب ظاهرة عالمية طارئة جاءت لكى تكون نقمة على صحيح الإسلام وتشويهًا لصورته السمحاء بشكل أعطى لغيرنا مبرراً لاستخدامها فى صنع عدو وهمى يشعر بوجوده ، ولكنه لا يصل إلى جذوره، ولسوف تظل الكنانة فى مواجهة مع هذه الظاهرة السوداء حتى تضع لها نهاية حاسمة، ويبدو أن مصر قد أخذت طريقها الصحيح نحو هذه الغاية الوطنية الكبرى.

ثانيا : إن الاستطراد فى الحديث عن مستقبل السياسة والاقتصاد فى مصر يستتبع بالضرورة تطوراً أساسيًا فى النوعية البشرية المصرية، ونعنى بها الإنسان من حيث مؤهلاته الحقيقية للحياة العصرية السليمة، وحيازته لأدوات التعامل مع معطيات الدنيا حولنا، وهوأمر يقتضى عناية واهتماما بالغين بقضية التعليم وهو ما سوف نعالجه مستقبلاً.

ثالثا : إن الحياة المصرية السياسية والاقتصادية سوف ترتبط دائمًا بدرجة التفاعل بين الحكومة والشعب باعتبارهما عنصرين أساسيين من عناصر الدولة بما يلحق بذلك من دور أساسى للمؤسسات الدستورية وأركان النظام السياسى، والتى تقع فى مقدمتها مؤسسات أخرى ذات تأثير فاعل فى الحياة العامة فى مصر، وأهمها المؤسسة العسكرية، ثم هيئة الشرطة ، والسلك القضائى، وغيرهما من المؤسسات ذات الطبيعة السيادية إلى جانب دور الهيئات غير الحكومية من نقابات وجمعيات، تشكل فى مجموعها إطار المجتمع المدنى المصرى الحديث، خصوصًا ونحن ندرك جميعًا حجم التحولات الضخمة التى شهدتها مصر فى العقود الخمس الماضية وما طرأ على الحياة العامة فيها من تغيرات معظمها إيجابى وبعضها سلبى.

بل إننى أزعم أن كمًا هائلاً من مشكلاتنا الراهنة، هو نتاج لتحولات مفاجئة فى ظل غياب الوعى الكامل بحركة التاريخ وإهمال مفهوم الرؤية الشاملة، ويكفى أن نتأمل بعض الآثار السلبية لثورة 1952 برغم المبادىء الرائعة والأهداف الوطنية التى رفعتها ـ لنكتشف أن من بين الأسباب التى أدت إلى ذلك نظرة الازدراء التى تعودها بعض حكام مصر تجاه سابقيهم منذ العصر الفرعونى وذلك يعنى وفقًا لذلك المنطق خلق إحساس ظالم بأن تاريخ مصر الحقيقى يبدأ فقط مع البداية الميمونة لكل حاكم

جديد، وهل كانت نظرة ثوار يوليو تجاه حكم أسرة محمد على - بكل ما له وما عليه - إلا نموذجًا لطغيان سطوة الحاضر على كل إيجابيات الماضى بكل ما حمله ذلك من تأثير سلبى على فكر الأجيال من خلال الرواية غير العادلة لتاريخ مصر الحديث، والتى تمت بشكل انتقائى وتحكمى يرفع البعض ويخفض البعض الآخر، بل ويحذف تمامًا كل من يريد التخلص منه، ويلغى من سجلات التاريخ الوطنى من يشاء، حتى كانت النتيجة تدهوراً فى القيم الأخلاقية، وغيبة للضمير الوطنى، وازدواجًا للشخصية المصرية، فالأمم التى تشوه تاريخها لا تتمكن من تصور مستقبلها، فالذاكرة والرؤية هما مركز الالتقاء بين الأمس والغد من أجل يوم أفضل.

.. إن الغوص فى أعماق المستقبل، لا يحتاج فقط إلى رؤية شاملة وموضوعية كاملة، ولكنه يحتاج أيضًا إلى قدر من حرية التفكير، واتساع الحلم، ومرونة التحليل مع توفير مساحة كبيرة للحركة السليمة فى إطار القانون الذى يجب ان يحترمه الجميع، فالأيام القادمات تلدن كل جديد، ولكن تبقى فى النهاية روح مصر التى صمدت آلاف السنين، وظلت قادرة على عطاء لا ينقطع، وبناء لايتوقف، وروح تتجدد، وهل يكابر أحد أبدًا فى حقيقة أن مصر هى رائدة التنوير فى المنطقة كلها خلال القرنين الماضيين، وسوف يظل قدرها أن تحمل الشعلة وتمضى على نفس الطريق دائمًا.

الإنتاج العقلى.. صناعة المستقبل

لقد حققت اليابان معجزة اقتصادية تعتبر من أهم ملامح آسيا فى القرن العشرين رغم فقرها فى الموارد الطبيعية، حيث كانت الموارد البشرية هى البديل الذى حسم المعركة لصالح الإنسان اليابانى، ومضت على نفس الطريق تجارب ناجحة أخرى نذكر منها نموذج «سنغافورة»، وهى جزيرة صغيرة ولكنها استطاعت أن تحقق فائضًا هائلاً فى ميزانيتها وأن تغزو أسواق العالم بمعدلات تصدير غير مسبوقة، فالقضية إذن ليست هى دائمًا الثروات الطبيعية، ولكنها قبل ذلك وفوقه هى العنصر البشرى بتميزه وتفوقه وقدرته على العمل المنتج والتفكير المبدع والرؤية الخلاقة.

أقول ذلك وعينى على تطورات هائلة تجرى فى الدنيا حولنا ونحن نلتقط منها يوميًا شعارات نكررها وعبارات نرددها، بينما المضمون الحقيقى لهذه التحولات مازال غائبًا عن أغلب من يقرءون ويفكرون وأحيانًا يكتبون.

والذى يعنينى الآن هو أن أقول أن العقل البشرى فى النهاية هو سيد الموقف وقائد الصراع ورابح المعركة، لذلك فإن الحديث عن الإنتاج العقلى ليس حديثًا مبهمًا أو محاولة للدوران فى تفكير ضبابى لم تتشكل ملامح أجزائه بعد، فلقد كان الإنتاج العقلى دائمًا هو العنصر الحاسم فى التطور البشرى كله، أليس هو الذى وقف وراء الأفكار الكبرى والفلسفات العظمى والاختراعات الضخمة والاكتشافات المذهلة؟

لذلك فإننا نواجه حاليًا تطورات هائلة تضع ثابت الهوية فى مواجهة مباشرة أمام وافد العولمة، وهو أمر يستلزم القيام بعملية مراجعة شاملة للكثير من المعطيات والآراء، بل والقيم والأعراف، وقد يكون من المستحب أن نناقش

قضية محددة تتصل بتأثير العولمة على الحياة الفكرية والتقاليد الاجتماعية فى عالمنا المعاصر، إذ يبدو أننا ندخل مرحلة انقلابية كاملة سوف نحاول علاجها على محاور ثلاثة :

من الانفتاح إلى الاندماج

تكررت أحاديث وأقوال وبحوث ودراسات، حول إيجابيات وسلبيات العولمة، ورأت جمهرة كبيرة من المفكرين المعاصرين أن العولمة تعبر عن اتجاه جديد يعنى احتواء الأكبر للأصغر وابتلاع الأقوى للأضعف وإعمال قوانين حركة جديدة فى المجتمع الدولى، تقوم على أساس أن الدولة لا يجب أن تكون حائلاً دون حركة الانتقال سواء بالنسبة للأموال أو السلع أو الأفراد، حيث إن هناك قانونًا جديدًا هو أقرب إلى قانون «المحمية البرية» عندما تصبح الحركة متاحة للجميع فى إطار مربعات يجب الالتزام بها ولا يحسن تجاوزها فلم يكن غريبًا - إذن أن يظهر هناك نوع من القلق لدى كل المتحمسين للهوية القومية، نتيجة شعورهم بأن الصدام قادم لامحالة بين العولمة وتداعياتها فى جانب، والهوية ومقوماتها فى جانب آخر.

وعندما بدأنا نتحدث عن عالم القرية الواحدة والانتقال من مرحلة الانفتاح السياسى والاقتصادى والثقافى والفكرى، إلى مرحلة الاندماج فى إطار العولمة الجديد بكل ما قد تحمله من مخاطر وما قد تنطوى عليه من شرور، فقد جرى فى ذات الوقت توظيف المنظمات الدولية لخدمة أهداف جديدة لا تبدو هى بالضبط تعبيراً عن الغايات الأصلية للتنظيم الدولى كما عرفناه فى القرن الماضى، وقد كنا نتوقع أن يرتبط بتيار العولمة اتجاه يتوازى معه يدعو إلى ديموقراطية العلاقات الدولية، ولكن ذلك لم يحدث، بل على العكس أصبح تصنيف الدول معتمداً بالدرجة الأولى على عوامل القوة وأسباب النفوذ خروجًا على السياق الذى كنا نتوقعه وفقًا للنظرية التقليدية «صوت واحد للدولة الواحدة»، فالذى حدث يكاد يشير إلى احتمال «نهاية الدولة» بعد أن سبقه حديث عن «نهاية التاريخ»، وهنا لابد أن يثور تساؤل هو : هل باستطاعتنا أن نكون جزءا لا يتجزأ من العالم المعاصر بينما نعانى من كل هذه المخاوف والاحتمالات التى توحى بأن ما هو قادم يختلف

تمامًا عما مضى وأن هزة عنيفة تجتاح الفكر الإنسانى لتعيد تشكيله على أسس جديدة وفقًا للتغيرات المذهلة والتطورات المتتالية؟

إننا هنا فى الوطن العربى ننظر أحيانًا بحذر شديد للطرح الجديد حول فكر العولمة، لأننا نشعر أن ذلك - برغم استحالة الفكاك منه - هو خصم تلقائى من رصيد الشخصية القومية والهوية الذاتية، ولسنا وحدنا الذين نعانى من هذه الحساسية، فهناك الكثيرون ممن لديهم نفس المحاذير، لأنهم يتوقعون تحديات تأتيهم من التركيبة الجديدة للعالم كما يطرحها مؤشر الانتقال من مرحلة الانفتاح إلى مرحلة الاندماج.

نزيف المعرفة

حمل القرن الحادى والعشرون معه قضية تستحق التأمل تقوم على تقدم أهمية الإنتاج العقلى - بشكل غير مسبوق - على سواه من منتجات أخرى تعودتها المسيرة الإنسانية منذ البدايات الأولى لها، فلم يعد حشد المعلومات أمرًا يستحق أن يصرف فيه الإنسان سنوات من عمره، إذ يكفى أن يتعامل مع أدوات العصر وأجهزة التقنية الحديثة وفى مقدمتها «الكمبيوتر» لكى يكون قادرًا على تداول كل أشكال المعرفة، فالتزاوج بين المعلومات والإدارة هو الذى فتح آفاقًا جديدة تسمح للإنتاج العقلى أن يكون رائدًا وقائدًا على كافة المستويات، ولابد من التنويه هنا إلى أن التدريب يمثل هو الآخر بعدًا ثالثًا يسمح بتقدم مستوى الإنتاج العقلى، إذ لا توجد مهنة معينة تستعصى على إنسان بذاته ولكن الفارق فقط يكمن فى معدلات التدريب ونوعيته.

ونحن فى عصر تشير كافة الدلائل فيه إلى أن كل شىء قابل للاكتساب فالمهارات المختلفة والخبرات المتعددة تصب كلها فى خانة التنمية البشرية، وتفوق العنصر الإنسانى وتميزه.

ونحن نقصد هنا بنزيف المعرفة تلك الشلالات المتدفقة من المعلومات التى تحتاج إلى إدارة راقية فالعلاقة بين المعلومات والإدارة هى التى تسمح بتعظيم الإنتاج العقلى الذى أصبح هو العلامة المميزة لهذا العصر، بل إننى أظن أن الإنتاج العقلى كان هو العامل المؤثر فى تاريخ الحضارة البشرية كلها وهو الذى وقف وراء

التحولات والإنجازات عبر مسيرة الإنسان منذ فجر التاريخ، لذلك فنحن حين نتحدث اليوم عن نزيف المعرفة، فإننا نشير بشكل محدد إلى ذلك التدفق الهائل من مصادرها الذى يحتاج فقط إلى عملية تنظيم حتى أن التعليم ذاته أصبح الآن فقط هو عملية «إدارة التعلم» باتباع أساليب جديدة للاستفادة من المعلومات المتوفرة وفقًا لمناهج بحث مستحدثة، وأساليب فكرية مبتكرة، بل إننا نحسب أن تطور الدول ومكانتها فى عالمنا المعاصر سوف يعتمدان بالدرجة الأولى على إمكانية التوظيف الأمثل والإدارة الأرشد للمعلومات الأدق والمعارف الأعمق.

هجرة العقول

يسيطر هذا الموضوع على اقتصاديات الدول النامية منذ عشرات السنين عندما بدأت قوافل العلماء تنزح من بلادها متجهة ناحية الشمال والغرب فى عملية هجرة عكسية كأنها اعتذار تاريخى عن الظاهرة الاستعمارية التى كانت تتجه نحو الجنوب والشرق، وهجرة العقول إنما تعطى من يملك الكثير خصمًا ممن لا يملك إلا القليل بفعل جاذبية الحياة الأفضل والإمكانيات الأكبر والشهرة العالمية الواسعة.

ولقد عانت مصر - مثل دول نامية أخرى - من ذلك النزوح الذى سلبها جزءًا كبيرًا من رصيدها الفكرى وقدراتها البشرية، وبرغم كل المحاولات لتنظيم هجرة العقول ودعوة الطيور المهاجرة إلى العودة، إلا أن جاذبية الغرب ما تزال تسيطر على ما يحدث فى هذا المجال، فبرغم الاستثمارات الضخمة التى توفرها مصر للتعليم الجامعى إلا أن جزءًا كبيرًا من عائده يتم إهداره من خلال عمليات الهجرة التى تستقطب علماءنا وباحثينا بل ومفكرينا أحيانًا، حيث تحتفظ العواصم الغربية والمدن الأمريكية الكبرى بكواكب لامعة ونجوم ساطعة من أبناء مصر الذين يرصعون سماء العالم مخترقين سحب الاغتراب والابتعاد عن الوطن، حتى بلغ بعضهم آفاقًا عالمية بشهادة «نوبل»، وما فى مستواها من درجات التقدير الدولية.

فنحن نتصور - أو دعنا نقول إننا نأمل - أن تقدم العولمة إيجابية ننتظرها، تتمثل فى وقف هجرة العقول على اعتبار أنه لن يضير العالم الجديد أن يبقى العلماء فى أوطانهم ما دامت جهودهم سوف تكون تحت سمع الدنيا وبصرها فى ذات الوقت، ولعل ذلك يذكرنى بما قرأته عن العلاقة بين الاتصالات والمواصلات فى ظل

تكنولوجيا المعلومات، فلقد رأى البعض أن الكثافة الضخمة فى عالم الاتصالات، سوف تؤدى بالضرورة إلى تخفيف الضغط على عالم المواصلات وضربوا بذلك مثالاً عن شيوع استخدام التليفون المحمول الذى يمكن أن يخفف أزمة المواصلات داخل الوطن الواحد، وقاس بعضهم على ذلك عالميًا من حيث سهولة الاتصال عبر شبكة المعلومات الدولية ومن خلال «الانترنت»، وهو ما سوف يسمح للمفكر أو العالم أو الباحث أن يبقى فى موقعه بأحد أركان الدنيا أو ربوعها النائية ولكن على اتصال كامل مع قلب العالم يشارك فى تطوره وينال من شهرته، لا تحجزه حدود ولاتحول دونه موانع، ولقد شاهدت شخصيًا تجربة تقترب من ذلك عندما رأيت المنظمات الدولية فى «فيينا» تتوقف أحيانًا عن استقدام بعض المتخصصين فى عملية الترجمة التحريرية والاكتفاء بالتعامل معهم فى أثناء انعقاد المؤتمرات وهم فى بلادهم الأصلية من خلال إرسال النصوص بالفاكس واستعادتها بعد وقت قصير مترجمة للغة المطلوبة، موفرين بذلك نفقات الإقامة والمواصلات نتيجة تقدم وسائل الاتصالات.

أنه عالم جديد بكل المعانى يبدو فيه كل شىء متحركًا ولا يعبر عن حالة السكون، لأنها تقوم على افتراض نظرية مستحيلة التطبيق لأن حياة العصر تشبه العوم ضد التيار فإما أن نتقدم وإلا فإن التراجع حتمى، لأن حالة الثبات مستحيلة، وهذا يقودنا إلى مسألة لن أتوقف عن تكرار الإشارة إليها والإلحاح عليها وأعنى بها مسألة التدريب المهنى والحرفى وحاجاتنا الماسة إليهما، إذ إن مصر لا تحتاج إلى حملة الدرجات الجامعية العليا بقدر حاجاتها إلى التدريب الجيد فى المهن المختلفة، فالمشكلة الحقيقية تكمن فى اختفاء الكوادر المدربة على المستويين المهنى والحرفى حتى أختفى التجويد وضاعت المهارة وتقلص تاريخ الخبرة، فذاكرة الأمم لا تحوى قضايا سياسية ومسائل اقتصادية وأموراً ثقافية فقط، ولكنها تمثل مختزن الخبرات والتقاليد الفكرية والعلمية هى التى تشكل برصيدها الباقى جزءاً هامًا من ذاكرة تسعفها بالمهارات والكفاءات فى كل مراحل التطور.

لذلك فإننى أدعو إلى ضروة التركيز على التعليم الفنى والدراسات نصف الجامعية (على غرار معاهد «البوليتكنيك»)، لإمداد معركة التنمية البشرية فى مصر بمدد لا ينقطع ممن يقودون عملية الانتقال من عصر المعلومات المتحركة، فالتدريب هو الذى يسلح أجيالنا الجديدة بأدوات العصر الحقيقية.

ولعل أشد ما يزعجني أحيانا بل ويؤرقني دائمًا أن يأتيني بسطاء الناس يطلبون فرص عمل لأبنائهم وبناتهم ممن يحملون شهادات جامعية ولكن لا يجيدون لغة أجنبية ولايتعاملون مع «الكمبيوتر» عندئذ أشعر أن هذا عرض للعمالة مستمد من سوق الستينيات بالقرن العشرين يريد أن يجد مكانه فى طلب العمالة فى سوق مطلع القرن الحادى والعشرين، وهو أمر يعكس أزمة التعليم فى بلدنا ويوضح بجلاء أننا لم ندرك بعد، أن التعليم يجب أن يكون فى خدمة التنمية وليس العكس هو الصحيح.

* * *

هذه بعض الرؤى التى تجول بخاطرى فى إلحاح شديد وأنا أرقب قطار الإنسانية وهو يجرى بسرعة الطيران ونتحدث عنه دائما بعبارات فخمة وكلمات ضخمة دون أن نتمكن من الالتحاق بإحدى عرباته، بل إننى انتقل من ذلك لمناقشة بعد خطير للغاية، وهو تأثير العولمة التى ترتكز على تكنولوجيا المعلومات فى نسيج الحياة الاجتماعية لدى التجمعات الحضارية المختلفة، وأساليب الحياة وطبيعة الأطر التى تتشكل منها الأعراف والتقاليد، وهذه قضية تحتاج إلى معالجة منفصلة، حيث يجب أن نبحث بشجاعة فى العلاقة بين التغيرات والتطورات والتحولات التى يشهدها عالمنا وبين منظومة المعتقدات الدينية والقيم الأخلاقية بما يمكن أن يؤدى إلى نقلة نوعية ضخمة فى طبيعة الأسرة وشخصية المجتمع وبناء الحضارات.

إن الأمر أكبر بكثير مما نتصور، وأخطر تماما مما نتوقع، إذ إن الانتقال من مرحلة الانفتاح إلى مرحلة الاندماج والخروج من سيطرة الآلة الصماء إلى سيطرة التفوق العقلى والبحث فى تيار المعرفة المندفع إلى حد النزيف المتصل، كما أن تأمل مسألة هجرة العقول وحرية انتقال الأفراد والسلع ورءوس الأموال والعلاقة العكسية بين الاتصالات والمواصلات كلها تضعنا أمام حقيقة جديدة، وهى أننا محتاجون لحلول غير تقليدية لمشكلات لم تعد بطبيعتها مستجيبة لأفكار القرن التاسع عشر أو نظريات القرن العشرين، ولكنها أصبحت تحتاج إلى تصور مختلف، ورؤية بعيدة المدى، ونظرة بلا حدود.

الآثار الجانبية للثورة العلمية

تمضي مسيرة العلم الحديث بخطوات واسعة، وتكتسب التكنولوجيا العصرية كل يوم أرضًا جديدة، ولكن يبقى السؤال الجوهرى، هل كل النتائج التى ظهرت وكل الإنجازات التى تحققت هى خير كامل للبشرية، أم أننا نستطيع المجازفة بالعوم قليلاً ضد التيار؟ ونقول أن التقدم العلمى المعاصر ليس خيراً كله وأنه قد لا يخلو من آثار سلبية أيضًا، كما قد لا يبرأ من متاعب للإنسانية فى مستقبلها.

ومازلت أذكر أن الدكتو مختار هلوده - وهو عالم خبير لم يأخذ ما يستحقه من مكانة - قد دعانى يومًا فى مطلع الثمانينيات لإلقاء محاضرة أمام «الجمعية المصرية لبحوث العمليات» والتى كان يترأسها، واخترت لها موضوعًا فيه شىء من الشغب رأيت أن أجعله موضوعًا لمناوشة فكرية مع عدد من الباحثين من أعضاء الجمعية، وتحدثت فى المحاضرة عن «سلبيات العلم الحديث»، ثم دارت المناقشة طويلة وجادة عندما طرحت ليلتها عدداً من الأفكار بدت غير مريحة لبعض الحاضرين، ولكنها كانت فى مجملها تحريضًا فكريًا لازمًا للاجابة على السؤال الذى طرحته فى البداية، وهو هل الثورة العلمية خير كلها؟ أم أنها اختزال لعمر البشرية، وقفزة متعجلة لاجهاض مسيرة الإنسان؟ إذ يكفى أن نتذكر فقط أن السرعة المتلاحقة للاكتشافات العلمية والاختراعات التكنولوجية قد أصبحت تسبق عملية تطبيقها عمليًا، فهناك كثير من الاختراعات لم تجد طريقها إلى التنفيذ بشكل تجارى؛ لأن اختراعات أخرى فى نفس المضمار تقدمت عليها بفارق زمنى محدود.

ويهمنى أن أسجل بداية الدوافع التى تدعونى إلى طرح هذه القضية الجدلية التى قد يرى البعض أنها قضية محسومة منذ البداية باعتبار أن العلم الحديث قد نقل البشرية نقلة نوعية يبدو الجدال حولها سفسطة لا مبرر لها، وهذا صحيح فى ظاهره، ولكن النظرة المتأملة سوف تستدعى أموراً أخرى قد لا تظهر للوهلة الأولى، ويكفى أن أقول أن أكثر المواصلات أمنًا هى أكثرها بدائية، فحوادث

الدواب لا تذكر بجانب حوادث السيارات! ، كما أن أكثر وسائل التأمين بدائية هى أكثرها أمنًا، فالمزلاج الحديدى أقوى من المفتاح الألكترونى ، ومازلت شخصيًا أتحمس للمصعد الخشبى الواسع ذى الطراز القديم وأتخوف أحيانًا من المصعد الالكترونى الضيق ذى التصنيع الجديد ، ولكن كل ذلك مردود عليه ، إذ إن الطرح صحيح بصورة عامة ولكن التطبيق - فى ظل عالم الأعداد الهائلة - أمر يبدو عسيراً ، ولا نرى أن هناك خياراً أمام البشرية إلا ولوج طريق واحد هو طريق العلوم الجديدة والتكنولوجيا الحديثة ، وقد يكون ملائما فى هذا السياق أن أطرح الملاحظات الآتية :

1 - إن التطور العلمى المعاصر قد أحدث فجوة بين الأجيال لم تقف عند حدود فاصلة بحكم المسافة بين طرفى المعرفة ، ولكنها تجاوزت ذلك إلى طبيعة القيم الموروثة ذاتها ، وأعترف هنا أننى أطارد أحيانًا زملائى بحثًا عنهم داخل مبنى السفارة لكى أكتشف أنهم متمركزون حول أجهزة «الكمبيوتر» ، مستغرقين فى عالم «الانترنت» ، الذى فتح آفاقًا واسعة للمعلومات والاتصالات ، وأصبح يحتل حيزاً ضخمًا يشد أجيالاً بالكامل نحو ميادين مختلفة لم تكن مطروقة منذ عقود قليلة مضت .

2 - إن الخيال العلمى يبدو مفتوحًا أمام تصورات بغير حدود ، وكثيراً ما أستغرق فى تفكير حالم ، أرى فيه أن المستقبل سوف يحمل فى طياته نموذجًا للحياة الديمقراطية عن طريق «الكمبيوتر» ، بحيث يصبح التصويت بالتراسل من خلال شبكة «الإنترنت» ، وقد لا نحتاج إلى العملية الانتخابية بإجراءاتها المعروفة ، إذ يصبح قياس الرأى العام فى لحظة واحدة أمراً ممكنًا وبطريقة يسيرة أيضًا ، كما أن خيالى يشطح أيضًا إلى منتصف القرن القادم ، حيث أرى أن معدل الأعمار قد يتجاوز المائة عام ، وقد تتركز أسباب الموت الطبيعى فى مرض واحد يتصل باضطرابات الخلية الحيوية ، وهو ما نطلق عليه مسميات متعددة لأنواع السرطان المختلفة ، على اعتبار أن تكنولوجيا الطب الحديث سوف تتكفل بحسم الأمور لصالح الإنسان فيما يتصل بباقى الأمراض الأخرى ، وأتجاوز ذلك التأمل إلى جنوح لا يخلو من المخاوف عندما أفكر مليًا فى النتائج المحتملة للتجاوز الإنسانى فى التعامل مع مسألة الاستنساخ البشرى ، وإن كنت لا أتوقع نجاحًا حاسمًا فى هذا الميدان إلا أننى أرى فيه بداية العبث فى قداسة الجنس البشرى ، ونتيجة سلبية أخرى

من نتـائج العلم الحـديث برغم كل الإدعـاءات البـراقـة التى تتحـدث عن إمكانيـة اسـتـحـداث «قطع غـيـار» بشـرية من خـلال الاسـتنسـاخ لإنقـاذ مـلايين المرضى والمعوقين .

3 ـ إن الذى يقلقنى من بعض نتائج الثورة العلمية هو إحساسى العميق بأن البشرية عاشت ملايين السنين فى جهالة وظلام ، وأنها قد تغلق ملفاتها المضيئة يومًا وتعود إلى جهالة من نوع جديد وظلام آخر بسبب الاستغراق المندفع وراء زخم التكنولوجيا المعاصرة .

ولعلى أطرح هنا سببًا مباشرًا لذلك موجزه أن التقدم العلمى قد بدأ يؤدى إلى اختلال النسب الطبيعية فى الكون ، وإلى اضطراب التوازن البيولوجى على الأرض وفى البحار والفضاء الخارجى ، ولعلنا نلاحظ اختفاء كيانات ، وانقراض أخرى ، مع خلل واضح فى معطيات الأحوال الجوية ، ومخاوف شديدة من التغيرات المناخية بآثارها المحتملة على الإنسان والحيوان والزراعة والتربة والمياه وغيرها من عناصر الوجود ورموز الحياة .

4 ـ إننى أتصور أيضًا أن مستقبل العلوم الحديثة والتقدم الصناعى الهائل والتكنولوجيا المذهلة سوف يؤثر بالسلب على مستقبل الفنون والآداب ، أو فى أقل تقدير سوف تؤدى المسيرة الحالية إلى تغيير فى شخصية كثير من الفنون المعاصرة والآداب التقليدية مثل الشعر والرواية ، لأن الثورة العلمية تمثل عدوانًا صارخًا على الخيال الإنسانى ، وسوف نواجه أجيالاً جديدة قادمة وقد حرمت من حق الخيال ، لأن التقدم العلمى سوف يتكفل بتقديم الإجابات المباشرة على كل تساؤلاتهم ويعطى التفسيرات المحددة لفضولهم ، ولنقارن مثلاً بين أجيال المذياع وأجيال التليفزيون لنجد أن الأولى تمتعت بخيال خصب سمح لها بعشرات التصورات حول المتحدث الواحد ، بينما أجيال التليفزيون والفضائيات ، ترتطم بما يشاهده أصحابها مباشرة دون وجود مسافة يعبر عليها خيال إنسان العصر إلى تصورات مفتوحة وتأملات شتى ، خصوصًا وأن حق الخيال من أجمل الحقوق التى أعطاها الله للإنسان فهو بداية الوصول إلى الرؤية الشاملة والتصور السليم ، وكل الأفكار الكبرى والفلسفات العظمى بدأت لدى أصحابها أحلاما ، واكتملت لديهم خيالاً ، ثم تحققت واقعًا .

5 ـ لا يبدو هذا التوجه ـ الذى يتحدث على استيحاء عن بعض سلبيات العلم الحديث والتكنولوجيا المعاصرة ـ لدى أصحابه تطرفًا منبوذًا بقدر ما يبدو حرصًا قلقًا على مستقبل الإنسان وسلامة مسيرته، وهو الذى قطع أشواطًا طويلة تحمل فيها آلامًا تفوق الوصف، ومعاناة بغير حدود، وسكب معها بحارًا من الدم والعرق والدمع، ثم قدم العلم الحديث كل الوسائل والإمكانات لتخفيف الآلام وامتصاص المعاناة، ولكن ذلك كله لم يحجب الآثار السلبية التى وفدت معه وارتبطت بقفزاته الواسعة.

إن أجدادنا لم يعرفوا التلوث البيئى، ولم يواجهوا عشرات الأمراض الجديدة، ولم يعيشوا عصور الخوف من أسلحة الدمار الشامل، فى وقت لم تعد فيه ميادين القتال محددة بمواقع معروفة، ولكنها أصبحت احتمالاً مفتوحًا فى أى مكان؛ إذ يعانى المدنيون الأبرياء مثلما يعانى العسكريون المحاربون.

. . بعد هذه الملاحظات المرتبطة بالمخاوف الناجمة عن التقدم العلمى الكاسح، يحسن أن نضرب أمثلة لآثار سلبية من نوع آخر تبدو انعكاسًا للهوس الطاغى بالاكتشافات الجديدة التى أفرزتها التكنولوجيا الحديثة، وسوف أكتفى بأمثلة ثلاثة تقدم نموذجًا بارزًا لنتائج التقدم العلمى والتكنولوجيا المعاصرة وهى :ـ

أولاً: إن مقارنة سريعة بين السياستين الخارجيتين لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فى الشرق الأوسط على سبيل المثال، سوف تكشف الفارق فى التفاصيل وإن اتفقت العموميات، فالولايات المتحدة الأمريكية تتخذ قراراتها السياسية من خلال حسابات علوية لا تعنى فيها كثيراً بالعامل البشرى، بل وتتجاهل تأثير التراكم التاريخى ـ الذى تفتقده أصلاً ـ ولذلك تكون قراراتها السياسية صماء أحيانًا، كما تبدو مواقفها الدولية جامدة أحيانًا أخرى؛ والسبب ببساطة هو اعتمادها على منطق المصالح المجردة فى المدى القصير دون الاعتبار بالآثار المترتبة على ذلك فى المدى الطويل، أما البريطانيون فهم يدركون خبايا الأنظمة الشرق أوسطية، وخفايا سياساتها الإقليمية من منطلق آخر بدأ بمنهج يسمى «الاقتراب من الظاهرة»، مارسته الدبلوماسية البريطانية فى المنطقة منذ عدة قرون، فهى دبلوماسية التعامل المباشر مع سكان الإقليم بلغاتهم ولهجاتهم، بعاداتهم

وتقاليدهم، إنها الدبلوماسية البارعة التى غرست «لورنس العرب» على مقربة شديدة من فيصل الأول ابن الشريف حسين، ثم وضعت «الجنرال جلوب» على قمة الفيلق العربى فى شرق الأردن، كما جعلت دائمًا استخباراتها النشطة مقدمة ضرورية لاستكشاف الجانب الإنسانى قبل كل قرار سياسى حاسم، وهكذا نجد أن الأسلوب التقليدى المحافظ فى عملية صنع القرار السياسى قد تفوق ـ فى كثير من المناسبات ـ على الأسلوب العلمى المستحدث.

ثانيًا: إننى أظن، وأرجو أن أكون مخطئًا، أن جيل «الكمبيوتر» و«الإنترنت»، سوف يفتقد كثيراً من جوانب الحياة الإنسانية الثرية بالعطاء، الغنية بالحوار، كما أنه سوف يكون محرومًا من الفضول والدهشة اللذين يصاحبان التعطش للمعرفة بكل ألوانها، فالجيل الذى تعلم من الكتاب مازال يبدو أكثر عمقًا ورسوخًا من جيل «الكمبيوتر» وتوابعه، حيث تبدو الحياة لدى الأخير جافة لأن الطرف الآخر فى الحوار الدائر معه هو فى النهاية آلة صماء ليس فيها حنو الكتاب أو دفء القراءة، كما يجب أن نعترف أن التقدم العلمى المذهل فى ميدان المعلومات والاتصالات قد جاء فى معظمه خصمًا من حساب المشاعر الإنسانية، والعلاقات الاجتماعية.

ثالثًا: يرى تيار من علماء مناهج البحث وطرائق التعليم، أن الأساليب الجديدة فى التربية الفكرية مع سنوات النشأة الدراسية الأولى، تبدو مسئولة إلى حد كبير عن كسل الذاكرة وضعف الخيال وفقر الفلسفة، فقد أصبح الاعتماد على الآلة كبيراً والاهتمام بالتحصيل الذاتى ضئيلاً، وظهر شعور لدى الأجيال الجديدة بأن مخازن المعرفة فى جهاز «الكمبيوتر»، تكفى عن عناء البحث، وتختصر جهد الطالب الذى تحول دوره العلمى مؤخراً إلى مجرد عملية إدارة للمتاح أمامه من معلومات والعمل على توظيفها دون السعى للحصول عليها أو الإضافة لها.

ورحم الله أيامًا حفظنا فيها «جدول الضرب» بأسلوب تلقائى.. إن الفارق بين الحالتين قد أصبح يشبه إلى حد كبير الفارق بين براعة الطبيب المصرى برغم قصور تكنولوجيا الطب لديه أحيانًا واعتماده الأساسى على فراسته العلمية وخبرته المباشرة وتجاربه المتكررة، وبين نظيره فى دول أكثر تقدمًا يحسم القرارات الطبية بأجهزة معقدة، وإمكانات متقدمة، تعفيه من تراكم الخبرة أو أهمية التجربة..

. . إننى أريد أن أقول بوضوح أن مآثر العلم الحديث أمر يستحيل إنكاره، وفضل يصعب جحوده، ولكن ذلك لا يعنى أن الصورة وردية كلها ، إذ إن هناك آثاراً جانبية للزحف الكاسح لمسيرة التكنولوجيا المعاصرة، كما أننا نضيف إلى ذلك أن كل سلبيات عصرنا والتى نشير إليها دون إغفال لا تحجب بدورها حقيقة مؤداها أن لكل إنجاز نواقصه، ولكل نجاح سلبياته، كما أن سقوط طائرة لم يمنع البشر من استخدام الطيران، كذلك فإن حوادث السيارات المتكررة لم تقلل من قيمة ذلك الاختراع الهام. . ولنعد إلى الوراء فى قراءة جديدة لعصر الثورة الصناعية منذ الموجة الأولى للانتقال من المجتمعات الاقطاعية الزراعية، إلى المجتمعات الرأسمالية الصناعية، ولنتذكر الآن الآثار السلبية الضخمة لتلك الفترة، بداية من حركة النزوح نحو التجمعات السكانية الكبيرة، مروراً بالتلوث البيئى المعروف فى عصر الفحم، وصولا إلى تكدس العمال وبؤس الطبقة العاملة حينذاك على النحو الذى أدى إلى ميلاد الفكر الماركسى فى الاقتصاد السياسى، وظهور روائع «تشارلز ديكنز» فى الأدب الإنجليزى. .

. . وهكذا يستحيل دائمًا أن يكون هناك اختراع بلا سلبيات، أو إنجاز دون ثمن، أو نجاح بغير منغصات، إنها فى النهاية فلسفة كون، وطبيعة أشياء، وحركة تاريخ. .

التكنولوجيا والحرية الشخصية

هذه مجموعة من الأفكار ذات الصلة الوثيقة بروح العصر وأسلوب الحياة الحديثة ، وفقًا لمعطيات التكنولوجيا الجديدة وما طرحته من تغيرات فى أنماط الحياة وطرائق التعامل ومناهج التفكير ، وقد رأيت أن أجعل لها إطارًا محددًا حتى أتمكن من عرض وجهات النظر المختلفة بنفس الدرجة من الموضوعية والتجرد والحياد ، وسوف أواصل تناول الموضوع فى مناسبات قادمة تتركز حول مسائل تعتبر التكنولوجيا الحديثة طرفًا أساسيًا فيها ، فنبحث فى أحدها تأثير تلك التكنولوجيا على الحرية الشخصية ، وفى آخر دورها فى تطوير القيم الاجتماعية ، وفى ثالث علاقاتها بمفهوم العولمة ، ثم نتطرق إلى صياغتها للمجتمع الحديث ، وغير ذلك من الأمور المتصلة بالتطور التكنولوجى المعاصر الذى فتح آفاقًا جديدة ، وطرق أبوابًا كانت مغلقة ، وقطع أشواطًا لم تكن متوقعة .

وعندما نبدأ بالبحث فى تأثير التكنولوجيا على الحرية الشخصية فإننا سوف نصل إلى قضية مهمة ذات أبعاد تطرح نفسها على حياتنا اليومية فى مختلف نواحيها ، إذ إن خصوصية الفرد خرجت من جغرافيا الأشخاص لتستقر فى تاريخ الإنسان وأصبحت تعبيرًا بغير دلالة ، لأنها أضحت قابلة للاختراق فى أى لحظة ولم تعد لها حصانة طبيعية كتلك التى احتمت بها آلاف السنين ، والمسألة هنا تذكرنى بما طرأ على مفهوم النظرية التقليدية للقانون الدولى بشأن سيادة الدولة حيث كانت تعتبر إلى عهد قريب بمثابة قدس الأقداس فى ظل فلسفة سادت فى النظام الدولى لعدة قرون ولكن الأمر أصبح يختلف الآن ، إذ أصبح لدولة عظمى أو تحالف مجموعة من الدول الكبرى الحق فى اختراق سيادة دولة معينة ـ ولو من الناحية الفعلية على الأقل ـ تحت غطاء من الشرعية الدولية بدعوى حماية حقوق الإنسان ، أو إنقاذ الديموقراطية ، أو الدفاع عن الأقليات ، أو حتى مواجهة مشكلات البيئة ، فليس

غريبًا أن يقترن انتهاك الحرية الشخصية نتيجة لتأثير تكنولوجيا الاتصالات باهتزاز نظرية سيادة الدولة نتيجة مفهوم جديد للشرعية فى ظل عولمة السياسة الدولية، وإذا كنا نريد مناقشة القضية من جوانبها الفنية والإنسانية والأخلاقية وفى إطار من التجرد والموضوعية فإننا يجب أن نخضع لسياق من الحوار المتوازن.

الحرية الشخصية (١):

حق مستقر فى تاريخ البشر يرتبط بتلك التركيبة المعقدة للإنسان الذى يملك خصوصية ذاتية تجعله فى حوار مستمر مع النفس بصورة يصعب معها أحيانًا التنبؤ بما سوف يفعل، وقد استقر فى وجدان الإنسان أن كثيراً مما يفكر فيه لا علاقة له بما يعلنه، أى أن هناك هامشًا ضخمًا بين الحوار الداخلى والحوار المعلن وعلى أساس هذه المعادلة مضت البشرية فى طريق طويل، وعبر الإنسان مراحل مختلفة على امتداد القرون، ولو تصورنا أن حجم الأسرار التى يحملها الفرد العادى على كاهله باعتباره الشاهد الأول على كل ما فعل منذ مولده حتى رحيله فإن هذا التصور لم يعد له وجود حقيقى، إذ لم يعد الإنسان هو الشاهد الوحيد على مسيرة حياته الذاتية، بل بدأت تشاركه فى ذلك أجهزة تقنية حديثة، بدءاً من الأقمار التى تدور فى السماوات، وصولاً إلى المحمول الذى يضعه فى جيبه.

التكنولوجيا الحديثة (١):

هى الجوهر الحقيقى للتقدم، وهى الإعلان الصريح عن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة، كما أنها نتاج للعقل الإنسانى الذى أصبحت تراقبه، والإنسان دائما هو صانع كل ما له تأثير فى حياة عصره، كما أن لكل الاكتشافات والابتكارات آثاراً سلبية معينة إلى جانب آثار إيجابية ضخمة وعلى الإنسان أن يقبل ما أنتجه عقله بالخير أو بالشر. وإذا كانت الإنسانية قد قطعت أشواطًا ضخمة فى التقدم العلمى الهائل خصوصاً فى مجال تكنولوجيا المعلومات فإنه يظل رهينة تلك النقلة النوعية الضخمة فى أسلوب الحياة وطريقة التفكير، فلقد قدمت التكنولوجيا فى العقود الأربعة الأخيرة وحدها ما أصبح يهيئ الساحة العالمية لعملية مسح شامل تقتحم

العقول وتخترق الصدور لتعرف ما فى القلوب!! إننا بحق أمام انقلاب ضخم فى العلاقات الإنسانية نتيجة التقدم المبهر فى شبكة الاتصالات الحديثة.

الحرية الشخصية (٢):

لقد كانت واحدة من أعظم نعم الخالق على الإنسان أنه يستطيع أن يفكر فى أمر ما دون أن يعلن عنه، كما أنه كان يستطيع أن يحتفظ فى داخله بصندوق مغلق يشبه ذلك الصندوق الأسود للطائرات، لا يعرف مضمونه كاملاً إلا بعد رحيله أحيانًا مثل صندوق الطائرة الذى تبدأ قيمته الحقيقية عند تعرضها لحادث النهاية، كذلك عاش الإنسان دهراً طويلاً وهو يطوى النفس على خصوصيته لا يشاركه فيها أحد ولكن ذلك لم يستمر على ما كان عليه، بل بلغ الأمر إلى مستوى الدول ذاتها فلم تعد للسرية السياسية تلك القداسة التى تمتعت بها طوال العصور الماضية، إنهم يقولون الآن إن الوثيقة التى تحمل أعلى درجات السرية لدى الإدارة الامريكية تصبح معروفة لسبعين شخصًا على الأقل، وهو أمر يجعل مفهوم السرية تعبيراً نظريًا أكثر منه حقيقة عملية، والمؤكد أنه قد جرى على الحرية الشخصية ما جرى على الحريات الأخرى فى هذا السياق.

التكنولوجيا الحديثة (٢):

لقد قطعت وسائل الاتصال شوطًا هائلاً فى السنوات الأخيرة بحيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات هى بحق المبرر الأساسى للحديث عن العولمة بمعناها الشامل، فهى التى ألغت الحدود وأسقطت الحواجز وسمحت لنا بالحديث الدائم عن عالم واحد ينتقل فيه الخبر خلال دقائق معدودة إلى أركان الدنيا الأربعة، ولم يعد ممكنًا التستر على معلومة أو إخفاء خبر أو ضرب سور من العزلة على حقائق معينة، كما أن الإنسان - باعتباره وحدة الكون الأساسية - أصبح مكشوفًا لكل من يرصده، فأجهزة التسجيل متاحة والأقمار تجوب السماوات ليل نهار، وحتى أجهزة الكشف عن الكذب دخلت هى الأخرى الميدان لكى تحرم الإنسان من المراوغة والتلاعب على الحقيقة، وتجعله معرضًا لكل محاولات الاقتحام التى قد يعرفها أو التى لايشعر بها أيضًا، فالكل مرصود ولكن بدرجات متفاوتة وفقًا لأهمية الشخص

ومكانته وقيمته، فالذى فضح قضية «ووترجيت» فى عهد الرئيس «نيكسون» والذى كشف قضية «مونيكا» فى عهد الرئيس «كلينتون»، هى الاتصالات الهاتفية، والذى فتح ملف القضايا الكبرى فى العصر الحديث هى التسجيلات الصوتية التى اهتمت بها كثير من الأنظمة واستغرقت فيها بشكل لا مبرر له أحيانًا اعتماداً على أجهزة التنصت والتسمع واقتحام الخصوصيات.

بل إننى أزعم أن تحركات الرئيس العراقى «صدام حسين» ذاته معروفة ويمكن متابعتها فى ظل أجهزة متقدمة وتقنية عالية، وإذ كان الانطباع السائد لدينا منذ سنوات أن رجال المخابرات وشبكات التجسس يعملون فى سرية تامة إلا أن هذا المفهوم لم يعد له وجود حقيقى، فالكل يرصد غيره ويتلصص على سواه، إننا فى عصر يبلغ فيه حجم المتاح من المعلومات المتداولة أكثر من خمسة وتسعين بالمائة من الحجم الكلى للمعلومات المختزنة.

الحرية الشخصية (٢):

سوف يؤدى تقلص حجم الحرية الشخصية المتاحة إلى ظهور إنسان نمطى قد تكون إبداعاته محدودة وذاته ملغاة فضلاً عن أن كرامته قد تصبح مهدرة، بل إننى أرى أن المجتمع والأسرة وطبيعة العلاقات السائدة فيهما، سوف تتأثر كلها بما يحدث لأن شبكة جديدة من العلاقات سوف تتكون وفقًا للانفتاح الكامل على ساحة الحياة العامة المعاصرة، ومازالت أذكر أن أحد أساتذتى الكبار أثناء المرحلة الجامعية كان يقول إنه قد وطن نفسه دائمًا على وجود طرف ثالث يشارك فى كل اتصالاته الهاتفية، وأعترف أننى من أكثر الناس استخداماً لذلك الجهاز اللعين - ثابتة ومحمولة - وهو أمر جر علىّ كثيراً من المتاعب لذلك فإننى أزداد تمسكًا بمفهوم الحرية الشخصية وأعتبرها مطلبًا عزيزاً على الإنسان يرتبط بحق طبيعى له وليس مجرد حق وضعى يعتمد على سند دستورى أو نص قانونى.

التكنولوجيا الحديثة (٣):

إن كل ما طرأ على البشرية من اكتشافات هائلة واختراعات ضخمة كان له وجهان أحدهما إيجابى والآخر سلبى، ولا نستطيع فى هذا المقام أن ندين

التكنولوجيا لأنها قد تودى إلى الإعدام الكامل للحرية الشخصية والإنهاء الحقيقى على ذاتية الفرد، ولكننا نقول إن الذى يستحق الإدانة هم أولئك الذين عمدوا إلى استخدامها وتوظيف إمكاناتها لخدمة أهداف قد لا تعتمد على أسس أخلاقية أو أسباب موضوعية إذ إن عمليات التنصت والمراقبة التكنولوجية والمتابعة الفنية، يجب أن تكون كلها على أسس مبررة استناداً إلى أمر قضائى أو سبب قانونى، أما أن يتم توظيف التكنولوجيا الحديثة فى مصادرة الحريات وقهر الذات وتفتيش العقول، فإننا نكون بصدد ردة حقيقية قد تزدهر معها التكنولوجيا ولكن تنحسر بها الحضارة والفارق بينهما لا يخفى على من يدرك طبيعة كل منهما.

وهذه ليست نظرة جديدة لقضية قديمة، فالذى اخترع «الديناميت» لم يكن يقصد به التدمير والخراب كذلك فإن الذين اخترعوا الأجهزة الحديثة لم يقصدوا بها إلا نفع البشرية ومصلحة الإنسان، وإذا كان هناك عالم خفى آخر تنشط فيه أجهزة مكافحة التجسس ومقاومة الفساد والرقابة على المعلومات والأموال، فإنه يتعين أن يكون لها جميعًا ضوابط تقف عندها وإلا يصبح الأمر سباقًا مفتوحًا يمرح فيه كل من يريد أن يقوم بعملية اختراق لخصوصية الأفراد بدوافع لا تخلو من فضول ورغبة فى وضع الآخرين تحت السيطرة لأسباب وظيفية أو عائلية.

ولحسن الحظ فإن مصر قد تجاوزت ذلك فى مشهد لا تنساه الأجيال عندما حضر الرئيس الراحل «أنور السادات» احتفال حرق أشرطة التسجيل التى كانت تغطى معظم فترة حكم الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر»، فى ظل مفهوم مرحلى للشرعية الثورية مع غياب الشرعية الدستورية، ومنذ ذلك اليوم والمفترض - نظريًا على الأقل - أن استخدام التكنولوجيا فى تصوير الأشخاص دون علمهم أو التسمع إلى أسرارهم أمر يرفضه المزاج الوطنى العام وتلفظه الأعراف المصرية الصميمة، فضلاً عن أنه يتعارض مع القانون نصًا وروحًا، وفى ظنى أن التنصت والتسمع يقترنان بالأنظمة الدكتاتورية أو شبه الدكتاتورية ويتقلص وجودهما فى ظل الديمقراطيات لأن عورات الناس ليست مادة مباحة مهما تقدمت التكنولوجيا أو ضاقت مساحة الحريات.

وهنا أستطيع أن أستخلص عدداً من النتائج المرتبطة بهذه القضية:

(أ) - إذا كان اللجوء إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة فى الحصول على الأخبار

والمعلومات ومتابعة السلوك العام لبعض الشخصيات ممكنًا، فإنه يتعين أن يكون ذلك محكومًا بإطار من المشروعية وألا يصل إلى مرحلة يتم فيها تجاوز القانون أو الاعتداء على الأخلاق، فحماية أمر الوطن واجب يصبح أمامه كل إجراء مشروعًا كما أن التصدى للفساد هو الآخر غاية يصعب الاعتراض عليها ولكن الوسائل إلى ذلك كله تظل محكومة بإطار موضوعى لا تخرج منه ولا تنحرف عنه.

(ب) - إن تكنولوجيا الكومبيوتر، وعالم الانترنت، أصبحا يتيحان كمًا هائلاً من المعلومات والأخبار التى سوف ينكمش معها بالضرورة حجم الحاجة إلى محاولة الحصول عليها بطرق سرية، إذ إن حجم المعلن فى العالم المعاصر يتجاوز آلاف المرات ما كان متاحًا منه منذ قرن مضى.

(ج) - إن القضية برمتها، هى واحدة من قضايا عديدة تطرحها التكنولوجيا المعاصرة التى تقدم كل يوم جديداً، وتعطى إحساسًا متزايداً بأن العولمة لاتقف عند حدود الدول ولكنها ربما تتجاوز ذلك إلى اختراق المجموعات والأفراد بشكل غير مسبوق فى تاريخ البشرية كلها.

. . . إن كل الذى يعنينا من طرح هذه القضية، هو أن نعبر عن مخاوفنا من أن تزايد حجم العدوان على الحرية الشخصية البريئة قد يؤدى إلى قمع الفكر وقهر الرأى وتعطيل الإبداع، إذ ليس أشق على المفكر أو المثقف أو الفنان من تلك القيود التى لاتستند إلى مبرر ولا يحميها قانون، ولقد برع المجتمع الأمريكى الحديث برغم التكنولوجيا الهائلة - بل ربما بسببها - فى انتهاك الحريات الشخصية واقتحام الخصوصيات الفردية، بل إن الذين تابعوا تطورات قضية الرئيس الأمريكى مع خليلة عابرة، قد أدركوا بوضوح أننا أمام نسيج جديد للعلاقات بين البشر لم يكن مألوفًا من قبل، وأننا بصدد ظهور علامات فارقة تفصل بين ماض كانت فيه الفردية والذاتية والخصوصية أموراً يمكن احترامها حتى جاء عصر العولمة ابنًا شرعيا للتقدم المذهل فى تكنولوجيا المعلومات، فحدث انقلاب هائل أدى إلى جعل الأفكار والآراء والأسرار أموراً مكشوفة يصعب حجبها أو التستر عليها، ولابد لعالم اليوم من الوصول إلى نقطة توازن تسمح باحترام المعادلة الصعبة بين التكنولوجيا الحديثة فى جانب، والحريات العامة والشخصية فى جانب آخر، فإذا كان قد قيل قديمًا إن الحاجة أم الاختراع، فإننا نقول اليوم إن الحرية أم الإبداع.

الوطن من مرصد المستقبل

يأتي حديثنا حول مستقبل مصر ، بأبعاده المختلفة ، عن يقين بأن معالجة القضايا القومية والمسائل الوطنية يجب أن تتم فى إطار يستوعب مساحة زمنية تصل الحاضر بالمستقبل ، وتشكل الرؤية الواضحة أمام خطواتنا القادمة ، من أجل البحث المدقق فى أوراق المستقبل ، ثم سمحنا للقلم بالقيام برحلة إلى المجهول ، حتى اكتشفنا أن التحكم فى المستقبل من المنبع يبدأ من التعليم ، ولقد حان الوقت لنستكمل رباعية الحديث عن المستقبل الذى نرصد فيه تطور بعض الظواهر الاجتماعية فى الحياة المصرية ، وسوف نناقش تحديداً أهمية الارتباط الوثيق بين الثورة العلمية المعاصرة ، والتطور الوطنى المنتظر ، وكذلك نبحث فى دور المرأة المصرية وتأثيره فى التبشير بقيم جديدة والخروج من شرنقة الماضى بكل سلبياته ، ثم نقوم بعملية ربط أمينة بين واقع حياتنا فى الدلتا والوادى الضيق ، واحتمالات المستقبل أمام إمكانية الانتشار السكنى على رقعة أوسع من الخريطة المصرية التى لا يتجاوز استخدامنا لها أكثر من ٥٪ من مجموعها ، أى أننا نريد أن ننتشر فى مساحة زمنية نرصد المستقبل ، كما ننتشر فى مساحة مكانية تستوعب خريطة الوطن ، وتركيزنا على المسائل الجوهرية المشار إليها ـ قرب الانتهاء من دراستنا الاستكشافية لعالم المستقبل ـ إنما يصدر عن وعى بأهميتها كعوامل حاكمة فى تحديد المسار ، فالعلاقة بين الثورة العلمية والتطور فى مصر ذات دلالة مهمة لأن المستقبل مرتبط بحيازة العلم والاستفادة من عوائد تطبيقه ، فالهوة أصبحت واسعة بين نتائج العلم المعاصر والتكنولوجيا الحديثة فى جانب ، وبين الأساليب التقليدية الأخرى فى التعامل مع معطيات العصر فى جانب آخر ، فى وقت تتوالى فيه الاختراعات بسرعة مذهلة حتى أن بعضها لا يجد أحياناً فرصته للتطبيق العملى بسبب ملاحقة اختراع آخر أكثر حداثة وأقل تكلفة .

أما دور المرأة المصرية وتأثيره فى التحول الاجتماعى، فهو دور لا يحتاج إلى جدال كبير، فالمرأة هى قاطرة القيم، وحاملة التراث، وركيزة الأسرة، وصاحبة الأمومة، وراعية الطفولة، والتأثير فى الشعوب من خلالها يمكن أن يتم بإيقاع أقوى وسرعة أشد، كما أن المرأة المصرية التى خرجت للتعليم والعمل على امتداد قرن كامل تبدو فاعلة التأثير فى الانتقال بالمجتمع المصرى من مرحلة إلى أخرى.

أما عملية الربط بين حياتنا فى الوادى القديم واحتمالات الانتشار فى وادى جديد، فهى بارقة أمل وحيدة من أجل مستقبل واعد وحياة أفضل.

مصر من العلم إلى التكنولوجيا

نتحدث دائما عن الحشد الكبير الذى تزخر به مصر من أصحاب المؤهلات العلمية والدرجات الجامعية، ولكن هل يكفى ذلك لتحقيق أفضل استخدام للعلم الحديث والتكنولوجيا المعاصر؟ لا يبدو أن ذلك صحيحًا، فتوظيف نتائج الثورة العلمية والاستخدامات التكنولوجية إنما يتحققان من خلال توجهات غير تقليدية، تعطى البحث العلمى مكانته المنتظرة فى المستقبل، وهو أمر لا يمكن فصله عن أهمية تطوير العملية التعليمية ذاتها والتى تعرضنا لها من قبل، وقد راجت نظرية بين عدد من الدول النامية - وشجعت على رسوخها فى الأذهان دول متقدمة - مؤداها أن على الفقراء فى الجنوب أن يتوقفوا عن التطلع للبحث العلمى، وربما الاستخدام التكنولوجى أيضًا لأن غيرهم يقوم بهذه المهمة عنهم، وكأن العلم الحديث «فرض كفاية»، وليس «فرض عين»! وتلك مقولة خطيرة، القصد منها استمرار الوضع الراهن الذى تظل فيه دول الجنوب عالة على الحضارة الغربية والتكنولوجيا المعاصرة مع الأخذ فى الاعتبار أن قضية تصدير المعرفة الفنية تخضع لاعتبارات كثيرة يقع فى مقدمتها، أن قضية تصنيع العلم وإنتاج التكنولوجيا محكومة هى الأخرى بعوامل لا تخفى على أحد، حتى أن انتقال المعرفة الكيفية الـ KNOW HOW من الدول الصناعية الكبرى إلى غيرها ليس انتقالاً كاملاً، بل إننى أظن أحيانًا أن السيارات الجديدة المصنعة لأسواق العالم المتخلف، ليست بدرجة الإتقان والجودة مثل نظيرتها المصنعة لأسواق بلادها المتقدمة، كما أن صناعة الدواء الأجنبى فى الدول المتخلفة والأقل نموًا، لا تخضع لنفس مواصفاته إذا تم إنتاجه فى

بلاده الأصلية، بما يعنى أن تأثيره على المريض يختلف فى الحالتين، رغم أن المسمى واحد والترخيص الرسمى من شركته الأجنبية ممنوح، كما أن هناك إحساسًا دائمًا بأن الوضع الراهن هو الأمثل لمصدرى المعرفة الفنية بحيث يصبح المتقدمون وحدهم، هم صناع التكنولوجيا وغزاة الأسواق وأصحاب القرار فى اقتصاديات العصر، وهو وضع يجب الفكاك منه، ومصر مرشحة لذلك قبل غيرها لأنها مؤهلة أكثر من سواها بأن تصبح نمرًا أفريقيًا قويًا فى عالم اليوم وهى لا تبدو بعيدة عن هذا الهدف، خصوصًا وأن اقتصادها قد تجاوز كثيراً من مشاكله، وعبر نحو مرحلة أفضل بكثير مما كان عليه منذ سنوات.

برغم كل العوائق الطارئة والسلبيات المعروفة، إننى أدعو الأجيال الجديدة - وأظن أنها تتجه إلى شيء من ذلك - أدعوها إلى الأخذ بأسباب العلم الحديث ونتائج الثورة التكنولوجية والتسلح بأدوات عصرية، وكما يتردد دائمًا فإن الأمية لم تعد هى انعدام القدرة على القراءة والكتابة، وإنما أصبحت فى مفهومها الحديث، هى العجز عن استخدام الكمبيوتر والدخول إلى عالمه الجديد، ولحسن الحظ فإننا نلاحظ أن الشباب المصرى فى السنوات الأخيرة قد تجاوب بشكل واضح مع الظاهرة العالمية المعاصرة والتى جعلت من الاستخدامات التكنولوجية عادة يومية فى ظل جاذبية شبكة المعلومات التى وفرتها التكنولوجيا الحديثة لكل من يريد، لهذه الأسباب فى مجملها فإن رؤية شاملة لقضية البحث العلمى فى مصر تبدو مدخلاً وحيداً لقرن قادم وعصر جديد.

المرأة وتطوير المجتمع

إذا كنا نسلم بأن الأمومة الآمنة هى صانعة الطفولة السعيدة، فإنها تكون بذلك صاحبة قرار حاكم فى مسألة تشكيل المستقبل، والشاعر الذى قال:

الأم مدرسة إن أعددتها أعددت شعبًا طيب الأعراق

كان على صواب كامل، فالمرأة متغير مستقل ترتبط به مجموعة كبيرة من المتغيرات التابعة، بل إن القضايا الحالية والمشكلات الراهنة فى المجتمع المصرى مثل الأمية،

والبطالة ونقص الخدمات الصحية، وتدنى نوعية الحياة لدى الطبقات الفقيرة، والحاجة إلى التعليم العصرى والتكنولوجيا الحديثة، وجنوح بعض الشباب نحو التطرف، وسقوط البعض الآخر ضحية للإدمان، تبدو كلها أمور ذات صلة وثيقة بالمرأة المصرية، خصوصًا تلك التى تغلبت على عائق الأمية، ونالت قسطًا معقولاً من التعليم، بل إننى أضيف إلى ذلك أيضًا دور المرأة المصرية فى عملية التربية وقدرتها على صياغة الحياة الجديدة.

ويكفى أن أقول هنا إن دور المرأة المصرية يمكن أن يكون أكثر فاعلية فى مواجهة مشكلات أبنائهن وبناتهن، بدءاً من التطرف، مروراً بالإدمان، وصولاً إلى حالة اللامبالاة التى أصابت نسبة لا بأس بها من أجيالنا الجديدة، فالمرأة هى ركيزة الأسرة ومسئولة التربية الأولى، ونحن نتحدث هنا عن المرأة التى نالت حق التعليم والعمل، وليست المرأة المغلوبة على أمرها، المقهورة فى بيتها، المهمشة فى وطنها.

وهنا يجب أن نسجل أن جهوداً كبيرة قد بذلت فى السنوات الأخيرة لوضع المرأة المصرية على الطريق الصحيح فى محاولة جادة لتمكينها من أن تلعب دورها الحقيقى كمحور أساسى فى المجتمع وأداة رئيسية فى التغيير، باعتبارها وعاء التراث الاجتماعى، وحافظة القيم عبر الأجيال، وقنطرة التواصل من التقاليد البالية إلى الأفكار الجديدة، ولعلى أرى مستقبل المرأة المصرية مبشراً بكثير من الإيجابيات بعد أن غزت معظم الميادين ونجحت فى كافة المجالات، وأصبح أمامها التحدى العصرى الكبير فى توظيف تأثيرها على صياغة مستقبل الأجيال الجديدة فى بلادنا.

المصريون من الوادى الضيق إلى الانتشار الواسع

تجددت الآمال وانتعشت الأحلام، حين بدأت الخطوات الجدية فى العامين الأخيرين للخروج من الرقعة المحدودة التى فرضها علينا تاريخ الجغرافيا المصرية، حين فرضت على الشخصية المصرية عبر قرون طويلة التكالب على رقعة زراعية صغيرة، والتزاحم فى مناطق عمرانية محدودة مع امتدادات عشوائية كانت بالغة التأثير فى شكل المجتمع ومشكلاته وحاضره، وقد حان الوقت لكى تحكمنا رؤية

غير تقليدية تجاه المستقبل بحيث يتم توظيف نظرة مختلفة لاستخدامات موارد مصر وإمكاناتها، كما أن الوقت قد حان لكى تصبح الصحراء مسرحًا جديدًا للحياة، ومصدرًا للرزق، ولا تبدو المسألة سهلة أو ميسورة فى ظل التكاليف المادية الباهظة لهذا الاختراق المطلوب، فضلاً عن الجمود التقليدى فى خريطة التوزيع السكانى للمصريين.

فالنزوح الكبير من القرى إلى المدن قد أدى إلى عملية تركز تبدو فى عكس الاتجاه المطلوب، فقد كان المأمول دائمًا هو انتشار المصريين بمعدلات كبيرة فى مجتمعات جديدة تنتشر فى الصحراء المصرية وفقًا لخطط مدروسة، فإذا كانت الحضارة القديمة قد ارتبطت بالوادى والدلتا، فإن الحياة الحديثة أصبحت تستوجب وجود واد مواز يستقطب الملايين ويجذب أعدادًا هائلة من الأجيال المصرية القادمة، ويحتاج الأمر فضلاً عن الإمكانات المادية إلى تحول آخر فى القيم الاجتماعية، وفهم جديد لمسألة «الهجرة الداخلية»، والوعى بأن مصر هى كل بوصة على أرضها داخل حدودها، بدءًا من الصحراء القاحلة، وصولاً إلى المدن الآهلة، وليست مصر هى فقط العاصمة والمدن الكبرى حتى يكون السعى إليها بهذه الضراوة وذلك التركيز.

وأود أن أسجل هنا أن هذا النوع من التفكير المتصل بالإصرار على غزو الصحراء ليس جديدًا علينا، فقد تكرر فى عهود مختلفة، ولكنه افتقد فى كثير منها عنصرى الجدية والاستمرار، وهما عنصران أساسيان لنجاح أى عمل كبير تتحول به الأحلام إلى واقع، وتصبح معه الأرقام حقائق ملموسة.

ويمكن أن نفكر فى هذه المناسبة فى صيغة جديدة للوحدة الاجتماعية الصغيرة، بحيث لا تقوم على المفهوم التقليدى للقرية، ولكن تبدأ بمفهوم آخر يقترب من معنى «المستعمرة» بكل إمكاناتها المتكاملة ومرافقها المستقلة، مع تكرار متماثل يغطى مساحات كبيرة لاستصلاح الأرض وفتح قنوات جديدة للحياة؛ خصوصًا فى بلد لديه الصحراء الواسعة والمياه الوفير، ولكنه يحتاج فقط إلى تكنولوجيا المزج بين عنصرى الحياة - الأرض والمياه - وهو أمر باهظ التكاليف غالى الثمن، ولكن

هناك شعوبًا سبقتنا فى تجارب مماثلة، بل إن هناك دولاً فى أوروبا ذاتها أقامت كيانها على رقعة كبيرة من مياه البحر التى حولتها إلى يابسة وعاشت فوقها عبر القرون، وهناك من يقولون دائمًا «إن الله خلق العالم ولكن الهولنديين صنعوا بلدهم»، والمسألة دائمًا تحتاج إلى تفكير جديد، وعقلية مختلفة، وإرادة قوية، ورغبة صادقة، وأحسب أن أجيالنا القادمة تحمل كثيراً من هذه الخصائص.

.. هذه لمحات من رؤية لمستقبل حياتنا رأيت أن أتعرض لها برغبة فى مشاركة أقلام كثيرة تسعى لاستشراف طريق المستقبل وصياغة أبعاده الجديدة، ويجب أن نسجل هنا ملاحظتين جديرتين بالاهتمام، **أولاهما** : أن الشعب المصرى قادر على كل إنجاز كبير فى ظل عملية تعبئة واعية، وفى إطار تنمية شاملة، ولكنه يحتاج دائمًا إلى الاقتناع الكامل بجدوى ما يفعله وأظن أن الوقت قد حان لشىء من ذلك، وثانيتهما: أن المصريين قد اكتسبوا مقومات جديدة أسقطت كثيراً من الحواجز بينهم وبين روح العصر، فلقد تهاوت أصنام فكرية، وصار جدل واسع حول عدد من المسلمات، ولم تعد هناك معطيات تاريخية تفرض نفسها على المستقبل، فالمصرى قادر دائمًا على الموازنة بين الثابت والمتغير فى دقة عبقرية مشهودة، وكل ما يحتاجه هو مزيد من الإحساس بالانتماء؛ خصوصًا لدى الأجيال الجديدة مع وعى عام بحركة التاريخ والثقة الكاملة فى المستقبل.

.. ولا شك أن كل ذلك سوف يظل محكومًا بتطور العقل المصرى، فالنجاح حالة عقلية، كما أن الفشل إخفاق نفسى، والهزيمة تبدأ من العقل والانتصار يبدأ منه أيضًا، ومصر التى عايشت كل المصاعب، وتعايشت مع كل المحن، قادرة على اجتياز كل العقبات، ومواجهة كل التحديات، من أجل تواصل دورها الحضارى، واستمرار عطائها التاريخى، ورفاهية شعبها العريق.

فتح الستار 2000

استبد بى هاجس ـ شاركنى فيه كثيرون ـ خلال الشهور الأخيرة من نهاية القرن العشرين ، أن الشرق الأوسط يدخل مرحلة المخاض الحقيقى، وأن هناك محاولة لإعادة ترتيب الأوضاع فيه مع السنوات الأولى للقرن الجديد، وقد عزز من هذا الشعور القوى لدينا عدد من المؤشرات فى مقدمتها استئناف المفاوضات على المسار السورى ـ الإسرائيلى، ثم دخول المباحثات الفلسطينية الإسرائيلية مراحلها النهائية فضلاً عن شواهد عديدة توحى بأن الترويج «لثقافة السلام»، تبدو عملية تمهيدية لإعداد المسرح السياسى لفصل جديد من تاريخ هذه المنطقة ذات الحساسية البالغة من قلب العالم المعاصر، ويبدو أننا سوف نشهد قريبًا عملية فتح الستار على معطيات مختلفة، وافتراضات غير مسبوقة، بما يستتبع ميلاد رؤى جديدة، والأمر يستدعى ـ والحال كذلك ـ عملية تمحيص واعية لكل ما يدور حولنا، ورصد دائم لكل الدلالات التى توحى بأن التغيير قادم، وأن التحول مقبل، وأن العرب يدخلون مرحلة تختلف من الناحية الواقعية عما قبلها حتى وإن كانت النظم قائمة والأطر مستمرة والأفكار سائدة، والذى يعنينًا فى المقام الأول، هو مستقبل الدور المصرى، وطبيعة مساره، وتوظيف قيمته الكبيرة ليصبح واحداً من المتغيرات المستقلة ، لا أن يتحول إلى دور تابع ينزوى أمام الأحداث، ويتوارى مع المتغيرات، أو يتآكل مع حركة الزمن.

وسوف نتناول فى السطور القادمة القضية برمتها على محاور ثلاثة، يسعى الأول : منها إلى عملية مسح ميدانى موجز للمشهد القائم على مسرح التطورات الإقليمية، بينما يتناول الثانى: التوقعات المنتظرة فى السنوات القليلة القادمة، ولا أريد أن أتعجل فأقول الشهور المقبلة، أما المحور الثالث : فهو يبحث فى طبيعة الدور المصرى معتمداً على الحقائق وبعيداً عن العواطف.

المشهد الحالى لمسرح الأحداث

إن القراءة المتأنية لحركة الأحداث تؤكد لنا أن ما نتوقعه الآن قد جرى الإعداد له بالفعل، وأن ما نراه ليس إلا تعبيراً فوقيًا عن تحركات غير معلنة استكملت بها

القوى القادرة على إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة ملامح التصور النهائى لها، وقد يكون من الملائم أن نستعرض فى إيجاز شديد مواقف الأطراف المختلفة، لكى نكتشف أن رؤية كل منها لمستقبل المنطقة تختلف عن غيرها، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتحقيق تسوية تضمن لإسرائيل الحد الأقصى من مطالبها وتضع الشرق الأوسط فى حالة سكون، بغض النظر عن عدالة التسوية، إذ إن عنصر الوقت - الذى أعطاه «كسينجر» دوراً فاعلاً فى حل المشكلات المزمنة - سوف يتكفل بتحويل حالة السكون إلى تطبيع دائم وسلام شامل.

ولا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع عينها بالدرجة الأولى على مستقبل مصالحها فى المنطقة وهى تريد أن تكون لإسرائيل قنوات تعامل اقتصادى قوية مع دول المشرق العربى، سواء كان ذلك بالنسبة لمنطقة الخليج، أو فى الهلال الخصيب، كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت ذاته إلى تحسين صورتها التى شوهها الدعم الدائم لإسرائيل، والتدخلات المتتالية فى المنطقة، لهذا فإنها تبدى تفهمًا عامًا لجوهر القضية الفلسطينية، وتعاطفا ظاهريًا مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، فالولايات المتحدة تمارس حاليًا دور «علاقات عامة» بالمنطقة تحاول به «واشنطن» التخلص من الآثار السلبية التى أحدثتها أخطاء متراكمة لسياستها الدولية والإقليمية فى مناطق مختلفة من العالم، فضلاً عن أن الرئيس الأمريكى الذى سيغادر مكتبه فى البيت الأبيض بعد شهور قليلة يريد هو الآخر أن يجمل صورته وصورة حزبه بعد سلسلة طويلة من الانتقادات التى استهدفت الإدارة الأمريكية الحالية على نحو غير مسبوق فى مناسبات عدة بدءًا من «العراق»، مروراً «بالبلقان»، وصولاً إلى «مونيكا»!

أما إسرائيل فهى تبدو الرابح الأول واللاعب النشط على مسرح الأحداث فى المنطقة، فهى تكاد تنجح فى تشكيل ملامح التسوية السلمية لتقترب إلى حد كبير من تصورها المنفرد لشكل السلام بالمفهوم الإسرائيلى بكل أبعاده الأمنية، والاقتصادية، والبشرية، وشكل مستقبل المنطقة كما تريده إسرائيل، ولا يخفى على أحد أن إسرائيل لا تنظر إلى «كارت التوقيع» مع سوريا فى حد ذاته، ولكنها تتطلع أيضًا إلى «كارت التطبيع» مع دول المنطقة خصوصًا دول الثروة النفطية بالدرجة الأولى، وهو أمر يفرض على الدول العربية أن تفكر بشكل

مختلف فى المستقبل، وأن تنسق سياستها الاقتصادية لأن الأطراف الأخرى قد غرقت من ذلك بالفعل.

أما سوريا فإنها قد اكتشفت أن الظروف حولها تدعوها إلى استئناف المفاوضات، والتقدم نحو تسوية على الأرض تستعيد بها الجولان بصورة تقترب من استعادة مصر لسيناء على ألا يؤدى ذلك إلى تغيير فى الطبيعة الحالية للعلاقات السورية اللبنانية، ولا شك أن السياسة الخارجية السورية تتصرف حاليًا وفى خلفيتها الأطروحات التاريخية لسوريا الكبرى، مع إحساس مرحلى بدورها فى منطقة الهلال الخصيب، يضاف إلى ذلك عامل يتصل بالظروف الداخلية للسياسة والحكم فى سوريا، والمفاوض السورى يدرك أنه يملك ورقتين فى وقت واحد، هما اتفاقيتا سلام بين إسرائيل وسوريا ولبنان من جانب، وفتح الباب للتطبيع النهائى بين إسرائيل والدول العربية الأخرى من جانب آخر.

بل إننى أكاد أرقب عملية تهيئة واضحة فى عدد من العواصم العربية للهرولة نحو إسرائيل فور استكمال مراسم توقيع اتفاقية السلام بين سوريا ولبنان وإسرائيل ووصول المسار الفلسطينى بشكل مقبول إلى مراحله النهائية، ويجب أن نعترف هنا أن الحياء القومى لن يكون لوجوده مبرر قوى فى ظل التسوية القادمة على اعتبار أنه لا يمكن أن نطالب طرفًا بأن يكون ملكيًا أكثر من الملك ذاته، ثم يبقى المسار اللبنانى فى حالة ترقب بحكم خصوصيته ومكانة لبنان الفريدة دوليًا وعربيًا، وهى دولة صغيرة راقية دفعت ثمنًا غاليًا للصراع العربى الإسرائيلى على أرضها عبر العقود الثلاثة الأخيرة، أما الفلسطينيون فهم يناضلون على موائد التفاوض فى صبر طويل، ويدركون أن إسرائيل قد تسعى إلى جعل نهاية المفاوضات فى غير صالحهم، وهم يكتشفون أيضًا أن المعروض عليهم ينكمش يومًا بعد يوم، حيث تقوم إسرائيل بعملية تغيير واسعة على الأرض مع مواصلة سياسة استيطانية متوحشة تجعل الدولة الفلسطينية المنتظرة دويلة صغيرة تحت وصاية أمنية إسرائيلية دائمة، فضلاً عن تطويقها بحصار جغرافى قائم.

وفى رأينا أن الطرف الفلسطينى لا يتفاوض من مركز قوة لأسباب تتصل بالموقف العربى عمومًا، وسوء العلاقات الفلسطينية السورية خصوصًا، فضلاً عن

التداخل بين المباحثات المرحلية، والمحادثات النهائية فى وقت واحد، ولا شك أن غياب التنسيق العربى بين سوريا وقيادة عرفات فى مرحلة التفاوض الحاسم تشكل جانبًا سلبيًا واضحًا على مستقبل الدور العربى كله فى المنطقة.

المشهد التالى لمسرح العمليات

إن البحث فى التوقعات المنتظرة خلال السنوات القليلة القادمة لمستقبل الشرق الأوسط يبدو أمرًا محفوفًا بالمخاطر، فالتغيرات سريعة، والتحولات مفاجئة، والشعور العام فى المنطقة يتأرجح بين التشاؤم والتفاؤل عدة مرات فى الشهر الواحد وفقًا لتصريحات الأطراف ومواقفها التفاوضية، وما نراه من كرة الثلج فوق سطح المياه هو أصغر بكثير مما لا نراه فى أعماقها، ومع ذلك فإننا نجازف زاعمين أن التسوية قادمة، ولكننا لا نستطيع أن نجزم أن السلام قادم، فالأخير طرح يقوم على أسس تتميز بالعدالة والشمولية، وهما شرطان لا يبدو تحقيقهما مؤكدًا حتى الآن، واستقراء التاريخ الحديث يوضح بشكل لا لبس فيه أن أية تسوية غير متوازنة ولا تسمح بحد أدنى من العدالة النسبية لن يكتب لها الدوام؛ إذ إن شعور طرف بالإجحاف الذى لحق به سوف يؤدى بالضرورة إلى غيبة السلام وافتقاد الأمن واستمرار المخاوف، كما أن زهو الطرف الذى تمت التسوية لصالحه يؤدى به هو الآخر إلى حالة من استمراء ما تحقق، والمضى بنفس الأسلوب، واعتماد ذات السياسة.

ولعل درس الحرب العالمية الأولى هو خير شاهد على صحة ما نقول، فقد كان الشعور بعدم التوازن بين الأطراف فى تسويات ما بعد تلك الحرب هو المقدمة الطبيعية لتفريخ الفكر القومى المتطرف وميلاد الحركة النازية ونشوب الحرب العالمية الثانية، لذلك كله فإننا نأمل أن تحقق التسوية درجة من درجات العدالة التى يشعر فيها كل طرف بأنه قد حقق معظم تطلعاته ولا أقول كلها. أما ما هو غير ذلك فلن تكون له إلا نتائج سلبية على مستقبل المنطقة بعد صراع استمر قرنًا كاملاً منذ بدأت بوادره فى نهاية القرن التاسع عشر حتى انتهى القرن العشرون بفصول مثيرة لمشاهد مختلفة من ذلك الصراع على أرض هذه المنطقة، الحساسة بثروتها، المتميزة باستراتيجيتها، ذات القيمة بتراثها الروحى، وتداخلها الحضارى والثقافى.

ولا شك أن عقد قمة عربية خلال الشهور القليلة القادمة سوف يكون له أثره الإيجابى فى دعم الموقف التفاوضى لكافة الأطراف العربية خصوصًا الفلسطينى منها بشرط أن تكون قمة عملية تدخل إلى جوهر القضايا، وتعالج الأمور بحكمة وموضوعية، بعيداً عن الشعارات المكررة، والقوالب المعتادة، والأفكار المستهلكة، ونستطيع فيها أن ننحى جانبًا بعضًا من مشكلاتنا المزمنة للبحث فى المستقبل حتى نعفيه من سلبيات الماضى وخطاياه التى لا تخفى على أحد.

الدور المصرى على المسرح الجديد

إن الدور المصرى ليس معطاة تاريخية بلهاء، ولكنه نتاج تراكم طويل لعبت فيه الجغرافيا دوراً فاعلاً، فمصر «دولة ملتقى» اجتمعت لديها كل أسباب التفوق وكافة عناصر التميز، كما أن تعددية المسار المصرى بين حضارات أفريقيا والبحر المتوسط فى جانب، والحضارة العربية الإسلامية فى جانب آخر قد تركت فى مجملها بصمة رائعة على التكوين الثقافى المصرى، الذى اعتمد دائمًا على عبقرية الزمان والمكان عندما يلحق بهما العنصر البشرى المتكامل برغم تفاوت التوزيع الديموغرافى.

من هنا فإن عروبة مصر ليست رداءً نرتديه حين نريد، ويخلعه عنا غيرنا حين يشاء، فدور مصر المركزى المحورى لم يكن منحة من غيرها ولكنه جاء نتيجة طبيعية لدور قيادى طويل وتضحيات قومية جسيمة، مع تحمل مسئوليات ضخمة قامت بها مصر نتيجة الإحساس بالأبوية القومية عبر القرون، والذى يدعونى الآن إلى طرح هذه الحقائق المستقرة، هو ما تروج له بعض الدوائر المعادية للدور المصرى والتى تهمس فى كثير من أروقة السياسة الدولية والإقليمية أن ذلك الدور سوف يتعرض للتهميش فى ظل التغيير الجذرى قد يطرأ على المنطقة نتيجة الانتقال من مرحلة إلى أخرى فى الصراع العربى الإسرائيلى، وقد تناسى أصحاب هذه التوجهات الخبيثة أن مصر هى التى قادت المنطقة حربًا وسلامًا، وأن كل المبادرات المهمة قد صدرت عنها، وكل الأفكار الكبرى انطلقت منها، وعندما قاطعت الدول العربية مصر لعقد كامل من الزمان لم يغب الدور المصرى، ولم يتضاءل تأثير القاهرة فى السياستين الدولية والإقليمية، وذلك لا يعنى بالطبع أننا غير مدركين لكل المحاولات التاريخية لعزل مصر عن دوائرها المفتوحة ومحاولة حصرها فى دائرة واحدة منها.

إن «اتفاقية لندن» عام 1840 كانت محاولة واضحة فى هذا السياق خلال القرن التاسع عشر، كما كانت حرب 1967 هى محاولة واضحة أخرى فى القرن العشرين، وكان الهدف دائمًا هو حصار مصر داخل حدودها وإيقاف تأثيرها على من حولها، وندرك الآن أن هناك محاولات خفية تحاول توجيه مصر بعيدًا عن المشرق العربى مع تحجيم دورها فى الجنوب، وإضعاف علاقتها مع دول المغرب العربى، ولا شك أن دعاة هذا التوجه إنما يستثمرون أوضاع العالم العربى وحالة فقدان الثقة المتبادلة بين أقطاره، مع التطلع الدائم إلى إقامة علاقات مباشرة بين القوى الكبرى والدول العربية منفردة، وهنا لا نغفل أن غزو الكويت عام 1990 وتداعيات الموقف العربى بعدها سوف يبقى علامة سلبية على طريق العمل العربى المشترك . .

. . إن محاولة استمالة بعض الدول العربية فى ظل ما يسمى بثقافة السلام، واستقطاب البعض الآخر من خلال ارتباطات اقتصادية، وتجارية طويلة المدى بعد استكمال التسوية السلمية . إن ذلك كله يدعونا ـ كعرب وليس كمصريين فقط ـ إلى ضرورة الوعى الكامل بما يدور حولنا وما يخطط لنا، وليدرك الجميع أن قيادة مصر كانت ولاتزال وسوف تظل هى الضمان الحقيقى لسلامة الجبهة العربية، وصدق توجهاتها القومية، إن الدور المصرى قابل للتطور، ولكنه غير قابل للتآكل، لأن غياب هذا الدور يعنى أمورًا كثيرة لا داعى للخوض فيها، خصوصًا وأن التلازم بين الوصول إلى التسوية الشاملة، وتحقيق السلام العادل ليس مؤكدًا، فى ظل استمرار معطيات كثيرة يقع فى مقدمتها بقاء الملف النووى لإسرائيل على ما هو عليه، فالتسوية إجراء قانونى ولكن السلام تحول إنسانى.

. . إن المسرح قد اكتمل تجهيزه للمشاهد الجديدة، واللاعبون قد تهيئوا للأدوار المتعددة، وسوف يفتح الستار عن شرق أوسط مختلف تبدو كل ملامحه واضحة، وكل أدواته جاهزة، وكل رموزه قادمة.

واكتملت ملامح العالم الجديد

كنت ممن يتحفظون على استخدام مصطلح «عالم جديد» مفضلاً أن نسميه بالعالم المختلف، وكانت حجتى فى ذلك دائمًا أن الهيكل التنظيمى والإطار القانونى للعلاقات الدولية لم يتغيرا، فالأمم المتحدة قائمة، ومجلس الأمن ما يزال بؤرة السلطة فيها، ومحكمة العدل الدولية تمارس دورها، والوكالات المتخصصة مستمرة فى تحقيق أهدافها، كما أن المنظمات الإقليمية لم تندثر بعد، رغم المسميات الجديدة من نوع «العالمية»، و«الكونية»، و «العولمة»، ولكننى أعترف اليوم أننى بدأت أراجع تلك القناعة لكى أقول إنه يبدو لى أننا بالفعل بصدد عالم جديد اكتملت ملامحه أو تكاد، حيث أثبتت التطورات السريعة عبر السنوات القليلة الماضية، أن المسألة لم تكن مجرد انتهاء الحرب الباردة أو اختفاء الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى تقود منظومة عقائدية لدول شرق أوروبا، كما أن الأمر لم يقف عند حدث رمزى، هو تحطيم سور برلين، وإعلان عودة الدولة الألمانية الموحدة، بل تجاوز ذلك كله لكى يطرح أمامنا شكلاً جديداً للعلاقات الدولية، ويفرض على الذين كانوا يتحفظون على تعبير النظام العالمى الجديد الاعتراف به أخيراً بعد أن أصبح واقعا لا يمكن إنكاره، بل يجب الاعتراف به، والسعى لدراسة متعمقة لأبعاده، برغم أن المؤسسات العالمية باقية، والمنظمات الدولية قائمة ولكن الدنيا تغيرت، والقوى تبدلت، والمواقف تحولت. . ويمكن أن نستعرض بعض الملامح التى تتكون منها صورة عالم اليوم فى عدد من النقاط الجوهرية وأهمها :

أولا : إذا كانت الديمقراطية وسيلة لتنظيم الحياة السياسية للدولة، فإنها تبدو أيضًا مبدأ يجب التسليم به فى العلاقات بين الدول الأخرى، ولقد توهمنا لسنوات طويلة أن التسليم بمبدأ (صوت واحد لكل دولة) مهما كان حجمها، هو رمز لديمقراطية العلاقات الدولية، واعتبرنا أن طبيعة إجراءات العمل فى الجمعية العامة للأمم المتحدة تجعلها بمثابة برلمان دولى، تستطيع فيه الشعوب المقهورة أن تنفس عن

مشاعرها التى لا تتحقق لها من خلال مجلس الأمن الذى يبدو حلفًا للأقوياء، ومحصلة لمراكز القوى الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والأمر فى ظنى أن ديمقراطية العلاقات الدولية تمر حاليًا بأسوأ مراحلها فى نصف قرن الأخير، حيث تبدو غطرسة القوة أمرًا مقبولاً كما أصبح الحوار مفقودًا، وسيطر مفهوم «المنولوج» على العلاقات الدولية بحيث تتحدد المواقف من طرف واحد فى وقت تختفى فيه إرادة الشعوب وتتجمد آمالها وتتوارى طموحاتها.

ثانيا : إن تفرد قوة دولية واحدة بالهيمنة على عالم اليوم وانفرادها بعملية إعادة ترتيب الأوضاع وفقًا لمصالحها وأهداف حلفائها، إن هذا الأمر قد أدى إلى خلل كبير فى العلاقات الدولية نتج عنه انعدام التوازن الذى كان يسمح لعدة عقود مضت بأن تكون هناك مراجعة للمواقف، وحسابات علوية تدعو القوى الأعظم بأن تفكر مرتين قبل اتخاذ قرار ضخم من نوع قصف عاصمة دولة، أو انتهاك سيادة كيان سياسى مستقل، حتى أصبح الأمر بالنسبة للقوة المسيطرة على عالم اليوم، كما لو أن القرار الخارجى لم يعد يختلف عن القرار الداخلى فى شيء، وكأن وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية هى وزيرة داخلية العالم بأسره !.

ثالثا : إن مفهوم سيادة الدولة الذى عشنا نردده لسنوات طويلة، والذى أفنى شرّاح القانون الدولى أعمارهم فى تأكيده وملئوا مؤلفاتهم بالترويج له، إن هذا المفهوم يبدو قلقًا للغاية فى هذه المرحلة من تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، فقد كاد التدخل فى شئون الغير أن يتحول إلى حق تحميه نظريات جديدة تقوم على التشدق بحقوق الإنسان، أو الدفاع عن الديمقراطية، أو صيانة البيئة، أو حتى القيام بعمل وقائى لحماية الجيران، وهذه كلها أطروحات جديدة تبدو امتدادًا طبيعيًا للفكر المستفز للظاهرة الاستعمارية فى أوج مراحلها، ولكن الخطورة الحقيقية أنها تطل علينا اليوم وسط غلالة من المبادئ والقيم، وفى ظل إطار قانونى يجادل به أصحابه دفاعًا عن الباطل وقهرًا لإرادة الآخر، وانتهاكًا لسيادته.

رابعًا : إن مسألة حقوق الإنسان هى الأخرى تبدو الآن أقرب ما تكون إلى الحق الذى يراد به باطل فى ظل ازدواج المعايير الدولية، وسياسة الكيل بمكيالين، فحقوق الإنسان الفلسطينى لا تتساوى أبدًا مع حقوق الإنسان الإسرائيلى، وحقوق الإنسان الأمريكى تبدو فى النهاية فوق الجميع، ولعل هذا الاهتزاز فى نسق القيم

الدولية، يمثل فى مفهومنا أخطر ما يمكن أن يتهدد مستقبل البشرية، فقد كنا نتصور أن الإنسان قد قطع شوطًا كبيرًا فى الحفاظ على حد أدنى لحقوقه، وهو يحتفل بمرور خمسين عامًا على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، ولكن الصورة تبدو غير ذلك تمامًا، فقد جرت عملية تشويه مغلوطة لفلسفة حقوق الإنسان، كما جرت عملية تجريد متعمدة للإطار السياسى والاجتماعى لها.

خامسًا: إن استسلام قوى عملاقة من حجم الصين والهند وروسيا الاتحادية وقبلهم الاتحاد الأوروبى - ككيان واحد - لما يجرى فى عالم اليوم، هى شواهد تضاعف القلق لدى إنسان العصر، فبرغم المحاولات التى تبدو إرهاصاتها على استحياء لخلق نوع من التنسيق بين الكيانات الكبرى فى مواجهة الدور الأمريكى المنفرد، إلا أن واقع الأمر يشير إلى غير ذلك، فالتناقض القومى بين هذه القوى ما زال يمثل صراعا دفينًا لا يمكن تجاوزه، كما أن قوة كبرى مثل الصين مازالت تقنع بدور دولى محدود لايتناسب مع حجمها السكانى وثقلها السياسى، ودول الاتحاد الأوروبى تبدو أقرب إلى دور المراقب فى العلاقات الدولية الحالية منها إلى دور الشريك الفاعل فى القرار الدولى المعاصر، أما روسيا الاتحادية فإن مشكلاتها الاقتصادية تجعلها عبئا على الغرب وليست ندًا له، واليابان قوة اقتصادية مقلمة الأظافر تشعر بتبعية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية، أما الهند فهى لا تزال حجمًا كبيرًا دون أن تكون لديها نوعية تتناسب معه، والنمور الآسيوية تحولت إلى قطط، والقوى اللاتينية غير ناضجة بحكم التاريخ لممارسة دور بارز، وغير مؤهلة بحكم الجغرافيا للتأثير فى قلب العالم، وأفريقيا تعانى أكثر من غيرها من مشكلات الصراعات العرقية، والصدامات القبلية، ومراهقة النظم السياسية، فضلاً عن التصحر والمجاعة ونقص الموارد وشيوع الفساد السياسى والمالى وسوء استخدام السلطة والثروة.

سادسًا: إن أبرز ما يقلقنا فيما نشهده من أحداث العصر، هو أنه تجرى عملية استخدام فاضحة للمنظمات الدولية وفى مقدمتها الأمم المتحدة وتوظيفها فى خدمة أهداف القوة المسيطرة عليها حتى أن الأمم المتحدة تصبح منظمة أمريكية، تضرب «واشنطن» بقفازها المدنيين والأبرياء فى مواقع كثيرة من خريطة عالم اليوم، وأحيانًا تضع القفاز جانبًا، وتتولى التأديب مباشرة، دون الحاجة إلى علم الأمم المتحدة باعتبارها قد أصبحت جزءًا لا يتجزأ من أدوات سياستها الخارجية.

سابعا : إن دور الإعلام المعاصر، وتنامى وسائل الاتصال فى ظل ثورة المعلومات، قد أدت كلها هى الأخرى إلى تجسيد حجم المعاناة، وتوصيل الحقيقة مباشرة إلى كل بيت فى أركان الدنيا الأربعة، فنحن بحق فى عصر الحروب التليفزيونية، حيث نشاهد القصف لحظة وقوعه، وبذلك أصبح العالم فى معظمه مراقبًا - فى مقاعد المتفرجين - لفصول مسرحية حزينة أقرب إلى المأساة منها إلى الملهاة بكل أبعادها الإنسانية ومعاناتها البشرية.

. . فإذا كانت هذه هى الملامح الرئيسية، والخطوط العريضة لما أصبحنا نقبل بتسميته (العالم الجديد)، فإنه يتعين علينا أن نتساءل أين نحن من هذا الذى يجرى فى سنوات الوداع لألفية كاملة من تاريخ الجنس البشرى، خصوصًا وأننا نستقبل القرن الحادى والعشرين وسط عالم أكثر اضطرابًا من ذلك العالم الذى استقبلنا به القرن العشرين منذ مائة عام؟ . . إننى أسمح لنفسى هنا بأن أقدم اجتهاداً ينطلق من عناصر ثلاثة :

1 - إن سياسة الحصار التى ابتدعتها القوى المؤثرة فى عالم اليوم تكاد تطوق العالمين العربى، والإسلامى دون غيرهما، ورغم أننى أتحفظ كثيرا على التسليم المطلق بالمفهوم التآمرى للتاريخ، إلا أننى أسقط أحيانًا فريسة إحساس عميق بأن هناك محاولة لضرب كل امتدادات الحضارة العربية والإسلامية، ويكفى أن نتأمل ذلك الشريط الطويل للأحداث الدامية فى كوسوفو والبوسنة وأفغانستان والصومال والجزائر والأرض الفلسطينية المحتلة وغيرها من مناطق الاضطراب والمعاناة، ثم ذلك الحصار المطبق على العراق وليبيا والسودان، لكى أقول إننا على ما يبدو مستهدفون بالدرجة الأولى لأسباب عنصرية لا تخلو من رواسب تاريخية، وقد يقول قائل وكيف تغفل أخطاء بعض الحكام الذين قادوا دولهم إلى الدائرة الشريرة للحصار؟ وهنا أقول إن توزيع أدوار بعض أصحاب القرار فى النظم السياسية المعاصرة فى العالمين العربى والإسلامى، يبدو هو الآخر فصلاً من فصول المؤامرة الكبرى، وموردًا مطلوبًا لنزيف الدم لا يتوقف، ومصدراً لمتاعب لا تنتهى.

2 - إن هناك شعوبًا تبدو عصية بطبيعتها، وتحتاج إلى عملية ترويض لا يمكن التقليل من تأثيرها، ولعل الشعب العراقى هو نموذج من هذا، وربما كانت إيران

متهمة بشيء من ذلك هى الأخرى، ولابد من تأديب الشعوب التى لا تبدو طيعة فى التوجيه، أو سهلة فى الخضوع للأقوى، والاستهداف نظرية تقليدية فى السياسة الدولية والإقليمية، ولقد عانينا منها فى مصر على امتداد العصور، فبلدنا مستهدف دائمًا، فهو يثير الأطماع ويغرى بالضغوط، لأننا مركز ثقل المنطقة، أو كما يقولون إنه «إذا عطست مصر أصيب الشرق الأوسط كله بالأنفلونزا» !

3 ـ لابد أن نعترف أن كل التداعيات التى نعانى منها اليوم، لم تولد فى لحظة ولم تبدأ من فراغ، فغطرسة القوة ظاهرة تاريخية عرفتها كل الإمبراطوريات الكبرى، وعانت منها الأمم والشعوب على مر التاريخ، سواء أكان ذلك فى عصر الكشوف الجغرافية أو الظاهرة الاستعمارية، خصوصًا وأن حركة التحرر القومى قد خمد لهيبها، كما أن صحوة العالم الثالث قد دخلت فى مرحلة بيات شتوى لا تبدو له نهاية فى المستقبل القريب.

. . إننى أريد أن أقول وبصراحة شديدة إن مظاهرات الشارع العربى احتجاجًا على قصف عاصمة عربية هى مؤشر لحالة الانفعال العاطفى التى تحتاج إلى أن تصبح صحوة عقلية أكثر منها ظاهرة صوتية، فنحن العرب ـ حكامًا وشعوبا ـ مطالبون اليوم بمراجعة أمينة لماضينا القريب، وحاضرنا القائم، إذا كنا نفكر بجدية فى مستقبل أفضل، ولست من دعاة التناطح مع الحائط، كما أننى لست من المتحمسين لشطحات الانتحار القومى، ولكننى أطالب بأسلوب مختلف فى التفكير يتناسب مع معطيات عالم جديد، ويسمى الأشياء بمسمياتها، ويعطى الأمور حقها من البحث والدراسة، ويوظف أفضل الكفاءات المتاحة فى أنسب مواقع الحكم والإدارة، ومراكز صنع القرارين الداخلى والخارجى.

. . كما أننى لا أتحمس أيضًا فى الوقت ذاته للطرح المتشائم الذى يرى أن الصورة قاتمة تمامًا وأن الضوء بعيد جدًا، فالأمر مختلف عن ذلك إذا ما قويت العزائم، وصدقت النوايا، وخلصت الجهود، وأنا لا أنكر بالمناسبة أن نهاية 1998 قد حملت معها للعرب ثلاثة أنباء ـ على الأقل ـ تبدو مزعجة إلى حد كبير أولها: التصعيد فى المواجهة بين العراق ومفتشى الأمم المتحدة والتى انتهت بقصف عاصمة العباسيين بأحدث صواريخ العصر وأكثرها دمارًا، وثانيهما العقبات التى تعترض مسيرة السلام على نحو أجهضت به إسرائيل الميلاد الحقيقى لاتفاق «واى بلانتيشن»

لتدخل بنا فى دوامات الانتخابات الإسرائيلية المبكرة، ثم كان النبأ الثالث هو تدنى أسعار البترول لأقل مستوى وصلت إليه فى العقود الأخيرة، وكأن اللذين يستنزفون العرب لا يكتفون بنهب مواردهم فى نفقات التسليح وحملات التأديب، ولكنهم يتجاوزون ذلك إلى التحكم فى أسعار البترول بشكل يؤثر سلبيًا على اقتصاديات الدول المنتجة له، وكأنها عقوبة مزدوجة عند المنبع والمصب فى وقت واحد.

إننى أخرج من هذا السياق كله لكى أقول إن مثل هذه الأشياء التى تدعو إلى القلق والغضب لا يجب أن تجرفنا إلى مستنقع اليأس، كما أننا لا يجب أن نشعر أننا جزيرة منعزلة عن عالم اليوم بكل ما له وما عليه، بل يجب أن نتجه فى ثقة وحماس للمشاركة فى أحداثه والانتقال من مواقع ردود الفعل إلى مواقع الفعل ومراكز التأثير، لأننا لسنا حالة مرضية وحيدة فى عالم اليوم كما أن الاستسلام لمشاعر الإحباط يؤدى بالأمم والشعوب إلى حالة من الانفصام والتخبط وهما أمران لا نبدو فى حاجة إليهما، بل إن نفحات هذه الأيام الثرية بعطائها الروحى حيث يصوم المسلمون، ويحتفل بعيدهم المسيحيون، ويشتركان سويًا فى استقبال عام جديد، إن هذه الأيام يجب أن تعطينا إحساسًا مختلفًا، ودفعة قوية، وصحوة تجدد فينا روح حضارتنا الشامخة وتراث تاريخنا العريق، فالأمم العظيمة لا تصنعها إلا الآلام الكبيرة، والأحزان النبيلة، والمعاناة القاسية.

قراءة فى أوراق المستقبل

استغرقنا الماضى . . وأهلكتنا المرجعيات . . نصحو على ذكريات التاريخ المجيد . . وننام فوق أمجاد التراث التليد . . نلوك أحداث الأمس . . ونغفو عن صحوة الغد . . كان ذلك دائمًا هو حال أمتنا ، حتى أطلق عليها غيرها اسم «الأمة الماضاوية» باعتبار أن شعوبها مجرد «ظاهرة صوتية» . . فهل حان الوقت لكى نفكر بشكل مختلف ، ونعمل بروح جديدة؟ . . أظن أنه لا مفر من ذلك فى مواجهة عالم يموج بالتيارات العاتية ، وتتحكم فيه عقول جبارة استطاعت تعظيم قدرات دول على حساب أخرى ، وتفعيل أدوار نظم خصمًا من غيرها ، لقد وصلت إمكاناتهم إلى حد القدرة على صنع (المصادفة التاريخية)ذاتها والتدخل فى المسار الطبيعى للأحداث ، وكلها أمور تشير بأصابع الاتهام إلى قوى مستترة درجت بعض الكتابات على تسميتها بالحكومات الخفية ، وهى التى تمارس تأثيرًا محسوسًا فى تغيير المواقف وإعادة ترتيب الأوضاع ، وفقًا لأعلى درجات تكنولوجيا العصر وأدواته الجديدة .

ولست أحاول بذلك أن أضع قيدًا على طموحاتنا ، أو أقلص من مساحة الحركة المتاحة أمامنا ، ولكننى أود فقط أن أسجل أننا نعيش عالمًا مختلفًا يبدو كل من فيه واعيًا ويقظًا بل ومتربصًا . . ونحن فى مصر مطالبون ـ بحكم الأدوار التاريخية ، والزعامة القومية ، والريادة الإقليمية ـ بأن نشد المنطقة إلى الأمام برغم كل المصاعب والمتاعب والحساسيات ، ولن يتحقق ذلك بغير رؤية شاملة للمستقبل ؛ نرصد من خلالها عوامل القوة ونقاط الضعف ، فاستشراف ما هو قادم مرتبط دائمًا بما هو قائم ؛ لذلك فإن البداية الصحيحة تكون بطرح بعض الأفكار المحددة والتى يمكن أن نتعرض لعدد منها فى النقاط التالية :

أولا : إن الحساب الصادق لإمكانات الذات دون مبالغة بالزيادة ، أو تهوين بالنقص هو أمر ضرورى لتحديد نقطة الانطلاق ، وأحسب أن من أبرز عيوبنا عند

تقييم حاضرنا هو تأثرنا الزائد بالماضى فإما أن نضيف إلى ذلك الحاضر ما لم يعد فيه من أمجاد قديمة أو ننتقص من قيمته تأثراً بأوضاع جديدة وكلا الأمرين يعكس حالة من عدم التوازن التى تصعد بنا أكثر مما نستحق، أو تهبط معنا إلى حيث لا يجب الهبوط . . دعنا نقول بغير مواربة إننا أمة تملك مقومات هائلة، ولكنها فى الوقت ذاته معطلة بفعل عوامل كثيرة لا نحتاج إلى الخوض فيها، أو شرح أسبابها.

ثانيا : ليس خافيًا أن كاهل أمتنا ينوء بأحمال ثقيلة لتراث ضخم من التقاليد الفكرية، مع رصيد كبير من القيم الاجتماعية، بحيث يشكلان معًا أسطورة تاريخية سكنت عقولنا منذ عصور سحيقة، وأسهمت فيها قرون الظلام السابقة على ميلاد مصر الحديثة بكل ما حملته للمنطقة من عوامل التغيير وأسباب التقدم، وقد تكون هذه النقطة بالذات هى ركيزة أساسية عند التفكير فى المستقبل الذى لا يمكن أن نتصور ملامحه بدون عملية ترشيد واعية لهذه التقاليد الفكرية، وتلك القيم الاجتماعية، فنحن لا نستطيع التحدث عن الغد بلغة الأمس، إذ إن التطور هو جوهر تجدد الحياة وفلسفة حركة الكون.

ثالثا : لعل التقليب فى أوراق المستقبل يستدعى بالضرورة جوانبه المختلفة . . الفكرية والثقافية، السياسية والدولية، الإنسانية والاجتماعية، الاقتصادية والإعلامية، وكلها محاور للرؤية المتكاملة، لأن النظرة الجزئية كانت ولا تزال واحدة من أسوأ عيوبنا . . فنحن نتناول القضايا غالبًا من منظور شخصى أو زاوية واحدة غافلين عن عشرات الأمور المتصلة بالموضوع إما عن عمد أو عن غفوة تبلغ حد الغيبوبة فى كثير من المواقف.

رابعًا : سوف يظل «التعليم» هو قضية القضايا ومفتاح العصر القادم و«مصباح علاء الدين» إلى المستقبل، لأنه هو الذى يصوغ عقل الأمة ويصقل وجدانها، بل ويصنع ضميرها الفكرى والوطنى، والتأثير بالتعليم هو تأثير عند المنبع، مثل حجز الضرائب عند المصدر، ولكن التعليم فى بلادنا مشكلة كبيرة بسبب تأثيرات متعددة تتصل بجوانب العملية التعليمية المعقدة بعناصرها من معلم إلى طالب مروراً بالمدرسة أو المعهد أو الجامعة، وكلها تحتاج إلى نظرة مختلفة، تستوعب تطورات الحياة الحديثة وآفاق المعارف الجديدة وتعتمد على إكساب الأجيال الجديدة ملكة

«التعلم الذاتى» دون «التعليم بالتلقين» ، كما أن المطلوب فى النهاية هو صنع طريقة للتفكير ومنهج للعقل وأسلوب لمواجهة المشكلات ، مع تنمية القدرات الذاتية والتدريب على مهارات العصر التى وفدت مع الثورة العلمية والانجازات التكنولوجية ، على أن يتحقق كل ذلك فى ظل تربية سياسية واعية تعطى أبناء المستقبل اهتمامًا تلقائيًا بالحياة العامة السليمة ، وإحساسًا ذاتيًا بضرورة المشاركة الوطنية البناءة .

خامسًا : تبقى عملية التوازن بين الفرد والجماعة والتى هى جوهر النظم السياسية والفلسفة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية ، ولعل استقراء أحداث القرن العشرين هى خير شاهد على ذلك ، فالتفاوت بين النظم الشمولية ، والنظم الفردية ، والتباين بين الفلسفات المختلفة لتنظيم المجتمعات ، هى دليل على ضرورة إيجاد صياغة عصرية للعلاقة بين الفرد والدولة وأهمية استدعاء التوازن المفقود بينهما ؛ إذ أن الشطط على الجانبين يؤدى إلى خلل حتمى فى شخصية النظام السياسى ، فسحق الفرد باسم الدولة كان دائمًا هو خطيئة الدول الشيوعية ، بينما كان طغيان دور الفرد على الجماعة هو نقيصة الفكر الرأسمالى فى ظل الآليات المطلقة لحركة السوق وإعمال قانون العرض والطلب فى ظل مفهوم «الدولة الحارسة» .

. . تلك هى عناصر يمكن الاستعانة بها عند التصدى لدراسات المستقبل وفهم أبعاده ، ولقد لاحظ كل الذين عكفوا على البحث فى أوضاع مصر المعاصرة وفهم طبيعة مشكلاتها والسعى لحلولها ، أن هناك ثلاثة أسباب عامة تكمن وراء ماتعرضت له الكنانة من متاعب فى النصف قرن الأخير وهذه الأسباب هى :

(1) انعدام عنصر الاستمرار والمتابعة لما يجرى وما جرى ، فنحن نحسن البدء فى كل اتجاه ولكن قلما نستمر فيه بذات الحماس الذى بدأنا به ، بحيث تصبح خطواتنا تعبيراً عن فورات مؤقتة ترتبط بظروف معينة لا تلبث أن تتوارى فتختفى معها روح البداية لتزوى الفكرة رويداً رويداً وتتجه إلى زوال ، بل إننا على المستوى اليومى لانعرف مفهوم الصيانة للمرافق أو المنشآت ، ولا نعنى باستمرارية الاهتمام بما أنجزناه . . ولعلى أذكر هنا أننا قد بدأنا إنشاء المفاعل الذرى وأبحاث الفضاء وعمليات تطوير الصواريخ قبل كل دول المنطقة ، بل إننى أذكر أيضًا أن مصر كانت شريكًا للهند فى منتصف الستينيات بمشروع لصناعة الطائرات تعبيراً عن تكنولوجيا

العالم النامى فى إطار حركة عدم الانحياز، وكان من المقرر أن تقوم الهند بتصنيع جسم الطائرة بينما تقوم مصر بتصنيع الجزء الأكثر أهمية وهو «موتور الطائرة» فأين نحن الآن من ذلك الطموح الكبير.

(2) افتقار جهودنا أحيانًا إلى الجدية الكافية، إذ ينبغى أن نعترف بأن كثيراً من أقوالنا لم تتناسب مع أفعالنا، وأن الشعارات قد حجبت عنا الرؤية الصحيحة لما يجب أن يكون، كما أن الرغبة فى إرضاء الجماهير ظاهريًا قد صرفت الكثير من إمكاناتنا لخدمة أهداف قصيرة دون الوعى بقيمة الجهود المهدرة والأوقات الضائعة، ولحسن الحظ أن مصر قد بدأت تبرأ فى العقد الأخير من هذا الداء إلى حد كبير، خصوصًا على الصعيد الاقتصادى، فرئيس البلاد لا يستصوب أسلوب العمل الدعائى من أجل الاستهلاك المحلى، كما أنه ليس مغرمًا بتقديم صورة وردية عن الأوضاع القائمة طلبًا لشعبية زائفة، أو مضيًا وراء «ديماجوجية» الحكم التى آن الأوان لاختفائها.

(3) غياب الرؤية الشاملة للقضايا وندرة التناول الكلى للمسائل والاكتفاء بالنظرة الجزئية للأمور، بينما الدنيا المتقدمة فى عالمنا تقول شيئًا آخر، فلابد من وجود رؤية تسمح بالتصور الكامل للمستقبل وفقًا لخيال طموح وواقعى فى ذات الوقت، كما أن اتباع نظام معين وأسلوب محدد فى مواجهة كافة المشكلات هو أمر يؤكد فى النهاية سلامة المجتمع وازدهار الدولة، وإذا تأملنا النهج الذى نسلكه لمعالجة واحدة من مشكلاتنا فسوف نكتشف أننا ندور حول المشكلة ولا نقتحم جوهرها، كما أننا نكتفى فى الغالب بعلاج جزئى يزيل عن كاهلنا عبء المشكلة وقتيا مع ترحيل آثارها لفرصة قادمة!..

.. هذه فى تصورى بعض الأطروحات العامة لمجمل أحوالنا أمام بوابة المستقبل وهى تحتاج إلى رصد تفصيلى أرجو أن يتاح لنا قريبًا، بل إننى لا أتجاوز حدودى كثيراً لو قلت إننى أتصور أننا بحاجة إلى أساتذة علم الاجتماع والأطباء النفسيين وخبراء العلوم السلوكية بنفس قدر حاجتنا إلى علماء الاقتصاد ومفكرى السياسة، إذ لابد أن يزول عن كاهل مصر عبء التاريخ الطويل والتراث الثقيل من القيم

والتقاليد والأفكار، سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع كله . . فالنمط المصرى، بل والعربى يحتاج الآن أكثر من أى وقت مضى إلى مراجعة أمينة للذات وصدق زائد مع النفس ومكاشفة كاملة مع الغير . . إذ لابد من تبنى قيم العصر، والقيام بعملية موازنة شريفة بين الثوابت والمتغيرات، وإجراء نوع من الفرز بين ما لا تفريط فيه وبين ما لا يجب التمسك به، وعبقرية الشعوب تتجلى فى ذلك أكثر من سواه، ولقد وصف الماضى الشامخ أجدادنا بالعبقرية، ولن يصم المستقبل الواعد أجيالنا بالغفوة، إذا ما كانت الجدية والاستمرارية والرؤية الشاملة هى أدواتنا الجديدة، ونحن على أعتاب قرن قادم. قرن لا مكان فيه إلا لمن يستخدم أدواته الفكرية، ويلتمس أساليبه العلمية ويسعى جاهداً ليتخذ موقعه الصحيح فوق خريطة عالم مختلف شكلاً ومضمونا. ونحن نملك رصيداً بشريًا ضخمًا بمفهوم الكم ويمكن تحويله إلى رصيد مؤثر بمنطق الكيف إذا ما أدركنا أن العقل هو السيد، وأن العلم هو السلاح، وأن العمل هو الطريق نحو غد أفضل . .

لقد أصبحت الدراسات المستقبلية ظاهرة عصرية يتجه إليها الباحثون فى عديد من التخصصات، ولكنها تظل فى النهاية اجتهاداً تعوزه السلامة العلمية بسبب السقوط غالبًا فى واحد من نقيضين هما التهويل أو التهوين، إذ إن التنبؤ لا يستند فى معظمها إلى قياس دقيق على الماضى، خصوصًا وأن الطفرة «التكنولوجية» قد صنعت نوعًا من «الغربة المعاصرة» نتيجة الخروج عن سياق أحداث القرون الماضية، فما شهدته البشرية فى القرن العشرين يكاد يكون خروجًا على «نمطية» الفكر البشرى، وحركة الإنسان منذ نشأته، ولا يعنى ذلك بالطبع التوقف عن ولوج طريق المستقبل وارتياد سبله. ولكننى أحذر فقط من ملاحظة باتت واضحة مؤداها إن كثيراً من الأبحاث الاستشرافية تعكس روح أصحابها أفراداً أو مؤسسات، أو حتى دولا، ولكنها لا تعتمد- فى كثير منها- على منهج علمى ثابت فى التفكير كما أن قدرتها على القياس بالماضى لا تبدو دقيقة بسبب الجنوح إلى التشاؤم المفرط أحيانًا أو التفاؤل الشديد أحيانًا أخرى.

بقى أن أقول أن النغمة السائدة والتى لا تزال تتحدث عن بداية قرن جديد قد أصبحت غير ذات موضوع بعد أن أصبح الفارق بين القرنين لا يتجاوز عدداً من

الشهور، وتعين علينا وفقًا لذلك أن نجعل نهاية الربع الأول من القرن الحادى والعشرين حدًا أدنى للمساحة الزمنية لدراسة كل ما يتصل بالمستقبليات .

ولابد أن أعترف هنا أن الغوص فى مياه الغد أمر محفوف بالمحاذير ؛ لأن الحديث عن المستقبل قد يحمل فى طياته أحيانًا انتقادًا للحاضر ، كما أن التنبؤ بسلوكيات الجماعات البشرية مازال أمرًا غير مضمون النتائج ، فضلاً عن أن ارتياد طريق جديد يحتاج إلى خيال واسع ، ورؤية شاملة ونظرة بعيدة ، وهى أمور قد لاتلتقى كلها لدى مفكر واحد مهما علا قدره ، أو اتسعت آفاقه ، إذ إنه ليس خافيًا ذلك الايقاع السريع لحركة العصر التى قد تسبق كل قدرة على التنبؤ أو إمكانية للقياس ، ولكن ذلك كله لا يجب أن يقعدنا عن فتح ملفات المستقبل حتى وإن كانت الدراسة تفتقد أحيانًا إلى الدقة الكافية والإحكام النظرى المطلوب ، لذلك سوف نجتهد قدر ما نستطيع فى أن نجعل حديثنا عن المستقبل محكومًا بإطار واضح ومنهج محدد ؛ لأن استكشاف المجهول يحتاج إلى أدوات فى البحث تختلف بالضرورة عن أدوات دراسة المعلوم ، وسوف تظل القراءة فى أوراق المستقبل مسئولية أجيالنا الحاضرة من أجل أبنائنا وأحفادنا من أجيالنا القادمة .

مستقبل الصراع.. رؤية إيجابية

تراكمت لدى الأغلب الأعم من الناس فى الفترة الأخيرة رؤية متشائمة تجاه الصراع العربى الإسرائيلى سببتها سياسات إسرائيل الاستفزازية وممارستها العدوانية وانتهاكاتها المستمرة، التى اتخذت صورة منتظمة تصل إلى حد نطلق عليه «إرهاب الدولة»، حتى كادت تجمع آراء الساسة والخبراء والمتخصصين على نظرة قاتمة لمستقبل منطقة الشرق الأوسط، بلغت درجة اليأس من إمكانية التعايش المشترك بين اليهود والعرب، فضلاً عن إحساس عميق بأن فرص اتفاق السلام تتقلص وما يتاح منها لاتتحقق له فرص الوجود، ولا يتم الالتزام به أو الاتفاق حول مضمونه، وهذه رؤية لا نجادل فيها كثيراً لأن الواقع يقدمها بشكل مباشر عندما يتابع الناس الأحداث الدامية فى الأرض المحتلة على شاشات «التلفزة» وفى صدر الصحف، فالتطور فى وسائل الإعلام المرئية والسمعية والمقروءة قد وضع الحقائق بالصوت والصورة أمام ملايين البشر بشكل جعلهم تلقائيًا طرفا مباشراً فى الحكم على ما يجرى والإحساس بنتائج ما يدور.

وإذا أردنا أن نستسلم لهذا الواقع بهمومه وآلامه وأحزانه، فإن ذلك يكون مدعاة لشيوع روح الإحباط وانتشار عدوى اليأس، بينما أظن أن اعتماد رؤية مغايرة قد يكون فى النهاية أفضل بكثير من تلك التى وقعنا أسرى لها، وهنا أدعو إلى النظر بموضوعية لمسار الصراع العربى الإسرائيلى مؤكداً إن إرادة الصمود الفلسطينى وروح التضامن العربى، قد أجهضتا مخططات إسرائيل طويلة المدى، حتى أن الأخيرة لم تتمكن من قطف ثمار عدوانها الدائم وانتهاكاتها المستمرة وسياستها التوسعية، بينما ظلت القضية العربية حية فى الضمير الإنسانى مؤثرة فى المجتمع الدولى.

وقد يقول قائل إن الجانب العربى أضاع فرصًا كثيرة ورضخ فى مواقف عديدة، وهنا يكون القول تحكيمًا لا يعبر عن الواقع ولا ينطق من الحقيقة، فلقد دفع العرب

عموماً والفلسطينيون خصوصاً واحدة من أغلى فواتير النضال المعاصر ولم يستسلموا أبداً ولم يقبلوا يوماً ما لا ترضاه قوميتهم وأوطانهم ودياناتهم ثم دعنا نأخذ الأمر من منظور آخر فلفترة قريبة لا تتعدى سنوات قليلة كان هناك من يتحدث عن منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة إرهابية ويشير إلى رئيسها باعتباره مطلوباً فى عدد من الدول فى مقدمتها إسرائيل حتى بدأنا ندرك أن الأمر لايقف عند هذا الحد، فلقد تبدلت الأمور وتغيرت الأوضاع بفضل الإصرار العربى والنضال الفلسطينى، والتأييد الذى تمتعت به القضية العربية فى المحافل العالمية والمنظمات الدولية، لذلك فإننى لا أتحمس كثيراً للنغمة التى تتردد كثيرا وتدور حول مقولات من نوع أن العرب أمة ضائعة، وأن الفلسطينيين هم ضحايا العصر، وأن الحقوق لن تعود، وأن الأرض قد سلبت بشكل لا رجعة فيه، فهذه النغمة المغرقة فى التشاؤم المفرطة فى الإحباط هى واحدة من السموم التى تندرج تحت بند الحرب النفسية التى يشنها أعداؤنا علينا.

إننى أطالب بتأمل مختلف لتطورات الصراع العربى الإسرائيلى أصل فيه لنتائج مختلفة تماماً، فقد كان العرب دائماً والفلسطينيون - فى مقدمتهم - بالمرصاد لأطماع إسرائيل ومن يدعمون مسيرتها ويساندون سياستها، ورغم اختلاف الاجتهادات العربية وتباين الرؤى السياسية لبعض أقطارها تجاه أسلوب مواجهة الصراع مع إسرائيل بين السياسة والحرب، إلا أننى لا أعتقد أن هناك من فرط عن عمد بحق أو باع القضية، وكما قالوا قديماً «إنه لا يضيع حق وراءه مطالب»، لذلك فإن القضية ظلت حية فى الضمير العالمى مشتعلة فى العلاقات الدولية والإقليمية، ولم تمكن إسرائيل أبداً من حصاد زرعها الشرير وتحقيق أهدافها الخبيثة، فعلى امتداد خمسين عاماً كاملة أو ما يزيد ضحى العرب بما يملكون وما لا يملكون من أجل قضيتهم القومية الأولى، حتى تعطلت برامج الإصلاح الاقتصادى، وتعطلت مشروعات التنمية، وتحولت بعض الدول العربية بسبب أعباء الحروب وفواتير المواجهة إلى أوضاع لم تكن منتظرة لها على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، ولعلى هنا أبدى بعض الملاحظات على توجهاتنا السياسية المعاصرة وأساليب علاجنا لهذه المرحلة الحساسة من المواجهة مع إسرائيل:

أولاً: إن قضية «القدس» قد اكتسبت فى الشهور الأخيرة قدراً من الأهمية لم

تعرفه عبر تاريخها كله، حتى استقر فى ضمير المجتمع الإنسانى كله - ربما بغير استثناء - أن المقدسات الإسلامية والمسيحية لا يمكن أن تكون تحت السيادة الإسرائيلية وأن «القدس الشرقية»، هى العاصمة الطبيعية للدولة الفلسطينية، ورغم أن إسرائيل تحاول كالمعتاد وترفض بأسلوبها المعروف القبول الكامل بذلك إلا أن انتفاضة الأقصى، قد وضعت قضية «القدس» فى مكانها الصحيح رغم الآلام والدموع والدماء التى قدمها شعب مناضل فى أرضه المحتلة.

ثانيًا: إن مسألة اللاجئين ليست هى الأخرى جديدة على ساحة الصراع العربى الإسرائيلى، ولكنها ظلت دائمًا فى قلب القضية الفلسطينية مع تأجيل مستمر للغوص فيها لحين الوصول إلى المراحل النهائية للتسوية، وقد أصبحت هذه المسألة برمتها واحدة من أهم نماذج معاناة العصر بشقيها سواء الفلسطينيين الذين يعيشون فى المخيمات على امتداد نصف قرن كامل، أو الفلسطينيين الذين يعيشون فى الشتات خلال نفس الفترة، لذلك فإن «حق العودة»، يصبح مطلبًا لا تنازل عنه ولاتفريط فيه ليس فقط تطبيقًا للشرعية الدولية، ولكن لأن ذلك يمثل واحداً من أبسط حقوق الإنسان فى كل زمان ومكان، وقد يقول قائل: إن حجم مسألة اللاجئين أو حتى مسألة النازحين لا يعبر بالضروة عن الحجم الحقيقى للمشكلة فقد لا يستهوى تطبيق «حق العودة» كل من ترك الأرض الفلسطينية أثناء المواجهات الدامية بين العرب وإسرائيل، إذ إن نسبة كبيرة منهم قد استوطنوا فى دول عربية وأجنبية، وأصبحت لهم مصادر رزق ومشروعات للدخل وأجندة مختلفة للحياة، ولكن التطبيق العملى لذلك هو أن يصبح من حق أى مواطن فلسطينى أن يعود متى شاء إلى بيوت آبائه وقبور أجداده، كما أن مسألة وجود عدة آلاف من الفلسطينيين فى الأراضى اللبنانية، هو بعدٌ آخر من أكثر أبعاد هذه المسألة تعقيداً وصعوبة، والحل ليس اقتصاديًا يقوم على إجراءات مالية كما تلوح الإدارة الأمريكية أحيانًا أو إسرائيل أحيانًا أخرى، بل الحل سياسى بالدرجة الأولى يستند إلى قواعد الشرعية ومنطق القانون الدولى.

ثالثًا: إننى أحسب أن رسالة الشارع العربى فى الشهور الأخيرة، قد وصلت إلى كل الأطراف فلقد تأكدت إسرائيل ومن يدعمها أن المواطن العربى لن يقبل العبث بمقدساته أو سرقة أرضه أو إبعاد الفلسطينى عن وطنه، بل إننى أظن أن الولايات

المتحدة الأمريكية وربما أيضًا إسرائيل لم تكن تضع فى اعتباها ردود الفعل العربى الأخيرة سواء على المستويين الشعبى أو الرسمى، فحتى الدول العربية المعتدلة والتى ترتبط سياساتها طويلة المدى بإطار صداقة تقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الدول الأخرى التى تقيم علاقات مع إسرائيل - مهما كان مستواها - قد بدأت كلها تعيد النظر فى توقعاتها للموقف العربى ورد الفعل الفلسطينى تجاه تصوراتهم للمراحل النهائية من التسوية السلمية.

رابعًا: إن أحداث الشهور الأخيرة قد أتاحت لأى مراقب عربى متابع لتطورات مواقف الدول الأجنبية واتجاهات الرأى العام العالمية أن يدرك أن هذا الأمر يحتاج منا إلى دراسة جديدة تقوم على الوعى بالمتغيرات واستيعاب الحقائق التى طرأت على الساحتين الدولية والإقليمية، فلقد كان ملفتًا للنظر أنه فى الوقت الذى يتساقط فيه الشهداء الأبرياء من المدنيين الفلسطينيين، وتجرى عمليات الإعدام العلنية للأطفال بآلة الحرب الإسرائيلية الغاشمة، فى ذلك الوقت وفى ظل كل هذه الأحداث الدامية لم يكن حجم التعاطف الدولى مع الشعب الفلسطينى بنفس التوقعات، ولا أيضًا بنفس درجات القياس على الماضى، وهذا يعنى أن لدينا قصورًا حقيقيًا فى الخطاب السياسى العربى المعاصر، إذ إنه يبدو بعيدًا عن العقل الأوروبى أو الصينى أو الهندى وربما بعيدًا أيضًا عن أجهزة الاستقبال السياسية لدى عدد من الدول الإفريقية، بل والإسلامية، وإذا كانت إسرائيل قد برعت فى اللعبة الإعلامية وقطعت شوطًا كبيرًا فى عملية مدروسة لتزييف الحقائق وتشويه الصورة العربية والفلسطينية، فإن ذلك يلقى علينا بالضرورة عبئًا إضافيًا يستلزم منا إعادة النظر فى جهاز الإرسال الفكرى للرسالة السياسية العربية حتى تمضى على نفس الموجات التى يجرى استقبالها بها لدى الأطراف الأخرى، خصوصًا وأنه لا تعوز معظمنا الإمكانات المادية فى ذلك، كما أن عنصر الخبرة الأجنبية لتحقيق هذا الهدف قابل للاستئجار والاستخدام والتوظيف إذا كانت الحاجة إليه ضرورية.

خامسًا: مازلت أرى أن دورية انعقاد القمة العربية التى أقرت فى مؤتمر الملوك والرؤساء والأمراء بالقاهرة فى أكتوبر 2000، سوف تكون نقطة تحول فى القيادة الرسمية للسياسات العربية لأن اللقاء السنوى يعنى فى حد ذاته أن هناك أمة عربية تتحرك بوعى وتتمكن من تقديم الصورة اللائقة للعرب فى القرن الحادى

والعشرين ، ومهما أفرزت تلك القمم العربية من قرارات أو تمخضت عن توجهات أو توصيات إلا أنها سوف تعبر في النهاية ـ ولو رمزاً ـ عن الحد الأدنى من وحدة الصف العربي الذي يجب أن يكون هو الشكل الطبيعي للعلاقات المتبادلة بين دول أمة واحدة تجمع شعوبها كل الروابط المعروفة في العلاقات بين البشر عبر التاريخ كله ، وقد يكون من حسن الحظ أن دول الخليج العربي وفي مقدمتها «الكويت» أخذت تجدد نظرتها القومية تجاه مسألة الحصار الطويل على الشعب العراقي وهو مايعني الأمل في مصالحة عربية شاملة تقوم على مصارحة قومية واقعية .

* * *

إن خلاصة ما أريد أن أذهب إليه مع هذه السطور هو أن أنتقل بالرؤية العربية لتطورات الصراع مع إسرائيل من جانبها السلبي إلى جانبها الإيجابي ، كما أنني أريد أن يكون تحركنا محكوماً بالأمل الذي يستند إلى الشرعية ، أما اللغة المنتشرة في كثير من الأوساط العربية الآن والتي تقوم على الإغراق في التشاؤم والاستسلام للإحباط ، فإنني أراها جد خطيرة على المستقبل العربي كله ، إذ لابد من توظيف عائد «انتفاضة الأقصى» إلى تطور حقيقي للدور العربي في الصراع مع إسرائيل ، خصوصاً وأن ذلك الصراع يدخل بكل المقاييس مرحلة متقدمة للغاية يجري الغوص فيها داخل أعماق الصراع وقضاياه السياسية ، وفي مقدمتها مسألتا «القدس» و«اللاجئين» ، ولذلك يكون طبيعياً أن يحتدم الصدام وأن تكشف إسرائيل عن جوهرها العدواني المعروف وسياساتها الإجرامية التايخية ، لأن تصرفاتها العصبية وانتهاكاتها اليومية ، تدل على أنها تفقد ولا تربح وأنها تخسر ولا تكسب ، وهذه في ظني أكبر دلالة على أن عنصر الزمن على المدى القصير هو في صالح العرب إذا نجحنا في استثمار نتائج الانتفاضة ودماء الشهداء من أجل استعادة الحقوق ، واسترداد الأرض ، ورفع راية الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها «القدس الشريف» .

ثقــافة القـــرن

« لقد تزايـد دور العامل الثقـافى فى العلاقـات الدولية المعـاصرة، وأسهم فكر العولمة بقسط وافر فى ذلك التطور الملحوظ ».

نجيب محفوظ بين الأدب والسياسة

حين حصل الأديب الكبير نجيب محفوظ على جائزة «نوبل» فى الأدب عام 1988 بدا لى وكأننا نعيد اكتشافه من جديد، وكما لو كانت قيمة هذا الروائى المرموق فى حاجة إلى شهادة أجنبية أو اعتماد دولى رغم أنه حصل من قبل على جوائز عربية ومصرية ولكن يبقى «لنوبل» رنين خاص برغم الحديث أحيانًا عن الاعتبارات السياسية التى تحكمها والموازنات الدولية والإقليمية التى تؤثر فيها، ولقد دفعنى إلى طرق هذا الموضوع تلك الحلقات الرائعة من كتاب «نجيب محفوظ . . صفحات من مذكراته وأضواء جديدة على أدبه وحياته» والتى نشرها الأهرام من إعداد كاتب له وزنه فى ساحة النقد الأدبى والصحافة العربية، وأعنى به الأستاذ رجاء النقاش . . ولعلى أقول صراحة إن شخصية نجيب محفوظ ذات خصوصية فى حياتنا الثقافية والسياسية، فهى لا تبرأ - فى ظنى - من مسحة غموض عميق ولا تخلو من أبعاد تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، لذلك أتصور أن قيمته السياسية لا تقل كثيراً عن مكانته الأدبية.

. . ولقد استهوتنى دائما جوانب عديدة فى شخصية الروائى العربى الأول ولم أكن أعرفه إلا من خلال ما أقرأ له أو عنه، أو ما يصلنى من خلال بعض الأصدقاء المشتركين وبعض الأدباء الذين ينتمون إلى جيل الستينيات، إلى أن تلقيت دعوة كريمة من صديقى الكاتب الكبير الأستاذ محمود السعدنى لحضور لقاء مع صاحب نوبل ويومها ازددت إعجابا بالأديب الكبير كما ازددت دهشة بالاقتراب منه، واكتشفت أن شخصية الرجل ليست بالبساطة التى قد يبدو بها، فقد لاحظت يومها أنه يجيب على ما يريده من أسئلة ويتعلل بثقل السمع للإفلات من أسئلة لا يرغب فى التطرق للإجابة عنها، بينما يكتفى أحيانًا بضحكته العذبة المعهودة لكى يتفادى موضوعا بالكامل، ورأيت أن فى هذا الروائى الفذ درجة من الحذر الغريزى والتحفظ الواعى، ويومها قال لى إنه ينحدر من عائلة تسمى «الباشا» فى مدينة

رشيد من محافظة البحيرة، وعندئذ أصابتنى سعادة مفاجئة لا تخلو من تعصب إقليمى لا مبرر له وأنا أكتشف أن محافظتى قد قدمت للأدب العربى قطبين كبيرين هما «توفيق الحكيم» و «نجيب محفوظ»، كذلك لفت نظرى اعتزاز هذا الأديب العالمى بأصدقائه القدامى، ولاحظت درجة الود التى تربطه بالكاتب الساخر محمود السعدنى وغيره من رفاق الطريق الذين حضروا اللقاء من أدباء وصحفيين ورسامين، وخصوصية علاقته بعدد من تلاميذه، أذكر منهم فى تلك المناسبة الروائيين «جمال الغيطانى» و«يوسف القعيد».

ولا شك أن رحلة الحياة التى قطعها أديبنا الكبير تعتبر ذات مغزى خاص منذ مولده الذى تم على يد رائد طب أمراض النساء والولادة فى مصر الدكتور «نجيب محفوظ باشا» والذى حمل الطفل الوليد اسمه تقديراً للنطاسى البارع والحكيم المرموق، والواقع أن قيام طبيب قبطى كبير بإتمام عملية ولادة الروائى العربى كانت فى حد ذاتها إشارة لدرجة الانصهار الاجتماعى والحس الوطنى لدى أسرته، ونجيب محفوظ باشا بالمناسبة لم يكن فقط من الرواد الكبار فى تاريخ الطب المصرى ولكن كانت له اهتمامات سياسية لم تنل حظها من الدراسة، وأذكر أننى حين كنت أعد كتابى الذى حصلت به على الدكتوراه من جامعة لندن فى منتصف السبعينيات حول موضوع «الأقباط فى السياسة المصرية : دراسة تطبيقية عن دور مكرم عبيد باشا»، أذكر أننى قد عثرت ضمن وثائق المراسلات بين المندوب السامى البريطانى فى قصر الدوبارة والخارجية البريطانية فى لندن على وثيقة تتضمن لقاءً بين نجيب محفوظ باشا والمندوب البريطانى يدعوه فيها إلى الاهتمام بحقوق الأقباط دعماً لمظاهر الوحدة الوطنية المصرية ومؤيداً بشكل غير مباشر سياسات حزب الوفد والذى تحمس له دائماً الروائى الكبير، وكأن الأمر يبدو امتداداً لروح واحدة بين «النجيبين».

. . وليسمح لى «صاحب نوبل» ورفاقه وتلاميذه وقراؤه ـ سواء بلغته العربية أو من خلال ترجماتها إلى اللغات الأجنبية ـ ليسمحوا لى جميعا أن أتعرض بالتحليل لعدد من الدعاوى المغرضة التى حاولت أن تضع جائزة نوبل التى نالها نجيب محفوظ فى إطار سياسى للإقلال من القيمة الأدبية الضخمة للكاتب الكبير وللنيل

من مكانته التى تبدو واضحة لكل ذى بصيرة، ولقد شجعنى على ذلك أن الروائى الكبير قد تطرق إلى شىء من ذلك فى حواره مع الأستاذ «رجاء النقاش»، وأوجز هذه الاعتبارات فى النقاط الآتية :

أولاً : يرى البعض أنها لم تكن مصادفة أن تصل الجائزة العالمية إلى الأديب الكبير فى العام التالى مباشرة لرحيل الأديب المتميز فى الأدب العربى والمسرح المصرى الأستاذ توفيق الحكيم، ويرى أصحاب هذه الملاحظة أنه على الرغم من أن اسم نجيب محفوظ كان مطروحا على لجان الجائزة قبل ذلك بسنوات، إلا أنه كان من الصعب أن يتم تخطى الحكيم فى حياته لكى تصل الجائزة مباشرة إلى محفوظ، وهو أمر مردود عليه بأن ذلك فى حد ذاته تأكيد لإصرار القائمين على الجائزة العالمية بإعطاء الجائزة لنجيب محفوظ تقديراً لمكانته، واقتناعا بقيمته، بدليل انتظارهم للوقت المناسب.

ثانيًا : يرى نفر من المعنيين بالنقد الأدبى ودراسة الرواية العربية أن نجيب محفوظ لم يعط المكتبة الإسلامية كتابًا يقترن به مثلما اقترن كتاب «حياة محمد» باسم محمد حسين هيكل، أو كتاب «على هامش السيرة» باسم طه حسين، أو كتب العبقريات باسم عباس العقاد، أو كتاب «محمد» لتوفيق الحكيم، وذلك يعنى أن الرجل لم يكن متحمسا لإبراز هويته الإسلامية من خلال عمل أدبى أو نص روائى يرتبط باسمه مثلما فعل معظم سابقيه، والرد هنا واضح فنجيب محفوظ روائى بالدرجة الأولى، وفن الرواية لا يقدم نصًا مباشراً ولكنه يعطى إيحاءً ضمنيًا بما يريد أن يعبر عنه صاحبه صراحة أو رمزاً، ويهمنى هنا أن أقرر أن التقليب فى مؤلفات نجيب محفوظ لا يؤدى إلى اكتشاف نزعة إلحاد واضحة، أو محاولة ازدراء للأديان بل على العكس فإنه يقوم دائمًا بعملية تشريح للمجتمع كما هو، ويضع الدين فى مكانه اللائق، وحتى ذلك اللغط الذى ثار حول روايته الشهيرة «أولاد حارتنا» لم يكن له ما يبرره، فلقد حاول كل من يريد أن يطعن فى إسلام نجيب محفوظ أن يستخلص من تلك الرواية الرمز الذى يريده وفقا لهواه، تمامًا مثل تلك الطعنة الغادرة التى تلقاها فى رقبته ذلك الروائى الشامخ فى يوم حزين من تاريخ السياسة والأدب معًا.

ثالثا : ترددت مقولة مؤداها أن روايات نجيب محفوظ تموج بمظاهر التعايش بين الديانات والحوار التلقائى بين البسطاء مع التقاط صور الحياة اليومية العادية فى الحارة المصرية دون رتوش، ويرى أصحاب هذه المقولة أن محفوظ كان يقدم بذلك مصر كما يريدها الغرب وسطية عفوية مفتوحة، والواقع أن هذه مغالطة واضحة فالقيمة الحقيقية للأديب هى أن يكون انعكاسًا أمينًا للحياة من حوله مثلما فعل الروائى الفذ فى «الثلاثية» أو «زقاق المدق» أو «اللص والكلاب» وغيرها.

وهنا نسجل حقيقة لا يجب أن تغيب عن الأذهان فى فهم فلسفة الأدب المعاصر، وهى أن الاستغراق الشديد فى «المحلية» يكون هو الطريق الأقصر إلى «العالمية» وذلك هو ما حدث تقريبًا مع صاحب «نوبل».

رابعا : تشدق البعض بأن موقف نجيب محفوظ من السلام مع إسرائيل خصوصًا مع نهاية السبعينيات قد أعطاه ميزة على غيره في عيون أصحاب قرار «نوبل»، وتلك فرية أخرى يتحملها أديبنا الكبير فذلك دائمًا هو ثمن النجاح الكاسح وقدر المرموقين فى عالم المعوقين ذهنيًا، المضطربين نفسيا، المتخلفين إنسانيًا، فهل يعقل أن تأتى الجائزة العالمية لأديب كبير لمجرد أنه لم يعترض على مسيرة السلام.

ويفرض أن للدوائر اليهودية يد فى إقرار الجائزة - وقد يكون هذا صحيحا - فما أكثر الأدباء المصريين الذين لم يعترضوا على المسيرة السلمية وسبقوا محفوظ بمسافات طويلة فى الحماس لها والترويج لنتائجها، كما أن هذا الطرح قد يكون صحيحًا عند الحديث عن جائزة نوبل فى السياسة والتى حصل عليها السادات وبيجن مناصفة، كما حصل عليها عرفات ورابين وبيريز مقسمة بينهم أيضًا، ولكن حين نأتى إلى نوبل الأدب فإن الأمر يختلف بالضرورة بحيث تصبح قيمة الأديب هى المعيار الأساسى وإن لحقت بها بعض الرتوش السياسية محدودة التأثير.

خامسا : أشار بعض المتحذلقين غداة حصول محفوظ على نوبل أن الرجل لايعبر عن التزام سياسى واضح فى رحلته الأدبية أو السياسية، فهو لم يكن صاحب انتماء علنى لتيار فكرى بذاته برغم دراسته أو معايشته لكافة النظم السياسية المعاصرة.

وهنا نأتى إلى أكثر النقاط بعداً عن الموضوعية، واقترابا من الحقد الشخصى، فنجيب محفوظ تعبير مباشر عن تيار الوطنية المصرية لفترة ما بين الثورتين (1919-1952) ولعل حماسه لحزب الوفد - الوعاء الشعبى للحركة الوطنية فى تلك الفترة - هو خير دليل لإثبات ما نذهب إليه، وإذا كانت الركائز الفلسفية لفكر الوفد تقوم على مثلث معروف هو الوحدة الوطنية مع قدر من الليبرالية وشىء من إرهاصات العلمانية، فإن نجيب محفوظ يبدو أقرب إلى هذا التيار من سواه.

سادسًا: قاد الأديب الراحل د. يوسف إدريس حملة من الانتقادات والمقارنة عند حصول نجيب محفوظ على الجائزة وكان يوسف إدريس وقتها موزعًا بين وطأة المرض وآلام نفسية بغير حدود، فلقد كان الرجل - رحمه الله - يتطلع إلى هذه الجائزة ولست أحسب أنه بالمعيار الدولى كان دونها، فيوسف إدريس علامة بارزة فى تاريخنا الأدبى الحديث وحياتنا السياسية المعاصرة، فقد كان هذا «الفرفور» العظيم إيجابى المشاركة فى كل حدث وطنى، عالى الصوت فى كل مناسبة قومية، ملأ الدنيا صخبًا مقبولاً، وضجيجًا رائعًا، ولكن الأديب الفذ الذى كتب «أرخص الليالى» قد اتخذ موقفًا من محفوظ - فى تلك المناسبة بالذات - نابعًا من مرارة لها مايبررها لديه، ولم يكن قائمًا على كراهية لمحفوظ إذ إننى أظن أنه كانت بينهما درجة من التقدير المتبادل أدركتها بنفسى من خلال صداقتى للأديب الراحل الذى كان عزيزاً على قلب مصر وأمته العربية.

سابعًا: انتقد عدد من غلاة المغرضين - عند تناول التاريخ السياسى لنجيب محفوظ - قدرته على تجنب المواقف الحادة والتهرب من مواجهة القضايا المباشرة، وكأنهم يريدون تحويل محفوظ إلى زعيم حزبى، أو مسئول سياسى بينما روايات الرجل تبدو أكثر تأثيراً فى حياتنا الفكرية وتطور قيمنا الاجتماعية بقدر يفوق عشرات المرات عدداً من الساسة وأصحاب القرار، فالأدب مثل الفن جناحان لجسد الأمة، وركنان أساسيان فى تكوين ضميرها الاجتماعى ووجدانها القومى.

* * *

.. هذه اعتبارات رأيت أن أسوقها من منظور يقف على الحافة بين الأدب والسياسة لأننى أدرك أنه لا يكون سياسيًا مرموقًا ذلك الذى لا يتذوق الأدب،

مثلما هو أديب كسيح ذلك الذى لا يتابع الحياة السياسية، فنحن نقف على أعتاب عصر يؤكد يومًا بعد يوم سلامة نظرية «وحدة المعرفة»، فالمعارف كلها تصب فى وعاء واحد وسوف يبقى «الموسوعيون» على قمة رواد الفكر وأصحاب الرؤى فى كل زمان ومكان.

بقيت كلمة أخيرة وهى أننى أظن صادقًا أن حصول نجيب محفوظ على نوبل كان نوعًا من رد الاعتبار لمصر لدى أمتها العربية فى وقت كانت تحتاج فيه إلى ذلك، إنه العام التالى لافتتاح «الأوبرا المصرية» الجديدة إيذانًا بعودة البهاء إلى وطن الحضارة، وهى نفس الفترة التى شهدت بداية تشغيل مترو الأنفاق بالقاهرة لأول مرة فى المنطقة كلها، ثم اختيار مصرى أمينًا عامًا للأمم المتحدة، حتى كان التتويج الحقيقى بعودة الأشقاء إلى حضن مصر واجتماعهم من جديد فى بيت العرب على ضفاف نيل القاهرة، وبذلك جاءت نوبل الأدب فى سياق من التألق لكى تكون بالضرورة تكريمًا للأدب العربى كله وأعلامه فى مصر وأقطار العرب بغير استثناء.. فلنضع «محفوظ» إذًا فى مكانه «المحفوظ» دائمًا(*).

(*) بعث إلىّ الأستاذ الكبير نجيب محفوظ ببرقية رقيقة أعتز بها فور نشر هذا المقال.

ثقافتان.. وحضارة واحدة

أشعر بتعاطف غير مبرر مع الثقافة الفرنسية، إذ إننى - لسوء الحظ - لا أنتمى إليها ولا أنتسب لأدبها الرفيع، ولكننى سمحت لنفسى دائمًا أن أكون قريبًا منها بالدراسة العامة، متطفلاً عليها بالمتابعة المستمرة، وربما كان لذلك أسبابه العميقة الجذور، فنحن ندرك أن اللغة الفرنسية التى كتب بها موليير (1622 -1673) ومونتسكيو (1689-1755) وروسو (1712-1778) وهوجو (1802-1885)، هى اللغة التى أسهمت فى صياغة فلسفة الحريات الأصيلة للإنسان، وحددت ملامح الفكر السياسى المعاصر، ووضعت إطار القانون الوضعى الحديث قبل وبعد صدور «كود نابليون» (القانون المدنى النابليونى).

وأعترف أننى قد حاولت فى فترات متعاقبة من حياتى السيطرة على اللغة الفرنسية مرة، حين كنت تلميذًا فى المدرسة، وأخرى حين كنت طالبًا فى الجامعة، وثالثة حين أصبحت ملحقًا بمعهد الدراسات الدبلوماسية، وأشهد أن زوجتى - التى تنتسب للثقافة الفرنسية - قد حاولت أيضًا مساعدتى فى استيعاب هذه اللغة، ولكن فشلها لحق هو الآخر بالمحاولات السابقة، إذ إن إتقان الفرنسية يحتاج غالبًا إلى بداية تقترن بسنوات الطفولة الأولى، وهو ما لم يتحقق فى حالتى، بحيث ترك بصمة سلبية، تكاد تصل إلى حد العقدة الشخصية التى انعكست بعد ذلك فى صورة قرار منفرد منى صدر فى الغالب عن معاناة ذاتية، بعد أن تجمدت علاقتى بالفرنسية عند حدود الفهم العام لما هو مكتوب أو مسموع منها دون شجاعة الحديث بها فى دلال ورقة من يملكون ناصيتها، فكان ذلك القرار المتسرع، بأن اخترت لابنتىّ التعليم الإنجليزى حتى لا تصبح الاثنتان مع أمهما جبهة ثقافية ضدى تذكرنى دومًا بعجزى عن الإلمام الكامل باللغة الفرنسية، وهو قرار ندمت عليه بعد ذلك، خصوصًا عندما تأكد لى أن الإلمام بالفرنسية فى الصغر يستدعى وراءه دائمًا إلمامًا سريعا بالإنجليزية أيضًا.

.. هذه مقدمة أردت أن أعترف فيها بوجود دافع ذاتى وراء تعاطفى مع الثقافة الفرنسية التى لم أتمكن من ترويضها، ولكن تبقى هناك أيضا أسباب أخرى لذلك التعاطف ربما يقع فى مقدمتها إحساسى الدائم بأن مواقف فرنسا فى العلاقات الدولية منذ عهد «الجمهورية الرابعة»، مع «العصر الديجولى»، قد اتسمت بدرجة نسبية من العدالة والموضوعية فهى لا تخلو من تعاطف مع أبناء الجنوب، إلى جانب قدر لا بأس به من شجاعة التصدى للدور الأمريكى المنفرد فى أوروبا، وغيرها من مناطق عالم اليوم.

كما أننى أضيف إلى ذلك سببًا تاريخيًا له دلالته ومغزاه، فعلى الرغم من أن مصر قد عانت من الاحتلال البريطانى لأكثر من سبعين عامًا، ولم تعرف الوجود الفرنسى على أرضها لأكثر من ثلاثة أعوام مع حملة «بونابرت»، إلا أن شواهد كثيرة فى حياتنا الفكرية وتقاليدنا السياسية تبرز الأثر الكبير نسبيًا الذى تركته الثقافة الفرنسية إذا ما قورنت بالثقافة الإنجليزية، وربما نعزو ذلك إلى شغف الفرنسيين الجامح بنشر ثقافتهم وإبراز هويتهم، وهى سمة تميزوا بها عن سواهم من أصحاب الثقافات الأخرى، حتى وإن جاءت الرياح بما لا تشتهى السفن، فالفرنسية ـ لغة وثقافة ـ تتعرض لمحنة حقيقية فى العقود الأخيرة بشكل يكاد يحسم الصراع لصالح الثقافة «الأنجلوسكسونية» على حساب الثقافة «اللاتينية» كلها، ومرجع هذه المحنة التى نتحدث عنها، يعود إلى عدد من العوامل والمؤثرات نرصد منها النقاط التالية :

أولا : إن العلاقة بين الثقافة الإنجليزية والثقافة الفرنسية، تبدو لى أحيانًا شبيهة بالعلاقة بين رجلين بلغا من العمر عتيًا، وكان لأولهما ابن نجيب ازداد ثراؤه واتسعت سلطته فأعفى أباه الذى بلغ من العمر أرذله من مشقة العمل وعناء الكفاح، بينما لم يرزق الثانى ابنًا يحمل عن كاهل أبيه أعباء الحياة فى سنه المتقدمة، فظل يكدح وحيدًا فى حماس شديد لا يمكن أن يكفى وحده ليجعله منافسًا ندًا للآخر الذى تكفل ابنه الثرى بكل الأعباء عنه، وهذا المثال ينطبق على العلاقة بين بريطانيا وفرنسا، فالولايات المتحدة الأمريكية، هى الابن الشرعى للإمبراطورية البريطانية العظمى، والوريث الأكبر لثقافتها، وحامل لواء لغتها، والامتداد الطبيعى لدورها، برغم اختلاف فى التفاصيل وتباين فى السلوك، أما فرنسا فهى تقف وحيدة تدافع عن لغتها بضراوة، وتتحمس للبقية

الباقية من ثقافتها دون يأس، وهذا التشبيه يفسر إلى حد كبير أسباب الهوة التى بدأت تظهر بين الثقافتين الإنجليزية والفرنسية، فواقع الأمر أن فرنسا لا تنافس الدور البريطانى القديم فقط، ولكنها تنافس الدور الأمريكى الجديد أيضًا، بكل مقوماته الضخمة وإمكاناته الهائلة.

ثانيا: إذا كنا نعنى بإصلاح «التكنولوجيا» (عملية تصنيع العلم الحديث)، وحيث لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تقف فى مقدمة عصر الاكتشافات العلمية والتطورات التقنية، فإن «الإنجليزية» تصبح بالضرورة هى لغة العلم الحديث، والتكنولوجيا المعاصرة، وهذا يعطيها ميزة أخرى تسمح لها بأن تتصدر لغات العالم وثقافاته، فقد صاغ العصر أدوات تقدمه، ومظاهر ازدهاره باللغة الإنجليزية قبل غيرها، وأعطاها ميزة تتفوق بها على سواها بغير منافس شديد، أو منازع قوى.

ثالثا: إن عصر «الكمبيوتر» يمثل فتحًا جديدًا، بل هو بداية عصر مختلف، وحيث إن الإنجليزية هى لغة «الكمبيوتر»، فقد أضحى ذلك بمثابة اعتراف صريح بأنها لغة العصر كله، ولا شك أن الازدياد المضطرد لاستخدامات «الكمبيوتر» فى العقود الأخيرة، هو كسب إضافى للغة الإنجليزية والثقافة الأنجلوسكسونية على حساب اللغة الفرنسية والثقافة اللاتينية، فقد أصبحنا أمام أجيال جديدة - فى أركان الدنيا الأربعة - تقف أمام أجهزة «الكمبيوتر» لتكتب بلغة واحدة تكاد تصبح هى اللغة العالمية الوحيدة، وأعنى بها اللغة الإنجليزية.

رابعا: لقد أدى انحسار الظاهرة الاستعمارية التى بلغت ذروتها فى القرنين التاسع عشر والعشرين، إلى تصفية عشرات المواقع للوجودين البريطانى والفرنسى، وبينما لا تزيد خسارة فقدان الاحتلال البريطانى لمواقعه عن غياب الوجود العسكرى له، مع اعتراف ضمنى أحيانًا باللغة الإنجليزية لغة شبه رسمية للمستعمرات السابقة مثلما حدث فى شبه القارة الهندية، فإن فقدان لمواقع الفرنسية قد أدى إلى انكماش المؤثر الثقافى الفرنسى فى كثير من الحالات ولعل النموذج الجزائرى خير مثال لذلك، خصوصًا إذا ما سلمنا بأن نصيب بريطانيا فى العصر الاستعمارى كان أكبر بكثير من نصيب فرنسا برغم التنافس التقليدى بينهما.

خامسا : إن غياب الوجود الفرنسى غرب الأطلنطى ، قد جعل الثقافة الفرنسية جزءًا من العالم القديم ولم يسمح لها بأن تكون شريكًا فاعلاً فى العالم الجديد، حتى أن وجود الثقافة الفرنسية فى أمريكا الشمالية يبدو مقصوراً على إقليم واحد داخل كندا، وهو إقليم «كويبك» بحيث تحول الدور الفرنسى فى أمريكا الشمالية إلى دور هامشى برغم كل نزعات الاستقلال التى ترتفع دائمًا من «مونتريال»، وبرغم الزيارات التاريخية للزعامات الفرنسية، أو الاستفتاءات السياسية لسكان الإقليم، وهنا نشير إلى عوامل ضعف الرابطة الفرانكفونية والتى عكسها بوضوح خطاب الرئيس الفرنسى «شيراك» فى آخر قمة فرانكفونية والتى انعقدت فى غرب أفريقيا، وظهرت فيها روح المرارة من انحسار تأثير الثقافة الفرنسية، وتضاؤل دورها مع أهمية السعى المستمر لاستعادة جزء من تراثها، كما أن توسيع مفهوم الفرانكفونية مؤخراً لكى تحتوى دولاً لا تتحدث الفرنسية، قد أدى هو الآخر بدوره إلى تمييع الرابطة وإضعاف تأثيرها.

.. هذه بعض المظاهر التى رأيت تسجيلها عند الإشارة إلى محنة الثقافة الفرنسية التى قد نتعاطف معها فى مواجهة الانتشار الكاسح للثقافة الإنجليزية فى عالم اليوم، مؤكدين أن الدور الأمريكى يمثل فى النهاية العامل القوى الذى حسم الصراع لصالح اللغة الإنجليزية بغير منازع، وقد يلحظ القارئ أننى استخدمت كلمتى «اللغة» و «الثقافة» كمرادفين دون تفرقة وقد يكون ذلك صحيحًا، فاللغة هى جوهر الثقافة والعنصر الأساسى فى وجودها، ولا يزعم أحدنا حيازة ثقافة معينة دون امتلاك ناصية لغتها، ولقد فطن لهذه الحقيقة المستشرقون الأوائل وذوى التخصص فى الثقافات المختلفة، وهنا أود أن أؤكد فى هذه المناسبة أيضًا أن انتماء الثقافتين الإنجليزية والفرنسية للحضارة الغربية المسيحية من حيث المولد والنشأة والتطور هو الذى يشكل مراحل تاريخية لا يمكن إغفالها، وعوامل فكرية لا يجب الانتقاص من قدرها، لأنها تعنى بالضرورة وجود حضارة واحدة برغم اختلاف اللغتين، بل إن تأمل أحوال الاتحاد الأوروبى حاليًا، هو أمر يثير الدهشة والإعجاب، فقد اجتمعت كلمة أوروبا حول مفهوم الوحدة الاقتصادية بل والسياسية برغم تعدد الثقافات، واختلاف اللغات، بينما نحن العرب نملك اللغة الواحدة، والتراث المشترك، ومع ذلك لم نتمكن من المضى خطوات ولو قليلة

على نفس الطريق، وكأننا ـ من فرط ما لدينا من مقومات التوحد ـ قد اخترنا أن نختلف دائمًا !

* * *

وتشدنا هذه المقارنة بين اللغتين الفرنسية والإنجليزية إلى تأمل الإطار العام للثقافة الأوروبية ككل، بل والحضارة الغربية المسيحية عمومًا لكي نكتشف أن الصراعات التاريخية، والاختلافات الظاهرية، لم تنل من جوهر الوجود الأوروبى الواحد، ولم تمس التراث القارى المشترك، ولم تنتقص من البناء الحضارى المتماسك، وهذا يعنى ـ فى مفهومنا ـ أن التقارب فى المستويات الاقتصادية، وتشابه أنماط المعيشة، وتماثل المزاج وأسلوب الحياة، كلها عوامل تصنع الفكر الأوروبى الفاعل برغم ما ذكره المؤرخون عن منافسات عنيفة كتلك التى كانت بين بريطانيا وفرنسا، وما سجله التاريخ من حروب دامية كتلك التى كانت بين فرنسا وألمانيا، ولعل درس الوحدة الأوروبية الحديث يقدم النموذج القوى لإمكانية تجاوز الماضى، والارتقاء بالحاضر والإعداد للمستقبل، وسوف تظل الاختلافات اللغوية عاملاً مرصوداً للتميز ودليلاً على التعددية والتنوع فى إطار الجماعة الواحدة.

بقيت نقطة أخيرة ونحن بصدد الحديث عن اللغتين الفرنسية والإنجليزية فى إطار روح عصر مختلف بكل تداعياته وطموحاته وإحباطاته أيضًا، وأعنى بها أننا مطالبون أكثر من أى وقت مضى بإدراك حقيقة أن الاختلاف ظاهرة إنسانية طبيعية، وتركيبة نمطية سائدة، لا تمنع قيام وحدة بشرية متكاملة، ولا تحول دون تعزيز مقومات المصلحة المشتركة، ولعله لا يغيب عن ذهننا تلك الحساسيات التى تحكم العلاقة بين القوميات فى أوروبا، ومازلت أذكر بهذه المناسبة نظرة بائع الفاكهة فى لندن منذ قرابة ثلاثين عامًا عندما سألته عن تفاح فرنسى، فرمقنى بنظرة ضيق شديد وقال «إنك فى إنجلترا يا سيدى» !، كما أتذكر كذلك ما حدث عندما زارنى زميل من سفارة اليونان، ودعوته على فنجان «قهوة تركى» فأصر على تصحيح الاسم ليكون فنجان «قهوة عربى» وقد يكون معه الحق فى ذلك، وهذا يعنى أن الحساسيات دائمًا قائمة، كما أن المشاعر متباينة، ولكن الرغبة فى التعايش هى التى تحكم العلاقات، كما أن المصالح هى التى تسود فى النهاية، ولعل

الضجيج المرتفع الذى صاحب اقتراح الاحتفال بمرور مائتى عام على وصول الحملة الفرنسية لمصر وانقسام المثقفين بين متحمس وموافق ومعارض، إنما يعكس هو الآخر شيئا من ذلك التناقض فى الشعور تجاه الحدث التاريخى الواحد الذى يحتوى الخير والشر فى ذات الوقت بحيث تصبح لكل وجهة نظر مبرراتها المقبولة، وأسبابها المعقولة. . ولسوف تظل اللغة الفرنسية تطاردنى دومًا، وقد اعترفت بهذا الشعور من قبل حين دعانى «مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الفرنسى» فى القاهرة (سيداج) عام 1995 لإلقاء محاضرة حول «الوجود الفكرى الفرنسى فى تاريخ مصر الحديثة»، وحضرها جمع من المؤرخين أذكر منهم الآن الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، وأشرت يومها على نقطة ضعفى تجاه الثقافة الفرنسية، وقلت للأصدقاء الفرنسيين من الحضور - وقد كان الحديث باللغة الإنجليزية - إنكم تنظرون دائمًا إلى من لا يتحدث لغتكم بشىء من الضيق الذى يبلغ حد الازدراء، ولكن كانت رقة الاستقبال فى تلك المناسبة وموضوعية الحديث يومها تأكيداً للاهتمام والتقدير لموضوع المحاضرة، والمناقشات التى دارت بعدها. . ليت إخلاصنا للغتنا العربية، وحماسنا لثقافتنا القومية، يقترب من إخلاص الفرنسيين للغتهم، وحماسهم لثقافتهم.

الثقافة الأمريكية

تقف الولايات المتحدة الأمريكية موقفًا يتسم بالخصوصية تجاه قضايا الثقافة المعاصرة، وقد ثارت هذه القضية فى مناسبات عدة خلال العقود الأخيرة، كان أبرزها الموقف الأمريكى من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» فى ظل إدارة إفريقى متميز حاول أن يسلك بتلك المنظمة المهمة طريقًا يتعارض مع سياسات «واشنطن» التى اتخذت فى النهاية قرار انسحابها من تلك المنظمة، لكى يكون ذلك إيذانًا صريحًا بموقف أمريكى خاص تجاه الثقافة العالمية يبدو لنا الآن أنه كان إرهاصًا مبكرًا لتيار جديد يحمل فكر العولمة، ويؤكد أن النظرة الأمريكية للثقافة لا تستند إلى مفهوم حماية التراث الإنسانى بقدر نظرتها لتكريس أسلوب أمريكى جديد للحياة المعاصرة يترك بصماته على الأجيال المعاصرة، لغةً وموسيقى وفنونًا، بل وطعامًا وشرابًا وملبسًا حتى يدخل الجميع العصر الأمريكى بروح متجددة فى ظل شعارات تتحدث عن عالم مختلف، وحواجز تسقط وفوارق تذوب، والذى يعنينا فى المقام الأول هو ذلك التوظيف الأمريكى الواسع للثقافة اليومية لديها فى خدمة أهدافها السياسية وتطلعاتها القومية بعيدًا عن أعماق تاريخ تفتقده وآثار تراث تبدو محرومة منه.

ونحن ممن يعتقدون أن فكر العولمة سوف يقدم تغطية عصرية لمركب النقص الأمريكى تجاه البعد التاريخى لعمر الدولة فى الولايات المتحدة، فأدوات الثقافة الأمريكية المعاصرة التى تجسدها رمزًا شخصية «الكاوبوى»، وتلحق بها مظاهر فرعية بدءًا من «الجينز» مرورًا «باللبان»، وصولاً إلى «الكوكاكولا»، هى التى تغزو فكر الأجيال الجديدة منذ ما قبل منتصف القرن العشرين، بل إن نموذج الحياة اليومية فى مدن الولايات المتحدة هو عنصر الإبهار الذى شد مئات الملايين، فمنهم من هاجر مكانًا وحقق هدفه فى الوصول إلى أرض الأحلام، ومنهم من هاجر دون انتقال وهو فى مكانه، وتقمص الشخصية الأمريكية شكلاً أو موضوعًا بقدر

مـايستطيع ، إنه طوفـان العـصـر وتيـاره الكاسح الذى قـدمت له ومـهـدت لوجـوده وعززت بقاءه عوامل يمكن رصدها عبر الملاحظات التالية :

الملاحظة الأولى :

إن تصور أبدية التـفوق الأمـريكى قضية تحتـاج إلى مـراجعـة ، فنحن لا ننكر أن أمريكا تتصـدر دول العالـم المعاصر بالتفوق الاقتصادى والتقـدم التكنولوجى ، كما أننا نعترف أن الأمر يختلف الآن بالنسبة للدول التى تقود العالـم أو الحضارات التى تسيطر عليه عن كل السوابق فى التاريخ البعيد أو القريب ، لأن مقـومات التفوق الآن تعتـمد على ركـائز لاتتـوارى بسهـولة ولا تتآكل على النحـو الذى كـان حـدث لإمبراطوريات سادت ثم بادت ، فنحن نتذكر العصر الرومانى ، حين سيطرت تلك الإمبراطورية على قلب البـحـر المتوسط مركـز العـالـم وامتـد تأثيرها على شـاطـئيه الشـمالى والجنوبى عندما كـان الحديث يدور حـول السـلام الرومـانى PAX ROMA-NA ، باعـتبـار شـروطه هى الفيـصـل فى تحـديد اسـتـقـرار الدول وثبـات الكيـانات السيـاسيـة وانسـحب الأمـر بعـد ذلك على أسبانيا والبرتغـال فى عـصـر الكشـوف الجغرافية وعلى بريطانيا وفرنسا فى عصر إزدهار الظاهرة الاستعـمارية ، وهو الذى يجعلنا نتحدث اليوم عن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة تقود العالـم تحت مـسمى PAX AMERICANA ، وقـد يقـول قـائل إن الفـارق بين التـفوق الأمـريكى وتفـوق الدول التى قـادت النظام الدولى فى عـصـوره المختلفـة يكمن فى الجـانب الثـقـافى ، حيث إن تلك الدول القيـادية السابقة كانت تستند إلى عوامل حـضارية ساعدت على انتشار تأثيرها ورسوخ مكانتها ، أما فى حالـة الولايات المتحدة الأمريكية فهى تفتقد إلى غطاء يأتى من تاريخها الثقـافى ، وإذا كنا نسلم جدلا بهـذا الفارق إلا أننا نتـصـور أن التقدم التكنولوجى والتفـوق الاقتـصـادى ، يسـدان هذا الفراغ ويعطيـان التـفـوق الأمريكى عمرا أطول وتأثيرا أشد ، ولست أروج بـذلك لنظرية تتحدث عن استمرار القيادة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية للعالـم المعاصر ، ولكنى مـازلت أكرر أن القوى الصاعدة الآسيوية وفى مقدمتها الصين ، إنما تنقصها الإرادة السياسية للتقدم نحو موقع القيادة ذاتها فهى تسعى فقط لبناء اقتصادى تواجه به مشكلات ضـخمة قد تسـتهلك وجودها وتصرفـهـا عن البـحث فى مـيـزة الصـدارة الـدوليـة ، أمـا أوروبا

الموحدة فالرغبة لديها قائمة ولكن القدرة ليست متوفرة حتى الآن حتى نتحدث عن منافسة أوروبية أمريكية على زعامة العالم برغم الحساسيات المكتومة التى يشعر بها كل من يتابع الشئون الأوروبية ومواقف الاتحاد الأوروبى من القضايا الدولية المعاصرة، ولا شك أن الجانب الثقافى هو الذى يعطى أوروبا ميزة على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم تتوقف الأخيرة عن إبداء رغبتها فى شراء مظاهر الثقافة الأوروبية بدءاً من كوبرى لندن الشهير، وصولا إلى «أكشاك» التليفونات البريطانية الحمراء العريقة، مروراً بالرغبة فى اقتناء الآثار الغربية والدفع بمتحف «المتروبوليتان» الأمريكى لكى يكون رأس حربة فى جمع التراث الإنسانى وتصدر متاحف العالم، إن الولايات المتحدة الأمريكية تبدو لى كغنى الحرب الذى ملك الثروة وافتقد الثقافة فبدت تصرفاته أحيانا متجسدة فى شخصية رعاة البقر بقبعاتهم الشهيرة، وهم يلوحون بحرابهم فى حركات «دونكشوتية»، تملك القوة الظاهرة وتفتقد الجوهر الداخلى، بينما تبدو أوروبا على الجانب الآخر من الأطلنطى تعبيراً حيًا عن الأرستقراطية الفكرية التى تشكلت تاريخيًا من تزاوج الثروة والثقافة معًا.

الملاحظة الثانية:

إن عصر الكمبيوتر قد حسم للقيادة الأمريكية تفوقًا طويل المدى، فاللغة الإنجليزية هى لغة «الكمبيوتر»، وهى لغة الثقافة «الأنجلوسكسونية»، والأمريكيون هم الورثة الطبيعيون لتلك الثقافة فكان طبيعيًا أن يكون شيوع استخدام الكمبيوتر إضافة ضخمة للتأثير الأمريكى المعاصر، لأنه يمثل عنصراً جديداً للتفوق الأمريكى بغض النظر عن محاولات الآخرين واجتهاداتهم، ويجب ألا ننسى أن الكمبيوتر قد أحدث ما يمكن تسميته بالثورة الصناعية الثانية التى تملك الولايات المتحدة الأمريكية كل مقوماتها بعد الثورة الصناعية الأولى التى ظهرت فى أوروبا منذ أكثر من قرنين، إننا أمام تحولات ضخمة لا يمكن الاستهانة بها أو التقليل من شأنها، تحوز الولايات المتحدة الأمريكية فيها القدر الأكبر من كل عوامل التأثير الأخرى وفى مقدمتها «الكمبيوتر» وملحقاته، ولقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصطنع رموزاً للتفوق الثقافى المفتعل، حيث يلعب الكمبيوتر ومشتقاته دوراً أساسيًا فى ذلك، ونحن لا نستهين هنا بالآخرين ولا نقلل من شأن كل من برعوا

فى استخدامه وتوظيف نتائجه لخدمة التنمية وتقدمها فى بلادهم، ولكننا نظل نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال هى صاحبة السبق فى هذا المضمار ولايجب أن يكون ذلك مبعثًا لليأس أومصدرا للإحساس بديمومة الدور الأمريكى، ولكننا نقول فقط إن السرعة التى انهارت بها إمبراطوريات سبقت ليست هى بالضرورة نفس معدلات اختفاء الزعامة الأمريكية لعالم اليوم، فالأمر قد يطول لعقود قادمة، تتقدم فيها قوى أخرى فى منافسة شديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولعلنا نرشح فى مقدمتها تكتلاً آسيويًا محتملاً بين الصين والهند واليابان واتحادًا أوروبيًا نشطًا، يسعى كل منهما للامساك بدفة سفينة العصر وتوجيه مسارها تحت قيادته ووفقًا لمصالحه التى لا تنتهى.

الملاحظة الثالثة:

لقد برع الأمريكيون أكثر من غيرهم فى مسألة «صناعة الصورة -IMAGE MAKING» ، وأصبحت لديهم آلة إعلام لا نظير لها على الأرض يستطيعون بها تصوير الأفكار والأشخاص بالصورة التى تخدم مصالحهم، فهم قادرون على الرفع والخفض والتحسين والتشويه وفقًا لمقتضيات الحال، وتحت مظلة ديمقراطية تعتمد على عنصر المال، وتخضع لتأثيرات تلعب فيها أقليات معينة دوراً فاعلاً وحاكمًا.

وهنا يجب ألا ننسى دور الإعلام الأمريكى بكل رموزه من «هوليود»، حيث صناعة السينما إلى التليفزيون الأمريكى، حيث صناعة الخبر، وصولاً إلى الصحافة الأمريكية، حيث صناعة الرأى والأقمار الصناعية والفضائيات تنقل إلى الأجيال الجديدة فى أركان الدنيا الأربعة ما تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن يصل إلى بنائهم الثقافى وتكوينهم الفكرى. إنها عملية تعبئة كاملة للتأثير الأمريكى على مسار التنمية البشرية فى الدول المختلفة، وهل ننكر أن الإعجاب بالنموذج الأمريكى لدى الأجيال الجديدة يكاد يكون قاسمًا مشتركًا؟ فكلنا محاصرون بأدوات الدور الأمريكى سياسيًا واقتصاديًا وثقافيا تأتى من بلد تاريخه قصير وتراثه محدود، ولكن إمكانياته هائلة، وتفوقه غير مسبوق.

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت صاحب أكبر منصب فى العالم وهو رئيس تلك الدولة فى قفص الاتهام بسبب نزوة شخصية، وفتحت أمام العالم كله ملفًا يحوى أدق تفاصيل حياته، بل وأخص دقائق جسده في محاولة لإبهار العالم بديموقراطية لا نظير لها، وحرية لا حدود أمامها، هى أيضًا الولايات المتحدة الأمريكية التى اكتشفت نموذجًا للحرب التليفزيونية وهل ننسى دور محطة الـ CNN أثناء العمليات العسكرية لقوات التحالف ضد العراق بعد غزوه للكويت، حيث أصبح متاحًا لكل مواطن فى العالم أن يرى مباشرة مسرح العمليات العسكرية ويدرك حجم التفوق الأمريكى الكاسح والسيطرة الإلكترونية المخيفة فى محاولة لتجريب أسلحة جديدة وتأديب دول معينة وتخويف شعوب أخرى.

إننا حين نتحدث عن الثقافة الأمريكية، فإنما نشير إلى تأثيرات رموزها المعاصرة فى حياة المجتمعات الأخرى، ونعترف بأننا - شئنا أو لم نشأ - نعيش العصر الأمريكى، بل إننى أعترف من خلال تجربتى الشخصية بأن «الأمركة» قد غزت أنحاء الدنيا كلها بدءاً من أوروبا ذاتها، وما زلت أذكر زياراتى للندن وهى العاصمة التى بدأت فيها عملى الدبلوماسى منذ أكثر من ثلاثين عامًا، حيث أدرك كل مرة بأن خصائص النموذج البريطانى التقليدى فى الشخصية والسلوك قد بدأت تختلف وتخضع لتأثيرات وفدت عبر الأطلنطى من الولايات المتحدة الأمريكية حتى أيقنت فى النهاية أن كثيراً من خصائص الحياة الإنجليزية التقليدية قد بدأت تذوب فى إطار التفوق الأمريكى الكاسح لطقوس الحياة اليومية ورموزها الوافدة، واكتشفت أن الإعجاب الأوروبى بالولايات المتحدة الأمريكية قائم ولكنه يأخذ شكل الاستيعاب والتجاوب أكثر من شكل الرفض والمقاومة، وذلك كله فى إطار غيرة مكتومة لا يشعر بها إلا كل من ينقب فى تقويم الشخصية الأوروبية الحديثة.

ونحن هنا فى الشرق الأوسط نعانى أكثر من غيرنا من تأثيرات الحياة الأمريكية اليومية وانعكاسات ذلك على أحوالنا السياسية والاقتصادية والثقافية، ويجب أن نعترف هنا أننا قد تعرضنا لعملية غزو فكرية وثقافية واسعة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فى العقود الثلاثة الأخيرة، وأن هذه الحملة قد حققت للسياسة الأمريكية نجاحات لا بأس بها على امتداد خريطة المنطقة حاولت «واشنطن» توظيفها لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها وحماية وجودها، بل إننى أزعم أن الصراع

العربى الإسرائيلى قد تأثر هو الأخر بتداعيات التأثيرات الأمريكية فأنا ممن يظنون أن الثقافة هى التى تحدد سلوك الشعوب فى الحرب والسلام وهى التى تعبث بالذاكرة القومية أحيانًا وتنجح فى خلط الأوراق أحيانًا أخرى، ويبدو لى أن شيئًا من ذلك ـد حدث فى هذه المنطقة من العالم خلال السنوات الأخيرة حتى أصبحت الهوية القومية أمام خطر حقيقى، كما تعرضت المكونات الأساسية للشخصية الوطنية لنوع من التداخل أمام مؤثرات خارجية يلعب فيها النموذج الأمريكى الدور الفاعل.

وأود أن أؤكد هنا أننى لا أتخذ موقفًا عدائيًا من التأثيرات الأمريكية فى الشخصية العالمية المعاصرة، ولكننى أرصد فقط الظاهرة وأنبه إلى مخاطرها وأعترف بأننا قد اقتربنا مما يمكن تسميته بالعصر الأمريكى بما يحمله من إيجابيات وسلبيات، خصوصًا وأننا فى عصر يتميز بازدواجية المعايير والكيل بمكيالين، فالولايات المتحدة الأمريكية تتبنى شعار الديموقراطية، ولكنها قد تشجع غيابها فى دولة معينة إذا كان ذلك يخدم مصالحها، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحدث عن حقوق الإنسان، ولكنها تفرق فى ذلك بين إنسان فى بلد معين ونظيره فى بلد أخر وفقًا للمصالح والأهواء، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى دعمت ظاهرة الإسلام السياسى حين كان ذلك يخدم مصالحها ضمن الحزام الدولى ضد النظم الشيوعية، وهى التى حاربت نفس الظاهرة عندما تعارضت مع مصالحها المباشرة.

إن واشنطن هى المسئولة عن «مدرسة الأفغان لتربية الكوادر المتطرفة باسم الإسلام» منذ سنوات الغزو السوفيتى السابق، وهى أيضًا الولايات المتحدة الأمريكية التى واجهت المد الإسلامى فى إيران بعد أن سمحت بسقوط الشاة، ثم اكتشفت فجأة أن الثورة الإسلامية فى طهران قد استهلت وصولها إلى السلطة بقضية الرهائن الشهيرة فى السفارة الأمريكية هناك.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف وفقًا لرغبتها فى إعادة ترتيب الأوضاع فى العالم بما يحقق الحد الأقصى من مصالحها وهذا أمر لا غبار عليه، إلا أنها نجحت أيضًا فى توظيف الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية فى ذلك نجاحًا واضحًا، فالعقوبات الدولية وحصار الشعوب وغيرها من الممارسات الجديدة فى هذا

العصر، تخرج كلها من تحت قبعة مجلس الأمن فى تكييف قانونى ظاهرى لتنفيذ قرارات أمريكية حقيقية، وهى أيضًا الولايات المتحدة الأمريكية التى تتعامل مع الظواهر السياسية المختلفة بحسابات شبه إلكترونية تسقط منها العامل البشرى مثلما حدث كثيراً بدءا من لبنان والصومال، وصولاً إلى انفلات السيطرة على حركة «طالبان»، بينما يمكن أن نتذكر أن الأوروبيين حين جاءوا إلى المنطقة العربية فى القرنين الماضيين قد تصرفوا وفى ذهنهم عناصر الظاهرة البشرية للمجتمعات الإسلامية فى هذه المنطقة، ويكفى أن نتذكر كيف كان البريطانيون يتعاملون فى مصر والشرق العربى وكيف تعاملت فرنسا مع دول الشمال الإفريقى لكى نكتشف غيبة حساب العامل البشرى فى السياسات الأمريكية حاليًا ؛ إذ إن واشنطن لا تعمل بمنطق «الاقتراب من الظاهرة» ولكنها تتصرف فقط بأسلوب تحقيق المصلحة المباشرة لسبب بسيط وهو أن الغطاء الثقافى لا يبدو كافيًا لاستيعاب عناصر الظاهرة البشرية فى تحديد السياسة الخارجية.

إننا نرصد هنا مظاهر مختلفة لتأثير ما يمكن تسميته بالثقافة الأمريكية التى تنحصر فى أسلوب الحياة وصنع الشخصية وتقديم النموذج ولكنها لا تتغلغل إلى الأعماق ولا تسبر الأغوار، لأن التاريخ قصير والتراث محدود، بينما القوة ضخمة والإمكانات هائلة والزعامة تبدو بلا حدود.

القراء يكتبون

كنت أكتفى بالرد مباشرة على من يرسلون أو يتصلون لإبداء تعليقات أو تعقيبات حول مضمون ما أكتب، خصوصًا وأن عددًا كبيرًا من الردود البريدية كان يأتى متأخرًا، لأن الوصول للكاتب الخارجى أمر صعب ؛ إذ إن الصحيفة التى ينشر بها ليست هى بالضرورة عنوان الاتصال به، ولأننى أؤمن أن الحوار هو الهدف الأساسى من الكتابة وأن الحديث من طرف واحد هو أشبه «بحوار الطرشان»، فإننى رأيت أن أنشر مقتطفات من بعض الرسائل التى تصلنى حول موضوعات تطرقت إليها، وقد راعيت فى الاختيار - من بين الرسائل الكثيرة - موضوعية المكتوب وعمق المناقشة والبعد عن الملاحظات الشخصية أو خطابات الإطراء، ولقد لفت نظرى أن بعض الكتابات تستأثر باهتمام يفوق غيرها، وأن توقعاتى ليست دقيقة فى تصور احتمالات رد الفعل بعد كل موضوع، وعلى سبيل المثال فلقد تصورت أن يثير مقالى «الإنفاق الدينى فى مصر» جدلاً وأن يفتح حوارًا بسبب حيوية الموضوع وأهميته، ولكن ذلك لم يحدث، بينما لم أتوقع لمقالى «فى جدوى الكتابة» تلك الضجة التى أعقبته وإن كنت أتصور فى هذا السياق أن تعليق الناقد الكبير الأستاذ رجاء النقاش على ذلك المقال بمقال كامل وبعنوان مثير، هو الذى أكسبه قدرًا من أهميته وجزءًا من قيمته، وليس الأمر كذلك دائمًا فلقد توقعت لمقال «مصداقية التاريخ» أن يفتح الشهية للتواصل مع القراء خصوصًا المعنيين منهم بمناهج البحث والمتخصصين فى دراسة فلسفة التاريخ ،وفى مقدمتهم المؤرخون بالدرجة الأولى وهو ما حدث فلقد تلقيت رسائل عديدة اخترت اثنتين منها أتبعتهما باثنتين حول مقالى «فى جدوى الكتابة» تاركًا عددًا آخر من التعليقات حولهما، وحول مقالات سبقتهما لكى أقدمه فى مناسبات لاحقة. .

ونبدأ باختيار رسالتين تعليقًا على ما كتبناه حول «مصداقية التاريخ» الرسالة الأولى من الأستاذ - نسيم مجلى يقول فيها:

قرأت فى مقالكم الحافل حول «مصداقية التاريخ» إشارات عديدة إلى الأحداث والوقائع التى تحتاج إلى مراجعة وتحقيق، ومن هذه الأمور الادعاء بحرق العرب «مكتبة الإسكندرية» وهل هذا ادعاء صحيح أم باطل؟

ولحسن الحظ أننى قرأت منذ سنوات رأيًا للعلامة العصرى الدكتور عزيز سوريال فى كتابه «المسيحية الشرقية» يبرىء فيه العرب من هذه التهمة، وقد جاء هذا الرأى فى الفصل المخصص لموضوع «الفتح العربى لمصر»، وهو بحث موضوعى نزيه بعيد عن كل التحيزات الدينية والوطنية، حيث قام صاحبه بدراسة الوقائع حسب تسلسلها التاريخى بعقلانية شديدة، وموضوعية مدهشة حتى وصل إلى هذه النتيجة المقنعة، أو إلى هذه المصداقية التى تغرى بالاقتداء فى أبحاثنا ودراستنا، ولقد ترجمت هذا الفصل لنشره ضمن موسوعة ثقافية يجرى إعدادها الآن، ويشرفنى هنا أن أقدم تحليل الدكتور عزيز سوريال لهذه الواقعة المهمة فى تاريخنا الثقافى حيث يقول:

يتضمن غزو العرب للإسكندرية واقعة حزينة تتعلق بحرق مكتبتها العظيمة بواسطة عمرو بن العاص (ألفريد بتلر) الذى قيل إنه كان ينفذ فقط أوامر الخليفة عمر بن الخطاب، مع ذلك فإن هذه القصة الرومانسية تنتمى إلى عالم الأساطير، فقد ظهرت لأول مرة فى كتابات الرحالة الفارسى (عبد اللطيف البغدادى، المتوفى عام 1231 م)، والمطران اليعقوبى بارهيبراس Bar Hebraeus (المتوفى 1286م) أى بعد الغزو بستة قرون، إذ يزعمان أنه بناء على تشاور الخليفة عمر مع قائد جيش المؤمنين فى مكة، فإنه أرسل إلى قائده عمرو بقراره المعروف الذى يؤكد فيه أنه إذا كانت محتويات المكتبة تتفق مع ما جاء فى القرآن فهى أشياء لا ضرورة لها، ومن ثم فهى تافهة، وإذا كانت تختلف مع القرآن، فلابد من التخلص منها على اعتبار أنها خطر يهدد روح الإسلام، وفى كلتا الحالتين يجب احراق هذه الكتب، وبعد تسلم عمرو لهذه الرسالة، فإن عملية التخلص من هذه المحتويات الضخمة باستخدامها كوقود للحمامات الشعبية بالإسكندرية استغرقت ستة شهور، وهى مدة لا تصدق ولم يشر أحد من المؤرخين المعاصرين إلى هذه القصة، فضلاً عن ذلك فمن المشكوك فيه أن تكون لمكتبة «بطليموس» آثار باقية حتى مجىء العرب، والمعروف أن جزءاً كبيراً منها قد دمر فى حروب «يوليوس قيصر» سنة 48 ق. م. وحدث فى

القرن الرابع الميلادى أن المسيحيين المتنصرين قد قاموا بعمليات منظمة لإحراق المبانى عمداً لإزالة كل أثر للمؤسسات الوثنية التى لابد أنها قد أصابت المتحف أو ما بقى منه. إن طبيعة لفائف البردى والمخطوطات المتراكمة فى المكتبة كان لابد أن تتحلل نتيجة استعمالها على مدى قرون عديدة قبل الفتح العربى. بعبارة أخرى، فإن قصة إشعال حمامات الإسكندرية بتراث مكتبة الإسكندرية قصة يجب رفضها باعتبارها بدعة غير تاريخية ولا أساس لها من الصحة.

والرسالة الثانية من الأستاذة: أنيسة عصام الدين حسونة تقول فيها:

إشارة إلى مقالكم الممتع حول «مصداقية التاريخ» فى عدد الأهرام الصادر بتاريخ 2000/9/5 فلتسمح لى بالحوار معك على الورق حول بعض النقاط التى يثيرها هذا الموضوع:

بداية وفيما يتصل بالوصول لحكم على حقيقة الحدث يصلح لمختلف العصور، فإننا سنجد أن القراءات المختلفة تدل على أن بعض ما قد نعتبره نحن وفقًا لمعايير عصرنا وحشيًا، أو همجيًا كان يعد مقبولاً فى عصور مضت، فكما ذكرت فى نهاية مقالك «فإن القياس البشرى أمر لا ينتهى إلى اتفاق» ولكن كيف يتسق ذلك مع بقية الجملة التى تقول بأن فهم المستقبل مرتبط بالثقة فى الماضى!!

كما أن القراءة المتأنية لبعض الأحداث التاريخية تعطى الانطباع بأن بعضها لايتفق مع المنطق العقلى المجرد إلا أن الإيمان بها قد يكون لأغراض قيمية أو أخلاقية.

وفى هذا الخصوص فإنك تشير إلى «أن الاستدلال فى التاريخ أمر لا يجوز باستثناء ما جاء بنص مقدس فى الديانات، لأن روح الإيمان هى التى تتولى فى هذه الحالة تثبيت الوقائع دون أثر تاريخى أو شاهد وجود»، ولكن كيف نستطيع الركون إلى ذلك مع اختلاف تفسيرات الفقهاء أو رجال الدين لمعانى النصوص ودلالاتها فى كثير من الأحيان وما إذا كانت تشير إلى وقائع حدثت بالفعل، أم أن المقصود بها هو إشارة رمزية إلى دلالات دينية أو قيمية وأستعير هنا كمثال ما أشرت إليه فى مقدمة مقالك حول «فرعون موسى» وبناء «إبراهيم» عليه السلام للكعبة، فهذه منطقة شائكة ومليئة بالمحاذير والمخاطر مثل حقل من الألغام يفتقر إلى خريطة

واضحة، ولذلك فإننى أتفق معك فى أن الكثير من القصص الدينى يؤدى بالقطع إلى ما ذكرته من «قلق الباحث ومعاناة المفكر».

أما بالنسبة لما ذكرته حول المعاصرة فى كتابة التاريخ من أنها تتيح المجال لتأثير العنصر الشخصى وبالتالى غياب الموضوعية فلا شك فى صحة ما ذهبت إليه من أن النظر إلى اللوحة من بعيد يعطى الصورة شاملة، ولكن هل تسمح لى بالقول بأنه فى الوقت ذاته إذا ما تحلى المؤرخ بقدر معقول من الموضوعية فإن اللمسة الإنسانية والمشاعر الشخصية تنقلنا إلى قلب الأحداث بصورة أكثر دفئًا.

ولكن ما يثير القلق حقيقة هو أنه بعد كل هذا التطور والانفتاح الإعلامى عبر القنوات المختلفة مازالت التوجيهات لها أكبر الأثر فى فتح الطريق - أو إغلاقه - أمام إنصاف الشخصيات التاريخية المصرية، كما أن قوالب التصنيف «سابقة التجهيز» التى يوضع فيها من يحاول التعرض لتقييم هذه الشخصيات تشكل عامل إرهاب فكرى غير مذكور، حيث يخشى الكثيرون وضعهم فى زمرة معسكر معين مثقل بذنوب تنسب إلى عصور ماضية خاصة فى ظل مناخ ثقافى ملبد بغيوم الاتهامات الدينية والفكرية التى تكال أحيانًا بشكل تحريضى، وليتنا نلتزم جميعًا بالعبارة الجميلة التى وردت بمقالك حول عبد الناصر والسادات من رفضك «بأن يكون الحماس لأحدهما بحملة مضادة ضد الآخر». فبأى منطق يفرض علينا الاختيار بينهما، ولماذا لا نرى لكل مزاياه وعيوبه ويحضرنى هنا مقال «صلاح حافظ» (رحمه الله) فى روزاليوسف منذ سنوات بعيدة حول «سادات هيكل»، و«سادات موسى صبرى»، وتعرضه بطريقة لاذعة للمقارنة بين نظرة كل منهما إلى شخصية تاريخية واحدة، وهنا فإننى أؤمن تمامًا بما تقوله من أن التسليم المطلق بالرواية التاريخية أمر يحتاج إلى مراجعة وأنه ما أكثر أبطال الزيف على المسرح الإنسانى منذ بدايته.

وأخيرًا فاسمح لى بالقول بأننى قد استمتعت للغاية بقراءة هذا المقال الجميل الذى يثير الكثير من النقاط التى تدفع إلى التأمل ويحفل بالعديد من الإشارات العميقة حول موضوع جدير بالاهتمام والمناقشة.

.. أما إذا أردنا الإشارة إلى ردود الفعل العديدة حول مقالنا «فى جدوى

الكتابة» فإن لدينا رسائل كثيرة نختار منها اثنتين أيضًا الرسالة الأولى من الأستاذ عبد الفتاح عبد الوهاب وننشر بعض أجزائها :

حول مقالكم الشيق بجريدة الأهرام بتاريخ 27 يونيو 2000 «فى جدوى الكتابة»، أرجو السماح لى بطرح بعض الملاحظات :

(1) حول دعوتكم لتوسيع دائرة الحوار أتساءل إذا أراد أى مواطن المشاركة فى هذا الحوار كيف؟ وما هى الوسيلة؟ فالحوار - إذا كان هناك فعلاً حوار - فإنه يدور فى دائرة مغلقة .

(2) فيما يتعلق بانتشار الندوات الفكرية والمناسبات الثقافية وعدم وجود عائد ملموس منها نرى أن ذلك يرجع إلى القيود المفروضة على حرية المناقشات بهذه الندوات واللقاءات الفكرية وكذلك الهدف منها ، حيث أرى أن الهدف من العديد منها لا يتعدى كونه إعطاء انطباع وإيحاء بأنه يوجد نوع من الحرية والمناقشات الثقافية والفكرية كأحد مظاهر الديمقراطية، ولكن الواقع يقول غير ذلك وأقرب مثال على ذلك ما يحدث فى ندوات معرض القاهرة الدولى للكتاب، حيث فى العديد من اللقاءات المفتوحة يقوم ضيف الندوة بتحديد موضوع معين للحديث والمناقشة حوله رغم أن العديد من الحاضرين كانوا يريدون حواراً مفتوحًا وفى ندوات أخرى يقوم متلقى الأسئلة بطرح بعضها وحجب الآخر، وفى إحدى الندوات فى يناير 2000 كان الضيف هو أحد المسئولين فاستغرق وقت الندوة كله فى طرح واستعراض خطط الجهة التنفيذية التى يرأسها ولم يعط أى فرصة للحاضرين للمشاركة فى الحوار، اختلفت الأساليب ولكن فى النهاية جميعها تمثل قيوداً ومحددات لحرية الحوار والمشاركة .

(3) وعن الهامش المتاح للحرية وعدم استخدام البعض له، أتساءل من الذى حدده؟ ومن الذى سمح به؟ وما هو الحد الأقصى له؟ وعندما يستخدم البعض الهامش المتاح للحرية بالكامل ، فإنه يقابل بالمنع من النشر والحذف وذلك يرجع كما قلتم إلى أن «الكثيرين يفضلون التحرك فى أحضان السلطة واللعب على المضمون» .

4) عند الحديث عن الصحافة وتزايد مساحة الحرية والفرص المتاحة من خلال «صفحات الرأى»، و«أبواب إلى المحرر»، و«بريد القراء» نجد أن هذه المساحة محدودة جداً أمام أى مواطن مهتم بقضايا وطنه، ويستطيع التعبير عن رأيه بالكلمة المكتوبة.

أما الرسالة الثانية فهى من الدكتور حمزة إبراهيم عامر ونختار منها أهم فقراتها:

يسعدنى أن أشيد بالدور المتميز الذى بوأت نفسك له باختيارك الكلمة كوسيلة للتعبير عن آمالك وآلامك كواحد من المصريين المخلصين.. حتى وصلت بك الكلمة المكتوبة (أو المنطوقة) إلى التساؤل الخالد.. ما الجدوى.. وهذه قمة اليقظة.

ولقد كتب الأستاذ رجاء النقاش مناقشا لمقالك المهم ومعطيا نماذج من التاريخ عن أثر القول فى التغيير «بعد طول العمر الذى يبلغ الأمل».. وهو أيضًا فكر محترم لكنه يحتاج إلى ضمانات تستوجب ثبات جميع المتغيرات المؤثرة على مسار التاريخ ليخضع لنفس الظروف التى نجحت وذكر أمثلتها الأستاذ النقاش، وهو أمر أصبح مستحيلا بعد ذوبان الحدود الجغرافية والثقافية بين الدول، بل وذوبان حدود الفردية الإنسانية مهما حاول التفرد والاستقلال والابتعاد عن المؤثرات العالمية التى تحاصر كيانه اقتصاديًا وتغزو عقله ثقافيًا.

يا سيدى.. يحزنك انخفاض نسبة القارئين بين صفوف أبناء شعبك القديم، وعدم مقدرتهم على قراءة ما تكتب، وقد سبقك فى تشخيص نفس العلة أستاذنا الدكتور طه حسين، ولذلك قال ـ ونفذ قوله حين واتته الفرصة ـ إن التعليم حق لكل إنسان مصرى كالماء والهواء، وللأسف تنشر بعض صحفنا ومجلاتنا أن ذلك القرار هو سبب جميع الرزايا التى تعيشها مصر، وفى ظنى أنه لو لم تنفذ ثورة يوليو قرار طه حسين لكنت أنت اليوم جالسا عمدة على المصطبة أمام دوار العائلة، ولكنت أنا جالسا وراء تازجة ميكانيكى، أو بنك بقال فى شبرا.

يا سيدى.. ما جدوى أن تتساءل عن جدوى الكتابة؟ وأنت نفسك تكتب فى نفس المقال أن سوق الكتابة يدخلها من هب ودب من كل حدب وصوب، حتى

اخـتلط الحـابل بالنابل . . وهنا اتسـاءل وحـدى عن شـروط من يكتب؟ ومـاذا يكتب؟ هل يكتب مـا تريده أنت له أن يكتب فـتـؤكـد بذلك النظرة الأوليسية (أوليس المارد الإغريقى ذو العين الواحدة فى منتصف وجهه) لكل القضايا؟ أم أن يكتب معبراً عن رؤية العين الأخرى فتتجسد الحقيقة . . ويتم اتخاذ القرار السليم لصالح الأغلبية .

. . ويأتى تعليقى فى النهاية على هذه الملاحظات القيمة ، والمناقشات الهادفة بقولى إنه لا يسعد الكاتب أكثر من ردود فعل يتلقاها حول ما يكتب لأنه يدرك على الفور أنه لا ينادى فى وادى الصمت ، ولا يتحدث إلى نفسه ، وأن هناك من يتابع ما يكتب ويحدد رأيًا بالاتفاق معه أو بالاختلاف عنه ، ولكنه يطرح في الحالتين حواراً له أهميته وقيمته ، التى تتجاوز حدود الطرح المنفرد ، فرأى اثنين أفضل من رأى واحد ، ورأى الجماعة يعلو عليهما معًا .

. . وما زلت أتصور أن الكلمة المكتوبة هى رسالة ومسئولية ، رسالة يحملها أصحاب القلم ، ومسئولية يتحملها كل من يتجه إلى تعاطى الفكر أو يسعى إلى الشغب الثقافى ، فتحريك المياه الراكدة هو السبيل لتنقيتها ، والدفع بها فى تدفق يسمح لها بالانتشار الكبير وتوسيع دائرة التأثير . ويكفى الكاتب أنه يقوم بعملية تحريض فكرى ، وجذب ثقافى قد يؤديان فى النهاية إلى رفع الحواجز من الطريق إلى المستقبل وفتح النوافذ لدخول كل التيارات من أجل غد يتميز بشيوع الإبداع ، وتألق النبوغ ، وازدهار العبقرية .

تاريخ الأفكار

قبل فترة وجيزة من عبور البشرية إلى الألفية الثالثة من التاريخ المدون منذ ميلاد السيد المسيح، حلا لنا - كما يروق أيضًا لغيرنا - تأمل مسيرة الإنسانية عبر الزمان وما ارتبط بها من رؤى، وما تواكب معها من أفكار، تحددت بها فى النهاية حركة التاريخ، وخطوات الجنس البشرى على طريق طويل تأرجح فيه الإنسان بين الصعود والهبوط وفقًا لمعطيات كل عصر وظروف كل أمة.

والذى يعنينا اليوم هو أن نؤكد على مفهوم يرى أن التاريخ الحقيقى للإنسانية ليس هو تاريخ ولاية الحكام أو انتصارات الدول أو هزائم الشعوب ولكنه شىء آخر أكبر وأخطر وأهم، ونعنى به تاريخ الأفكار الكبرى والفلسفات المؤثرة التى شكلت فى مجملها محاور رئيسية للتطور على الأرض.

فإذا كانت الاختراعات المختلفة قد حددت مراحل انتقال معروفة فى تاريخ التطور الإنسانى، فكان اختراع «العجلة» على سبيل المثال مقدمة ضرورية لتطور وسائل الانتقال، كما كان اختراع «البارود» نقلة حاسمة فى تاريخ الحروب، فإن ميلاد الأفكار المضيئة يتفوق على كل الاختراعات، وكافة الاكتشافات لأنه يرمز بالدرجة الأولى إلى مسيرة العقل البشرى صانع المعجزات على الأرض ومشيد الحضارات فوقها، ومبدع كل العلوم والفنون والآداب فى تاريخها.

ويكفى أن نتذكر أن الأحداث الكبرى فى التاريخ البشرى قد وقفت وراءها فلسفة بذاتها أو مدرسة فكرية معينة أو كانت لها إرهاصات تنبئ ببزوغ فجر جديد، حتى أن الديانات السماوية الثلاث، «اليهودية» و «المسيحية» و «الإسلام» قد جسدت فى مضمونها ثورات فكرية كبرى فى تاريخ المخلوق السيد، وأعنى به الإنسان، فضلاً عن تأثيراتها الروحية الهائلة فيه من حيث تناولها له من لحظة الميلاد إلى لحظة الوفاة، ولعل الجانب الفكرى فى الشريعة والفقه الإسلاميين معًا يعتبر

أكثرها ثراءً بازدياد تأثير الدين الحنيف في طقوس الحياة، وأسلوب التعايش بين البشر، والمعاملات بين الناس، وحتى الديانات الآسيوية الكبرى التي تشكل في مجملها ثقافات روحية أكثر منها معتقدات دينية، وأشير تحديداً إلى «الكنفوشية» و«البوذية» و «الهندوسية» كانت هي الأخرى نتاج أفكار كبرى مرتبطة بروح آسيا وفلسفات تعبر عن تقاليدها القديمة التي تتميز بالعمق ولا تخلو من غرابة ولا تبرأ من غموض، ويمكن في هذا المقام أن نستعرض ثلاث مجموعات من الأفكار الضخمة التي غيرت وجه التاريخ الحديث للبشرية، ومثلت منعطفات مهمة في مساره وهي التي نمضي في تقسيمها على النحو التالي :

(أ) مجموعة التحولات الجماعية الكبرى : التي تمخض عنها ميلاد أوروبا الحديثة وظهور مجتمعاتها الراقية ونميز في ذلك بين خطوات ثلاث تتداخل زمنيا، ولكنها تتميز مكانيًا، ونعني بها تحديداً ميلاد عصر النهضة، وقيام الثورة الصناعية، وتبلور الدولة القومية.

(ب) مجموعة النظم الفكرية الضخمة : التي أثرت على شكل الدولة ونمط الاقتصاد وأسلوب الحياة، ونميز منها ثلاث فلسفات كبرى يتصل أولها بمولد النظام الرأسمالي الحديث على أنقاض النظام الإقطاعي المستبد الذي عرفته أوروبا في العصور الوسطى، ثم ظهور الفكر الماركسي بتطبيقاته التي شهدتها مجتمعات مختلفة داخل أوروبا وخارجها لفترة قاربت قرنا من الزمان، ثم يأتي التحول الثالث ونعني به بروز تيار الإسلام السياسي منذ بدايات هذا القرن بتأثيراته داخل العالم الإسلامي وخارجه.

(ج) مجموعة النظريات العلمية : التي تمثل نقاط تحول فاعلة في العصر الحديث، ونشير تحديداً إلى نظريات تمثل في مجموعها محاور انتقال في البحث العلمي بأساليبه المتقدمة ومناهجه الحديثة، ونختار منها ثلاثًا بالتحديد هي «الداروينية» و«الفرويدية» و «النسبية».

.. هذه هي الملامح العريضة لمجموعات ثلاث من الأفكار الضخمة التي تأثرت بها حركة التاريخ إذ تتميز المجموعة الأولى بالتطور المباشر لشكل الدولة الحديثة، وتختص المجموعة الثانية بطبيعة النظم التي تسود فيها، بينما تتركز الثالثة حول

الإضافات المتجددة للثورة العلمية صاحبة الفضل فى النقلة النوعية لحياة الإنسان المعاصر، وأعترف هنا أننا قد أسقطنا عن عمد تاريخ الحركة الصهيونية من إطار الأفكار الكبرى التى أثرت فى تاريخ الإنسان عبر القرون الأخيرة، ولم يكن ذلك إلا انعكاسا لإدراكنا أن الصهيوينة قامت على أساس عنصرى لا يستوعب الحركة الواسعة لإنسان العصر دون تمييز، فهى تمثل نوعًا من القومية المتعصبة التى لاتستند إلى أساس تاريخى صحيح، أو منطق إنسانى رحب، إنها نموذج صارخ لما يمكن تسميته بالعنصرية القومية التى تستخدم كافة أدوات العصر بدءا من العامل المؤثر للدين مروراً بالكيان السياسى للدولة، وصولاً إلى توظيف إمكاناتها المستترة فى توجيه سياسات الدول الكبرى على امتداد القرن الأخير كله. . فإذا بدأنا استعراض المجموعات الثلاث التى تتميز بجوانبها السياسية والاقتصادية والعلمية منذ خرجت من عباءة الفكر الإنسانى، وتطورت تحت مظلة العقل البشرى، فإننا نشير إليها فى النقاط التالية :

مجموعة التحولات الجماعية

ونعنى بها تلك المحاور التى أدت إلى انتقال التاريخ الإنسانى من غياهب العصور الوسطى إلى إرهاصات الضياء الذى صاحب حركة التنوير منذ بدء إشعاعها من أوروبا الحديثة مع ميلاد عصر النهضة وقيام الثورة الصناعية وتبلور الدولة القومية.

(1) **عصر النهضة** : RENAISSANCE : وهى التى تمثل حركة الازدهار الكبرى التى اقترنت بظهور الدولة الحديثة فى أوروبا بعد صراع طويل مع أفكار قديمة، وأطروحات بالية، وقد تميز عصر النهضة بقوافل متتابعة من المفكرين والشعراء والأدباء والفنانين والساسة، ولعل جولة سريعة فى أى دولة أوروبية معاصرة سوف تكشف أن الجهد الإنسانى الضخم وحركة العمران الكبرى، وتشييد دعائم البنية الأساسية للمجتمعات المتقدمة فى تلك القارة، قد اقترنت كلها بعصر النهضة وما واكبها من إنجازات باهرة وأعمال مجيدة.

فالقلاع والقصور والكنائس والمبانى العريقة والمؤلفات الباقية واللوحات الرائعة والأعمال الموسيقية الخالدة ترتبط كلها فى الأذهان بعصر النهضة حيث ازدهرت

حركة الأدب، وتفوقت الفنون وبدأ ميلاد عصر جديد أشبه بطلوع الفجر بعد ظلمات عصور سحيقة، إن عصر النهضة ليس وليداً لقيطاً للحضارة الأوروبية ولكنه ابن شرعى لحضارات أقدم وأعرق، فقد جاءت روافده الأولى من معارف المصريين القدماء، ومن ازدهار الدولة الرومانية، ومن إنجازات الحضارة الإغريقية، ثم كان التتويج الحقيقى بظهور الحضارة العربية الإسلامية ذات الإسهام المباشر فى ميلاد عصر النهضة الأوروبية حين انتقلت علوم العرب والمسلمين واجتهاداتهم فى كافة المجالات والميادين عبر نقاط الالتقاء على خطوط التماس والمواجهة سواء كان ذلك من الأندلس وصقلية، أو أثناء حرب الفرنجة (المسماة تجاوزاً بالحرب الصليبية).

ومن ثم فإننا نعتبر أن ميلاد عصر النهضة الأوروبية قد جاء بعد مخاض طويل لحضارات أخرى وثقافات متعددة، ولم يكن نتاجاً أوروبياً خالصاً، ولكنه ثمرة جهود إنسانية متصلة من قوميات مختلفة وحضارات متباينة، ولعل هذا المنطق هو الذى يشير فى النهاية إلى تراث إنسانى مشترك تبدو فيه الحضارات سلسلة مترابطة بينها من أسباب التواصل أكثر مما بينها من عوامل الصراع.

(2) الثورة الصناعية : مازالت الذاكرة الإنسانية المعاصرة تعى ما جلبته الثورة الصناعية والتقنيات الحديثة فى أوروبا من مآس جماعية وأمراض اجتماعية، ومعاناة إنسانية صورتها روايات أدباء أوروبا العظام وشعراؤها الكبار، فعلى الرغم من أن الصناعة كانت هى البوابة الكبرى التى دخلت منها أوروبا إلى العصر الحديث، ومع الاعتراف الكامل بإنجازاتها الضخمة ونتائجها الرائعة، إلا أنها تظل من الناحية الإنسانية تعبيراً عن بداية صراع بين العمال وأرباب العمل لا يختلف كثيراً عن معاناة الفلاحين فى ظل الإقطاع الأوروبى.

فللثورة الصناعية سلبياتها وأمراضها، ولكنها تبقى فى النهاية شراً لابد منه، فهى الجسر الوحيد لنقل الشعوب المتخلفة إلى عداد الأمم المتقدمة وإن كان تأثيرها ضخماً على القيم الاجتماعية والتقاليد المرعية، بل إن لها أيضاً دوراً كبيراً فى تحديد الروابط الإنسانية وإعادة ترتيب السلم الطبقى من خلال إطار جديد تختلف فيه شبكة العلاقات ونسيج القيم والعادات عن تلك التى تعرفها المجتمعات الزراعية،

ولو شاء البعض ممن يهتمون بتلك المرحلة أن يعرف حجم معاناة المجموعات البشرية التى كانت وقوداً للمرحلة الأولى من الثورة الصناعية الكبرى، فإنه يستطيع أن يرجع إلى أدباء ذلك العصر ومفكريه ليجد انعكاساً أميناً لطبيعة الحياة الجديدة فى ظل الثورة الصناعية الضخمة بنتائجها الحاسمة على التطور البشرى المعاصر.

(3) الدولة القومية : إذا كان البعض ما زال يعتقد أن الدولة معطاة تاريخية، فإننا نضيف إلى ذلك أن الدولة القومية صناعة مختلفة فهى تعتمد على عوامل أخرى تتميز بها عن الدولة الدينية التى عرفتها الإنسانية فى ظل أطر مغايرة، لعبت فيها الأجناس والأعراق والقبائل والطوائف أدواراً أساسية، بينما عكست الدولة القومية روحًا جديدة يتمتع فيها المجموع السكانى بدرجة من التجانس والانصهار بغض النظر عن كل العوامل السابقة.

ومازال التاريخ الأوروبى يذكر الإمبراطور «شرلمان» وهو يقف على أعتاب مقر «البابا» تحت الصقيع البارد لليال طوال يطلب رضاءه ويستلهم بركاته، فى وقت احتدم فيه الصراع الحاد بين السلطتين الزمنية والروحية متواكبًا مع حركة الإصلاح الدينى التى حمل لواءها «لوثر» و «كلفن»، وهو ذلك الصراع بين الدين والدولة فى أوروبا الحديثة والذى انتهى بميلاد الدولة القومية بتقاليدها الدستورية، ومفاهيمها فى الفكر السياسى المعاصر.

مجموعة النظم الفكرية

ونعنى بها تلك الأطر الفكرية والمظاهر الفلسفية لحركة المجتمعات الحديثة بدءاً من ميلاد «الرأسمالية»، مروراً «بالماركسية»، وصولاً إلى «الحاكمية» فى إطار الرؤية المعاصرة لتيار الإسلام السياسى فى القرن الأخير.

(1) الرأسمالية : وهى ذلك النظام الاجتماعى الذى يقوم على ركيزة اقتصادية تؤمن بإطلاق آليات السوق، ودعامة سياسية تقوم على تأكيد الحريات والتسليم بالفلسفة الفريدة، أى أنها تنطلق من الفرد لتعزيز الجماعة، ولا تقوم بعملية عكسية مثل تلك التى قامت بها النظم ذات الطابع الشمولى، ولقد ولد النظام الرأسمالى فى مراحله الأولى من رحم الإقطاع الأوروبى بكل سوءاته بدءاً من «معصرة

النبيذ»، مروراً «بمطحنة الغلال»، وصولاً إلى «حق الليلة الأولى»، وكلها كانت مظاهر لذلك النظام العفن الذى شهدته أوروبا فى العصور الوسطى فى وقت كانت فيه الحضارة العربية الإسلامية تتألق فى شرق وجنوب المتوسط وفى شبه جزيرة أيبيريا، والنظام الرأسمالى بهذا المعنى يستلزم مناخًا من الحرية السياسية والاقتصادية، وثقافة تؤمن بالتعددية فى الحكم، والفردية فى النشاط العام، وهى تركيبة لا تخلو من تناقص، وقد لا تحقق بالضرورة حاجات كل الأفراد.

(2) الماركسية : وهى التى تنتسب إلى المفكر الألمانى «كارل ماركس» الذى رأى فى أوضاع الطبقة العاملة إبان الثورة الصناعية ما دفعه إلى تبنى قضيتهم، ثم صياغتها فى إطار نظرى ضمنه كتابه «رأس المال» الذى أبرز فيه مفهوم «فائض القيمة» ، معتمداً فى منهجه على جدلية «هيجل» فى محاولة لخلق «يوتوبيا» لمجتمع شيوعى ينصهر فيه الفرد فى إطار الجماعة، بحيث تبدو الدولة التى يقودها الحزب الشيوعى، هى صاحبة السيطرة على وسائل الإنتاج والمتحكمة فى طرق التوزيع، ويجب أن نعترف أن الفكر الماركسى برغم كل مآخذنا عليه إلا أنه قد تمكن من أن يشكل خلفية فكرية لأنظمة سياسية قوية فى أوروبا وآسيا، بل وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التى صمدت لعشرات السنين منذ بدأت قبيل العشرينيات حتى انهارت قرب نهاية الثمانينيات.

(3) الإسلام السياسى : لقد قصدت عامداً أن أضع الطرح المعاصر للإسلام السياسى جنبا إلى جنب مع النظامين الاجتماعيين اللذين سيطرا على عالم هذا القرن، فقد احتدمت المواجهة بين الرأسمالية والشيوعية حتى بلغت ذروتها فى يوميات الحرب الباردة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى انهيار الاتحاد السوفيتى السابق والدول التى كانت تدور فى فلكه، حتى كان سقوط حائط برلين بمثابة الحادث الرمز الذى نؤرخ به لانتهاء تلك الفترة.

أما الإسلام السياسى فهو امتداد طبيعى لعطاء الشريعة الإسلامية وفقه الدين الحنيف الذى جاء شارحا لها موضحا لأبعادها، لذلك لم يكن غريبًا أن تبدأ الدعوة إلى الإسلام السياسى من مصر عام 1928 بعد سنوات قليلة من سقوط دولة الخلافة العثمانية، فكان تيار الإسلام السياسى هو الامتداد الطبيعى لاجتهادات مبكرة

للإمام المصرى «محمد عبده»، حيث تلقفها تلميذه السورى «محمد رشيد رضا»، فى محاولة لوضع أسس النظرية السياسية للدولة الإسلامية كما تصورها دعاتها، ولم يكن ذلك التيار منفرداً على الساحة بل واجهته قوى متحفظة حتى من داخل مؤسسة الأزهر الشريف ذاتها، ولعل أبرز مظاهر ذلك صدور كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبد الرازق فضلاً عن اجتهادات أخرى للأزهرى طه حسين، مع بروز تيار التغريب الذى كان من أهم رموزه أحمد لطفى السيد وسلامة موسى، وربما توفيق الحكيم أيضًا، فضلاً عن الرواد الشوام فى الثقافة العربية والصحافة المصرية ودورهم المستند إلى فكر قومى لا يتحمس لتيار الإسلام السياسى، ولم يكن غريبًا أن يتلقف المسلمون من غير العرب دعوة الإمام المصرى حسن البنا، فكان من أبرز دعاتها أبو الأعلى المودودى فى باكستان، وحسن الندوى فى الهند، ولم يكن غريبًا أن يتواكب ظهورهما مع تقسيم شبه القارة الهندية لأسباب طائفية.

ولعل أبرز ما يميز حركة الإسلام السياسى فى مجملها أنها حققت نتائج مباشرة، فقامت دولة الباكستان على أساس دينى مثلما وصلت الثورة الإيرانية إلى الحكم وهى ترفع لواء الشريعة الإسلامية ورايات الفقه الشيعى الجعفرى، وليس يعنينا هنا أن نحكم على هذا التيار أو نقف من أفكاره موقف قبول أو تحفظ أو رفض، ولكن ما يعنينا فى المقام الأول هو تأثير أطروحات هذا الفكر الدينى فى حركة العصر وتطور سياساته ومكانة الأمم فيه.

مجموعة النظريات العلمية

ونعنى بها تلك النتائج المحكمة التى قامت على افتراضات علمية صحيحة لتصل إلى خلاصة تأثر بها الفكر الإنسانى، حيث اتصف أصحابها بأنهم فى معظمهم شخصيات موسوعية تكاد تكون امتدادا لأعلام مشابهة فى تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، حيث كنا نقول عن الشيخ «ابن سينا» أو «الفارابى» أو غيرهما بأنهم يضربون بسهم فى العلوم التطبيقية وآخر فى العلوم الاجتماعية وثالث فى الآداب والفنون، فكان منهم من يجمع بين موهبة قرض الشعر وملكة البحث العلمى

وهواية الموسيقى الرفيعة، لذلك لم يكن غريبًا أن نكتشف أن أصحاب الأفكار الكبرى والاكتشافات الضخمة والاختراعات العظيمة، كانوا يقفون دائمًا على الحدود الفاصلة بين العلم والأدب والفن بحيث تتوفر لديهم رؤية شاملة للكون وفلسفة عامة للحياة.

(1) الدارونية : وهى خلاصة فكر «داروين» التى درجنا على تسميتها بنظرية النشوء والارتقاء، وهى تتعرض لأصل الإنسان ومراحل نشأته ودرجات ارتقائه، وعلى الرغم من أن هذه النظرية تلقت من المطاعن الكثير والتى يصدر بعضها من منطلقات دينية وأخرى علمية، إلا أننا مازلنا نسلم بأن هذه النظرية تمثل إسهامًا فكريًا ضخمًا فى البحث العلمى حول نشأة الجنس البشرى وبدء خليقة الإنسان.

(2) الفرويدية : وهى التى تنتسب إلى الأب الروحى لمدرسة التحليل النفسى ورائد العلوم السلوكية الحديثة النمساوى «سيجموند فرويد»، وعلى الرغم من بروز العنصر المادى فى تحليله للنفس البشرية وتركيزه على العامل الجنسى فى تحديد السلوكيات، إلا أننا نحسب أن ما جاء به سوف يظل - بالقبول أو الرفض - علامة بارزة فى تاريخ العلوم السلوكية خاصة، بل والعلوم الاجتماعية عامة، وكلما مررت أمام مقهى «لاندمان» فى «فيينا»، حيث تعود أن يجلس «فرويد» أثناء حياته تذكرت دائمًا قيمته بعد مماته.

(3) النسبية : وهى التى يعتبر إسهام «اينشتاين» بمثابة الحلقة القوية فيها، حيث أعطت عنصر الزمن بعدًا نسبيًا فى حد ذاته وسمحت بعد ذلك - من خلال تطبيقات للرياضيات العليا - بالتعامل مع أجزاء الذرة والدخول إلى عالمها المهول بنتائجه الضخمة، وهو أيضًا «اينشتاين» الذى رفض رئاسة دولة إسرائيل رغم أنه ينتمى - مثل عدد كبير من الشخصيات المحورية فى الفكر الإنسانى المعاصر - للديانة اليهودية.

.. هذا استعراض موجز من خلال انتقاء تحكمى لأبرز الأفكار والنظم والنظريات التى أثرت فى حياة الإنسان المعاصر، نستعرضها وقد ودعنا قرنًا مضى وألفية انتهت، وسوف نجد أنها قد تضافرت كلها لتحقق طفرة كبيرة وقفزة رائعة فى حياة الجنس البشرى، كما أن قيمتها الحقيقية تبدو من أنها انعكاس أمين لمسيرة

الإنسانية ومواجهة مباشرة مع معاناتها الطويلة، فتاريخ الإنسان هو بحق تاريخ الأفكار، والتطور البشرى هو تطور الفلسفات، كما أن حركة الكون ومسيرة الحياة سوف تظلان رهينة الأفكار العظيمة التى صنعت مستقبل الجنس البشرى وأخذت بيده نحو الأفضل.

إن تاريخ الأفكار - بحق - يعلو على سواه ليصبح المكون الأساسى لذاكرة البشرية والمصدر المستمر لتراثها الخالد، ويجب أن نتذكر دائمًا أن الأمم العظيمة صنعتها أفكار عظيمة، وأن الانتصارات الكبرى وقفت وراءها فلسفات كبرى، إذ إن تاريخ الحياة على الأرض هو فى المقام الأول تاريخ الأفكار التى عبرت فوقها، وليس فقط تاريخ البشر الذين عاشوا عليها.

أفكار قديمة وآليات جديدة

كلما أمعنا النظر فيما يدور فى العالم حولنا ، اكتشفنا أن كثيراً من الأحداث الضخمة والقضايا الكبرى ليست جديدة على المسرح الإنسانى ، ولكن نوعية وجودها وطبيعة التعامل معها ، هى التى تجعلنا نتحدث عن دورة التاريخ وحركة التطور، ولسوف اختار ثلاثًا من الظواهر الكبرى فى التاريخ السياسى المعاصر، لكى نقوم بعملية متابعة لجذورها وأصولها، حيث نكتشف بعدها أنها أفكار قديمة بآليات جديدة .

لذلك فلسوف نتناول «العولمة» فى إطارها الدولى و«القومية» بنطاقها الإقليمى و«الدولة» فى وضعها القانونى ، ونرى أن هذه المسميات الكبرى ليست طرحًا بشريًا جديداً ولكنها تكرار لأفكار قديمة ولكن بآليات جديدة، كما سوف نشير أيضًا إلى الأفكار الرئيسية لفلسفات ثلاث مختلفة تنتمى إلى التيار المادى الذى ساد أوروبا حول منتصف القرن التاسع عشر ونعنى بها «الماركسية» و«الدارونية» و«الفرويدية» باعتبار أن هذه نزعات ارتبطت بالفلسفة العلمية وتركت بصمات قوية على الفكر الإنسانى فى القرن العشرين تحديداً، وقد حان الوقت لمتابعتها أيضًا كأفكار قديمة فى آليات جديدة، لذلك فإننا سوف نقسم هذه الدراسة الموجزة إلى مجموعتين تتصل الأولى بالظواهر الثلاث الكبرى التى أشرنا إليها بينما تتابع المجموعة الثانية النظريات الثلاث الأخرى التى يشكل كل منها حلقة فى فلسفة الفكر المادى الذى ساد لسنوات عديدة قبل أن تبدأ محاولات تقويضه تحت تأثير النظريات الجديدة التى جاء بها التطور التكنولوجى المذهل والتقدم العلمى الكاسح .

العولمة

يظن الكثيرون أن «العولمة» أو «الكوكبية» هى تعبير جديد، بينما واقع الأمر يشير إلى غير ذلك، فهى تقوم على فلسفة قديمة تدور حول وحدة الجنس البشرى حتى

أنه كانت هناك جهود معروفة لإيجاد لغة بشرية مشتركة فيما سمى باللغة العالمية «السبرانتو» والأمر لا يقف عند هذا الحد، فالتقاليد الفكرية الإسلامية ذاتها تحمل فى جوهرها مضمون فكر «العولمة»، فالإسلام جاء إلى كل الأمم والشعوب بغير تفرقة أو استثناء كما أن نبيه «ﷺ» قد بعث للناس كافة، وعندما خلق الله البشر من ذكر وأنثى وجعلهم شعوبًا وقبائل، فإنه قصد من هذا التنميط أعلى درجات الانسجام والتوافق، بل إننا يمكن أن نذهب إلى ما هو أقرب من ذلك تاريخيا لكى نؤكد أن الظاهرة الاستعمارية قد قامت هى الأخرى بشكل أو بآخر معتمدة على فلسفة التكامل الإنسانى - حتى ولو كان ذلك ضد إرادة الضعفاء - فقد رفع الاستعماريون التقليديون شعارات تحضير الأمم وتحديث الشعوب كما لو كانت هذه رسالة الرجل الأبيض تجاه من هم سواه !.

ولو تأملنا فكر «العولمة» كما يطرحه الذين يبشرون بها فسوف نجد أنه يبدو قريب الشبه بالنظرية الاستعمارية التى بشر بها الأباء الأوائل للكشوف الجغرافية وغزوات الاحتلال لأراضى القارتين الإفريقية والأسيوية، ولعله من الملفت للنظر حقا أن نكتشف أن فكر «العولمة»، يدعو إلى تدفق السلع والخدمات ورءوس الأموال، ولكنه لا يتحمس لحرية انتقال الأفراد وكأنه يتخذ موقفًا تاريخيًا عكسيًا عندما يحول دون نزوح مواطنى الجنوب إلى الشمال فى حركة مضادة للظاهرة الاستعمارية التى ارتبطت بالانتقال من الشمال إلى الجنوب، ولذلك فإننى أتصور أحيانًا - وأرجو أن أكون واهمًا - أن «العولمة» وجه عصرى للظاهرة الاستعمارية، ولكنها تبقى فى النهاية شرًا لابد منه فرضتها علينا ظروف عالم يتطور بسرعة مذهلة ويتحرك على جبهة عريضة من الاختيارات المعقدة، ولابد لنا أن نتهيأ بآليات جديدة تتناسب مع هذه الأفكار الوافدة، حيث إنه من الصعب أن نتعامل مع الواقع الجديد بآليات قديمة.

القومية

«القومية» طرح إنسانى عاطفى يعتمد على عنصر اللغة أساسًا، لذلك فإن جوهر «القومية» مضمون ثقافى بالدرجة الأولى تتشكل منه هوية الأمم وتحدد ملامح وجودها، ونحن نجتاز حاليا مرحلة تختلط فيها القوميات وتتواجه الحضارات وتبدو

الهوية أمراً يرتبط بجماعة بشرية معينة تحكمه خصائص مشتركة، وإذا كانت النظرية التقليدية للقومية قد جعلت منها تعبيراً يشير أحياناً إلى التعصب ويرتبط بنوعية من «الشيفونية»، إلا أن المفهوم المعاصر للقومية قد أصبح يعطيها درجة التواصل والاندماج ويبعد عنها عوامل العزلة والانكفاء، ونحن مطالبون فى المنطقة العربية بفهم أكثر للمفهوم المعاصر للقومية حتى لا نظل أسرى لأفكار قديمة وقوالب جامدة، فعنصر المصلحة المتكافئة أصبح جوهرياً فى تحديد الإطار القومى وتحولت آليات شخصية الأمة من المرحلة العاطفية الملتهبة والوجدان المتوهج والحماس الزائد إلى مرحلة البحث فى أسباب العيش المشترك والمصالح المتبادلة، وأصبحنا من جديد أمام أفكار قديمة وآليات جديدة.

الدولة

إن الذين تحدثوا عن «نهاية التاريخ» لن يتورعوا عن الحديث عن «نهاية الدولة»، ويكفى أن مبدأ سيادتها قد أصبح محل جدل بعد أن سيطر مفهوم جديد للتدخل الإنسانى فى ظل القانون الدولى، فإذا كان ذلك هو الأمر بالنسبة للاختراق الخارجى لنظرية «الدولة» فإن فكر «العولمة»، يطرح على الجانب الآخر مفهوما مختلفا لوظيفة «الدولة» ينتقل بها من مرحلة الدولة ذات «الدور الأبوى» المتعاظم، إلى مرحلة أخرى هى أقرب فيه إلى «الدولة الحارسة»، التى يقتصر دورها على الدفاع والأمن والقضاء والتمثيل الخارجى، ونكتشف هنا مرة ثانية أننا بصدد أفكار قديمة بآليات جديدة، ولأضرب بذلك مثلاً فالانتقال من الاقتصاد الاشتراكى فى مصر الذى كانت ركيزته القطاع العام، إلى اقتصاد حر يرتكز على آليات السوق، فإنه من المدهش أن نظل بعد هذا الانتقال مستخدمين نفس الآليات القديمة من نظم ضريبية وإجراءات جمركية، فالأمر فى ظنى يستلزم الارتباط بين الأفكار المتجددة والآليات المتطورة، و «الدولة» ذاتها ليست استثناء من ذلك بل هى واحدة من أسبق التعبيرات عنه.

فإذا انتقلنا إلى المجموعة الثانية بعد هذا الموجز حول الظواهر الثلاث السابقة إلى

الفلسفات الثلاث المكونة للتيار المادى فى التاريخ الإنسانى المعاصر، فإننا نشير إليها على النحو التالى :

الماركسية

وهى تلك النظرية التى ظهرت فى إطار التيار المادى الذى سيطر على الفكر الأوروبى فى القرن التاسع عشر، ومهما اختلفت مستويات تقييمنا «للفكر الماركسى»، إلا أننا ينبغى أن نعترف بأن تطبيقات تلك النظرية قد سيطرت لأكثر من سبعة عقود زمنية على الاتحاد السوفيتى السابق ودول الكتلة الاشتراكية حتى مطلع التسعينيات، فضلا عن التأثير الذى تركه «الفكر الماركسى» على أجيال من المثقفين والسياسيين فى أوروبا والعالم الثالث، وعندما سقطت النظم الشيوعية أصيب «الفكر الماركسى» بانتكاسة ظن البعض أنها نهائية.

ولكننى مازلت أظن أن «الماركسية» بما لها وما عليها سوف تظل جزءاً من رصيد الفكر الإنسانى بخيره وشره، بل إن بعض غلاة «الماركسيين» حتى الآن ما زالوا يرددون مقولة أن ضعف التنظيمات الاشتراكية وانهيار الحكومات الشيوعية لا يعنى بالضرورة فشل «الفكر الماركسى» الذى حاربته الولايات المتحدة الأمريكية عشرات السنين وحاولت محاصرته بكافة الطرق والوسائل، بدءاً من «المكارثية» فى مطلع الخمسينيات، وصولاً إلى رعايتها للجماعات الإسلامية التى حاربت الوجود السوفيتى فى «أفغانستان»، وتشكلت منها مدرسة ما يطلقون عليه اليوم «الإرهاب الإسلامى»، وهى أمور تستحق التأمل والتحليل فى هذه الظروف التى تعرضت فيها الولايات المتحدة لهجوم غير مسبوق فى تاريخ البشرية، حيث سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه الاتهام إلى تلك الجماعات التى زرعتها وبدأت تحصد نتائج أعمالها سواء كانت ضالعة بحق فى ذلك أم لا، إذ إن «طالبان» و«بن لادن» كلاهما صناعة أمريكية!، وسوف تظل «الماركسية» ذلك الشبح الذى يؤرق الفكر الرأسمالى، ويزعج الاقتصاديات الحرة، ويمثل مرحلة طويلة من مراحل الحرب الباردة التى قامت على اختلاف النظم السياسية بين المعسكرين الشيوعى والرأسمالى منذ نهاية الحرب الباردة حتى سقوط حائط برلين.

الداروينية

إن نظرية «النشوء والارتقاء» ما تزال تمثل خيطاً رفيعاً بين علوم الإنسان فى جانب والأديان السماوية فى جانب آخر، لأنها تحاول إيجاد مسار للتطور الطبيعى

للإنسان منذ بدء الخليقة وتتعقب نمو مراحله المختلفة بغض النظر عن التفسير الدينى لذلك ، وهى تجسد هى الأخرى جزءاً من نسيج التيار الفكرى المادى الذى سيطر على القرنين التاسع عشر والعشرين، وبرغم المطاعن الموجهة لنظرية «دارون» إلا أنها تظل أحد أبرز النظريات المتصلة بنشأة الإنسان وتطوره، فضلاً عن تأثيراتها فى الفلسفة والأدب والفن، ورغم أن التفسير الذى تقدمه تلك النظرية لا يلقى إجماعًا علميًا أو قبولاً دينيًا، إلا أنها تعد من أكثر النظريات إثارة وأهمية.

الفرويدية

كنت كلما ساقتنى الظروف إلى مقهى «لاندمان» فى قلب العاصمة النمساوية أتذكر «سيجموند فرويد» وأتأمل مقعداً يقع بجوار النافذة، كان ذلك العالم النفسى الكبير يجلس عليه وهو يفكر فى نظريته التى حاول بها إعطاء تفسير محدد للسلوك الإنسانى، يعتمد بالدرجة الأولى على العامل الجنسى، ولا شك أن نظرية «فرويد» تضيف هى الأخرى ضلعًا أساسيًا فى مثلث التيار المادى الذى سيطر على الفكر الإنسانى منذ انتهاء عصر النهضة الأوروبية، ولست أشك فى أن نظرية «فرويد» تحتوى من نقاط الضعف ما يمكن أن ينهض دليلاً ضدها ومدعاة لتقويضها، إلا أنها لا تخلو فى الوقت ذاته من رؤية عبقرية للجوانب الخفية فى السلوك البشرى والبحث فى دوافعه والغوص فى أعماقه، ورغم كل الانتقادات التى وجهها العلماء والباحثون لمنهج «فرويد» فى التحليل النفسى، إلا أنهم لا يستطيعون تجاهله أو الإقلال من أهميته، بل إن العلوم السلوكية والدراسات النفسية قد تأثرت تأثيراً جذريا بتلك النظرية التى نادى بها «فرويد».

لقد أردت من هذا العرض السريع الموجز لثلاث من المؤسسات الفكرية هى «العولمة» و«القومية» و«الدولة»، وثلاث من النظريات العلمية، هى «الماركسية» و«الدارونية» و«الفرويدية»، أن أقدم للقارئ - فى هذه الظروف المعقدة التى يجتازها عالمنا المعاصر - نماذج لأفكار قديمة تتجدد أشكالها بآليات جديدة، «فالعولمة» تعبير مستحدث للظاهرة الاستعمارية ولكن بصورة عصرية، كما أن «القومية» هى امتداد لروح القبيلة ولكن فى أطر مؤسسية، بينما «الدولة» معطاة تاريخية فرضتها ضرورة

تنظيم حياة التجمعات البشرية ، فكانت تجسيداً لضرورة إدارة مياه النهر وتنظيم حياة الجماعات الإنسانية ، وعلى الجانب الأخر تمثل النظريات الثلاث الأخرى التى تشترك فى الأسس المادية لظهورها النتيجة الطبيعية للثورة الصناعية بكل ما أحاط بها من ظروف تأثرت بها الطبقة العاملة ، فخرج منها «الفكر الماركسى» كما نتج عنها تقدم فكرى وعلمى تمخض عنه ميلاد «نظرية دارون» و «فلسفة فرويد» ، وكلما ازدادت الحياة أمامنا تشابكًا وصعوبة ، فإننا نلجأ إلى الفكر الإنسانى نستلهم منه ونأخذ عنه لكى نكتشف فى النهاية أنه إذا كان تاريخ الأحداث لا يعيد نفسه بنفس السياق والنسق ، فإن تاريخ الأفكار هو الذى يعيد نفسه فى قوالب مختلفة لكى يؤكد أننا نكون دائمًا أمام أفكار قديمة ولكن بآليات جديدة .

الثقافة.. وقرن قادم

يكاد يكون هناك شبه إجماع بين المعنيين باستشراف ملامح المستقبل على تزايد دور ثقافات الشعوب فى تحديد طبيعة العلاقات الدولية فى القرن القادم، حتى أن غلاة المتشيعين لهذا الرأى يرون أن الصراع الثقافى سوف يتقدم كافة الصراعات بما فيها السياسية والاقتصادية، فإذا كان القرن العشرون قد تميز بالصراع الايديولوجى بين النظم السياسية، فإن القرن الحادى والعشرين سوف يشهد صراعًا من نوع أخر يرتكز على طبيعة التباين بين أسلوب حياة الأمم والاختلاف فى نمط تفكير الشعوب بحيث تتحول طرائق الحياة إلى علامة للتمييز ومبرراً للصراع استناداً إلى أفكار بعينها أو ثقافات بذاتها.

ولقد تردد الحديث كثيراً فى السنوات الأخيرة عن صراع الحضارات وصدام الثقافات وكان المقال الشهير للبروفيسور «صموئيل هنتنجتون» الذى نشرته دورية «شئون دولية» فى صيف عام 1993، بمثابة نقطة الانطلاق للجدل الذى ثار حول هذه القضية، إذ رأى أن مستقبل العلاقات الدولية سوف يكون محكومًا بطبيعة الصراع بين الحضارات الكبرى فى عالمنا المعاصر، ولن يكون محكومًا بالدرجة الأولى - كما كان - بالمواجهات السياسية أو الاقتصادية، والذى يعنينا فى هذا المقام هو أن نضع تعريفًا نتفق عليه منذ البداية لمفهوم الثقافة، فنحن نقصد بها ذلك النسق من القيم والمعتقدات والتقاليد إلى جانب أسلوب الحياة ونمط المعيشة وطرائق التفكير للجماعات البشرية المختلفة، فالثقافة كلمة واسعة المضمون تكاد تقترب من مفهوم الحضارة بمعناها الشامل الذى يستوعب عنصرى الأصالة والاستمرار فى وقت واحد، ولا تقف كلمة الثقافة عند الحدود الضيقة لمفهوم استيعاب المعارف أو الوعى بالظروف المحيطة، ويهمنا هنا ونحن نناقش دور الثقافة فى مستقبل الروابط بين الأمم والعلاقات بين الشعوب أن نعرض للملاحظات التالية :

أولا : إن الحديث عن العامل الثقافى فى السياسة الدولية أو الإقليمية أو المحلية ليس أمرًا جديدًا، فلقد عرفته الأمم وتأثرت به الشعوب منذ فجر ميلاد الإنسان، وحين يأتى «هنتنجتون» الآن لكى يحدد حضارات عالم اليوم فى سبع على سبيل الحصر هى الغربية والكنفوشية واليابانية والإسلامية والهندوسية والسلافية الارثوذكسية والأمريكية اللاتينية، ثم يضيف إليها احتمالاً أخر يشير إلى الحضارة الإفريقية، فإنه يضع بذلك ومنذ البداية نوعًا من القيد على طبيعة الحضارات ذاتها ويحدد تعريفًا تحكميًا لها لا يبرأ فيه من سقطة التعميم، بل وربما من خطيئة الانحياز أيضًا، فالحضارات كيان إنسانى يستند إلى منظومة متماسكة ذات أبعاد ثقافية ترتبط بالبشر وتخضع بالتالى لنسب تتراوح صعودًا وهبوطًا بين قيم الحق والخير والجمال، ولذلك فإنه من العبث أن نقوم بعملية تصنيف للحضارات وإحصاء للثقافات وكأنها صاحبة عضوية دائمة فى ناد مغلق، أو هى كيان ساكن لايتميز بالحيوية والتدفق، بينما الواقع يقدم كل يوم جديدًا، ويدفع بالبعض إلى المقدمة، بينما يتجمد البعض الأخر عند مرحلة معينة نتيجة حالة من الانزواء، أو التعصب، وربما التقهقر أيضًا، وعلى ذلك فإننا لا نظن أن هناك تعريفًا مانعًا جامعًا يستطيع أن يحصى حضارات اليوم دون أن يقع فى أخطاء لا يقبلها تاريخ الإنسان، ولا تقرها جغرافيا البشر.

ثانيا : إن التأكيد على مسألة صراع الثقافات قد يعنى تلقائيًا أن تلك الثقافات مدفوعة بعوامل عنصرية لا تخلو من التعصب، بينما الأصل فى المفهوم الإنسانى للحضارات أنها عنصر تواصل وليست مبرر مواجهة، فالحضارات تزدهر بالالتقاء والتعايش، بل والتكامل أحيانًا، وهى لا تستحق المدلول الحقيقى للحضارة إذا تميزت بالانزواء والانكفاء والعصبية، ولنأخذ الحضارة الفرعونية مثالاً لنجد أنها نموذج رفيع للتأثير فى كافة الحضارات التى تلتها أو جاءت بعدها أو أخذت منها، حتى أن البشر فى كل مكان من العالم ينظرون إلى الحضارة المصرية القديمة باعتبارها الحضارة الأم التى علمت الإنسانية، ورفعت المصابيح الأولى لضياء الحضارات بعدها، كما أن الحضارة العربية الإسلامية قد تميزت هى الأخرى بالانفتاح على غيرها من الحضارات، وانتقلت معارفها عبر المتوسط والأندلس إلى أوروبا الغربية، حيث تلقف الغرب علوم العرب وآداب المسلمين وأدخلوها كمكون معترف به فى تاريخ الحضارة الغربية منذ الإرهاصات الأولى لعصر النهضة.

ثالثًا : إن مفهوم الثقافة بمعناها المعاصر ومدلول الحضارة بإطارها الرحب، يتعارضان بالضرورة مع النزعات العنصرية القائمة والتوجهات العرقية المعاصرة، فلا توجد ثقافة تقوم على نظرة ترتبط بجنس معين أو تزدهر انطلاقًا من قومية ضيقة، ولعل (صرب العصر) يمثلون النموذج الفج للعدوان على الثقافات الأخرى ويعبرون عن العداء الدفين تجاه القوميات الأخرى وفى مقدمتها الإسلام، وهم بذلك لا يعبرون عن ثقافة تقترب من الحضارة السلافية أو الكنيسة الأرثوذكسية، ولكنهم يعكسون عنفًا مختزنًا عبر التاريخ تجاه القوميات المجاورة، ويعبرون عن عجز فى التعايش معها، أو احترام أسلوب حياتها.

رابعًا : إن أخطر ما يحيط بقضية الثقافة فى القرن القادم هو تلك المحاولات سيئة النية التى تربط بينها وبين بعض النظريات العرقية أو الفلسفات القومية، فالأصل فى الثقافة أنها إطار يؤمن بالتعددية ويقبل الآخر ويتعايش مع الغير، وليست أبدًا تكريسًا لنظرة شعوبية أو فكرة عنصرية، إذ إنها تستند دائما إلى منطق إنسانى رحب وروح عصرية واسعة الأفق، ولعل المحاولات المعاصرة لتشويه صورة الإسلام وثقافته، إنما تصدر عن محاولات خبيثة من تلك التى نشير إليها وهى تسعى جاهدة لإخراج الإسلام من سياقه الروحى الصحيح، وإطاره التاريخى الرائع، لتجعل منه أداة لأهداف سياسية قصيرة النظر أو أغراض سلطوية ضيقة الأفق، بينما يقدم الإسلام ثقافة رحبة الصدر، ثرية العطاء تؤمن بالتسامح وتسعى للانفتاح، ولا ترفض التجديد الفكرى أو التطور العصرى.

خامسًا : إن الفكر القومى هو فى الأصل تعبير ثقافى بالدرجة الأولى، إذ يستند إلى جذور حضارية تضع قاسمًا مشتركًا بين جماعة بشرية معينة على نحو يسمح بقيام ما يمكن تسميته بالدولة القومية، ولذلك فإن أبرز عوامل الظاهرة القومية المعاصرة، هو البعد الثقافى الذى يتشكل من مزيج مشترك من التاريخ والدين والجغرافيا واللغة، فإذا أخذنا العروبة كمثال فإننا نلمس بوضوح سطوة العامل الثقافى وتأثيره الرئيسى فى تشكيل الهوية العربية، حتى أننا نميل فى تعريفنا للعربى بأنه «كل من كانت العربية لغته الأولى بغض النظر عن الأصول العرقية أو المعتقدات الدينية أو الخصائص الانثروبولوجية»، بل لعلنى لا أتجاوز حدود ما أعلم إذا قررت أن الخلاف بين التيار القومى والتيار الدينى فى المنطقة العربية يكمن فى هذه النقطة

ويدور حولها، فبينما يرى القوميون أن العامل الثقافى يشكل الجزء الأكبر من المكون العربى، يميل الدينيون إلى التركيز على العامل الإسلامى كجزء رئيسى فى المكون التاريخى للعروبة، وفى ظنى أن التسليم المطلق بأى منهما هو أمر يتعارض مع سلامة التفكير ودقة البحث فى التاريخ الاجتماعى للمنطقة العربية، فالإسلام هو الذى حمل الثقافة العربية إلى الأقطار المجاورة، حيث قبلت بعض الشعوب الدين واللغة معًا، بينما اكتفت أمم أخرى بقبول الإسلام الحنيف دون العروبة متمسكة بثقافتها التاريخية ولغتها الأصيلة، وإن كنا نعترف هنا صراحة أن كافة المسلمين فى العالم يخضعون بنسب مختلفة لتأثيرات عروبية متفاوتة على اعتبار أن العربية هى لغة القرآن وأداة شعائر الإسلام اليومية، من هنا فإننا نرى أن العامل الثقافى المسيطر والمتأثر بالتاريخ المشترك بما يحمله من خصائص دينية واجتماعية هو فى النهاية العامل الحاكم والعنصر القائد فى تشكيل الإطار القومى المستند إلى هوية ثقافية واضحة.

سادسًا: إن نموذج العلاقة بين الإسلام والعروبة ما زال يجسد طبيعة العلاقة المعقدة لتركيبة القومية والدين معًا، ولعل نموذج الجزائر المعاصرة هو أبرز مثال لذلك، فالإسلام يمثل بالنسبة للجزائريين الهوية القومية والدينية فى وقت واحد، فكل جزائرى مسلم، وكل من لا يدين بالإسلام فى الجزائر هو بالضرورة وافد إليها أو دخيل عليها، ولعل هذه المسألة تفسر إلى حد كبير مشكلة الثقافة وأزمة الهوية فى ذلك القطر الشقيق، فالإسلام هو الهوية الأصيلة للشعب والبعد التاريخى المشترك بين الجزائريين بينما تبدو العروبة هوية تابعة تقبلها الجزائريون من منظور إسلامى، حتى أنه فى سنوات حرب التحرير الجزائرية، كان المقاتل فوق جبال أوراس «يهدر» بالفرنسية ولا يكاد يجد مبررًا للتميز عن ثقافة عدوه، إلا الإسلام الذى يشكل وحده هويته القومية وشخصيته التاريخية.

سابعًا: إن المؤرخ البريطانى المعروف «برنارد لويس» صاحب الإسهامات الشهيرة والكتابات المعروفة فى تاريخ الحضارة الإسلامية والذى لم تمنعه يهوديته من أن يكون صاحب رؤية خاصة لفكر الحضارة العربية الإسلامية مع «نهج ثعلبى» يشير دائمًا إلى المواجهة التاريخية بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، دون أن يعطى لدلالات التواصل والتكامل نفس الاهتمام الذى يعطيه لعوامل المجابهة

والصدام، إلا أننا نرى من جانبنا أن الثقافة العربية المرتبطة بالحضارة الإسلامية لم تعرف فى جوهرها التعصب ولم تصبها عدوى العنصرية، بخلاف ثقافات أخرى يعرفها (برنارد لويس) جيداً بحكم قربه منها أو انتسابه لها . .

ثامنًا : إن تطور تقنية الاتصال، وثورة المعلومات، والتقدم التكنولوجى الكاسح بأقماره الصناعية وقنواته المتعددة، سوف يفتح بالضرورة معابر جديدة بين الثقافات المعاصرة، وهو أمر يدخص إلى حد كبير نظرية «هنتنجتون» ويجهض آراء «برنارد لويس» واللذين ينتميان لمدرسة فكرية ترى أن كل حضارة تعتبر كل جديد فى الحضارات الأخرى خطيئة، وأن كل عظيم لديها ليس نتاجًا خالصا لها، ولكن سياق التطور يشير إلى أن القرن القادم يحمل فى طياته انصهاراً أكبر، واندماجًا أكثر بين الحضارات والثقافات فى عالم الغد، فقد أصبح متاحًا للآسيوى أن يعايش ثقافات إفريقية، وأصبح ممكنًا للإفريقى أن يعيش يوميات الحياة الغربية، كما أضحى يسيراً على الأوروبى أن يرى ما يجرى فى أطراف آسيا وأدغال أفريقيا بشكل مباشر ودون حاجة إلى الانتقال المادى اليها .

تاسعًا : إن المصريين يجب أن يدركوا أن تزايد أهمية العامل الثقافى فى المستقبل، هو أمر يزيد من مسئوليتهم بحكم ريادتهم الثقافية ودورهم التنويرى التاريخى، فالثقافة أغلى سلعة نملكها، وهى التى تتولى تقديمنا إلى شعوب الأرض وأمم الدنيا، فالمصرى سبيكة فريدة من حضارات فرعونية ورومانية وإغريقية وقبطية وعربية إسلامية مع تأثيرات أخرى لبعض الثقافات الأوروبية، وهذا التميز هو الذى يعطى مصر فرادة شخصيتها وتألق مكانتها، ويكفى أن نتذكر أنه فى سنوات القطيعة العربية المصرية كان الكتاب والفيلم والمسرحية والأغنية بمثابة سفارات مصر الباقية لدى كل شارع عربى ، برغم توقف العلاقات الدبلوماسية وتبادل الانتقادات الإعلامية، بل إن إحدى الدول العربية حاولت فى غمرة الخلاف مع سياسة مصر إيقاف مسلسل تليفزيونى مصرى يذاع بها فخرجت الجماهير فى عاصمتها تهتف ضد هذا الإجراء، وتطلب استمرار التواصل مع الثقافة العربية القادمة من أرض النيل والوافدة من مصر التى تمثل لهم عبر التاريخ الأم والمدرسة والأصل والمنبع .

عاشراً : إن الحديث عن الثقافة فى القرن القادم لابد أن يتطرق إلى مسألة تحديث العقل الإنسانى ، فالسباق المحموم فى ميادين التكنولوجيا المختلفة يضع الثقافة فى مأزق حقيقى ويدعو إلى ضرورة إعطائها الدور الذى تستحقه ، بحيث لا يكون هناك طغيان للآلة على الإنسان حتى لا نجد أنفسنا يوما ما أمام تاريخ فقط للآداب والفنون وسط واقع يحيط به ركام ضخم من التطبيقات العلمية والاختراعات الحديثة ، بينما يصبح جوهر العصر خاويا من ضياء المعرفة وأنوار الحضارة.

هذه نقاط رأيت أن أطرحها ونحن نفكر فى قضية مستقبل الثقافة ونقف على أعتاب فصل جديد من تاريخ الإنسان المعاصر وقد سيطر علىّ طوال هذه المحاولة شعور عميق بأن «نظرية السبب الواحد» قد سقطت ، وأن لكل ظاهرة عددا لانهائى من التفسيرات ، إذ لا يحتكر الفهم الصحيح مخلوق ، ولا يستأثر بالتحليل الدقيق إنسان وحده ، وسوف يظل ملف الثقافة والقرن القادم مفتوحًا أمام كل الاجتهادات ، خصوصًا وأن جاذبية ما يطلق عليه (العولمة) تبدو فى حد ذاتها محاولة مستترة لتمييع الشخصية القومية للشعوب والثقافة الذاتية للأمم ، بينما تبدو (العالمية) على الجانب الآخر تياراً إنسانيًا يدعو إلى التقارب بين الحضارات ، والتواصل بين الثقافات ، حيث الكل فى قارب واحد يمخر بالجميع عباب مياه العصر نحو شاطئ الاستقرار والسلام والتنمية ، لأن الإنسان فى النهاية كيان ثقافى متنقل وهو أيضًا ابن الحضارة فى كل زمان ومكان.

النقاط الثلاث

جاء فى بريد الأهرام تعليق للأستاذ هبه عنايت المستشار الفنى لروز اليوسف على مقال لى بعنوان «الثقافة وقرن قادم» وقد تضمن التعليق كما جاء فى عنوانه «ثلاث نقاط» وتعقيبى عليها يأتى بالتالى فى «النقاط الثلاث» الآتية :

1ـ قلت فى مقالى «تلقف الغرب علوم العرب وآداب المسلمين» وليس يعنى ذلك قصر مفهوم الحضارة الإسلامية على العرب وحدهم ولا حتى على المسلمين دون غيرهم ، فنحن ندرك أن إسهام الموالى من بلاد العجم وأقطار الدولة الإسلامية الأخرى كان إسهامًا مؤثراً فى البنيان الفكرى للحضارة العربية الإسلامية ، بل

شارك النصارى واليهود فى تشييد أركان تلك الحضارة والتى ورثت أيضًا علوم وآداب حضارات الأمم التى دخلها الإسلام، مثل مصر وفارس والروم، وكان مقصدنا فى المقال المشار إليه، هو إبراز طبيعة التواصل بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية الغربية خلال المعابر التاريخية المعروفة مثل الأندلس وصقلية وما يسمى بالحروب الصليبية.

2 ـ تحدثت فى مناسبات مختلفة عن طبيعة الإسلام كدين يعتمد على أسس روحية وانفراده عن الديانات الأخرى بتحوله أحيانًا إلى قومية فى الوقت ذاته بسبب مضمونه السياسى وهويته الثقافية، ولست من الغفلة كى أخلط بين العقيدة والقومية، ولكن لى تصورًا كررته فى عدد من دراساتى السابقة وما زالت أتمسك بسلامته ومؤداه أن الإسلام تحول إلى قومية أيضًا فى بعض الظروف التاريخية لعدد من الشعوب لا فى نموذج دولة باكستان وحدها، ولكن أيضًا فى (الحالة الجزائرية)، خصوصًا مع سنوات حرب التحرير ضد الاحتلال الفرنسى، كما أننى أرى أن الإسلام يشكل لأبناء «البوسنة» قومية تتحدد بها هويتهم تمييزًا لهم عن سواهم ممن ينحدرون من نفس الأصول العرقية، مثل الصرب أو الكروات أو غيرهما من القوميات المتداخلة فى تلك المنطقة ولا أقول الأقليات، لأن الأخيرة تعبير نسبى يرتبط بمراحل تاريخية معينة، وأحسب أن الإسلام فى هذه المرحلة قد أصبح أيضًا قومية لأبناء البوسنة بدليل أن الصراع الثلاثى كان يدور بين الصرب والكروات والمسلمين، إذ بينما يرتكز مفهوم الأول والثانى على أساس قومى خالص نجد أن الثالث تعبير قومى دينى، لذلك ظهرت محاولة التطهير العرقى التى هدفت إلى تصفية وجود دولة تعتمد الإسلام أساسًا لهويتها الذاتية، ومنطلقًا لشخصيتها القومية.

3 ـ إن خروج الجماهير فى عاصمة دولة عربية ـ فى ظل الخلاف السياسى مع مصر ـ مطالبة بعدم إيقاف مسلسل تليفزيونى مصرى، هو فى ظنى تأكيد لدور الكنانة الذى لم يتوقف، فهى التى تمثل ركيزة الثقافة العربية عبر العصور، ومركز استقطاب المزاج العربى فى كل الظروف.

. . أما ما جاء فى التعليق من أنه كان من الأصح أن يكون عنوان مقالى (الثقافة وقرن مقبل) بدلا من (الثقافة وقرن قادم) فإننى أعترف أنى لم اكتشف فارقًا جوهريًا بين العنوانين رغم أننى لم أتهم يومًا بنقص فى الثروة اللغوية . . . وأسجل فى النهاية تقديرى لصاحب التعليق، وشكرى لبريد الأهرام الذى يفتح نافذة للحوار بدلاً من أن تظل كتاباتنا نوعًا من (المونولوج) الذى يتحدث فيه طرف واحد. .

الدبلوماسية والثقافة

تبدلت الأمم، وتطورت الشعوب، وتغيرت العلاقات الدولية، ودخلت وسائل الاتصال مرحلة مذهلة، وأحدثت ثورة المعلومات تحولاً هائلاً فى مفاهيم المعرفة بظهور العلوم الجديدة وازدهار مناهج البحث وتقدم أساليب التفكير والابتكار وعمليات تنمية الذكاء الإنسانى، فى ظل كل هذه الظروف تغير وجه الدبلوماسية الحديثة ولم تعد فقط وظيفة للاتصال أو أداة لنقل المعلومات وتمثيل الدول، فقد طغت دبلوماسية القمة بين الرؤساء والوزراء وكبار المسئولين ـ فى ظل تطور سبل المواصلات والاتصالات ـ على الدور التقليدى للسفراء الذين أصبحت مسئوليتهم الجديدة محصورة فى تقديم الصورة الأفضل لبلادهم، والتعبير الأمثل عن الحضارات التى ينتمون إليها فى ظل لغة جديدة للخطاب المعاصر تعتمد على رصيد ثقافى واهتمام بالقضايا الإنسانية وحوار مع الآخر مهما كانت درجة الاختلاف معه، ونحن العرب نملك سلعة ثقافية متميزة تستند إلى واحدة من أغنى لغات الأرض وأكثرها ثراء وجمالا، مع تاريخ عريق نبض بروح متجددة فى كل العصور، فعلى أرضنا الطيبة تزواجت الحضارات، وامتزجت الثقافات، فأصبح طبيعيًا أن تكون السلعة الثقافية، هى أغلى ما نملك لأنها ترتبط بالهوية التى يمكن التعرف علينا بها، إنها الانتماء لأمة وتراث، والولاء لوطن وشعب. .

ولقد أصبحت الرسالة الثقافية للدبلوماسية المعاصرة، هى أبرز ميزاتها وأقوى أدواتها، فالأقمار الصناعية تنقل الخبر فى لحظات، والفضائيات أحدثت نقلة نوعية فى متابعة ما يجرى إقليميًا ودوليًا، وبقيت مهمة السفارات هى إبراز

الجانب المشرق للحياة فى البلد الذى تتشرف بتمثيله والتعبير عن شخصيته الوطنية ، وإذا كانوا قد قالوا قديمًا إن الحاجة هى أم الاختراع ، فإننا نقول اليوم إن الثقافة هى مصدر الإبداع . .

والدبلوماسى العصرى ليس مجرد إنسان أنيق المظهر طيب المعشر ، ولكنه قبل ذلك كله تعبير حضارى عن أمة تقف وراءه، ورمز ثقافى لشعب ينتمى إليه ، كما أن مد الجسور بين الدول لا يتحقق إلا من خلال التبادل السلعى فى ميدان الثقافة الرحبة وتصدير الروح القومية من خلال المهرجانات الفلكلورية التى تعكس تراث أصحابها وتقدم شخصية شعوبها ، فالدبلوماسية هى تمثيل حضارى فى ظل مفهوم معاصر ، يرى أن الحضارة نسق ثقافى متميز ، وروح قومية متجددة .

الشعوب والحكام

«عندما تجرى الشعوب وراء (كاريزما) الحاكم تصاب بالعمى، وعندما يغيب صوت الجماهير تصاب الأمة بالخرس، وعندما يستبد الحاكم تصاب الدولة بالصمم»

بعد ثلاثين عامًا من رحيله.. ماذا بقى منه؟

لا أنتوى البكاء عليه ولكننى أسعى لوضعه فى مكانه اللائق من تاريخنا المعاصر، ولست أجد حساسية قطرية حين أكتب عنه، لأن «عبد الناصر» ملك لأمته العربية كلها وهو الذى لم يتعامل مع القضايا الدولية والإقليمية على امتداد فترة حكمه من منطق مصرى فقط، ولكنه وضع الاعتبارات القومية دائمًا فى المقدمة، وأذكر الآن إننى كتبت مقالاً بعد خمسة عشر عامًا من رحيله جعلت عنوانه «لو كان حيًا»، وتحدثت يومها عن الفوارق التى جرت على الساحة الدولية العربية والمصرية منذ رحيله، وأجدنى اليوم مدعوًا لتوسيع دائرة ذلك التصور على امتداد زمنى أرحب يمتد لأكثر من ثلاثين عامًا مضت منذ وفاته تغيرت فيها الخريطة السياسية العربية، وتحولت الأوضاع فى المنطقة، وانعكست التطورات الكبرى فى المجتمع الدولى على الواقع الإقليمى، وأصبحنا أمام معطيات مختلفة وأفكار متباينة ورؤى مغايرة وسياسات يبلغ أحيانًا الفارق بينها وبين سياسات عصر عبدالناصر مائة وثمانين درجة كاملة.

إن التأمل فيما جرى ويجرى يثير مزيجًا متداخلاً من الأفكار والأحلام بل والأوهام، قد يدفع الإنسان نحو دراسة فلسفة التاريخ نستلهم منه دور الفرد فى التغيير ومكانة القائد فى كل عصر ونوعية رموز كل عهد، لقد انتهت سنوات «عبد الناصر» الصاخبة بضجيجها القومى، وأحلامها التحررية، وعواطفها الجياشة، انتهت بما فيها من شئون وشجون ودخلنا فى مراحل مختلفة اختلطت فيها أحيانًا الأوراق وتضاربت الألوان، ولكن بقيت حقيقة نظرية لا جدال فيها وهى أن الرجل لم يصب يومًا بداء عمى الألوان ، خصوصًا تجاه قضيتين أساسيتين التحرر الوطنى فى جانب، والصراع العربى الإسرائيلى فى جانب آخر حيث امتلكت زعامته حتى يوم رحيله رؤية فاصلة بين ما هو عربى وما هو دخيل مع حساسية مفرطة للوجود الأجنبى والتدخل الخارجى، وليس يعيب حجمه الضخم فى التاريخ أن نتناوله

اليوم بالنقد الموضوعي بعد ثلاثين عامًا من رحيله ، خصوصًا وأنه قد قضى إلى رحاب ربه كالأسد الجريح، يصارع الاحتلال الإسرائيلي، ويسعى لإزالة آثار العدوان ، بل إنني أوكد هنا ـ وكما كررت مراراً ـ أن الحكم على الزعامات التاريخية لا يجب أن يكون فقط بنهاياتها ، بل لابد من أخذ السياق التاريخي لتطور أدوارها في مراحلها المختلفة، وإلا فإننا إذا اكتفينا بالنهايات، فإن «نابليون» و«محمد على» وغيرهما من زعماء الغرب وقادة الشرق لن يكون لهم وجود في التاريخ السياسي المعاصر . . والآن دعنا نقلب في صفحات التاريخ الناصري لنشير في إيجاز إلى عدد من الملاحظات:

أولاً: إن المأخذ الأساسي على زعامة «عبد الناصر» الضخمة وحجمه الكبير في التاريخ العربي المعاصر، إنما ينبع من غيبة التنظيم السياسي العربي الذي كان يمكن أن يدفع الجماهير وراء زعامتها القومية ونحو غايتها النهائية، فقد كان في استطاعة «عبد الناصر» أن يحرك الشارع العربي بخطاب منه ، ولكنه عزف عن توظيف ذلك تنظيميا وآثر التعامل أحيانا من خلال الأجهزة الأمنية ومراكز الاستخبارات، ولست أجد تفسيراً منطقيا حتى الآن لزعيم لم يكن بحاجة إلى ذلك بكل المعايير، فقد كانت شعبيته الكاسحة بمثابة استفتاء يومي على درجة «الكريزما» التي كان يتمتع بها أبرز زعيم في التاريخ العربي المعاصر، وفي ظني أنه ربما يكون للنشأة العسكرية ونقص التربية السياسية تأثيرهما المباشر في تكوينه، إذ لا يخفى أن «عبد الناصر» لم ينخرط في تنظيم حزبي قبل وصوله إلى السلطة في مصر.

ثانيا : إن فتح جبهات متعددة وتداخل المواجهات في وقت واحد قد كلف «عبدالناصر» وثورته التحررية ثمنا باهظا للغاية، فقد جاء عليه وقت وهو يواجه إسرائيل سياسيا ويحارب في اليمن عسكريا، وينافس البعث قوميا، ويحاول البناء داخليا، وينشر التحرر أفريقيا، ويقاطع الغرب دوليا! ، وهذه أمور يصعب أن تكون مقبولة للمنطق العادي للنظم السياسية المعاصرة، وقد يقول قائل إن ظروف المرحلة التي عاشها والتحديات التي واجهها والملابسات التي أحاطت به، هذه كلها أسباب دفعته بغير اختيار نحو تلك المواجهات على جبهة عريضة في فترة زمنية قصيرة، ولكن تبقى الرؤية الاستراتيجية للزعامة التاريخية هي مصدر رئيسي للإلهام ومنطلق ضروري للقرار الملائم في الوقت المناسب.

ثالثًا : إن طبيعة العلاقات المصرية العربية فى العصر الناصرى، هى قضية أخرى، حيث حكمها إلى حد كبير أسلوب تصدير الثورة التحررية ومعاداة الأنظمة التقليدية والتحريض على التغيير بالتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية الأخرى أحيانا، وهو أمر أدى إلى الانقسام الرسمى بين الدول العربية فى وقت واحد، كان تيار التأييد الشعبى يمضى وراء القائد بغير حدود.

ويجب أن نعترف هنا أن «عبد الناصر» كان محكوما فى غمار ذلك كله بأساسيات تعطيه درجة عالية من المصداقية، فهو الذى حافظ دائما على خصوصية «لبنان» ودافع عن سيادة «الكويت» وأسهم فى حصول «السودان» على استقلاله ودعم ثورة التحرير «الجزائرية»، ووقف إلى جانب ثورة التنوير «اليمنية»، ولم يفرق بين مصرى وعربى، وتحرك دائما من منظور قومى واضح، وفكر وطنى شامل، ولكن ذلك لم يمنع وجود مؤمرات متبادلة مع خصومه إلى جانب حملات الهجوم اليومية وحرب الإذاعات فى كل مناسبة.

رابعًا: إننى أود أن أتعرض لنقطة جديدة أطرحها على استحياء وهى أن القطيعة مع جزء مهم ومؤثر من العالم لابد أن تكون له انعكاساته السلبية على نوعية الزعامة وقدرة تأثيرها، ولا شك أن غيبة «عبد الناصر» عن الحياة فى الغرب، يعتبر فى النهاية خصما من وضوح الرؤية وشمول النظرة، فعبد الناصر لم ير من أوروبا إلا «اليونان» و«يوغوسلافيا» و«الاتحاد السوفيتى السابق»، وغيرها من دول الكتلة الشرقية، ولم يزر الولايات المتحدة الأمريكية إلا لعدة ساعات حضر فيها جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1960، بينما أعتقد شخصيا أن الامتزاج بثقافات أخرى والتواصل مع الغرب والشرق على السواء هى كلها مؤثرات تخدم رؤية النظام وتسعى لتحقيق أهدافه.

خامسا: إن اعتماد «عبد الناصر» على جهاز إعلامى قوى نسبيا فى عصره بالمقارنة بالأجهزة الإعلامية فى الدول العربية الأخرى، قد جعل مفهوم التعبئة يسبق منطق التنمية، وبذلك أصبح لدى عبد الناصر غطاء سياسى ضخم لقاعدة اقتصادية لا تتناسب معه برغم تسليمنا الموضوعى بإنجازاته فى الميدان الصناعى، التى سوف تبقى شاهدة على جدية عصره فى هذا المجال، ويكفى أن نتذكر أن مصر

قد دخلت مع الهند حينذاك فى مشروع إنتاج مشترك لصنع طائرة، حيث كانت الهند تتولى تصنيع الهيكل الخارجى بينما تتولى مصر تصنيع المحركات.

ولكن تلك التجربة أجهضت بعد عام 1967 عندما انصرفت كل طاقات الدولة نحو ما سمى فى ذلك الوقت بالمجهود الحربى ؛ إذ لم يعد هناك صوت يعلو على صوت المعركة، ولا ينتقص كل ذلك بالطبع من الإنجازات الضخمة التى حققها ذلك الزعيم العربى بدءا من تأميمه لقناة السويس فى ثانى محاولة لضرب المصالح الغربية بعد محاولة «مصدق» تأميم البترول فى «إيران»، ثم بنائه للسد العالى رمزا للإرادة الحرة لشعب رفضت الولايات المتحدة الأمريكية دعم تجربته النهضوية لأسباب تتصل بتعارض السياسات الإقليمية، عندما أدى غياب التفاعل الكيميائى بين «الكولونيل ناصر» ـ كما كان يحلو للغرب أن يسميه ـ ووزير الخارجية الأمريكى فى ذلك الوقت «جون فوستر دالاس»، كذلك فإننا لا نستطيع أن نتجاوز المشروع الثقافى للثورة المصرية والذى قاد الجزء الأكبر منه وزير عبد الناصر رفيع الثقافة «الدكتور ثروت عكاشة»، رغم ملاحظات تتعلق بالعبث أحيانا بذاكرة الأمة، أو تطويع قراءة التاريخ لصالح تلك المرحلة على حساب فترات زمنية سبقتها، وهى خطيئة وقعت فيها معظم النظم فى الدول النامية من عالمنا المعاصر.

.. هذه إشارات سريعة نسجل فيها بعض النجاحات الغائبة التى كان يمكن أن تعطى «عبد الناصر» دوراً أشد تأثيراً وأطول عمرا فى التاريخ العربى الحديث، ولاشك أن زعامته الكاسحة، قد حرمت بعض العرب قدرة المعارضة السياسية، وجعلت على المسرح بطلا واحدا تصفق له الجماهير من المحيط إلى الخليج، نعم.. كانت الدول العربية المحافظة تحاول أن تلعب دورها، وكان حزب البعث بجناحيه فى دمشق وبغداد يحاول هو الآخر أن يمارس دورا تنافسيا مع «عبد الناصر»، ولكن استمرار مخاطر سياسات إسرائيل على المستقبل العربى كان يحسم القضية سياسيا وإعلاميا لصالح «عبدالناصر»، فى وقت تعلقت به آمال الجماهير بأمل استرداد الحقوق المغتصبة وعودة الشعب الفلسطينى إلى ترابه الوطنى.

وها نحن اليوم وبعد أكثر من ثلاثين عاما من رحيله نتأمل شريط الأحداث منذ الثامن والعشرين من (سبتمبر) عام 1970 وهو يوم الرحيل، بل ربما منذ الخامس

من (يونيو) عام 1967 وهو يوم بداية النكسة العسكرية لكى نكتشف حجم التحول الذى حدث فى العقل العربى، والتغير الذى طرأ على الضمير القومى، وكيف أن الذى كان من المحرمات فى ذلك الوقت، أصبح مستباحا اليوم، وما كان يمكن أن يكون خدشا للحياء القومى أصبح اليوم شيئا عاديا يحدث كل يوم، وأنا لا أعزل بذلك تطورات القضية العربية عن غيرها من بقية المناطق فى عالمنا، ولكننى ألح فقط على ضخامة التغييرات التى لم تكن تخطر لأحد على بال.

فعندما رحل «جمال عبد الناصر» تصور بعضنا أن تلك هى نهاية التاريخ وأننا لن نمضى بعده نحو مستقبل أفضل، ولكن فلسفة الحياة علمتنا أن الفرد يمضى والأمم تبقى، وأن الزعيم يرحل والشعوب تعيش، وأن القائد قد يختفى، ولكن يبقى فى ضمير الناس شعور يستقر فى وجدانهم بتقويم حقيقى لدوره، خصوصًا كلما ابتعدنا عن تأثير عامل المعاصرة وسمحنا لمسافة زمنية أن تفصلنا عن رحيل ذلك الرجل الذى ترك بصمة قوية على الماضى والحاضر والمستقبل، وجدد روح هذه الأمة حتى تحولت اخفاقاته أيضا إلى رواسب استقرت فى أعماق أجيال عاصرته وأخرى لحقت به، لكى يدرك الجميع أنهم عندما يكونون أمام سنوات الحلم العربى فهم محتاجون إلى مراجعة أمينة وعادلة تتميز بالموضوعية والإنصاف، حتى تأخذ الزعامات استحقاقها، ويعلم الكل أن هذه الأمة العربية تفرز من أبنائها قيادات وزعامات تمضى مع مواكب العهود ورموز الأحقاب، ومهما كانت اختلافات الآراء حولهم وتعدد النظرات إليهم، إلا أن إحساسنا بوحدة التاريخ العربى هى التى تجعل الأمل باقيا والتطلع إلى المستقبل واثقا.

ويبقى السؤال بعد سنوات طويلة من رحيل «عبد الناصر»، أتراه لو أنه كان حيا لأصبح شريكا فاعلا فيما جرى، قادرا على مسايرة التحولات واستيعاب التطورات، أم أنه كان سيمضى فى طريقه حتى لا تتحول أحلام الأجيال التى عاصرته إلى أوهام لدى الأجيال التى تلته؟.

عقدة الشعوب أم خطيئة النظم؟

تأخذ بعض الدراسات السلوكية على العرب أنهم لا يعالجون مشكلاتهم مباشرة، ولا يتطرقون إلى الحساسيات بينهم بوضوح، فهم يقولون دائمًا غير مايفعلون، ثم هم أيضًا يفعلون كثيرًا ما لا يقولون، والمتأمل للحياة العربية المعاصرة على أصعدتها المختلفة خصوصًا السياسة والثقافية والاجتماعية، سوف يدرك طبيعة ذلك المنهج العربى الذى أصبح ميراثًا استقر فى الوجدان، وتعمقت جذوره فى الشخصية القومية، فنحن أمام العالم أمة عربية تتباكى صباح مساء على ماضيها، وتتغنى بأمجادها، ويتشدق أبناؤها بمظاهر الوحدة وأواصر القربى، مع كم هائل من العواطف والشعارات التى تملأ الفضاء العربى صخبًا وضجيجًا.

أقول ذلك بعد أن تابعت مع الملايين مباراة بين مصر والجزائر فى المراحل الأولى لمسابقة كأس العالم فى كرة القدم، حيث ظهرت درجة الحساسية العالية من جماهير المتفرجين فى استاد «عنابة»، كما شهدت المباراة بعض مظاهر العنف الواضح الذى ليس له مبرر، إلا مجرد التعبير عن الضيق مع الشعور بالعداء تجاه الفريق الضيف، ولا يقف الأمر فى ظنى عند حدود مباراة فى كرة القدم، فذلك أمر يحدث بين الدول المتقدمة أيضًا، ومازلنا نتذكر أعداد الضحايا فى بعض مباريات كرة القدم بين الفرق الرياضية فى عدد من المدن الأوروبية، كما أننا نتذكر على الجانب الآخر أن الفريق المصرى لكرة القدم، قد شارك فى الدورة الرياضية لدول البحر المتوسط فى أواخر الثمانينيات وكانت مباراة كرة القدم بين الفريق المصرى والفريق السورى فى مدينة «اللاذقية»، فإذا بالجماهير السورية التى تملأ مدرجات الملعب تتجه فى حماس شديد لتشجيع الفريق المصرى الذى يلعب أمام فريقهم فى ظاهرة غير مسبوقة وفى وقت كانت فيه العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين مصر وسوريا، لأسباب تتصل باختلافات الرؤى، والاجتهادات تجاه التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى، وإذا خرجنا من ميدان الرياضة، فسوف نجد أن الجاليات العربية

فى عدد من الدول العربية الشقيقة تعانى آثار الأزمات السياسية أو الاختلافات بين النظم الحاكمة، وقد يحدث العكس أحيانًا، فالمصريون ـ على سبيل المثال ـ كانوا يشعرون بمعاملة أفضل عندما تتدهور العلاقات السياسية بين مصر وليبيا، لأن النظام القومى فى «طرابلس» يريد أن يؤكد دائمًا أن علاقات الشعوب قبل وفوق العلاقات بين النظم والحكومات.

والذى أريد أن أقوله بوضوح الآن هو أن هناك كمًا هائلاً من الحساسيات بين الدول العربية بعضها البعض على نحو قد يتجاوز العلاقات الرسمية بين النظم ليصبح ظاهرة قائمة بين الشعوب، والواقع أن الحساسيات بين الشعوب التى تنتمى أحيانًا لقومية واحدة أو قوميات متقاربة هى أمر يصعب إنكار وجوده، فالحساسية البريطانية الفرنسية قائمة، والحساسية الألمانية الفرنسية موجودة لأن التاريخ يتحدث فى وقته ثم يترك بصماته على المستقبل، ولقد يقول البعض إن تعبير حساسية لايخلو من غموض ولا يبرأ من عمومية، وأن الأجدى هو أن نضع له معياراً واضحًا يجعل له صفة التحديد التى يفتقد إليها، ولقد سمعت يوما مفكراً عربيًا مرموقًا يقول «إن الأطباء إذا احتاروا فى مرض خرجوا من المأزق قائلين: إنه نوع من الحساسية، كذلك الساسة إذا ادلهمت الأمور وتكاثفت المشكلات، قالوا هم الآخرون إنها مؤامرة»، وهكذا نرى إن التعبيرين يحملان من أسباب التعتيم أكثر مما يحملان من أسباب التوضيح، والآن دعونا نتطرق إلى الموضوع فى عدد من الملاحظات:

الملاحظة الأولى: إن العلاقات بين الدول العربية المتجاورة تخضع أكثر من غيرها لعمليات شد وجذب، بحيث تبلغ فيها العلاقات أحيانًا مرحلة الازدهار بمنطق الجوار، ثم تهبط إلى درجة الصدام بمنطق الغيرة المتبادلة، مع المتابعة المباشرة من كل طرف للآخر فضلاً عن مشكلات حدود أزلية تكاد تعانى منها كل دول العالم المتجاورة، بل إن الجوار الجغرافى الذى يصنع المشاركة التاريخية، هو ذاته الذى يرتبط بدرجة مفرطة من الحساسية برغم الشعور الدفين بالتقارب والتشابه الذى قد يصل إلى درجة التوحد والاندماج.

الملاحظة الثانية: إن العلاقات العربية تعانى من حساسيات موروثة وأخرى طارئة، فأما الموروثة فقد صنعها الجوار أحيانًا أو التنافس التاريخى أحيانًا أخرى،

أما الطارئة، فهى ترتبط بالعلاقة بين الأغنياء والفقراء أو بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة كما أن الشعوبية تلعب دورها فى العلاقات المضطربة بين أبناء «الأمة الواحدة ذات الرسالة الخالدة»، وهو شعار رددناه طويلاً ولكن لم نحقق منه شيئًا مذكوراً.

الملاحظة الثالثة: إن شعوبًا بعينها تتبادل فيما بينها نظرة حذرة فيها من عوامل الغيرة الطارئة أكثر مما فيها من أسباب التوحد القومى، وهو أمر لا غبار عليه ولا بأس منه، فالدنيا تكونت من قبائل وأقوام وشعوب من الطبيعى أن تتنافس وأن يشعر كل منها بدرجة من درجات الزهو والكبرياء، فالعلاقات المصرية العراقية - على سبيل المثال أيضًا - علاقات قوية فى جوهرها، ولكنها تخضع غالبًا لشىء من الحساسية التاريخية، حيث يشعر العراق - ومعه حق - أنه دولة كبيرة بأصولها الحضارية وإمكاناتها المادية وقدراتها العسكرية، لذلك من الطبيعى أن تتطلع بغداد إلى دور القاهرة عاصمة أكبر دولة عربية فى محاولة للقياس والمقارنة أحيانًا، ومع ذلك لم يعش الفلاح المصرى المرتبط بأرضه عبر آلاف السنين فى دولة عربية أخرى إلا فى العراق عندما استقر بين النهرين، ومضت عليه عقود ثلاث، أو ما يزيد وهو يستقر فى القرى على ضفاف دجلة والفرات امتدادا لحياته السابقة على ضفاف النيل، لم يشعر بغربة ولم تصبه مشاعر العزلة، رغم ما يتردد أحيانا عن بعض المشكلات أو المتاعب التى لا يبرأ منها أحد.

الملاحظة الرابعة: إن أسلوب استقبال المجتمعات العربية الثرية للعمالة الوافدة من الدول الأكثر ازدحاما والتى جاءت لتقدم خبراتها تلبية لدعوة من الدول المضيفة، قد واجهت هى الأخرى درجات متفاوتة من حفاوة الاستقبال وفقًا لنفس منطق الحساسيات التى أشرنا إليها، أو المقارنات التى تحدثنا عنها، ولا نكاد نجد إلا نماذج محدودة للمعاملة العربية اللائقة بين أبناء الأمة الواحدة.

الملاحظة الخامسة: وهنا أدعو القارىء العربى إلى تأمل الأسلوب الذى يتم التعامل به مع العربى المسافر فى معظم المطارات العربية، حيث تختصه السلطات بتحريات أكثر ونظرة تغلب عليها الريبة، مع تدقيق خاص يصدر عن شك دائم، بينما الإذاعات تردد أهازيج العروبة، وتتغنى أجهزة الإعلام المختلفة بوشائج الدم والروابط القومية.

إننى أريد أن ألفت الأنظار إلى حقيقة لا يجب أن تغيب عنا ومؤداها، أنه لابد من العناية بالواقع العربى المعاصر ودراسة سلوكيات العرب تجاه العرب، ولا يجب أن ندفن رؤسنا فى الرمال ونكتفى بالشعارات العالية والعواطف الظاهرية ، بل لابد من البحث فى أسباب المشكلات ومصادر الحساسيات.

فإذا أخذنا النموذج الجزائرى، وهو نموذج بطل فى تاريخنا القومى قدم مئات الألوف من الشهداء مرتين، مرة من أجل تحرير التراب الوطنى، ومرة أخرى فى مواجهة الإرهاب الأسود، ولكن بقيت لديه حساسيات تحكم أحيانًا علاقاته بالآخر حتى لو كان عربيًا، وتحدد نظرته للغير حتى لو كان مسلمًا، فلقد اكتشف الجزائريون، أن كل العرب - وفى مقدمتهم مصر - يزعمون بمناسبة وبغير مناسبة، أنهم دعموا ثورة التحرير الجزائرية وكانو أحد عوامل انتصارها، بينما الأمر فى ظنى هو أن الشعوب وحدها هى التى تصنع ملاحم بطولاتها، وتشيد دعائم أمجادها.

فإذا انتقلنا من الجزائر فى المغرب العربى إلى العراق فى المشرق العربى، فإننا يجب أن نعترف أن «عاصمة العباسيين»، قد عانت كثيراً - ونحن هنا لا نوزع الاتهامات ولا نحدد المسئوليات - رغم أنها كانت مركز إشعاع ضخم للحضارة العربية الإسلامية فى وقت كانت فيه «المدرسة المستنصرية»، وغيرها من مراكز العلم والمعرفة رموزا للتقدم البشرى، فما من مفكر عربى أو فارسى، إلا ومر ببغداد أو جسدت تلك العاصمة العربية العريقة جزءا من شخصيته الفكرية أو تكوينه الثقافى، لذلك لم يكن غريبًا أن تظهر المنافسة منذ عدة قرون بين الدولة العباسية فى بغداد والدولة الفاطمية فى القاهرة، بحيث بدأ سباق تاريخى فى بناء المساجد والقصور ودور العلم وأضرحة الأولياء، وليس ذلك تصرفا شاذا ، بل هو يمضى مع طبيعة الأمور داخل إطار الأسرة العربية الواحدة فى ظل تراثها الإسلامى المشترك وثقافتها القومية الأصيلة، وعندما اصطدمت سياسات «نورى السعيد» بالتوجهات القومية لـ «عبد الناصر»، أصبحنا أمام نموذج تاريخى متكرر لروح التنافس التقليدى بين عاصمتين عربيتين لهما دورهما المرموق ومكانتهما المتميزة،

ولا شك أن مدائن الشام وفى مقدمتها «دمشق» ـ أقدم مدن الشرق الأوسط على الإطلاق ـ كانت هى الأخرى مراكز للإشعاع والاستنارة تجاوبت مع «العراق» فى شرقها، واندمجت مع «مصر» فى جنوبها، ولم يبالغ أمير الشعراء حين قال «وعز الشرق أوله دمشق».

دعنى الآن أقدم وجهة نظرى بدرجة أكثر وضوحًا من خلال النقاط التالية :-

1 ـ إن السلامة النفسية لوحدة الأمة تعتمد على طرح السلبيات، وتفهم الحساسيات واحترام الخصوصيات، ولا يمكن أن نتحدث عن أمة متماسكة بينما هى تقول فى السر ما تنكره فى العلن، وتدرك أمراضها ولكنها تخفى أسبابها.

2 ـ إننى أزعم أن جزءًا كبيرًا من تعطيل الإرادة العربية لدى أقطار الأمة ونظمها الحاكمة، إنما ينطلق فى معظمه من ذلك الركام الموروث من الحساسيات التى تصل إلى حد الغيرة أو المخاوف التى تبلغ درجة شيوع الشك وانعدام الثقة، ولنأخذ مثالاً حيًا على ذلك وهو مسألة «السوق العربية المشتركة»، حيث نشعر دائما بأن غياب الإرادة القطرية المطلوبة للتخلى عن بعض ضوابط القرار الاقتصادى سواء فى جانبيه الجمركى أو الضريبى، هو نتيجة الشعور بالقلق من أن يحقق طرف مكاسب على حساب خسائر طرف آخر، وهو الذى يدعو إلى تعطيل القرارات وتجميد المبادرات.

3 ـ إن الكبير يجب أن يدرك قبل غيره حساسيات الصغير، كما أن الغنى يجب أن يعلم قبل سواه أن رخاء المنطقة العربية مسئولية مشتركة، وأنه لا ينعم قطر بثروته فى بحر من الفقر الذى يحيط به أو التخلف الموجود حوله.

4 ـ إن النظم العربية مطالبة أكثر من أى وقت مضى بفتح نوافذ الإعلام المشترك من أجل انسياب قدر متبادل من المعلومات لدى كل قطر عن غيره، فالملاحظ أن الأمة العربية تعرف كل شىء عن الأقطار الكبيرة، ولكنها لا تعرف أى شىء عن الأقطار الصغيرة إلا فى إطار جاذبية الثروة أحيانا أو الرغبة فى طلب الرزق أحيانا أخرى.

5 ـ إن جامعة الدول العربية فى عهدها الجديد ، ينبغى أن تستوعب هذه الأمور بالذات لأنها ذات تأثير بالغ على مسار العمل العربى المشترك ودرجة الحماس له ومدى الانخراط فيه.

* * *

. . هذه سطور لا تبدو بعيدة عما نعانيه حاليا على ساحة الصراع بين العرب وإسرائيل، إذ إن أول خطوات التفوق تبدأ بالصدق مع النفس، ومكاشفة الذات فى وضوح وتخطى الهواجس والأوهام فى شجاعة، ولا شك أن اليوم الذى سوف نتعامل فيه مع الحقائق تحت مسمياتها الصحيحة، سوف يمثل الخطوة الأولى على طريق صحوة الأمة، ونهضة شعوبها، وقهر خصومها.

سيادة الدولة

استقرت فى فقه القانون الدولى لمئات السنين نظرية سيادة الدولة، وأصبحت قضية محورية تدور حولها مبادئ وأفكار رسخت فى كتابات الشراح الأوائل والآباء المؤسسين للقانون الدولى المعاصر، حتى أصبحت وكأنها قدس الأقداس فى إطار الدولة الحديثة، ولكن طرأت على تلك النظرية فى العقود الأخيرة مفاهيم جديدة ومضامين مختلفة جعلت تلك النظرية المستقرة حول سيادة الدول محل جدل دولى صاخب، ونقاش فكرى محموم، وظهر طرح جديد يرى ـ خصوصًا مع بروز إرهاصات «العولمة» ـ أن قدسية نظرية السيادة قد تهاوت مع انهيار الحواجز وسقوط الحدود وأن التدخل فى سيادة الدول، أصبح يأتى الآن تحت مظلة القانون الدولى وبقرارات من المنظمة الدولية العالمية ومتابعة من مجلس الأمن رغم بقاء الهيكل القانونى الذى يحكم العلاقات الدولية المعاصرة على ما هو عليه دون تغيير، ولكن الطرح الجديد يحاول أن يعتمد على مقولة أن العالم قد أصبح كيانًا واحدًا لا يقف فيه سياج يمنع ولا مبدأ يحول دون أن تتمكن القوى المهيمنة على عالم اليوم من التدخل بشكل حاسم وسافر فى الشئون الداخلية للدول الأخرى بدعوى استعادة الديمقراطية، أو حماية حقوق الإنسان أو رعاية الأقليات، أو حتى الحفاظ على البيئة. . أطروحات جديدة وفدت مع التطور الفلسفى لمفهوم الدولة فى العصر الحديث وانتقلت إلى الوضع المؤسسى لها فى إطار العلاقات الدولية الحالية، بل لقد زاد الأمر عن ذلك إلى الحد الذى جعل الأمم المتحدة فى كثير من المناسبات تتحول إلى حارسة لاقتحام حدود إحدى الدول من خارجها بدعوى ما يسمى أحيانًا «بالتدخل الإنسانى»، وأحيانًا أخرى «بالدبلوماسية الوقائية»، وظهر مفهوم جديد للعقوبات الدولية يقف «الحصار» فى مقدمتها، حيث تدفع شعوب كثيرة فواتير أنظمة للحكم لا تصل إليها العقوبة المطلوبة رغم أنها المستهدفة نظريًا بذلك.

وواقع الأمر أن ما اعترى نظرية سيادة الدولة فى العقد الأخير، يحمل دلالة خطيرة مؤداها أنه قد جرى تقنين المسألة فى النهاية، تعبيرًا عن ميلاد مظهر جديد

للسيطرة الأجنبية فى ظل مسميات براقة يصعب الاعتراض عليها ولو من الناحية الشكلية، بحكم احتوائها ظاهريًا على شعارات إنسانية رائعة، وقد يكون من المفيد أن نشير فى هذه المناسبة إلى عدد من الملاحظات :

أولا : إن مسألة التدخل الخارجى لم تعد مجرد اختراق لسيادة دولة معنية بقدر ما هى تعبير - نظريًا على الأقل - عن المسئولية الجماعية للنظام الدولى، وهذا قول يحمل من الادعاء أكثر مما يحمل من الحقيقة، إذ إنه لا توجد معايير محددة أو ضوابط حاكمة لعمليات التدخل تحت أى مسمى بل إن الأمر يعبر فى النهاية عن محاولات تستهدف إعادة ترتيب الأوضاع الدولية والإقليمية وفقًا لمنظومة جديدة من المصالح هى محصلة لمراكز القوى صاحبة الهيمنة على القرار الدولى المعاصر.

ثانيًا : إن التحولات التى حدثت والتغيرات التى طرأت على الساحة الدولية فى العقد الأخير تحديدا قد أسفرت بوضوح عن عالم مختلف، ولا أقول عالمًا جديدًا، لأن الإطار القانونى للعلاقات الدولية مازال كما هو، ولكن الذى حدث هو اختلاف أسلوب العمل فى المنظمات الدولية وتغيير طبيعة القرار الدولى، خصوصًا حين يتعلق الأمر بموقف جماعى تحت مظلة مصطنعة للشرعية التى تتم بعملية تطويع لنصوص ميثاق الأمم المتحدة، وخلق آليات مؤقتة لتنفيذ السياسات الجديدة مثلما حدث فى العراق عندما اكتسبت أجهزة التفتيش على الأسلحة بأنواعها المختلفة صلاحيات واسعة لا تخلو من أهداف سياسية واضحة.

ثالثًا : إن الكيل بمكيالين وغياب المعيار الواحد فى مواجهة الأحداث المختلفة، قد أدى إلى مشاعر سلبية نالت من الثقة فى النظام العالمى، وأضعفت مصداقية القرار الدولى المعاصر، فالتدخل يتم وفقًا لإرادة سياسية وليس محكومًا بقاعدة قانونية لذلك ظهر التفاوت فى المواقف والتناقض فى السياسات فما يتم تجريمه من تصرفات نظام معين يبدو مقبولاً من غيره، وما يتم التدخل بشأنه قد يمكن التغاضى عنه فى حالة مماثلة، ولو أخذنا مسألة حقوق الإنسان كمثال فسوف نجد أن المعايير ليست مزدوجة فقط، ولكنها متعددة، فحقوق الإنسان الفلسطينى تختلف فى واقع الأمر عن حقوق الإنسان الإسرائيلى، كما أن حقوق الإنسان الأوروبى، تختلف هى الأخرى عن حقوق الإنسان الإفريقى، فقد كان التدخل الإنسانى مبررًا

فى «كوسوفا» ولكنه لم يكن مرغوبًا فى «رواندا» !! فضلاً عن قدرة النظام الدولى الحالى على تغليف السياسات الجديدة بغطاء من المبادئ السامية، والقيم النبيلة.

رابعًا: لقد أصبحت الاعتبارات السياسية هى الحاكمة ولم يعد التنظيم الدولى معنيًا بالحقوق قدر عنايته بإرضاء الأقوياء، وليست هذه ظاهرة جديدة ولكن مبعث الاختلاف، هو تلك المجموعة المستحدثة من المبررات التى أصبحت جاهزة لدعم نظرية التدخل فى ظل أجواء تتحدث فى صخب واضح عن القرية العالمية الكبرى وانتهاء عصر الجزر المنعزلة مع تبشير مستمر بالدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات واستعادة الديموقراطية، وغيرها من الأطروحات البراقة، بينما يعبر التنظيم الدولى ذاته عن افتقاد روح الديموقراطية فى العلاقات الدولية فى الوقت الذى ينبرى فيه للدفاع عنها فى النظم الداخلية، فقد كان المتصور أن تؤدى التوجهات الجديدة إلى تغيير تلقائى فى شكل العلاقات الدولية المعاصرة يستند إلى ركائز أخلاقية تؤدى إلى نوع من الندية، ودرجة من المساواة فى العلاقات بين الدول.

خامسًا: لعل أبرز نتائج التركيبة الجديدة لشبكة العلاقات بين الدول فى العقد الأخير، هو ما أصاب المنظمات الدولية ذاتها من ضعف وما لحق بها من تغيير، فقد أصبح التركيز على دور مجلس الأمن كبيراً، بينما تحولت الجمعية العامة إلى منبر خطابى للتنفيس عن المواقف دون اتخاذ السياسات، ولم تعد قاعدة صوت واحد لكل دولة فى الجمعية العامة ذات تأثير على فاعلية القرارات التى أصبحت ذات عائد أدبى دون مردود سياسى على خريطة الواقع ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى طغيان العلاقات الثنائية المباشرة على دور المنظمات الدولية، فأصبحت الدول تفضل الدبلوماسية الثنائية على الدبلوماسية متعددة الأطراف، لأنها أكثر فاعلية وأشد تأثيراً ولم يقف ضعف المنظمات عند الدولية منها، بل انتقل كذلك إلى المنظمات الإقليمية أيضًا.

بقى أن نذكر بانصاف - بعد أن استعرضنا هذه الملاحظات الخمس - أن المفهوم الجديد لسيادة الدولة ليس شراً كله، بل إننا نزعم أن ما حدث قد ساعد أحيانًا على تقويم بعض نظم الحكم، ووضع سقف لحدود الممارسات الدكتاتورية فى مناطق

مختلفة من العالم فلم يعد ممكنًا قهر الشعوب فى عزلة عن الدنيا حولها، لقد تهاوت الحواجز وسقطت معها الأقنعة فى ظل تكنولوجيا المعلومات التى لا تسمح بحجب خبر أو إخفاء معلومة.

إن الدول التى تتعرض للتدخل الدولى واختراق السيادة تدرك أكثر من أى وقت مضى، أننا نعيش مرحلة دقيقة ترتفع فيها شعارات الديموقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات، بينما تجرى وقائع التدخل لأهداف سياسية لا تبدو مرتبطة بتلك الشعارات أو قريبة منها، ولو تأملنا الشعوب التى تقع تحت الحصار حاليًا فإننا نقرر بثقة ويقين أنها تتحمل من المعاناة ما يتعارض تمامًا مع الشعارات المرفوعة والأهداف المعلنة، بل إن الأجيال الجديدة التى شبت فى ظل تطبيق العقوبات الدولية سوف تظل تحمل معها مشاعر الرفض للعالم من حولها مع ذكريات تلازمهم فى مرحلة المستقبل عن الإحساس العميق بالظلم الفادح الذى أدى بهم إلى أن يدفعوا ضريبة عالية يتم اقتطاعها من أعمارهم سدادًا لقرارات لم يشاركوا فيها ولم يتحمسوا لها، أما عن ازدواجية المعايير فحدث ولا حرج، وهو أمر يدعونا إلى المطالبة بإعادة النظر فى العلاقة بين السياسات المعلنة والأهداف الخفية مع وضع معايير ثابتة يرتضيها المجتمع الدولى - كباره وصغاره - بحيث يستقر مفهوم سليم للعدالة الدولية، ويولد مضمون فعلى للديموقراطية الحقيقية فى العلاقات بين دول العالم وتجمعاته الحضارية والقومية.

تلك هى رؤية معاصرة لما يدور حولنا، رصدنا من خلالها ملامح التنظيم الدولى الحالى الذى تتداخل فيه الأسانيد القانونية مع الأهداف السياسية، وتختلط معه المبادئ البراقة بالمصالح المستترة، وليست هذه محاولة منا للبكاء على الأطلال ورثاء نظرية سيادة الدولة، بقدر ما هى محاولة للتحريض على التفكير، والدعوة إلى التأمل فى موقعنا من خريطة الدنيا الجديدة التى تغيرت فيها المراكز القانونية، وتبدلت القوى السياسية على نحو اختلفت معه المعايير واختلت به القيم وتشابكت معه الأفكار والمصالح والغايات.

مصداقية التاريخ

يجتاحنى بين الحين والحين شعور غامض يرفض الكثير من الثوابت التاريخية، ويراها عارية من الأسانيد أو أنها خضعت عند تسجيلها لظروف غير موضوعية نقلت عنها الأجيال التالية، لكى تظل نموذجًا مشوهًا لحقائق غائبة وأساطير زائفة وأوهام استقرت فى الأذهان عبر القرون.

ولقد تحدث الدكتور فؤاد زكريا يومًا عن «دهاء التاريخ» وكان لى أيضًا حظ كتابة مقال منذ عدة سنوات عن «العبث بالتاريخ»، والآن أتقدم للحديث عن عمليات التشويه التى يتعرض لها تاريخ الأمم، وتطور الشعوب، فما أكثر البطولات المصطنعة، وما أكثر العبقريات الضائعة، وما أكثر الشخصيات المظلومة، وما أكثر الأفكار التائهة، لذلك فإننى أدخل كثيراً فى دائرة التساؤل تجاه مسيرة التاريخ الإنسانى بما فيها من منعطفات ودروب، وما تحفل به من سقطات والتواءات، بل يخالجنى شك كبير فيما أقرأ عندما تختلط الواقعة بالأسطورة، وتضيع الحقيقة بين ما حدث بالفعل، وما رواه المعاصرون أو ما كتبه اللاحقون، وفى ظنى أن هذه قضية حاكمة، يجب أن تستأثر بالاهتمام من جانب المؤرخين والمعنيين بدراسة فلسفة التطور والباحثين فى العمق الحضارى، والمتخصصين فى دراسات التاريخ الثقافى والاجتماعى للجماعات البشرية، فاختفاء الموضوعية وتغليب الهوى والغرام باختلاق القصص وصنع الهالات، كلها أمور سيطرت إلى حد كبير على كيفية كتابة التاريخ الإنسانى، فضاعت الحقائق أحيانًا، وتبعثرت مفاهيم العدالة أحيانًا أخرى، ولعله من المناسب فى هذا المقام أن أشير إلى عدد من الملاحظات حول هذا الموضوع:

أولاً: إن غموض عدد كبير من الوقائع التاريخية يوحى أحيانًا بأنها مختلفة عن سياق زمانها، أو أنها لم تحدث إطلاقًا، وهنا تحدث المواجهة بين الرواية التاريخية

والمنطق العقلى ، فكثير مما نقله الآباء والأجداد يحتاج إلى تمحيص وتأمل ويخضع فى كثير من عناصره لدرجات من الضغط أدت فى وقتها إلى التهويل أو التهوين من مفردات الحدث وتفاصيله ، بحيث نصبح أمام عوامل الغموض وأسباب الشك أكثر من وقوفنا أمام حقائق مدعومة بالبراهين الثابتة أو الآثار الباقية.

ثانيًا : إن التباين الذى نستشعره أحيانًا بين الرواية التاريخية والرواية الدينية هو تعبير عن اختلاف بين سياق الحدث فى الأولى ، وعنصر الإيمان فى الثانية بما يؤدى إلى نوع من قلق الباحث ومعاناة المفكر ، فنحن لا نعلم يقينًا من هو «فرعون موسى»؟ إذ تختلف الآراء : هل هو رمسيس الثانى أو غيره؟ كما أن بناء إبراهيم عليه السلام للكعبة المشرفة قبل الإسلام ما زال هو الآخر محل جدل من حيث التوقيت والملابسات ، وقصص الأنبياء المبعوثين إلى أقوامهم مستمدة فى معظمها من الكتب المقدسة ، ولكنها تخضع فى كثير منها إلى عناصر التباين ، واختلاف التأويل وتباعد التفسيرات ، وعندما يقع التناقض بين الرواية التاريخية والقصص الدينى ، فإننا مدعوون بروح الإيمان إلى المضى وراء الأديان ، بينما قد تلهث التفاصيل التاريخية لزرع الشكوك وذر الرماد على الوقائع الناصعة كما تؤكدها النصوص الدينية.

ثالثًا : إن التفسير التآمرى للتاريخ قضية سيطرت على الفكر الإنسانى فى مراحل كثيرة من تطوره وجعلت الأسطورة أسبق من الحقيقة ، وتركتنا أمام ركام من الروايات المتداخلة التى تصنع الشكوك وتأتى بالأوهام ، وإذا كنا نرفض بمنطق العقل التفسير التآمرى المطلق للتاريخ ، إلا أننا نسلم بمنطق العقل أيضًا بوجود المؤامرة فى مراحل مختلفة منه ، كما أن كثرة علامات الاستفهام على امتداد مسار التاريخ البشرى كله ، هى أمور توحى بالتأمل ، وتفرض ضرورة المراجعة ، فنحن لانعرف يقينًا هل القول بأن العرب هم الذين أحرقوا «مكتبة الإسكندرية» ادعاء صحيح أم لا؟ كما أننا لا نعلم بدقة من الذى جدع أنف أبو الهول ، وهل هو نابليون فى معركة الأهرامات أم سواه! ، كما أن التاريخ الحديث حافل بالأحداث المفصلية فهناك - على سبيل المثال - سقوط آخر دولة للخلافة الإسلامية ، مع تسليمنا بمتاعب «الرجل المريض» على يد الغازى «مصطفى كمال آتاتورك» القادم من «سالونيك» ،

وقد اختلطت فيه دماء من أصول وديانات مختلفة، مازال أمراً يثير التساؤل ويضيف العديد من علامات الاستفهام! كما أن دور «جوربتشوف» الغامض فى إنهاء الاتحاد السوفيتى السابق يلحق هو الآخر بالجو المبهم الذى أحاط بسقوط إحدى القوتين الأعظم، بل إن البابا الحالى للفاتيكان «يوحنا بولس الثانى»، هو صاحب دور سياسى غير مباشر منذ أن شارك فى دق أول إسفين عندما بارك حركة التضامن فى بلده بولندة مما أدى إلى إنهاء النظم الشيوعية المعاصرة على نحو لم تتضح تفاصيله بعد؟ وهل نعلم يقينًا حتى الآن من الذين قتلوا «جون كنيدى» أو «ديانا سبنسر»؟ وهل ندرك الفارق بين عمليات الانتحار المعلنة لمشاهير السياسة والأدب والفن فى عالمنا المعاصر وبين احتمالات الجريمة الجنائية وراءها؟ إن التفسير التآمرى للتاريخ أمر يدعو إلى الاسترخاء والتسليم إلى عوامل غامضة قد تريح الباحث ولكنها تنتقص من قيمة التاريخ الإنسانى كله، بينما وجود المؤامرة فى التاريخ أمر نسلم به، ونتعامل معه بالحذر اللازم والدقة المطلوبة.

رابعًا: إن عامل المعاصرة فى كتابة التاريخ كان سببًا مباشراً فى تأثيرات العنصر الشخصى والابتعاد عن الموضوعية والانسياق وراء الهوى، فروايات المعاصرين تتشكل وفقًا لأغراضهم وأهدافهم ومصالحهم المختلفةوعندئذ تغيب الموضوعية وتضيع الحقيقة، إن النظرة إلى الحدث التاريخى تبدو كالنظرة إلى لوحة الفنان عن بعد فالاقتراب منها يركز على الرتوش والتفصيلات، بينما البعد عنها قد يعطى الصورة شاملة والرؤية متكاملة.

لذلك فإننا نزعم أن كتابة التاريخ على مر العصور قد خضعت لعوامل مختلفة تقع المعاصرة فى مقدمتها، ولماذا نذهب بعيداً، إن «عبد الرحمن الرافعى» المؤرخ المصرى الرصين قد تشكلت نظرته إلى حزب الوفد وفقًا لميوله السياسية باعتباره رمزاً من رموز الحزب الوطنى المصرى؟ كما يكفى أن ننظر فى واقعنا المصرى المعاصر لنرى ركام المذكرات السياسية التى تتعرض لثورة يوليو منذ قيامها وكيف تحول الأبطال إلى أقزام وأصبح الصغار كباراً! ولكى نكتشف فى النهاية أن الموضوعية قد تاهت فى زحام المشاعر الشخصية فى الأغلب الأعم من هذه الكتابات المعاصرة.

خامسًا: إن صدمة الحدث التاريخى توثر كثيراً فى المؤرخ وقد تصيبه أحيانًا بنوع من الدهشة التى تدعوه إلى المبالغة والتهويل، ولا شك أن المؤرخ المصرى المتميز «عبدالرحمن الجبرتى»، هو النموذج الأمثل لذلك فكتاباته عن الحملة الفرنسية وبدايات عصر «محمد على»، تؤكد أن ذلك المؤرخ القادم من أصول حبشية يبدو واقعًا تحت تأثير الصدمة الحضارية التى أصابته مع قدوم «الفرنسيس» إلى مصر، حيث تنطق سطور كتاباته الرائعة بذهول المواجهة بين الشرق والغرب وتتلون بالتالى تعليقاته وفقًا لتلك الروح التى سيطرت عليه.

سادسًا: لقد برعت بعض القوميات فى تلوين الحقائق التاريخية لخدمة أهدافها الاستراتيجية وغاياتها طويلة المدى، ولعل القومية العبرية قد نجحت فى تقديم التاريخ بالصورة التى تحقق أغراضها، حيث تمكن دعاتها الأوائل من تقديم أطروحات استقرت فى الذهن البشرى نتيجة التكرار وإحكام السيطرة الإعلامية، ومن ذلك اصطناع تهمة «عداء السامية» إلى جانب الدعاوى التاريخية والحقوق الدينية فى «أرض الميعاد»، والاستخدام السياسى الواسع من جانب الحركة الصهيونية لجرائم النازية فى الحرب العالمية الثانية على نحو تمكنت به إسرائيل من الحصول على تعويضات هائلة من كل من استطاعت أن تقوم نحوه بعملية ابتزاز سياسى شديدة الإحكام، وهل يخفى علينا أن إسرائيل قد برعت - خصوصًا فى السنوات الأخيرة ومع تكرار الحديث عن مستقبل التطبيع فى الشرق الأوسط - فى السطو على ثقافة الآخرين وتراثهم الفكرى والاجتماعى، ولقد أصابنا فى مصر شىء من رذاذ تلك الدعاوى الإسرائيلية الباطلة بدءًا من الحديث عن الدور اليهودى الزائف فى بناء الأهرامات! وصولاً إلى اعتبار «الطعمية» واحدًا من الأطباق الشعبية فى تاريخ المائدة اليهودية، وهكذا يتعرض التاريخ علنًا لعمليات تزييف تحت سمع وبصر الإنسانية كلها.

سابعًا: إننى أرى عن يقين أنه لا يمكن التسليم بصحة أحداث الماضى - خصوصًا البعيد منه - بغير أثر تاريخى أو نص مقدس، فنحن نعرف الحضارة الفرعونية القديمة بآثارها الباقية ونسلم بتعاقب الحضارات على أرض مصر نتيجة الشواهد

القائمة التى تدل على وجودها ولا نستطيع أن نمضى وراء روايات تاريخية عائمة دون وجود سند أو وثيقة، فالاستدلال فى المنطق أمر مطلوب ولكن الاستدلال فى التاريخ أمر لا يجوز، وما لم يكن لدينا ما يثبت وجود مرحلة تاريخية معينة فإننا نتحفظ كثيراً أمامها باستثناء ما جاء بنص مقدس مع الديانات، لأن روح الإيمان هى التى تتولى فى تلك الحالة تثبيت الوقائع والانتقال بها إلى مرحلة اليقين الكامل حتى ولو لم يكن وراءها أثر تاريخى يشير إليها أو شاهد يرمز إلى وجودها.

ثامنًا: إن عدالة الحياة مفهوم نسبى والمساواة الطبيعية بين البشر عند لحظة الميلاد لا تستمر طويلاً، فهناك الموهوب وهناك المعدوم كما يختلف البشر من حيث الشكل والموضوع مع رحلة العمر وفقًا لأسباب طبيعية تتعلق بالتكوين والتفكير والتعبير، ويبدو أن نفس القاعدة تنسحب على حركة التاريخ منذ بداياته فمهما اتصف المؤرخون بالعدالة واتسموا بالإنصاف، إلا أن هناك درجة عالية من التفاوت تأتى نتيجة المفهوم النسبى للعدل، فهناك من ينالون أكثر مما يستحقون، وهناك من تحكم عليهم نهاياتهم على مسرح التاريخ أحكامًا ظالمة، تجهض إنجازاتهم الحقيقية وتنال من أدوارهم المؤثرة، وهذا أمر يحتاج إلى تأمل فقد يجد الحاكم إلى جانبه مفكراً يحتوى رؤيته، أو كاتبًا يخلد حقبته، أو شاعراً يتغنى بأمجاده، وقد لا يجد حاكم آخر نفس الميزة، وقد تتلقف تاريخه أقلام معادية تلون عصره بشكل ظالم، وهل ننسى نصائح «ميكافيللى» للأمير حاكم «فلورنسا» أو دور «أبى فراس» فى الإشادة «بسيف الدولة» أو صياغات «هيكل» لسياسات «عبد الناصر».

وأنا ممن يظنون - مع جمهرة المعنيين بالتاريخ الحديث للشأن المصرى - أن محمد على علامة فارقة فى التاريخ المصرى، كما أرى أيضًا أن إسماعيل باشا هو بحق «إسماعيل المفترى عليه»، كما أننى أرى أن للملك فؤاد بعض الإنجازات العمرانية التى تحسب له، بل إننى أرى أن للعصر الملكى فى مصر إيجابيات لا يجب أن تضيع فى زحام الانتقاد الشامل الذى وجهته إليه الثورة المصرية، خصوصًا فى سنواتها الأولى، كذلك فإننى أرى أن عبد الناصر كان سيئ الحظ فى نهايته وأرى أن رؤية السادات البعيدة لم تأخذ هى الأخرى حقها من البحث الجاد وأرفض أن يكون

الحماس لأحدهما بحملة مضادة ضد الآخر، وأزعم أن مصطفى كامل قد أخذ أكثر قليلاً مما يستحق، وأن سعد زغلول أقل صلابة من مصطفى النحاس، ولعلنا لانزال نذكر ذلك الجدل الذى أثاره المفكر المصرى الراحل د. لويس عوض حول شخصية «جمال الدين الأفغانى» وما يحيط بها - من وجهة نظره - من غموض، وهذه كلها نماذج عابرة للتفاوت فى الأحكام التاريخية للزعامات الضخمة فى تاريخنا، إن متاحف التاريخ وسجلاته الباقية حافلة بنماذج عديدة لا تقف عند حدود شاعر خلد أميراً، أو روائى أنصف ثورة، أو مفكر ارتبط بحضارة كاملة، إنها دورة الأزمنة ومواكب الأحقاب، بل إننى أجازف هنا زاعماً أن الأساليب الانتهازية قد أوصلت قيادات عديدة إلى مواقعها، حيث اتصف أصحابها بغيبة العواطف وإتباع وسائل غير مشروعة أحياناً فى تحقيق أهداف ذاتية وأطماع شخصية، فهناك فارق كبير بين التقويم السياسى والتقويم الأخلاقى للزعامات التاريخية فى كل العصور.

تاسعًا: إن تراكم عناصر الأسطورة فى الرواية التاريخية - رغم جمالها أحياناً وروعة تأثيرها أحياناً أخرى - إلا أنها تظل قيداً على الدراسة الموضوعية للحدث، ونحن نرى أن معظم ما جرى التأريخ له لم ينشأ من فراغ، ولكن طرأت عليه عوامل التضخيم وتتابع عليه الرواة بالإضافات الذاتية والتحليلات الشخصية، فالحدث التاريخى تحول أحياناً بمنطق الأسطورة التاريخية إلى أكذوبة كاملة وهو أمر لم تسلم منه كل الأمم والشعوب، بل إن التاريخ الأوروبى - خصوصاً فى غضون عصر النهضة - قد تعرض هو الآخر لشيء من ذلك، وحتى الأعمال الفنية الخالدة ارتبطت بقصص غامضة وملابسات مبهمة، ولماذا نذهب بعيداً فالروائى البريطانى الخالد «وليم شكسبير» مازال هو الآخر موضع جدل وتساؤل تثور حول حقيقة شخصيته القصص والتأويلات، وفى أدبنا العربى ذاته هناك من ينسب أعمالاً كبرى لغير أصحابها ، ويعطى هالات من المجد لمن لا يستحقونها، فلكل عصر رموزه ولكل عهد مراكز القوى فيه، والكتابات التاريخية فى النهاية ، هى إنعكاس لروح العصر ومحصلة لقوى العهد.

عاشرا: إن مصداقية التاريخ هى السبيل إلى الاستشراف العادل للمستقبل لأن القياس البشرى أمر لا ينتهى إلى اتفاق، كما أن فهم المستقبل مرتبط بالثقة فى

الماضى لذلك فإن القضية ليست قضية وثائق تاريخية أو آثار حضارية، ولكنها أيضًا قضية تطور العقل البشرى ومراحل انتقاله عبر الأفكار الكبرى فى عصوره المختلفة، فالحاضر ابن الماضى، والمستقبل القريب هو حفيده المباشر، ولا يمكن انتزاع مرحلة معينة من سياق التاريخ، لأن التاريخ أدهى وأخطر مما نتصور، إنه يعيد نفسه أحيانا بصور مختلفة تصل أحيانًا إلى حد التناقض، لأن حركة الإنسان ومسيرة البشرية تخضع لعوامل صعبة تنطلق من تركيبة معقدة يصعب التنبؤ بها أو الحكم عليها.

. . إن خلاصة ما أريد أن أذهب إليه فيما قدمته عبر هذه السطور، هو أن أقول أن التسليم المطلق بالرواية التاريخية على ما هى عليه أمر يحتاج إلى مراجعة ولا يجب أن يؤخذ على علاته، فما أكثر المظاليم فى حوارى التاريخ، وما أكثر النمور من ورق فى غاباته، وما أكثر أبطال الزيف على المسرح الإنسانى منذ بدايته.

أحزان العصر

لكل عصر أحزانه، كما أن لكل أمة همومها، ولكنها تلتقى جميعًا فى مظهر واحد يعكس حالة الإنسان، سيد المخلوقات وصاحب الدور المنفرد على الأرض، إذ إن الأحزان والهموم تختلط أيضًا بمشاعر الرضا والسعادة بحيث تتشكل من مجموعها معزوفة الكون وملحمة الوجود وطقوس الحياة، وإذا تأملنا الماضى خلفنا ونظرنا إلى المستقبل أمامنا، فإننا سوف نكتشف أن الحاضر يمثل مرحلة قلقة محملة بالآلام والآمال. . بالطموحات والأحلام، من أجل غد مختلف وحياة أفضل، فتراث الإنسانية يحمل على كاهله وقر آلاف السنين وتركة عشرات العصور، والإنسان يسعى والصراعات مستمرة، والمواجهات لا تتوقف، سنة حياة. . وفلسفة كون، لا أحد يعرف بالتحديد كيف بدأ ومتى ينتهى، فلندعنا من هذا كله لنرصد فى إيجاز أبرز ملامح الحزن العصرى الذى نتحدث عنه:

أولا: إذا كنا نسلم بأن العقل البشرى هو قائد التطور ومحرك الأحداث، إلا أن العاطفة الإنسانية تبقى هى الأخرى شريكًا فاعلاً فى توجيه حركته وتحديد مسارات اندفاعه إلى الأمام، وقد يظن البعض أن العاطفة ترف لا مبرر له، أو أنها رفاهية لاتقع ضمن أولويات الفقراء والضعفاء والكادحين، ولكن الواقع يؤكد غير ذلك إذ إن نسبة «شراكة» العاطفة فى تحديد مستقبل الناس لا تبدو ضئيلة على الإطلاق، بل إن الإنسان يقوم بتوظيف عقله من أجل الوصول إلى إرضاء عواطفه.

وبهذه المناسبة فإننى أجازف بطرح مقولة قد تبدو غريبة فى ظاهرها، ولكنها واقعية فى جوهرها وأعنى بها أن سياق تاريخ الإنسان يؤكد أن المنطق السليم ليس هو الصحيح دائمًا، فما أكثر المقدمات الصارمة فى إحكامها النظرى ولكنها أدت إلى نتائج نهائية لا تتسق مع تلك المقدمات النظرية المحددة، فالإنسان تركيبة معقدة للغاية، والعلاقات البشرية متشابكة تمامًا ومتداخلة إلى حد كبير، كما أن العقل والقلب يشكلان معًا ما نسميه بالوجدان داخل الجسد الواحد،

ولذلك فإن الدراسات الإنسانية والعلوم السلوكية إنما تضرب فى أعماق سحيقة لإنسان العصر .

ثانيًا : إننا لو أردنا أن نتمثل المشاهد الحزينة فى القرن الأخير وحده فسوف نشعر بأسى حقيقى ، فقد عرفت عقوده المتتالية الملايين من ضحايا الحروب وأغلبهم ـ بسبب تقنيات التقدم العلمى وتطور آلة السلاح ـ من المدنيين ، فلم تعد المواجهات العسكرية قاصرة على ميادين القتال وحدها ، ولكنها أصبحت تهدد العزل فى أى مكان وتلك مأساة حقيقية نجم عنها جزء كبير من أحزان عصرنا ، حيث اختلطت الدموع بالدماء وسقط الأبرياء ، ودمرت المعارك مظاهر الحياة ومنجزات المدنية الحديثة ، ولا عجب فهو قرن حربين عالميتين ، وهو قرن «هيروشيما» و«ناجازاكى» ، وهو قرن العنصرية والتعصب والإرهاب ، برغم كل القفزات العلمية وحركة الإعمار الهائلة ، إنه أيضًا قرن تشريد الشعوب وتحويلها إلى لاجئين كما حدث فى فلسطين ، وهو قرن الإبادة العرقية كما حدث فى البوسنة ، وهو قرن التصحر والفقر والمجاعات كما نرى فى إفريقيا ، وهو أيضًا قرن الهواجس والشكوك والأوهام فى ظل نظريات عابثة وأفكار متهاوية .

ثالثا : إن صورة العجوز الفقير الذي يختتم حياته فى ظل العوز والحاجة ، والطفل المريض الذى يستقبل حياته بالمرض والمعاناة ، والمرأة التى تفقد كرامتها وتمتهن إنسانيتها ، هذا هو ثالوث رمزى يجسد أحزان العصر ، ويوضح آثار السحق الذى تعانيه طبقات وفئات وأجيال فى عصرنا برغم كل ما نتشدق به من قيم ومثل ، وما نتغنى به من بطولات وأمجاد ، وما نفاخر به من اكتشافات واختراعات ، فالسباق بين التقدم التكنولوجى من جانب وإنسان العصر من جانب آخر يكاد يؤكد أن التكنولوجيا تتقدم ، وأن المعركة تبدو محسومة لصالحها ، بحيث تهيمن سطوة المال وتسيطر مظاهر القوة فى عالم لم يعد فيه مكان للمستضعفين فى الأرض .

رابعا : إن سقوط التركيبة الدولية ـ التى سادت لعدة عقود فى هذا العصر وقدمتنا إلى عالم مختلف ـ قد أدى إلى نتائج تبدو حتى الآن فى غير صالح أبناء الجنوب ، حتى أن شعوب ما كنا نطلق عليه «العالم الثالث» ، هى التى تدفع حاليًا القسط الأكبر من «فاتورة حساب» التغيير الذى حدث ، ويكفى أن ندرك أن سقوط التركيبة

الأوروبية القائمة بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانفراط عقد الشيوعية الدولية قد جاءت في النهاية على حساب عشرات الملايين من اللاجئين والمطرودين، وقد يكون من المناسب هنا أن نسجل أن ثمانين بالمائة من اللاجئين المطرودين من ديارهم حاليًا ، هم من المسلمين بدءًا من فلسطين، مرورًا بأفغانستان والصومال، وصولاً إلى البوسنة والشيشان وكوسوفو، بل إنه ليس من قبيل الصدفة أن أربعة دول عربية تقع تحت الحصار الدولي أو هي مهددة به، إن ذلك يعني باختصار أن ضريبة العصر تدفعها ديانات معينة أو قوميات بذاتها، فلقد قالوا لنا في أوروبا القرن التاسع أنه «لا ضريبة بغير تمثيل» "No Taxation Without Representation" ، ولكن الواقع المعاصر أصبح يعكس شيئًا مختلفًا تمامًا، فلا توجد ديموقراطية في العلاقات الدولية الراهنة، وسيدة العالم تقود، وإرادة الشعوب تتقلص، وتوزيع الأعباء الاقتصادية والهموم الإنسانية، بل والدماء البشرية لا يتم بمعايير تتصل بالحق والانصاف، حيث يجري البحث دائما عن عدو بديل، فإذا زال الخطر الأحمر بسقوط الأنظمة الشيوعية، فإن البديل جاهز، وهو الخطر الأخضر المتمثل في الحضارة الإسلامية، ومن عجب أن المسلمين أنفسهم يقدمون خدمة كبيرة في هذا الشأن بتشويه صورة دينهم وخلطها بكثير من مكاره العصر، ويتعاملون مع تاريخهم الحضاري الرصين باستهانة واضحة، وكأنهم كمن إذا ألف ترجم، وإذا ترجم ألف.

خامسًا : يظل الإرهاب أسوأ معطيات العصر، وأقبح إفرازاته، فالعمل الإرهابي يمثل رسالة عنف من مصدر مجهول إلى هدف عشوائي دون تحديد للمسئولية أو إطار للمشروعية، والضحايا في كثير من الأحيان هم من النساء والأطفال ومن لاصلة لهم بتلك الأعمال الإجرامية، وفي ظني أن الإرهاب خطر داهم يستهدف الكيان الإنساني كله ومظاهر التقدم ورموز الحياة بغير استثناء، ويأتي من فئات لايمكن تسميتها بغير خوارج العصر في كل زمان ومكان، ولا يقف الأمر عند هذا الحد إذ إن الحروب الموضعية والمواجهات المحلية أصبحت نموذجًا جديدًا للصدام على أرض الآخرين وبدماء الغير، حيث تتم كل أنواع المضاربة على حساب الإنسان العادي بدءا من تجارة السلاح إلى تهريب المخدرات

إلى الترويج للأفكار المنحرفة، وكلها تقع تحت عنوان واحد وهو أن الأقوى يريد، وأن على الضعيف أن يدفع الثمن، إنها صورة أليمة لما نشاهده حولنا من اغتصاب للحقوق، واختبار لتكنولوجيا السلاح، وتدمير لنفسية الشعوب، وطمس لهوية الأمم.

. . إننى لا أريد من هذه النقاط أن أقدم صورة قاتمة للحاضر أو طرحًا متشائمًا للمستقبل، ولكنى أريد أن أقول أنه برغم كل الإنجازات الإنسانية الباهرة والتقدم العلمى الضخم الذى أنهى أسطورة الجزر المنعزلة، وأدخل العالم عصر القرية الواحدة، إلا أن معاناة البشر تتزايد وعواطفهم تتقلص لصالح التفوق المادى على الأرض، وفى كل يوم تتساقط القيم، وتنزوى المثل، وتشحب أضواء الحق، ويجد إنسان العصر نفسه فى محنة حقيقية، محاطًا بعشرات الشعارات الزائفة، والأكاذيب الملفقة، والأطروحات غير المسئولة، ولن يكون الخلاص سهلاً إلا باستعادة التوازن المفقود بين التقدم العلمى والتطور التكنولوجى فى جانب، والبناء القيمى والإطار الخلقى فى الجانب الآخر، وهذه ليست دعاوى مثالية ولكنها معادلات متوازنة يصبح الخلل فيها شراً مستطيراً ومأساة بغير حدود، وإذا كانت مصر وأمتها العربية جزءاً من عالم العصر، تعانى من تناقضاته، وتعيش أحزانه، وتشاركه تطلعاته، فإننا ندعو إلى ضرورة التهيؤ للمستقبل، والخروج من شرنقة الماضى بأساطيره وأكاذيبه، بهزائمه ونكساته، بهمومه وإحباطاته، فالإنسان فى النهاية يملك إرادة التغيير ويستطيع أن يكون سيد الموقف فى كل حين، ويكفى أن نتأمل النقاط التالية لندرك أن خسارة معركة فى الحياة لا تعنى خسارة الحرب كلها، كما أن التخلف ليس صفة أبدية لصيقة، وأن التقدم ليس حكراً مستمراً للبعض دون سواهم، ويمكن أن نجمل أفكارنا فى هذا الشأن على النحو التالى:

1 - إن تحديث العقل العربى يبدو مقدمة طبيعية لإمكانية استرجاع التوازن بين الأوضاع الدولية والحالة الإقليمية، فالصراع العربى الإسرائيلى قد امتص الجزء الأكبر من إمكانات الأمة ومقدرات شعوبها، وهو يبدو صراعًا تاريخيًا طويل المدى لم تحسمه المواجهات العسكرية أو الحروب المتتالية، ولكن سوف يحسمه فى النهاية التفوق العقلى والتميز البشرى بكل توابع ذلك من استعادة للوعى، وصحوة فى الضمير ويقظة للوجدان، فنحن مطالبون أكثر من أى وقت مضى بالأخذ بأساليب

الحياة الحديثة ومناهج التفكير الصحيح ووضع الأولويات السليمة والالتزام بها، بينما الصراعات الداخلية والنزعات الشعوبية والمخاوف القطرية، لن تؤدى فى النهاية إلا إلى مزيد من التشرذم والانكسار والهوان.

2- إن تفاوت الثروة الطبيعية والبشرية بين الدول العربية، قد صنع فجوة من الغيرة المكتومة والقلق المستمر، وربما الشك المتبادل أيضًا، وهى أمور تقف بالضرورة وراء جزء كبير من معاناتنا وأحزاننا، وكثيرًاما نتخيل وطنًا عربيًا بغير ثرواته المفاجئة، ونفترض أن سخاء الطبيعة لم يحدث، لنكتشف فى النهاية أن ما جادت به علينا، قد تحول فى واقع الأمر إلى سلاح ذى حدين، ظاهره كسب واضح وجوهره خسارة مستمرة واستسلام كامل للواقع، بينما لا يجب أن نكون عالة على العصر أو إضافة سلبية لإنجازاته، بل يجب أن نكون قادرين على استيعاب التحولات والموازنة بين الثوابت والمتغيرات، فالهوية لا يجب أن تضيع، ولكن فرص التقدم لا ينبغى أيضًا أن تفلت من بين أيدينا.

3- إننا أمة تملك مقومات أخرى ذات ثقل خاص، فنحن نملك تاريخًا عريضًا يمثل نقطة التقاء بين الحضارات، كما أن أرضنا هى مهد الديانات، وتراثنا الثقافى من الوزن الثقيل، كما أن تركة العصور السابقة ليست سلبية كلها، بل إن فيها من شواهد التفوق ومظاهر العصرية وعوامل الاندفاع، أكثر مما فيها من مظاهر التخلف وأسباب الخنوع، نعم إن تاريخنا كله يشير إلى التفاف الأمة حول أشخاص وضعف حماسها للمواقف الموضوعية أو الأفكار المجردة، ولكن هذه سمة تشاركنا فيها شعوب كثيرة وتقاسمنا إياها أمم أخرى، وطريق الألف ميل يبدأ بخطوة واحدة كما يقولون.

4- إن الملف النووى فى الشرق الأوسط يستثير الاهتمام ويدعو إلى القلق، لأنه يؤكد أولا: سوء نية دفين لدى غيرنا، ويشير ثانيًا: إلى مخاطر متوقعة، ويعكس ثالثًا: افتقاد الشعور بالأمان، ويشير رابعًا: إلى ضعف احتمالات التعايش المشترك، بل ويؤكد أن كل شىء مؤقت، وليست له صفة الدوام والاستمرار، لذلك كان ضروريًا أن تقود مصر فى السنوات الأخيرة معركة سياسية دولية تسعى لوضع حد لهذه الصورة المقلقة، وتسعى بمبادرة شجاعة وحكيمة من رئيسها لنزع

أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط كله وسوف يظل الملف النووى مفتوحًا، مادام الكيل بمكيالين مستمراً وازدواج المعايير قائمًا.

5 - إن حسم مسألة التداخل بين الدين والسياسة فى هذه المنطقة من العالم يبدو جوهر قضية التقدم، بل ويتحول إلى عنصر حاكم فى هذا الشأن، فلا أحد ينكر أن الدين مكون أساسى لوجدان البشر، ولكنه مكون إيجابى يدفع إلى الأمام، ولقد أصاب ملك الأردن يومًا حين قال: دعنا نتقدم إلى الإسلام لا أن نعود إليه، فصحيح الدعوة لا يتعارض مع روح العصر، كما أن الجهاد فى ظنى ليس سلاحًا آليًا يحصد الأبرياء، أو سلاحًا أبيض يذبح النساء والأطفال، ولكن الجهاد كما أراده الله لعباده هو سعى فى الأرض من أجل الأفضل، وأخذ بأسباب القوة، واتجاه نحو التقدم والتفوق، وتعظيم للإمكانات وتخلص من الخطايا والسلبيات.

.. هذه فى إيجاز خواطر تلح على الإنسان فى كل مكان، وتدعوه إلى التأمل فيما يجرى حوله واكتشاف داخله، باعتباره سيد حاضره وصانع مستقبله، ولابد أن يكون له النصر فى سباقه المحموم مع أدوات التكنولوجيا الحديثة وأسباب التقدم العلمى الكاسح، فالإنسان يسيطر على ما يصنعه، ويخضع ما أنتجه عقله لصالحه، وإلا أصبح العلم الحديث كالمارد الذى انطلق من القمم، ولم يستطع الإنسان الذى استحضر ذلك «العفريت» بأن يضعه فى موقعه أو يستفيد من إنجازاته.. إنه فى النهاية وجدان الإنسانية على مشارف قرن جديد ينبغى أن يسود فيه العقل وألا تتقلص معه العاطفة.. إنها معادلة صعبة وتركيبة معقدة.. ألم أقل لكم أنها مأساة الإنسان وأحزان العصر!

حوار الأجيال

هو عنوان لكتاب صدر لى منذ عدة سنوات، أستعيده اليوم من جديد، لكى أطرح قضية ذات أهمية بالغة فى حياة مصر المعاصرة، وأعنى بها ذلك التساؤل المطروح بشدة، لا فى بلادنا وحدها ولكن فى دول عديدة تمر بمرحلة مشابهة لتلك التى تجتازها مصر، وهو تساؤل يدور حول طبيعة العلاقة بين الأجيال المتعاقبة، وأعترف أننى فكرت مليًا فى اختيار بديل للحوار بين الأجيال، ولكننى لم أتحمس أبدًا لتعبير الصراع بين الأجيال لأنه قد يشدنا فى اتجاه آخر يقترب بنا من صراع الثقافات، بل ربما يذكرنا أيضًا بصراع الطبقات، وقد يجرنا إلى هموم، نحن فى غنى عن الخوض فيها، ولعل الأهمية الحقيقية لمسألة العلاقة بين الأجيال فى مصر إنما تنبع من أسباب نجملها فيما يلى:

أولا: تشير كل الدراسات السكانية عن مصر إلى أن قرابة ثلثى السكان حاليًا يقعون فى شرائح عمرية لا تتجاوز الخامسة والثلاثين، وهذا أمر ملفت للنظر، مستوجب للدراسة، مستحق لكل العناية، ويكفى أن نتذكر على سبيل المثال: أن هذه الشرائح لا تعى مباشرة وقائع نكسة 1967، وربما لم تعايش أيضا ظروف انتصار 1973، بل إن الجزء الأكبر من مفهومها عن عصر «عبد الناصر»، جاء من خلال المعلومات المنقولة وليست المعايشة الزمنية، كما أن إدراكها لعهد «السادات» تعتريه ظروف مشابهة لا تخلو هى الأخرى من ضبابية وتعتيم، ويكفى فى هذا المقام أن نتذكر أن المصريين قد زاد عددهم فى عصر «مبارك» بما يقرب من الثلث، وقد تكون هذه الدلالات مفزعة بالمفهوم الإحصائى، ولكنها تبدو ذات مضمون مختلف من خلال قراءة أخرى، ندرك فيها جوهر التنمية البشرية وإمكانية تحويل الكم إلى كيف، فى ظل عملية واعية للتعبئة الوطنية التى تتمثل فى حشد الموارد، وتوظيف القدرات لدخول عصر جديد وأحسب أننا فى مصر قد بدأنا شيئا من ذلك.

ثانيا : إن ظروف مصر المعاصرة ما زالت تجعل من مدنها مركز جاذبية سكانية من نوع خاص ، فالنزوح من الريف إلى الحضر ظاهرة مصرية متزايدة على امتداد القرن الأخير كله ، وقد ساعد عليها انتشار التعليم ، والسعى للالتحاق بالجامعات فضلاً عن التطور الصناعى الذى شهدته البلاد فى العقود الخمس الماضية ، وهى عملية نزوح متواصل ، وهجرة داخلية مستمرة ، كان من أخطر نتائجها ، ذلك الحزام العشوائى الذى يطوق معظم المدن المصرية ، وفى مقدمتها العاصمة الكبرى ، ولعل هذا التوزيع الديموغرافى المضطرب قد أدى إلى نوع من الخلل فى التوازن السكانى فى مجمله ، وسلب الريف مكانته التقليدية ، ولم يضف إلى المدينة قيمة جديدة .

وهنا لا أجد غضاضة فى أن أشير إلى عامل خطير يتصل بمسألة الزيادة السكانية فى بلادنا ، فالذى حدث هو أن عملية تنظيم الأسرة ، وضبط النسل قد لقيتا استجابة لدى الشرائح المتوسطة والعليا من السلم الاجتماعى المصرى ، بينما أحجمت - إلى حد كبير - الشرائح ذات الدخل المحدود والإمكانات الضئيلة عن الاستجابة لكل محاولات الإقلال من حجم الأسرة ، رغم حاجتها إلى ذلك لرفع مستوى معيشتها ، وبذلك وجدنا أنفسنا أمام مشكلة مزدوجة التأثير ، فالزيادة الكمية فى السكان اقترنت فى الوقت ذاته بانخفاض فى النوعية أيضًا ، وبذلك أصبحنا أمام ظاهرة المعدلات السكانية المتزايدة لذوى الدخول المنخفضة ، وهو أمر يمثل جوهر المشكلة المصرية ، ويضع عقبة حقيقية أمام إمكانية ظهور نتائج فاعلة للجهد الوطنى فى عمومه ، وهنا يتعين علينا أن نعترف أن الدولة المصرية بشقيها اللذين يتمثلان فى الحكومة من جانب ، والمجتمع المدنى من جانب آخر ، قد بذلت جهودا كبيرة تمكنت بها على الأقل من الحفاظ على حد أدنى من التوازن الاجتماعى برغم صعوبة الظروف وضعف الاستجابة وقسوة التحديات .

ثالثا : إن طبيعة العصر قد فتحت بالضرورة آفاقا واسعة لطموحات غير محدودة أمام الأجيال الجديدة ، فالطفل المصرى حاليًا يمكن أن يشاهد ما يراه الطفل الأمريكى أو الأوروبى أو اليابانى فى نفس الوقت تقريبًا ، فالسماوات مفتوحة والقنوات منتشرة وثورة المعلومات غطت أركان الدنيا الأربعة ، وهى كلها أمور زرعت التطلعات الكبيرة ، وغذت الطموحات الواسعة ، وجعلتنا فى مواجهة أجيال جديدة تعرف كل شئ وتريد أيضًا كل شئ ، وهنا تظهر المحنة الحقيقية التى

تعانى منها هذه الأجيال الوافدة فيما نطلق عليه اسم «دول الجنوب»، فلقد كانت الأجيال السابقة منذ عقود مضت تسمع كثيراً وتقرأ أحيانًا، ولكنها لا ترى إلاقليلاً، أما الآن فإن السمع والبصر والفؤاد، كلها مركزة على تطورات هائلة، واختراعات مذهلة، ورفاهية بغير حدود، فإذا نظر الشاب حوله، فإن الحد الأدنى الذى يرنو إليه يكون متمثلا فى مسكن لائق، سيارة مستقلة، وعمل يرضى به، وقد تصبح فكرة الزواج حلمًا مستبعداً، بل وتخرج غالبًا من أولويات تفكير نسبة كبيرة من الأجيال الجديدة، خصوصًا فى ظل تنامى حركة الانصهار الاجتماعى، وتهالك شبكة القيم الاجتماعية التى كانت لها السيادة من قبل.

رابعًا: إننى استهجن كثيراً ذلك الطرح الأنانى الذى يتحدث به البعض عن الأجيال الجديدة بالنقد الدائم لسلوكه، والانتقاص المستمر من مكانته، بدعوى متهافتة، تعتمد على أن القديم أفضل من الجديد، وإنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان، وأن الأجيال السابقة اقترنت بالطموح الزائد، والاعتماد الكامل على النفس، بينما الأجيال الجديدة قاصرة الرؤية، محدودة الثقافة، معدومة الاهتمام بالحياة العامة، وقد يكون بعض ذلك صحيحًا، ولكنه لا يعنى فى الوقت ذاته أن القديم أفضل من كل جديد، فسنة الحياة وفلسفة التطور، بل وطبيعة الأشياء تمضى كلها مع منطق التطور الحتمى بدليل أن الحياة تتقدم، وأن اليوم أفضل بالضرورة من الأمس، وأن الغد سوف يفضل الاثنين معًا.

فلنكف عن تلك النغمة النشاز لأنها نغمة قديمة، فلقد تباكى «ابن المقفع» على الماضى وكتب تحت «فضل الأقدمين» مردداً منذ مئات السنين نفس هذه النغمة التى يحلو لنا أن نرددها اليوم فى محاولة عارية لوصم شبابنا الصاعد وأجيالنا القادمة، دون مبرر حقيقى أو سند صحيح، فالماضى لا يقترن دائمًا بالأصالة والازدهار، إذ قد يكون فى الحاضر إيجابيات أكبر، كما قد يحمل المستقبل ظروفًا أفضل برغم ما يحيط بنا من مشكلات، وما يطوقنا من عقبات، ولكنه الحنين العاطفى لذكريات الماضى، والتعلق بشبابنا الغابر، وسنوات تألق العمر التى يستحيل أن تستمر بحكم قانون الحياة.

بل إننى أشهد أنه من خلال تعاملى مع الأجيال الجديدة والتعايش معها، سواء من خلال التدريس بالجامعة، أو العمل فى السلك الدبلوماسى، قد اكتشفت أن مؤهلات الجيل الجديد تبدو واعدة للغاية، فإجادتهم للغات الأجنبية متميزة على نحو يسمح لهم بانفتاح أفضل على المعارف الجديدة، والعلوم الحديثة، والتقنيات المعاصرة، كما أن علاقتهم بمعطيات العصر وثيقة، وتبدو أدوات المستقبل طيعة فى أيديهم، إذ إن «جيل الكمبيوتر»، يملك المفاتيح الحقيقية للعصر، ولا يبدو أبدا معزولاً عنها، وأذكر بهذه المناسبة أن الظروف قد دفعتنى فى العام الماضى إلى زيارة عاجلة لمركز الوثائق البريطانية "Public record office" فى صحبة ابنتى خريجة الجامعة الأمريكية للبحث فى موضوع تهتم به، وفوجئت يومها بعالم مختلف تماماً، فكنت قد تعودت أن أمضى فى ذلك المكان ـ قبل انتقاله من أحد أحياء لندن القديمة إلى أحد أطرافها الجديدة ـ ساعات طوال كل يوم لعدة سنوات فى مرحلة التحضير لدرجة الدكتوراه من جامعة لندن، وكان الأمر يسيراً وقتها، ويبدو أقرب إلى البدائية المريحة منه إلى التكنولوجيا المعقدة، إذ كنا نفتح سجل «الفهارس» ونحصل على رقم الوثيقة ونسلمه للموظف المسئول، فيقوم بدوره باستخراجها من ملفها الخاص حيث نقوم بالاطلاع عليها أو نطلب تصويرها بقروش زهيدة، وكان ذلك يحدث فى ظل قاعدة السماح الزمنى بنشر الوثائق بعد فترة معينة، ولكن المفاجأة كانت كبيرة عند زيارتى الأخيرة مع ابنتى بعد فاصل زمنى يزيد على ربع قرن، وأعترف أننى قد شعرت بالغربة الكاملة، بل والعزلة الشديدة عما يجرى حولى، فلقد بدا كل شئ من البوابة الخارجية، وصولاً إلى الوثيقة الداخلية خاضعًا لنظام محكم «بالكمبيوتر»، ولم يعد هناك موظفون من ذوى الخبرة أو موظفات من ذوات الرقة، كما كان الوضع فى الماضى، فكل شئ أصبح الآن محكومًا بدلالات رقمية، وعمليات تصوير تلقائية، وتغيرت كل المعالم حتى اختنقت عندى معظم الذكريات وتبدلت صورة الماضى، ولولا قدرة ابنتى على التعامل مع المكان دون دهشة أو تردد، ما تيسر لى يومها الاستمرار فى تلك الزيارة التى أثارت لدى قدراً كبيراً من الحزن الداخلى والاحساس بوقر السنين، وكان يمكن لى أن أردد يومها نفس النغمة النشاز، وأن أقول إن ما مضى كان أفضل بكثير مما رأيت، ولكننى لم أقل شيئًا من ذلك عن اقتناع كامل بأدوات عصر جديد رغم وطأة الذكرى، وجاذبية الماضى.

خامسًا: لعلنا نشعر حاليًا بجانب فاعل من أزمة العلاقة بين الأجيال، والذى يتمثل فى افتقاد الدرجة المطلوبة من التواصل بينها، والتى كان التاريخ الحرفى فى مصر أوضح نموذج لها، حين تحددت عبر القرون - وفى تلقائية - مسئولية «المعلم» تجاه «الصبى»، وعرفت الخبرة مسارها الطبيعى من جيل إلى جيل، وهو أمر لا نكاد نشعر به الآن لا فى المدارس وحدها، أو الجامعات أيضًا، بل أصبح أمرًا مفتقدًا حتى لدى أصحاب الحرف القديمة، والذين كانوا يمثلون رصيدًا تاريخيًا معترفًا به فى إطار الثروة البشرية المصرية الممتدة من أيام أولئك الذين بنوا الأهرام أو الذين حفروا قناة السويس ثم شيدوا السد العالى، مرورًا بالحادث التاريخى المعروف الذى أقدم عليه الفاتح العثمانى «سليم الأول»، حين قام بعملية سطو مباشرة - غداة وصول قواته إلى القاهرة - فنقل مئات من الحرفيين المصريين الأكفاء إلى عاصمة الخلافة لكى يشيدوا - بخبرتهم الواسعة ومهارتهم المعروفة - القصور والمساجد والقلاع، فأين نحن الآن من هذا التاريخ التعليمى العريق، والماضى الحرفى ذائع الصيت ! . .

يجب أن نعترف بأن حلقة الاتصال بين الأجيال لم تعد بقوتها التى عرفها تاريخنا الطويل، كما أن همزة الوصل تبدو تائهة هى الأخرى حتى فى إطار المهن ذات التقاليد العريقة فى مصر، وفى مقدمتها الطب والمحاماة، بل والتعليم بشقيه العادى والعالى، وهى مسألة تبدو حاكمة فى جوهر عملية التطور المصرى المعاصر، فإذا لم نتمكن من استعادة التقاليد المصرية التى تجسدت فى العلاقة العقلية والروحية بين المعلم والصبى، أو بين المدرس والتلميذ، فإننا سوف نظل بعيدين عن روح العصر، وربما غير قادرين على مواصلة الطريق.

. . . هذه ملاحظات عامة حول موضوع شديد الأهمية والخطورة، بالغة الحساسية والدقة، فنحن نكاد نرصد تدهور عدد من مرافق حياتنا، وغياب الرؤية لمايجرى حولنا، وهى أمور نجمت فى الحقيقة عن فجوة ظهرت فى السنوات الأخيرة بين الأجيال المختلفة داخل الحرفة الواحدة أو المهنة المشتركة.

ونحن ندق اليوم ناقوس الخطر للتنبيه لهذه الظاهرة التى أحسب أن الكثيرين يعون وجودها، ويدركون خطرها، فلقد ارتفعت أصوات عديدة تشير إليها، ونبهت كتابات الساسة والمتخصصين إلى سلبية نتائجها، وهنا قد يكون من المفيد أن أشير إلى نقاط ثلاث محددة تتصل بمسألة التواصل بين الأجيال، وتبدو ذات تأثير واضح عليها وهى:

1 - إن قضية تسييس الأجيال الجديدة، وإعطائها قدراً لازماً من الوعى القومى، وجرعة مناسبة من الإدراك السياسى، تبدو مسألة ضرورية فى هذه المرحلة من حياتنا، ونحن هنا لا نستدعى تجربة من الماضى بقدر ما نشير إلى أزمة فى الحاضر، فاهتمام الأجيال الجديدة بالحياة العامة يبدو فى تناقص مستمر، كما أن ثقافتهم التاريخية، واهتماماتهم السياسية تبدو أحيانًا شبه معدومة، وهى مسئوليتنا بالدرجة الأولى فى وضع الحقائق أمامهم دون تشويه، وإمدادهم بالمعلومات دون تزييف، ووضع صورة الماضى فى إطارها الصحيح بكل تجرد وموضوعية، فى وقت يحرص فيه رئيس البلاد - فى كل مناسبة - على تقديم واقع الحاضر، كما هو دون رتوش وردية، أو مكياج سياسى لا مبرر له، وهو الذى يعطى الأجيال الجديدة أولوية كاملة على جدول أعماله، بحيث أصبحت آمالهم فى مقدمة شواغله.

إننا نريد جيلا لا يكتفى بثقافة رأسية يعرف بها كل شىء فى تخصص واحد، ولكننا نريد له أيضًا ثقافة أفقية تجعله يعرف شيئًا ولو يسيراً فى كل فرع من فروع المعرفة، وقد يقول قائل إن التربية السياسية للأجيال الجديدة، وصناعة الكوادر الناجحة، هى مسئولية الأحزاب السياسية قبل غيرها، وقد يكون ذلك صحيحًا من الناحية النظرية، ولكنه لايبدو كذلك من الناحية العملية فالواقع المصرى يقول شيئًا مختلفًا، ومسألة تسييس الشباب لا تعنى أبدًا تجنيده لحساب فكر معين، أو توظيف إمكاناته فى اتجاه بذاته، ولكنها تعنى بالدرجة الأولى تأكيد روح الولاء لوطنه، والانتماء لتاريخه، والفهم الحقيقى لمحنة مصر عبر العصور وهى المستهدفة دائمًا، الصامدة أبدًا، المزدهرة غالبًا.

2 ـ إن حركة الأجيال ودورة الحياة تعكسان معًا عملية انتقال الخبرة من جيل إلى آخر، وهو أمر مازال يشكو من غيابه البعض بسبب غياب الكوادر المدربة، أو بفعل انزواء بعضها، أو اختفاء البعض الآخر نتيجة عوامل الإحباط أو اليأس أو التقادم الزمنى، فالقانون الطبيعى المعروف الذى يشير إلى بقاء الأصلح واختيار الأنسب، يبدو معطلاً فى كثير من المناسبات، وأنا شخصيًا متحمس لأقصى الاستفادة من الخبرات الكبيرة والكفاءات النادرة والقدرات المتميزة، ولكننى متحفظ أيضًا على حرمان الأجيال الصاعدة أحيانًا من فرصة التدريب على شغل المواقع واستيعاب التجربة التى تخلق لديهم الاستعداد الكامل على المستويين الشخصى والفنى لتحمل مسئوليات المستقبل وتبعاته الجسام.

3 ـ إن تحديث وجه الحياة على أرض مصر الطيبة ـ فى الوادى القديم أو الجديد ـ هى لوازم عصر مختلف، تشير كل المعطيات إلى أنه سوف يكون انقلابًا حقيقيًا تتغير معه العقليات، وتتجدد القيم، وتتطور التقاليد، إذ إن ما اكتشفه البشر فى الخمسين عامًا الأخيرة يزيد ـ فى رأى عدد من فلاسفة التاريخ الإنسانى المعاصر ـ على ما انجزته البشرية كلها فى الخمسمائة عام الماضية، والتى تزيد بدورها كمًا وكيفًا عن حجم منجزات الإنسان منذ بدء الخليقة، وبالتالى فإننا أمام قفزات بشرية هائلة تمضى فى معادلة هندسية بغير حدود، وهو أمر يستوجب دفع الأجيال الجديدة ـ صاحبة الحق الأول فى المستقبل ـ نحو مواقع الصدارة، استكمالاً للتجربة، واستلهامًا للرؤية، واستيعابًا لروح عالم مختلف بمعطياته المتشابكة، وأطروحاته الجديدة، وأفكاره المذهلة، أى أن الأجيال الجديدة يجب أن تتكلم لغة العصر، وأن تفكر بمنهج الغد، لأنها صانعة المستقبل.

. . إننى لا أريد بما أقول أن يكون صيحة فى وادى الصمت، ولكننى أريده محاولة للتفكير بصوت عال خصوصًا، وأنه يصدر من واحد ينتمى للأجيال القديمة مرحبًا بالقوافل الجديدة من أجيالنا الصاعدة الذين يتواكب ظهورهم مع المتغيرات الكبيرة على وجه الحياة المصرية، فى ظل تحولات دولية ضخمة، فإذا كنا نريد بحق أن نطرق أبواب القرن بعقل مستنير، وروح متجددة، واستعداد كامل،

فإننا يجب أن ندرك أن نقطة البدء تنطلق من جسور التواصل بين الأجيال، وليس من منطق الصراع بينها، خصوصًا وأننا نتأكد يومًا بعد يوم أن الحوار هو لغة العصر الوحيدة فى النهاية، وبالأخص حين يتصل الأمر بالعلاقة بين الجيل الأب والجيل الابن، فنحن لا نفكر عندئذ بمنطق يقول إن جيلاً يبنى وآخر يجنى، كما أننا لا نفكر أيضًا بمنطق المصادرة على حركة الأجيال الجديدة، حتى لا نسبح ضد التيار، ولا نمضى ضد طبيعة الأشياء وفلسفة الحياة ومنطق الوجود.

الجدوى.. وحوار القراء

لقد تساءلت كثيراً عن جدوى ما نكتب، بل وجدوى ما نقول، ولقد كان هذا التساؤل يعكس دائمًا درجة من الإحباط الذى يختفى مبرره كلما توالت ردود فعل تؤكد أن هناك من يقرأ ويناقش كما أن هناك من يستمع ويحاور، والصيف الساخن تغرى أمسياته بالجدل مثلمًا تحفل أيامه بالقلق، وفى هذا المقام أعاود تقليداً بدأته منذ أكثر من عام بمقال كان عنوانه «القراء يكتبون»، ذلك لأنه يسعد الكاتب والمتحدث أيضًا أن يشعر برجع الصدى، وإلا أضحت كلماته وأقواله كالهشيم تذروه الرياح، وها هى بعض كتابات القراء التى تناقش مقالات سابقة، وتتعرض لأفكار تضمنتها أو معلومات وردت فيها أسوق أجزاء منها، استكمالاً لما كُتب وتأكيداً لروح الحوار الحر، التى مازالت تفتقدها ثقافة الديموقراطية أحيانًا.

وأبدأ بالتعليق الذى ورد لى من الولايات المتحدة الأمريكية من المهندس «جورج إسحق حكيم» وقد كان صديقًا قريبًا لى وللمئات من المثقفين ورجال الأعمال، غادر مصر منذ سنوات ولكنها ظلت فى قلبه تثير لديه أحيانًا شجون الوطن الغائب، وأحيانًا أخرى أوهام الزمن الغادر، ولقد كان اهتمامى به لعدة سنوات نابعًا من حجم المعلومات العامة التى كان يحملها مع متابعة ذكية لمجريات الأمور إلى جانب حس وطنى كان يتمتع به خصوصًا عندما يظهر شعوره التلقائى بالوحدة الوطنية المصرية، والخروج من إطار الطائفية الضيق إلى صعيد الوطن الرحب، وها هى كلماته تأتينى فى رسالة مطولة لتمسح عنى كثيراً من الحزن الشخصى، والعتاب البعيد، يستهل المهندس «جورج حكيم» رسالته قائلاً : أهنئك على مقالك الأخير «صفحة مطوية من الذاكرة السياسية»، بل وأطالبك بمزيد من صفحات غيرها، كما أهنئك لاستخدام تعبير «رجل الدولة» عن «أنور السادات»، لأن ذلك مصطلح ممتاز لمخاطبة ساسة العالم شرقًا وغربًا، كما أنه تعبير يتخطى المحلية إلى العالمية.

كما أهنئك مرة أخرى لأنك حطمت بفكرك الصائب قيود وثوابت لا وجود لها الآن في ظل العولمة والانفتاح السياسي والاقتصادي في عالمنا، وأشكرك على استخدام عبارة صديقك «محمد بن عيسى» وزير خارجية المغرب عندما يتحدث عن «شجاعة الجاهل» الذي لا يدري ما يراد به ولا ما يريد، فهو يتصرف بتلقائية وعفوية قد يدفع ثمنها كما قد يجني ثمارها، أما تعبيرك عن السادات الذي قلت عنه «كان قابعًا في مزارع القصب السياسي» فإنني أفضل تعبير «مزارع الذرة السياسية»، لأن المقولة الشعبية تشير إلى عبارة «مختبئ في الذرة»، وليس «القصب»! إلا إذا كنت تستخدم وصفًا معاصراً، حيث إن المتطرفين قد استخدموا في السنوات الأخيرة مزارع القصب في الصعيد للاختباء وسوف يهاجمك البعض ولكن لا يصح إلا الصحيح.

ولعلك تذكر يوم أن كتبت أنت ترد على مقال في صحيفة «الحياة» وكان عنوان مقالك الشهير «شمس لا تغيب» وقد تبارى الكتاب والمفكرون والسفراء في الرد عليك وتأكد أنه لولا تدخل كبير الأهرام يومها لكانت المحاكمة مستمرة ضدك لسبب بسيط وهو أنك في رأيي قيمة كبيرة سياسيًا وفكريًا وإذا جانبك التوفيق، فإن السيوف والخناجر والسكاكين تأتيك بدون رحمة من كل اتجاه وكأنهم نسوا مقولة «يا ناطح الجبل أخاف عليك لا على الجبل»، وبهذه المناسبة أدعوك للتأمل والتفكير في فكرة جاءت على خاطري استلهمتها من قولك في المقال الذي نتحدث عنه عندما ذكرت بالحرف الواحد (ثم انتقل السيد على صبري يومها إلى الحديث عن الانقلاب العسكري ضد الرئيس نكروما في جمهورية غانا والذي كان حدثًا مدويًا وقتها يعكس دور القوى المعادية لحركة التحرر الوطني)، وهنا يواصل المهندس «جورج حكيم» تعليقه بالإشارة إلى القوى المعادية لحركة التحرر الوطني التي نشطت نشاطًا ملحوظًا منذ أوائل الستينيات وكان من مظاهرها حسب رصده لها:

1 - سقوط «لومومبا» وقتله وصعود «موبوتو» و«تشومبي».

2 - متاعب الجيش المصري في اليمن ومحاولته استنزاف قدراته.

3 - سقوط «سوكارنو» وصعود «سوهارتو» ومذبحة 300.000 يساري في إندونسيا.

4- الانقلاب ضد «نكروما» وتولى الجنرال «انكراه» مكانه.

5- سقوط «أنديرا غاندى» فى دائرتها الانتخابية وتولى «موراجى ديساى» رئاسة الوزراء الهندية مع ما كان معروفًا عنه من توجهات يمينية.

.. والأمثلة كثيرة ولكن يبقى السؤال الذى يلح علىّ وهو هل كانت هذه المظاهر العالمية سببًا فى زيادة قبضة الدولة فى مصر حينذاك بدءًا من المحاكمات السياسية إلى قضايا التنظيمات المتطرفة مرورًا باتهامات التجسس ولجان تصفية الإقطاع والتوسع فى الحراسات والعزل السياسى، هل أستطيع أن أقول إن استعجال الرئيس الراحل «عبد الناصر» فى غلق الخليج والاستعداد للحرب مع إسرائيل بعد سحب القوات الدولية كانت كلها ردود فعل هدفها الأول والأخير هو الرد على القوى المعادية للتحرر الوطنى، خصوصًا وأن «عبد الناصر» كان قد تخطى المجال المصرى والعربى، وأصبح جزءًا من التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا.

.. كانت هذه بعض خواطر مصرى بعيد عن وطنه، نأمل أن يعود إليه بعد طول غياب قد نتفق مع ما يقول أو نختلف ولكننا نحيي دائمًا نبض مصر فى عروق أبنائها وهم بعيدون عنها.

أما الرسالة الثانية فقد جاءتنى من الأستاذة «أنيسة عصام الدين حسونة» - وهى قارئة منتظمة لما نكتب بغير معرفة مباشرة - وتقول فى تعليقها على مقال «جدوى الكلام»، إنه لكى يكون للكلام جدوى يجب أن يرتبط بحرية التعبير التى تتلازم مع حرية التفكير، ولكن إذا كانت هناك خطوط حمراء للموضوعات المطروحة، فإن ذلك يعنى أننا جميعًا «نجتر» نفس الطروحات والأفكار محاذرين أن نخرج عن الخط الأحمر وإلا رمينًا بقائمة سابقة التجهيز من الاتهامات التى يصعب الإفلات من أحدها، لأنها تتراوح بين كونك شيوعيًا فى أقصى اليسار إلى كونك سلفيًا، أو متطرفًا فى الجانب الآخر مع تشكيلة متنوعة فى المنتصف تشمل كونك ناصريًا، أو من دعاة التطبيع، أو على العكس من دعاة الإثارة والقلاقل وعدم الاستقرار.

إننا نبدو فى واقع الأمر «مقولبون» مثل أطفال الصين الذين كان يقال إنهم يضعون أقدامهم فى أحذية من الحديد حتى لا تكبر عن مقاس معين، وبالمثل

أفكارنا لها مقياس محدد لا تتعداه . . ثم تنتقل الأستاذة «أنيسة عصام الدين حسونة» للتعليق على مقال آخر كان عنوانه «زهرة المدائن من الحقائق السياسية إلى الدعاوى الدينية» مؤكدة اتفاقها معنا فى أن الإحلال الدائم للنظرة الدينية للقدس محل النظرة السياسية، هو أمر قد لا يخدم الأهداف القومية وكأننا نطالب بالمقدسات للصلاة والشعائر الدينية فقط وليس لأنها أيضًا أرض عربية فلسطينية محتلة عام 1967 . . ثم تتطرق بعد ذلك إلى تأثير عامل الزمن بالنسبة لإسرائيل فترى أنها لا تستطيع الاعتماد إلى الأبد على مد خيوط الاتصال الاقتصادى والسياسى مع كيانات تبعد عنها آلاف الأميال، بينما هى تناصب جيرانها الاقربين العداء، وتثير ضدهم الرأى العام العالمى، ورغم بشاعة القهر الإسرائيلى للشعب الفلسطينى، فإن الرأى العام الغربى وفقًا لما تعرضه معظم وسائل إعلامه يساوى بين إسرائيل والفلسطينيين فى المسئولية عن العنف الدائر إن لم يكن الكثيرون منهم يرون أن «عرفات» هو مصدر كل الشرور وأن العرب هم مجموعة من الأرهابيين . . ثم تنتقل فى الجزء الأخير من رسالتها إلى التعليق على مقال قديم لنا كان عنوانه «الاختيار الصعب» مؤكدة أن مجلس الشعب يثير الكثير من التكهنات الإيجابية أو السلبية، وأن الأمل فيه أن يكون خطوة إلى الأمام على الطريق الصحيح، لا أن يكون مناسبة لبعض الرتوش التجميلية لزوم الصورة الديموقراطية . . ثم تختم رسالتها بالإشارة إلى أن وصول أحد أبناء «الجيل المسروق» إلى مسرح الحياة العامة يمثل فرصة تستحق التحية والتهنئة .

أما التعليق الثالث فى هذه المجموعة التى وصلتنى ـ وأنشر مقتطفات منها ـ فقد جاء من أحد أبناء المؤسسة القضائية وهو المستشار «حامد الجرف» تعليقًا على مقالنا «الفرد والمؤسسة»، وقد وضع رده فى صورة مقال بعنوان هو «بين إغريقية الدراما ورشادة السلطة» وقد جاء فيه :

طبيعى أن تثير كتابات الدكتور مصطفى الفقى اهتمامات قارئيها، فما بالنا إذا كان صاحبها قد ألقى حجارة ثقالاً فى مياه رواكد، وما ظننا بتأثيرها إذا كان صاحبها لم يكتف بأهميتها فى ذاتها، بل أخذ نفسه بتحريض قارئه على التحاور معه، وهو ما نوافقه عليه ونستجيب له .

ومع تسليمنا بصحة ما قال به الدكتور الفقى، فإن الانطلاق من أهمية السلطة كسبب لا يبلغنا وجه الحقيقة فى أمر هذه الظاهرة (علاقة الفرد بالمؤسسة)، إذ لا يعد منتجًا بذاته لها، فالسلطة لها ذات الأهمية فى كل بنى الدول، وأشكال الحكومات، وإذا كان للمجتمع النهرى خصوصية، بل وللنشأة الإلهية للسلطة فى مصر الفرعونية، وما تركتا من ظلال على طبيعة السلطة تاريخيًا فى مجتمعنا، فإنهما لا يكفيان فى تحرى جذور الظاهرة، فثمة أسباب أخرى تتكفل بإنتاجها على نحو مباشر فيما نظن، وهو ما يقودنا لملاحظته الثالثة الأساسية، ونعنى بها قوله: بأن إطلاق يد الفرد فى إرادة المؤسسة يعطيه فى النهاية صلاحيات واسعة، بحيث يبدو وكأنه هو هى. وهى ملاحظة صائبة ولكنها لا تشكل سببًا منتجًا للظاهرة، وإنما هى وصف لظاهر السبب ولعرض تال على وجوده وإنتاجه لأثره، فالتساؤل الذى ينبغى أن يطرح هنا هو تساؤل عن الكيفية، يصيغ قولنا «وكيف تطلق يد الفرد فى المؤسسة إذن»، رغم وجود قواعد قانونية ضابطة للاختصاص ومبينة لحدوده، ورغم وجود جهات أخرى مستقلة عن المؤسسة وموازية لها، تقاسمها الاختصاصات، بما يحد من سلطان الأولى والمسئول عنها، ورغم وجود جهات رقابية يفترض ألا تغمض العين عن أى تجاوز من ذلك المسئول لجملة تلك الحدود. ؟

السبب الحقيقى يكمن إذن فى منطقة الممارسة «الفعلية» للسلطة فى بيئة تنظيمية وقانونية بعينها، وفى محيط مجتمع معين وزمان ومكان محددين، وليست فى منطقة «الأبعاد التاريخية» للسلطة كظاهرة، ولا فى منطقة «التنظيم القانونى» الاستاتيكى لها.

فالممارسة الفعلية فى دينامياتها مع محيطها السوسيولوجى، هى وحدها، التى تدلنا إذن على كيف تفلت سلطة الفرد - المفترض أنها محكومة بقواعد وضوابط - لتنطلق من أى قواعد وضوابط، إلى الحد الذى يبلغ بالعلاقة بين الفرد والمؤسسة لقران كاثوليكى، فلا ينفك المبصر لأيهما أن يستحضر الآخر، وكأنهما كيان واحد أو صنوان لا ينفصلان، من منا ينسى أن «طه حسين» كان نقلة نوعية على نمط التفكير الأزهرى السائد بما دفع بالمؤسسة للجنوح لخيار الإقصاء؟ ومن منا ينسى أن «محمود شاكر» كان كذلك تجاوزًا لفكر «طه حسين»، بما دفع أيضًا باتجاه ذات الخيار؟ بل ومن

منا لم تستوقفه حملة شعواء مستترة استهدفت الدكتور «أحمد زويل» إبان حصوله على جائزته الأمريكية المرموقة الأولى قبل حصوله على «نوبل»؟ .

.. فهذه النماذج تجاوز أبطالها المفهوم السائد فى مؤسساتهم وفى أزماتهم، فاقتصتهم مؤسساتهم، ولولا إنصافا أتاهم أو اعترافًا حازوه من بعد ولا يمكن إنكاره، لكان الإقصاء هو خاتمة المطاف، والنماذج لذلك كثيرة.

هذه ملاحظات القراء وخواطرهم وكلها تعكس الرغبة فى الحوار والقدرة على الجدل، وتؤكد حقيقة أؤمن بها دائمًا، وهى أن الذين يكتبون ليسوا هم بالضرورة أفضل من يكتب، كما أن كل من يتحدثون، ليسوا هم بالضرورة أفضل من يتحدث، ولكن هناك نماذج كثيرة لأولئك الذين لم يحترفوا الكتابة ، ولم يقبلوا على القول رغم أن لديهم موهبة التعامل مع القلم، وقدرة الحديث مع الآخر، وعندئذ يتأكد للجميع أن للكتابة والكلام جدوى فى عصر تباينت فيه الرؤى واختلفت الأفكار، وأصبح على البشر أن يؤمنوا بالحوار الذى يمثل اللغة الوحيدة للحياة، والأسلوب العصرى للتعايش، والمبرر الإنسانى للتواصل بين الأمم والحضارات وبين الشعوب والثقافات.

الفقراء فى نادى الأغنياء

مسافة شاسعة وهوة كبيرة تلك التى تفصل بين جموع المتسولين والجياع فى شوارع بومباى وكلكتا وكراتشى ولاهور، وبين النفقات الباهظة للبرنامج النووى لدولتى الهند وباكستان، فالتفجيرات الأخيرة التى شهدتها شبه القارة الهندية هى تعبير عن الانتقال إلى مرحلة جديدة من السباق النووى، بين الفقراء فى القارة الآسيوية، والأمر يحتاج منا إلى درجة من الحياد والموضوعية إذا كنا نريد أن نضع التفجيرات الأخيرة فى إطارها الصحيح، وذلك يدعونا أن نبدأ بالملاحظات التالية :

أولا : إن الملف النووى على المستويين الدولى والإقليمى، هو هاجس العصر إذ يقع فى مقدمة شواغل السياسة العالمية، فإذا كان دخول العصر النووى هو السبب الرئيسى فى تأجيل المواجهة التى يمكن أن تؤدى إلى حرب عالمية ثالثة، فإنه يمكن أن يكون شريكًا فى المسئولية عن تعثر برامج التنمية فى عدد من الدول لصالح برامج أسلحة التدمير الشامل، وهو أمر يدعو إلى القلق العميق، خصوصًا حين يجد الفقراء فى حوزتهم ترسانة نووية قابلة للانفجار فى أى لحظة تحت وطأة الضغوط الاقتصادية، أو المواجهات مع الجيران، حيث لم يعد ذلك مستبعدًا تمامًا فى ظل انعدام التكافؤ فى العلاقات بين القوى مع غياب الديموقراطية فى المنظمات الدولية والإحساس بازدواجية المعايير أحيانًا، وافتقاد القاعدة الملزمة فى أحيان أخرى.

ثانيًا : إن الصراع فى شبه القارة الهندية أمر تمتد جذوره إلى سنوات طويلة، إذ أسهمت فيه السياسة البريطانية - كالعهد بها - بنصيب وافر، فضلاً عن أن دخول الإسلام إليها قبل ذلك بعدة قرون، قد وضع البذور الأولى للصراع بين من قبلوه وبين من رفضوه، لذلك لم يكن غريبًا أن تطلق باكستان على صاروخها الذى أطلقته منذ سنوات قليلة اسم القائد المغولى المسلم الذى غزا الهند منذ عدة قرون، ويكفى أن نتذكر - وقد أتاحت لى سنوات خدمتى الدبلوماسية فى نيودلهى الاطلاع على هذا الشأن عن كثب - أن معظم الآثار التى تشكل التراث الثقافى على أرض

الهند، هى آثار إسلامية بدءاً من «تاج محل» مروراً بالجامعات القديمة، وصولاً إلى المساجد الباقية، ولن يتجاوز الهندوس المتعصبون أبدًا روح العداء المتأصل تجاه الإسلام دينًا وحضارة وممارسة.

ومازلت أذكر حتى الآن ما قاله لى دبلوماسي أمريكى صديق فى مطلع الثمانينيات حين تكاثفت مظاهرات المسلمين الشيعة ضد السفارة الأمريكية فى نيودلهى تعاطفًا مع الثورة الإسلامية فى إيران، ودعمًا لموقفها المعادى حينذاك للولايات المتحدة الأمريكية، لقد قال لى الدبلوماسي الأمريكى إن أحد مسئولى البوليس الهندى المنوط به حماية البعثات الدبلوماسية فى العاصمة الهندية، قد قال له «لاتقلق ياسيدى فإنه لن تكون هناك متعة أفضل من إطلاق الرصاص على المتظاهرين المسلمين»، وقد تصح هذه الرواية، وقد يكون فيها بعض المبالغة ولكنها تعبر عن عداء دفين، وأزمة ثقة حادة بين المسلمين والهندوس فى شبه القارة الهندية، ورغم أن «غاندى»، قد حاول المستحيل لإزالة هذا الشعور إلا أن حياته قد انتهت برصاصات متعصب هندوسى بعد أن حاول غداة الاستقلال أن يضع «مولانا أبو الكلام آزاد» - المسلم الهندى - فى مقعد رئاسة الوزراء تعبيراً عن الوحدة الوطنية والاندماج القومى، ولكنه لم يتمكن من ذلك لأن روح غاندى العظيم لم تتقمص كل الأمة الهندية كما كان «المهاتما» يحلم..

ثالثًا: لن ينسى الهنود أبدًا أن قيام دولة باكستان، قد تم على أساس دينى لاحتواء المسلمين فى شبه القارة الهندية، ورغم أن شعوب تلك المنطقة تنتمى إلى أصول عرقية متشابهة وقوميات متجاورة، إلا أن الإسلام - كعهده دائمًا - قد تحول إلى دين وقومية فى ذات الوقت، حتى خرجت من تحت عباءته دولة باكستان بعد التقسيم عام 1947، كتعبير عن إرادة الاستقلال، ثم ظهرت دولة بنجلاديش بعد هزيمة باكستان أمام الهند عام 1971 لتؤكد قدرة «البنغال» على الاستقلال عن سيطرة «البنجاب» وما حولها باسم الإسلام المشترك، وبقيت مشكلة «كشمير» كنموذج للخلاف المزمن بين دول الجوار، ورغم أن سكان «كشمير» مسلمون فى أغلبهم، إلا أن شعبية النظام السياسى الهندى هناك ليست قليلة التأثير كما يتصور البعض، بل إننى سمعت من كثير من المسلمين فى «كشمير» الهندية، عن رغبتهم

فى البقاء تحت حكم أكبر الديمقراطيات فى العالم خارج الغرب، مؤكدين أنهم ينعمون فى ظلها بدرجة من الاستقرار السياسى والرواج الاقتصادى.

وبذلك نجد أن الصراع هناك بالغ التعقيد، وأنه ليس تعبيراً عن اختلاف فى الدين، أو الثقافة بقدر ما هو اختلاف فى الرؤى، وتباين فى المصالح، بل إن من بين أبرز العلماء الهنود الذين شاركوا فى البرنامج النووى الهندى عددا من المسلمين، كما أن الدولة الهندية التى يعتمد دستورها المكتوب على دعائم الديموقراطية والعلمانية والفيدرالية قد سمحت بوصول مسلمين إلى مقعد رئاسة الدولة مثل ذاكر حسين، وفخر الدين على أحمد، ولكن منصب رئاسة الدولة يبقى فى النهاية منصبًا شرفيًا بطبيعته، مراسمى التوجه، احتفالى الصبغة، ولكن ذلك لايعنى أيضًا أن الهند لم تضع شخصيات مسلمة فى عدد من المواقع الحساسة، ومازلت أذكر أن جنرال طيار «لطيف» المسلم كان قائداً للقوات الجوية الهندية سنوات وجودى هناك، بل إننى أضيف إلى ذلك أن ولاء المسلمين الهنود، والذين يتجاوز عددهم المائة مليون يتجه نحو التراب الهندى، فهم يرتبطون بوطنهم برغم المصادمات المتكررة مع مواطنيهم الهندوس عند بناء مسجد، أو فى أثناء احتفال دينى، أو عندما تأخذ الهندوس غطرسة القوة المرتبطة بمرارة التاريخ، فيبدءون فى هدم مسجد مغولى قديم بحثًا عن بقايا معبد هندوسى مجهول.

رابعًا : يتعين علينا أن نربط بين التفجيرات الهندية التى حدثت فى بعض المواقع، وبين وجود حكومة متطرفة فى نيودلهى، تقوم فلسفة الحزب الذى تستند إليه على أسس قومية يمينية متشددة وذلك يعطى ما حدث بعداً يجب ألا يغيب عن الأذهان عند تحليل الموقف فى مجمله، خصوصًا وأن الهند توقفت عن إجراء تجارب نووية لأكثر من أربعة وعشرين عامًا، وهنا يتعين علينا التنبيه إلى المخاطر المحتملة نتيجة حشد الرأى العام وتعبئته فى كل من الهند وباكستان وفقًا لأطروحات متشددة، أو أفكار متعصبة، كما يجب ألا نقع فريسة عملية تهويل تعطى انطباعًا بأن التفجيرات الهندية والباكستانية، هى مقدمة لصدام نووى وشيك، فقد أصبحت حيازة السلاح النووى بينهما مجرد تعبير عن الكبرياء الوطنى، وتجسيداً لمنطق المساواة، وروح الندية فى التعامل بينهما.

خامسًا : إن الهند والباكستان فى جنوب آسيا، دولتان نوويتان غير معلنتين وتشاركهما الموقف دولة إسرائيل فى غرب القارة الآسيوية باعتبارها جميعًا دولاً لم توقع على اتفاقية منع الانتشار النووى التى تم امتداد العمل بها لأجل مفتوح عام 1995 ، حين كان لمصر فى ذلك الوقت دور قومى شريف دعت فيه إلى ضرورة توقيع الدول التى لم تنضم للاتفاقية حتى يتساوى الجميع تحت المظلة القانونية الدولية بآثارها المعروفة من تفتيش وضمانات وإجراءات تتصل بالأمان النووى، ولكن أحدًا لم يستجب وكان المقابل هو بعض الوعود الجوفاء التى لا تقدم التزامًا بتوقيت للانضمام، ولا تضع قيدًا على الدولة المعنية فى هذا الشأن، بل إن الهند وباكستان، قد رفضتا بعد ذلك الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - بينما انضمت إليها إسرائيل - والتى انبثقت عنها منظمة جديدة فى العاصمة النمساوية مع بدايات عام 1997 ، والأمر فى ظنى يؤكد أن الامتناع عن توقيع معاهدة الانتشار النووى يعنى رغبة تلك الدول فى الفكاك من الالتزامات المرتبطة بالسلاح النووى، ويكفى أن نذكر أن الهند قد أعلنت بعد تفجيراتها النووية الأخيرة، أنها لم تخرق اتفاقا قانونيًا، ولم تخل بالتزام تعهدت به باعتبارها دولة غير موقعة على اتفاقية منع الانتشار النووى.

* * *

.. فإذا انتقلنا من هذه الملاحظات الخمس، فإننا نضع أمامنا اعتبارات خمس أخرى لابد من طرحها فى هذا السياق:

1 - إن شائعات كثيرة تدعمها شواهد منطقية تشير إلى احتمالات التعاون بين الهند وإسرائيل فى المجال النووى، وعلى الرغم من أن الدولتين تنفيان ذلك وأن إسرائيل ترفض هذا الاتهام مثلما رفضت من قبل اتهاما مماثلاً بتعاونها فى المجال النووى مع النظام العنصرى السابق فى جنوب أفريقيا، إلا أن الأمر الذى لا يبدو هناك خلاف كبير حوله هو أن الاتصالات الهندية الإسرائيلية مستمرة منذ عقود مضت، وأذكر فى هذه المناسبة أنه أثناء عملى مستشارًا للسفارة المصرية فى نيودلهى، أننى كتبت فى مطلع الثمانينيات مقالاً فى مجلة «السياسة الدولية» التى تصدر عن دار الأهرام بالقاهرة حاولت فيه أن أرصد بعض الاتصالات غير المعلنة بين الدولتين، وأتذكر جيدًا أن السفير الهندى فى القاهرة، قد قدم فى ذلك الوقت

احتجاجًا على المقال لدى وكيل الخارجية المصرية المنوط به العلاقات المصرية الآسيوية فى ذلك الوقت، وقد كان هو الدبلوماسى القدير السفير «عمران الشافعى»، وهنا يجب أن أقرر أن الاتصالات بين الدولتين لا تعنى بالضرورة تعاونًا تكنولوجيًا بينهما فى المجال النووى، ويجب أن نذكر أيضًا فى موضوعية أن اتصالات إسرائيلية أخرى قد نشطت فى مراحل معينة مع دولة الصين، وغيرها من الدول الآسيوية، بل إنه منذ توقيع اتفاقيتى السلام بين إسرائيل ومصر، ثم الأردن، فإن عددًا من دول العالم التى كانت تستقبل المبعوثين الإسرائيليين سرًا وعلى استحياء لم تجد مبررًا يحول دون إعلان ذلك، فهم لن يكونوا ملكيين أكثر من الملك.

2 ـ إن ما حدث فى شهر مايو 1998 فى قلب القارة الآسيوية سوف تكون له تداعياته المباشرة على منطقتنا بحكم التقارب الجغرافى، بل والتماثل السياسى، وهو أمر يعنى أن الملف النووى فى الشرق الأوسط سوف يفتح من جديد، وإن كنت أظن أنه لم يغلق أبدًا، وسوف نظل نكرر ضرورة التزام إسرائيل بالاتفاقيات الدولية المعنية بالشأن النووى كمقدمة لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، انطلاقًا من مبادرة مصرية أعلنها الرئيس مبارك فى أبريل عام 1990، ومازالت إسرائيل وسوف تظل تراوغ فى هذا الأمر، فهى تزعم أنها سوف توقع على اتفاقية منع الانتشار النووى حين يتحقق السلام الشامل لها مع جيرانها العرب، ولكننى متأكد أن ذلك السلام لو تحقق بعد حين، فإن إسرائيل سوف تواصل سياستها النووية بدعوى وجود مخاوف لديها من البرنامج النووى الإيرانى والباكستانى أيضًا.

3 ـ إن التفجيرات الهندية الباكستانية سوف تفتح شهية إسرائيل لاتخاذ مواقف قد يصل فيها رد الفعل إلى احتمالات القيام بضربة مفاجئة للمنشآت النووية فى باكستان، وربما فى إيران أيضًا ، على غرار ضربتها الشهيرة للمفاعل العراقى عام 1981، وعلى الرغم من مخاطر ذلك ، إلا أن التفكير الإسرائيلى قد عودنا على مواقف تبتعد تمامًا عن روح السلام ، أو الرغبة فيه إقليميًا ودوليا.

4 ـ إن سلاح العقوبات الذى تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية لا يبدو مجديًا فى رأيى، لأنه يتحول إلى عقوبة للشعوب، ولا يؤدى إلى تغيير توجهات الحكام،

فالحصار الاقتصادى لم يغير سياسة بذاتها، ولم يطح بنظام معين، ولكن ضريبته دائمًا تتجمع فى النهاية فوق كاهل الأطفال والنساء والفقراء وكبار السن فى الدول التى تقع تحت طائلة الحصار، بل إن الهند وباكستان قد أخذتا الموقف الأمريكى الأخير من التجارب النووية بشىء من الاستخفاف، حيث رأت الدولتان أن فى مقدورهما القيام بإجراءات اقتصادية داخلية تعوضهما ما يمكن أن يصيبهما من ضرر نتيجة فرض الحصار عليهما بعد التفجيرات الأخيرة.

5 ـ لقد أثبتت أحداث التاريخ القريب والبعيد، أن ترسانة السلاح التقليدى، أو النووى لا تعطى أصحابها الأمن المفقود، ولا تحقق السلام المطلوب، بل على العكس فإن الذى يحدث هو مزيد من القلق والتوتر مع غياب روح الثقة وافتقاد منطق التعايش المشترك مع الجيران، وعلى إسرائيل أن تعى هذا الدرس جيدًا، فالسلاح النووى لا يمكن أن يوقف انتفاضة، أو يسكت قذائف الحجارة، ولكن القادر الوحيد على ذلك هو إحياء مسيرة السلام وبعث الأمل فيها من جديد، والالتزام بالاتفاقات التى تمت، والرغبة الحقيقية فى إعطاء الحقوق لأصحابها، وقبول التعايش مع الآخر، وكما أن العنف لا وطن له، فإن الإرهاب يمكن أن يكون إرهاب الأفراد والجماعات والدول أيضًا، كذلك فإن السلاح النووى أيضًا لا جنسية له ولا هوية لدماره، فالذين يتحدثون عن «القنبلة الإسلامية»، إنما يزرعون الشك المتبادل والقلق المستمر ويحصدون التوتر الدائم والتعصب الذى لا يتوقف.

ولعلى أشير هنا إلى تعليق أخير للدكتور «هنرى كيسنجر» بعد التفجير الباكستانى والذى حاول فيه أن يعطى ما حدث صبغة المواجهة بين الإسلام والعروبة من جانب، والهند فى الجانب الآخر، وهذه محاولة خبيثة تحاول أن تبرر لإسرائيل الاستمرار فى برنامجها النووى فى ظل ادعاءات مغرضة حول دعم مالى عربى للبرنامج النووى الباكستانى، خصوصًا وأن تكنولوجيا صناعة السلاح الذرى لم تعد حكرًا على أحد، وأصبحت فى تناول كل من يملك الرغبة فيه، والقدرة عليه علميًا وماديًا..

* * *

.. هذه فى عجالة رؤية للنتائج التى أفرزتها التفجيرات النووية الأخيرة، أردت أن أقول بها : إن البديل الصحيح هو إزالة التوتر الإقليمى وحل المشكلات بالتفاوض بين الأطراف، وتحقيق مناخ الثقة المتبادلة وحسن الجوار الدائم، وهو أمر ينطبق على الشرق الأوسط أكثر من غيره، حيث تشير جغرافية المنطقة، وتلاصق الدول وتقارب المدن وطبيعة التوزيع الديموغرافى، تشير كلها إلى استحالة استخدام السلاح النووى رغم التهديد به، لأنه لن ينجو من نتائج أية مغامرة غير محسوبة أولئك الذين يقدمون عليها، فإن من يلعب بالنار أول من يكتوى بها، ويجب أن يعلم الجميع أن الشعوب قد تطرب لإجراء تجربة نووية، ولكنها سرعان ما تبحث عن لقمة العيش فى ظل حياة آمنة، فالفقراء يظلون فقراء حتى ولو كانت فى جيوبهم بطاقة عضوية فى نادى الأغنياء.

إيران.. الثورة والدولة

ظلت إيران علامة استفهام كبيرة أمامى على امتداد الأعوام العشرين الأخيرة منذ قيام الثورة الإسلامية فيها، وكانت المعلومات تتدفق، والتحليلات تتوالى عن تلك الدولة الكبرى من دول الجوار العربى باعتبارها وريثة حضارة فارس والإسلام معًا، والتى تربض على التخوم الفاصلة بين الشرق الأوسط وغرب آسيا، ومع ذلك فقد كنت أتصور دائمًا أن قدراً كبيراً مما ينشره الإعلام - خصوصًا الغربى - متحامل على تلك الثورة بحكم تداعيات ميلادها وارتباطها بأزمة الرهائن الذين احتجزهم الحرس الثورى والطلاب فى الشهور الأولى من وصول الإمام الخومينى من فرنسا إلى مطار «مهراباد»، لتستقبله الملايين المتلهفة إيذانًا بحدوث أكبر نقطة تحول فى إيران الحديثة منذ قيام حركة «مصدق» وسقوطها، يومها كتبت مقالاً فى الأهرام (فبراير 1979) تحت عنوان (. . وتغيرت خريطة الشرق الأوسط)، أعبر فيه عن تساؤلات كثيرة حول مفهوم الثورة الإسلامية، وإمكانات استمرارها فى السلطة، وقدرتها على أن تحكم تحت عباءة آيات الله وعمائم الملالى. . وظل الهاجس يؤرقنى والقراءات تلاحقنى وإيران تبدو أمامى علامة استفهام لا تغيب . .

وعندما كلفنى رئيس مجلس الشعب بأن أمثل البرلمان المصرى فى ندوة برلمانية دولية دعا إليها مجلس الشورى الإسلامى فى «طهران»، وقبلت الدعوة لها خمس وثلاثون دولة، وجدتها فرصة لكى أرى على الواقع ما تخيلته كثيراً ولأحسم قضية ظلت عالقة فى ذهنى لأكثر من عقدين من الزمان، لقد أخذتنى الطائرة الإيرانية من مطار «الكويت» - حيث كنت ألبى دعوة لإلقاء محاضرة عن الواقع العربى وآفاق المستقبل - إلى مطار «شيراز» المدينة الفارسية العريقة التى خرج منها الشاعران الإيرانيان «السعدى» و«حافظ» وانتسب إليها «سيبويه» أسطورة النحو الباقية، وقد استقبلنى فى مطار «شيراز» نائب محافظها الذى مكث معى فى استراحة المطار

ساعة من الوقت حتى لحقت بالطائرة المتجهة إلى «طهران» وأنا أقلب البصر فى خريطة الطائرة بين «شيراز» و«أصفهان» و«تبريز» و«مشهد» وغيرها من مدن تلك الدولة المركبة التى لا يزيد العنصر الفارسى فيها عن نصف سكانها، ويكمل النصف الآخر عناصر من أصول تركية وكردية وعربية وغيرها من قوميات غرب آسيا، إلى أن لاحت أمامنا «طهران» بملايينها الاثنى عشر وبدا فى أحد ضواحيها قبر الإمام «الخومينى» متألقًا بأضواء المآذن مع ساعات الليل الأولى. .

ولعلى أتقدم هنا بعدد من الملاحظات قد تكون مفاتيح للحديث عن إيران الشعب والحضارة:-

1 - إن «مصر» تمثل مساحة كبيرة فى العقل الإيرانى وهذه ليست ميزة خالصة بقدر ما هى اهتمام يتأرجح بين القرب الشديد، والتنافس المكتوم، والذى صنع تلك المساحة الواسعة هو تراكم التاريخ بدءاً من بناء الأزهر الشريف، لكى يكون قلعة للمذهب الشيعى وصولاً إلى المصاهرة الملكية التى لم تدم طويلاً.

2 - إن الشعب الإيرانى بطبيعته محب للحياة مقبل عليها، والإسلام بالنسبة له مظلة حضارية، ولكنه ليس أسلوب معيشة يومية أو منهج تفكير دائم.

3 - لقد كنا نظن دائمًا أن الشيعة هم ثوار الإسلام ولكننا نضيف إلى ذلك أن استقراء التاريخ القريب سوف يكشف عن محاولة قوية لتطويع الدين الحنيف وخلط أوراقه بالسياسة تحقيقًا لأهداف ليست كلها بالضرورة خالصة لوجه الله.

ولعله من المناسب أن نتناول شخصية إيران الإسلامية من خلال إطارين رئيسيين يعكسان فى مجملهما التوجه الحضارى لذلك البلد الذى يقف على نقطة التماس بين الشرق الأوسط ووسط آسيا ويلعب دوراً هامًا فى السياسة الإقليمية منذ أن ظهر كتاب الأستاذ «هيكل» (إيران فوق بركان) فى مطلع «الخمسينيات» عندما سقط «محمد مصدق»، وقتل وزير خارجيته «حسين فاطمى»، وبدأت توجهات الشاه الاستبدادية تطل من نافذة قصره وهو يلعب دور «شرطى الخليج» مع علاقات مضطربة مع «العراق» حول «شط العرب»، وبسبب ذلك ظل الشاه فى مواجهة

مستمرة مع حكم الرئيس «عبد الناصر»، ومده الثورى فى المنطقة عندما استبدل العرب باسم «الخليج الفارسى»، اسم «الخليج العربى»، فى وقت كان فيه الشاه ظهيراً لإسرائيل ومعادياً للتوجهات العربية ذات البعد القومى.

التشدد والإصلاح

لا يتحدث المرء مع مسئول إيرانى دون أن يطلب ذلك المسئول منه أن يتنحل الجميع لهم عذراً بسبب وجود عناصر متشددة تمثل جناحاً رئيسياً فى الحكم، وفى ظنى أن هذه مقولة غير مقبولة لأننا نتعامل مع إيران الدولة وليس إيران الثورة، فإذا كان مرشد الثورة هو حجة الإسلام والمسلمين «على خامنئى» فإن رئيس الدولة هو حجة الإسلام والمسلمين «محمد خاتمى»، والعلاقات الدولية تتم بالتعامل بين الدول ولا يجب أن تكون ردود أفعال لمواقف نظم، فإذا أخذنا لذلك نموذجاً مسألة استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين «مصر» و«إيران» على مستوى السفراء فسوف يكون مدهشاً ومقلقاً أن الأسباب المانعة لذلك تكمن فى الإشارات المتعارضة دائماً بل والمتناقضة أحياناً والتى تصدر عن طهران ـ الدولة والثورة ـ فى ذات الوقت، وما زلت أذكر حالة الاستغراب التى انتابتنى عندما ذكر مرشد الثورة وهو الإمام الروحى الأكبر وخليفة الإمام «الخومينى»، وهو الذى يمثل المرجعية العليا للثورة والدولة معاً، فلقد كانت مفاجأة لى ولغيرى أن يتضمن خطابه الافتتاحى لمؤتمر دعم الانتفاضة الفلسطينية فى «طهران» إشارة إلى «كامب دايفيد» وإبعاد الجيش المصرى عن شمال سيناء وفقاً لاتفاقية السلام ـ على حد قوله ـ بينما حررت المقاومة جنوب لبنان دون أن تلتزم باتفاقية مع إسرائيل، بل إن الأخيرة هى التى تدعو الجيش اللبنانى إلى أخذ مواقعه فى الجنوب على الحدود معها، وهى مقارنة ـ كما هو واضح ـ غير عادلة، يحاول بها مرشد الثورة الإيرانية أن يعطى للفلسطينيين الخيار بين نموذجين هما المصرى واللبنانى فى ظل ظروف التوتر القائم فى الأرض المحتلة، مع أن واقع الأمر يقول أن ذلك تحليل تحكمى لا يقوم على أسس صحيحة، أو مقدمات منطقية، فالمقارنة ظالمة لأن «مصر» استردت كامل ترابها الوطنى بالمواجهة العسكرية فى حرب الاستنزاف الباسلة، ثم حرب أكتوبر الظافرة، وبينهما مقاومة فدائية جسورة فى سيناء، وبعدها مفاوضات شاقة مع

إسرائيل، ثم تحكيم دولى من أجل «طابا»، لذلك فإنه من العبث اختزال ذلك كله فى مقارنة سطحية مع انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، وهو أمر قررته إسرائيل منذ سنوات، لأنه لا توجد لديها أطماع فى تلك المنطقة ولا تحكمها دعاوى تاريخية أو دينية فى ذلك، ولقد استلزمت إشارة مرشد الثورة منى كمندوب للبرلمان المصرى فى ذلك المؤتمر، أن أرد على هذه المقولة فى الجلسة العامة موضحًا ، أن إنكار التضحيات المصرية وتشويه اجتهادتها الدبلوماسية هو أمر لا يجوز، كما أن المقارنة لا تنطوى على تحليل عادل وأوضحت أن شعب «مصر» قد قدم ويقدم وسوف يقدم كل ما يستطيع من أجل القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين بغير استثناء، وأوضحت كذلك أن المقاومة المشروعة فى الأراضى المحتلة لا تحول دون استئناف الجهود السياسية من أجل استعادة الهدوء والسعى نحو تسوية عادلة وشاملة تحتفظ بالثوابت ولا تفرط فى الحقوق، ولقد لقيت كلمتى استحسانًا من معظم الوفود برغم أن تلك الوفود تضم عناصر معروفة بتشدد رؤيتها العربية والإسلامية تجاه النزاع العربى الإسرائيلى، كما أن رئيس الجلسة التى تحدثت فيها وهو واحد من قيادات «إيران» الدينية والسياسية قد وجه الشكر لى عند الانتهاء منها قائلاً: «تحية لممثل مصر الإسلام والعروبة».

والذى يعنينى من ذلك كله هو أنهم ما زالوا يعتقدون فى «إيران» أن لكل هدف طريق واحد، وأن من يختلف معهم فى الأسلوب يجب تجريمه وتشويه صورته وهذا أمر لا يرضاه الإسلام، فالنبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ حارب وفاوض، واتفق واختلف، وكان نموذجًا مبهرًا للرؤية السياسية البعيدة، والفهم الصحيح للمتغيرات حوله، ولعل موقفه الرائع يوم فتح «مكة» هو نموذج حاسم فى هذا الشأن، فلم يبدأ يومها حملة انتقامية أو مظاهرة عدائية، والأمر الملحوظ هو أن العلاقات المصرية الإيرانية يجرى تناولها فى هذا السياق المجرد معزولة عن تضحيات «مصر» الجسام فى الحرب، وجهودها الضخمة فى السلم، ودورها الرائد فى السعى نحو مستقبل أفضل للشرق الأوسط بينما هى لم تفرط يومًا فى حق، ولم تتنازل عن مبدأ، ولم تساوم على موقف ثابت، وإذا أخذنا قصة الشارع الذى يحمل اسم «خالد الإسلامبولى» ـ قاتل الرئيس «السادات» ـ فإن الذى حدث هو أن صورة ضخمة «للإسلامبولى» قد وضعت حديثًا وبحجم ضخم فى أكبر ميادين

«طهران» وقد كتب فوقها «أنا الذى قتلت فرعون مصر» ولقد ذهبت بنفسى لأرى ذلك التذكار الضخم الذى يتوسط أكبر ميادين العاصمة الإيرانية، ولاأظن أن مثل ذلك يساعد على حوار منطقى بين إيران الدولة ومصر، وقد اقترحت على السفير «هادى خسرو شاه» رئيس البعثة الإيرانية فى «مصر»، وهو أيضًا واحد من رجال الدين الشيعى المرموقين، فقد كان ممثلاً للإمام الخومينى فى وزارة الخارجية الإيرانية عندما كان مرشد الثورة هو الممثل الآخر للإمام الخومين فى القوات المسلحة، وعندما جرى اختيار «خسرو شاه» لكى يكون رئيسًا للبعثة الإيرانية فى «القاهرة» بعد أن كان سفيرًا لبلاده فى «الفاتيكان»، فإن تلك كانت إشارة واضحة للحجم الكبير الذى تحتله «مصر» فى العقل الإيرانى، ولقد تجسد اقتراحى له فى ضرورة تغيير اسم شارع «الإسلامبولى» واللوحة الجديدة وأن يحمل الشارع اسمًا آخر يسعد به الإيرانيون، وليكن اسم الإمام الراحل الشيخ «محمود شلتوت» شيخ الأزهر الأسبق والذى أصدر فتواه الشهيرة بمساواة الشيعة الاثنى عشر بطوائف السنة الأخرى، بل وزدنا على ذلك أنه يمكن تسمية الشارع أيضًا باسم «محمد الدرة» الشهيد الفلسطينى الطفل، أو قد يكون من المناسب أن يحمل الشارع اسم «انتفاضة الأقصى» فالبدائل كثيرة إذا صدقت النوايا وخلصت الضمائر، أما المقارنة بين تسمية ذلك الشارع وبين دفن «مصر» لشاه إيران السابق على أرضها، فهى مقارنة غير متكافئة أبدًا، لأن الشاه كان رئيسًا مسلمًا لدولة إسلامية شقيقة - مهما بلغت أخطاؤه وتجاوزاته - ومن الطبيعى أن يقبله تراب «مصر» بعد أن لفظته الدنيا وتنكر له حلفاوه وظلت طائرته تجوب العواصم طلبًا لمأوى تحت وطأة المرض وقرب النهاية، ولا يجب أن ينسى الجميع أن تلك تقاليد مصرية عريقة مستمدة من تراثها الحضارى الذى يستقبل اللاجئين إليها والمحتمين بمكانتها وطالبى الإقامة فيها.

المظهر والجوهر

لقد لفت نظرى أيضًا أن المرأة الإيرانية تتمتع بقدر واضح من الحرية الرشيدة، فبرغم الرداء الإسلامى الذى لا يظهر منه إلا وجهها إلا أنها شريكة فاعلة فى الحياة، ومدعوة دائمة فى كل المحافل والمناسبات وهو أمر لابد من الإشادة به ما دمنا نريد تحليلاً موضوعيًا لما جرى فى «إيران»، وتقودنى هذه النقطة بالذات إلى البعد

الواقعى فى العقلية الإيرانية فبرغم التوجهات المتشددة والأفكار الراسخة إلا أن قدراً من «البراجماتية» يطفو على السطح ويعدل المسار أحياناً ويخفف من حدة الثورة أحياناً أخرى، إذ يجب ألا ننسى أن «إيران» دولة آسيوية مهمة تملك من التفكير العملى للتراث الآسيوى رصيداً يسمح لها بالحركة المرنة مهما بدا التشدد أو تصاعدت الثورة، فالإيرانيون يملكون واحداً من أنشط برامج تنظيم الأسرة وأكثرها نجاحاً فى العالم الإسلامى كله، كما أن السينما الإيرانية تتصدر نظيرتها فى الدول المتشابهة وتكاد تقف نداً قوياً للسينما الهندية صاحبة السيطرة الطويلة على المزاج الشعبى فى جنوب وغرب آسيا، والذى أريد أن أقوله أيضاً فى هذه النقطة هو أن أوضاع المرأة هى مقياس للتطور ومؤشر ينبغى الأخذ به عند تقييم الشعوب وتحديد درجة نهوضها، وليس الوضع الحالى للمرأة الإيرانية غريبا على شعب أحب الحياة ونطقت حضارته القديمة بألوان الرفاهية منذ أن كانت الثقافة الفارسية شاهداً تاريخياً على ذلك، ولقد ذكرنى ذلك بواحد من تلاميذى الذين درسوا «إيران» لغة وثقافة وسياسة وقدم أطروحة حولها شاركت فى مناقشتها منذ سنوات، لقد ذكر لى ذلك الباحث الشاب بعد عودته من إقامة طويلة فى «إيران» أن ذلك الشعب العريق يفهم كيف يعيش، ولا تبدو الثورة الإسلامية بالنسبة له إلا غطاءً لا ينال من شخصيته التاريخية وجوهر معدنه المعروف، بل لقد علمت من بعض الأصدقاء المقيمين فى «إيران» أن دور المرأة فى الأسرة الإيرانية دور مؤثر وفاعل كما أنها صاحبة كلمة وقرار، ولها رأى له احترامه فى كافة المناسبات.

ويخطىء من يتصور أن «إيران» هى فقط تلك الشعارات العالية أو الأفكار المعلنة، إن «إيران» هى أيضاً تلك الدولة التى تفتح جسوراً للاتصال مع قوى مختلفة بغض النظر عن البعد الإسلامى فى ذلك، فإيران الدولة تعمل بالسياسة بينما إيران الثورة تضع حدوداً بل وقيوداً على ذلك، إن «إيران» تتصرف وفى خلفيتها التاريخية أمجاد الدولة «الصفوية الشيعية» التى كانت تقف فى منافسة واضحة - على مرمى حجر - من «الدولة العثمانية السنية» فى «تركيا» لذلك لا يبدو غريباً أن تفتح «إيران» - فى ظل الثورة الإسلامية - ، قنوات للاتصال مع «اليونان» و«أرمينيا» وغيرهما من الدول طلباً لتحالفات مطلوبة، أو مواقف متوقعة، فالمظهر

أمر نعرفه جميعًا ولكن الجوهر يحتاج إلى نظرة أعمق وتحليل أدق، لأن «إيران» قوة إقليمية يجب النظر إليها فى إطار مقوماتها وآفاق المستقبل أمامها.

. . هذا طواف سريع بعد رحلة لم تستغرق أكثر من ثلاثة أيام كانت نغمة التشدد فيها عالية ، ونبرة الرفض فيها مسموعة، لكن صوت العقل كان موجودًا أيضًا فلقد لفت نظرى أن عناصر فلسطينية عديدة ذات دور فاعل فى المقاومة الباسلة داخل الأرض المحتلة لكنها لا ترفض مع ذلك الأساليب الدبلوماسية بل وترحب بكل الأفكار العادلة.

«إن إيران الثورة والدولة بدت لى كسجادة «عجمية» يبدو بريق ألوانها من بعيد فإذا ما اقتربنا منها وأمعنا النظر فيها ظهرت التفاصيل والرتوش لكى تعطى صورة مختلفة ومظهرًا جديدًا».

محاضرة فى الجامعة الأمريكية

تراودنى ـ طوال سنوات عمرى الذى أذكره ـ رغبة فى أن أتمكن من التعبير عن نفسى فى صدق كامل، وأن أقول ما أشعر به دون حذر مبالغ فيه يؤدى بدوره إلى درجة من الزيف يحتاج بالضرورة إلى قدر من المساحيق الثقافية والرتوش الفكرية، ولكن ظروفا متداخلة ـ أعترف أننى قد صنعت جزءاً منها ـ قد زرعت فى داخلى أوهامًا وهواجس جعلت القلق والتحسب، يتحالفان دائمًا على ذلك القدر من الحرية الذى أتمتع به غالبًا فتنكمش تلقائيًا مساحته، ثم تتحكم فى الهامش الباقى منه عوامل ذاتية تتمثل فى مجموعة معقدة من المخاوف والحسابات، وربما التطلعات أيضًا!

وذلك يرجع فى مجمله إلى طبيعة التربية السياسية التى خضع لها كثير من أبناء جيلى والتى جعلتهم فى صراع دائم بين ما يدركون وما يقولون، وخلقت لديهم نوعًا من الازدواجية هى أقرب إلى «الشيزوفرينيا» الفكرية بكل أثقالها وهمومها وتداعياتها.

أقول ذلك بمناسبة محاضرة مشتركة تحدثت فيها بالقاعة الشرقية للجامعة الأمريكية تحت عنوان «الرئيس مبارك وتحديات القرن الحادى والعشرين»، وواقع الأمر أنه منذ أن وجهت لى الجامعة دعوتها ـ فى سياق تدريسى السابق بها لأكثر من خمسة عشر عامًا، وامتداداً لعلاقتى الوثيقة بأساتذتها وطلابها ـ وأنا أفكر فى الأمر وأقلب فى جوانبه المتعددة مع شىء من الترقب الحذر، والنابع من أهمية الموضوع وحساسيته فى جانب، وشخصية الشريك الآخر فى المحاضرة، وهو أستاذ الاجتماع المعروف بالجامعة الأمريكية الدكتور سعد الدين إبراهيم فى جانب آخر.

أما أهمية الموضوع وحساسيته فتصدر عن سببين، أولهما: عام وهو أن الحديث عن المستقبل لاتحكمه أحيانًا ضوابط كافية، فضلا عن أنه نوع من ارتياد المجهول برغم تسليمنا بإمكانية القياس على السوابق والربط بين المقدمات

والنتائج، وثانيهما: شخصى وهو أنى تشرفت بالعمل لسنوات بالقرب من الرئيس الذى تدور المحاضرة حول سياساته، وهو أمر يلزمنى بقدر إضافى من مسئولية الكلمة ووضوح الفكرة ودقة العبارة، أما عن الصديق المشارك فى المحاضرة فتلك مسألة تحتاج إلى نظرة موضوعية، لأنه يمثل شخصية خلافية يتأرجح الموقف منها بين الاحترام لفكره وعلمه وبين القلق المستمر من توجهاته التى لاتخلو فى نظر البعض من نزعة خاصة نحو ارتياد طرق وعرة، وجنوح نحو التفرد بموضوعات يعتبر الخوض فيها أمرًا غير مألوف فى إطار واقعنا الاجتماعى والثقافى الراهن، ولقد قررت دخول تجربة الحديث المشترك مع الدكتور سعد الدين إبراهيم متغلبًا على الهواجس والمحاذير، منتصرًا فى الوقت ذاته على رفيق لازمنى منذ الطفولة وحاول دائمًا قمع أفكارى وحبس مشاعرى، إنه ذلك الرفيق الذى حان الوقت لرحيله ـ بمنطق العمر وروح العصر ـ وأعنى به ذلك القلق القابع فى الأعماق والذى يصنع الخوف الدائم من المجهول، فكان أن طلبت فقط من مسئولة الندوة ـ قبلها بساعات قليلة ـ أن يكون شريكى هو المتحدث أولاً، وهو طلب أعترف أنه لايبرأ من ذاتية، ولا يخلو من حيطة، لأننى أريد أن استكشف مسبقًا أطروحته حول موضوع المحاضرة، بحيث يكون متاحًا لى حق التعليق على ما لا أريد تحمل مسئوليته من أقواله إذا رأيت ذلك، وأبادر هنا فأسجل بكل شرف وأمانة أننى ممن لايتحمسون للحملة المستمرة على د. سعد الدين إبراهيم مهما كانت مساحة الخلاف فى الرأى معه، كما أننى ضد عملية الخلط الدائم بين حماسنا المحدود أحيانا تجاه مبادرات التحريض الفكرى، وبين الاتهام المتسرع باللاوطنية، والادعاء بأن من نختلف معه لابد وأنه يعمل لحساب جهات أجنبية . . .

وقد شهد المحاضرة مجموعة من رموز السياسة والدبلوماسية، وعدد كبير من السفراء الأجانب، وحشد ضخم من الأساتذة والطلاب، يتقدمهم رئيس الجامعة الأمريكية، وكنت سعيدًا منذ البداية أن المحاضرة باللغة الإنجليزية، وهو أمر لابد وأن يعفينى هذه المرة من تأويلات بعض مندوبى الصحف، والمجلات العربية واستقطاعهم الدائم وبشكل تحكمى لبعض العبارات وانتزاعها من سياق الحديث لخدمة خبر مغلوط أو رأى مثير.

وقد تحدث شريكى فى المحاضرة أولاً ـ كما طلبت ـ مركزًا على قضايا التطور

السياسى والاجتماعى فى مصر مشيراً إلى محاضرة له عندما تولى الرئيس مبارك السلطة عام 1981 مقارنًا بين توقعاته حينذاك وما حدث بالفعل، وكان حديثه إيجابيًا فى مجمله، ويعكس رؤيته الفكرية لما جرى فى العقدين الأخيرين، كما تطرق إلى قضايا الأقباط والمرأة وحقوق الإنسان، وهى موضوعات ذات جاذبية خاصة لديه فى كثير من المناسبات التى يتحدث فيها أو يكتب عنها من منطلق تصوره للمجتمع المدنى المصرى كما يريده.

وعندما جاء دورى فى الحديث بدأت بالإشارة إلى حقيقة لابد من التسليم بها، وهى أن المستقبل ليس زمنًا جديداً نستقطعه من سياق حركة التاريخ، كما أنه ليس وليداً لقيطًا مجهول الأبوين، ولكنه فى الحقيقة ابن شرعى للحاضر وحفيد طبيعى للماضى، فتعرضت فى عجالة لمصر الحديثة فى ظل حكم أسرة محمد على بكل ما لها وما عليها، ثم انتقلت إلى زعامة عبد الناصر التاريخية مؤكداً أن النهايات غير السعيدة لايجب أن تكون هى المعيار الوحيد للحكم على القادة والزعماء، وأوضحت أن قيمة عبد الناصر الحقيقية تصدر من الروح القومية التى بعثها، أكثر من ارتباطها بالإنجازات التى حققها، واعتبرته بطلاً قوميًا بكل المعايير رغم كل ما نسلم به من سلبيات عهده وسنوات حكمه.

ثم تحدثت عن الرئيس السادات مؤكداً أنه رجل دولة رفيع القدر، تأتى مكانته تالية فى هذا الشأن لمحمد على الكبير، من حيث القدرة على توظيف المتغيرات الدولية والإقليمية فى خدمة رؤيته السياسية بعيدة المدى، واعتبرته سياسيًا من طراز خاص، وصاحب خبرة واسعة فى السياسة والحكم، ثم انتقلت إلى المشهد الدامى لاغتياله وصورة مصر مساء 6 أكتوبر 1981 والتى كانت هى التركة الحقيقية التى ورثها الرئيس الجديد مبارك، ثم أشرت إلى التوازن المرتبط بشخصيته والاعتدال المميز لمنهجه، وكيف أنه استطاع من خلال علاقة فريدة مع عنصر الوقت أن يستكمل تحرير التراب الوطنى، ويعيد الاستقرار إلى وطن جريح، كانت وحدته الوطنية مهددة، وأوضاعه الاقتصادية مختلة، وبناؤه الاجتماعى مهتزاً، وأشرت إلى نجاح إدارة مبارك لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، وأهمية أن يقترن ذلك فى المستقبل بإتمام عملية التحول الاجتماعى، واستكمال ملامح المجتمع المدنى التى

أرى أن لها أهمية خاصة تتصل بركام تاريخى موروث من القيم الاجتماعية المسيطرة والتقاليد السائدة التى شكلت أسلوب الحياة المصرية، وطبيعة الإنتاج الوطنى، وأنماط الاستهلاك اليومى، وخلقت فى الوقت ذاته قدراً كبيراً من التسيب واللامبالاة على نحو كانت له انعكاساته على الحياتين السياسية والاقتصادية فضلاً عن شيوع ثقافة وافدة تجافى أحيانًا طبيعة التطور وروح العصر.

ثم تطرقت إلى مسألة تطور النظام السياسى والتوصيف الدستورى، وفقًا لتطورات حدثت وتغيرات تحققت، واتبعت ذلك بمناقشة قضية العلاقة بين الدين والدولة فى مصر الحديثة، وتعرضت للنسيج المصرى المشترك، وكيف أن «المواطنة» يجب أن تكون هى المعيار الوحيد لتحديد هوية المصريين دون سواها، كما استعرضت عدداً من الحلول غير التقليدية للمستقبل المصرى فى ظل سنوات حكم مبارك القادمة، وعلقت على نقطة أثارها الدكتور سعد الدين إبراهيم عن تراجع نسبة التمثيل النيابى للمرأة فى عصر مبارك عنها فى عصر السادات، وأوضحت أن السبب فى ذلك، إنما يرجع إلى الطعن الذى حدث فى دستورية القانون الذى كان السادات قد اتخذه بتحديد نسبة معينة للمرأة فى البرلمان المصرى، وأوضحت أن التراجع لا يرجع إلى سبب حقيقى سواء كان سياسيًا أو ثقافيًا أو اجتماعيًا، ولكنه يعود بالدرجة الأولى إلى أن ارتفاع نسبة التمثيل البرلمانى للمرأة فى نهاية عصر السادات، كانت أسبابه تحكمية بقرار فوقى ولم تكن تعبيراً عن تطور طبيعى أو نضوج اجتماعى أو وعى ثقافى.

ثم انتقلت إلى خطاب الأمل فيما أريد أن أقوله مركزاً على عناصر ثلاثة: **أولها:** يتصل بالإصلاح الجوهرى للتعليم وتطويره، وينصرف، **الثانى**: إلى مسألة توطين التكنولوجيا والخروج من دائرة الاعتماد المطلق على استيرادها، ثم تحدثت فى **النطقة الثالثة**: عن حيوية الدعوة إلى تصدير الثقافة وأهمية ذلك بالنسبة لمستقبل الدور المصرى عربيًا، وإنعكاس الريادة الثقافية على حيوية ذلك الدور، والتصدى للمحاولات المشبوهة التى تتحدث عن تهميشه مستقبلاً، أو تآكله تدريجيا وأكدت أن الثقافة لاتزال هى أغلى سلعة مصرية يمكن تصديرها إلى الخارج.

واختتمت حديثى بالإشارة إلى مستقبل السياسة الخارجية المصرية، وعنصر التوازن فيها على المستويين العربى والإقليمى، ومنطق الاعتدال الذى لم يقترن بالتفريط فى حق، أو التهاون فى واجب، واعتبرت أن تعددية الهوية المصرية تعطى القرار السياسى مرونة فى اتجاهات متعددة، أولها : عربى، وثانيها : إفريقى، وثالثها : إسلامى، ورابعها : بحر متوسطى، وخامسها : شرق أوسطى، ثم بدأ بعد ذلك العرض الموجز ، حوار مفتوح بين المنصة والحضور ، حيث انهالت علينا الأسئلة التى ركز بعضها على المسائل المتصلة بتطور المجتمع المدنى المصرى، والشأن القبطى والتحول الاجتماعى، والإصلاح الاقتصادى، ووجدت نفسى فى النهاية أشعر بدرجة من الارتياح لأننى تمكنت من التعبير عن نفسى بغير خسائر، واحتفظت بحبل المودة مع شريكى، وجعلت المسافة ضيقة بين ما أفكر فيه وما أتحدث عنه، وتلك أمنية دائمة لى يزداد الحاحها على خاطرى يومًا بعد يوم، فما من مرة دعيت فيها للحديث إلا وكان احتمال سوء التأويل قائما، وكانت العبارات المبتسرة هى مصدر الحكم على ما قيل، وتلك فى ظنى خطيئة مكررة يجب أن نضع نهاية لها لأن استقطاع الجزء من الكل إساءة متعمدة، كما أن اجتزاء الكلمات من سياقها مغالطة مقصودة، وواقع الأمر أن حرية النقاش فى المنتديات الفكرية، وحيوية الحوار فى الأمسيات الثقافية هى، أمور تحسب للنظام السياسى، وتعبر عن مساحة مكتسبة للفكر الليبرالى الذى يقترن بفتح أبواب التعددية، ونوافذ الرأى الآخر فى بلد كانت صناعته حضارة، وحرفته معرفة، وبضاعته ثقافة.

الغفران والنسيان بين الشعوب والأوطان

هل يجرى على الدول ما يجرى على الأفراد عندما تثور بينها صدامات دامية ونزاعات طويلة، أم أن منطقًا آخر يحكم مستقبل العلاقات بين الدول بعد تسوية عادلة أم اتفاق مقبول؟ الواقع أن هذا الأمر يشغلنى كثيراً كلما تأملت تطور العلاقات الدولية المعاصرة والخطوة الإنسانية الضخمة التى تحدث عند الانتقال من ويلات الحروب بآثارها الاجتماعية والنفسية إلى حالة السلام بتوابعها ونتائجها، ولعلى أسوق هنا مشهداً يجسد ما أفكر فيه، فلقد شاهدت ذلك اللقاء التاريخى بين الرئيس الأمريكى السابق «كلينتون»، وحشد من الشباب الفيتنامى عندما زار بلدهم قبيل تركه موقعه بأيام قليلة عندما كان يبحث عن ختام مشرف لفترتى رئاسة مثيرة للجدل، فريدة الحدث، فى وقت كانت لعبة إحصاء الأصوات فى «فلوريدا»، تمضى بين الديموقراطيين والجمهوريين على نحو سوف يبقى فى ذاكرة التاريخ الدستورى للولايات المتحدة الأمريكية، لقد تابعنا ذلك اللقاء بين «كلينتون» وأبناء وبنات من قصفتهم الطائرات الأمريكية، وحصدتهم غاراتها على «فيتنام» فى الستينيات ومطلع السبعينيات، وقد لاحظت أن اللقاء كان وديًا للغاية وأن ترحيب الفيتناميين برئيس الولايات المتحدة الأمريكية ـ الذى شارك فى المظاهرات الطلابية المعادية للحرب فى مطلع السبعينيات ـ كان ترحيبًا شديداً برغم جراح لم تندمل وذكريات لن تضيع، ولعلى أوضح من البداية أن مسار الصراع العربى الإسرائيلى يبدو مختلفًا وأن كاتب هذه السطور يدرك جيداً الفارق بين طبيعته وبين غيره من النزاعات المعاصرة لأن فى صراعنا التاريخى الطويل حقوقًا ضائعة، وشعوبًا متصارعة، ومخزونًا من المرارة صنع أزمة ثقة ضخمة تحتاج إلى جهود أجيال قادمة حتى يكون الحديث وقتها عن النسيان محتملاً، وعن الغفران وارداً، ومع ذلك يبقى منطق العلاقات الدولية مختلفًا عن منطق العلاقات بين الأفراد، لأن الدول يمكن لها أن تتخلص من آثار الصراع نتيجة تتابع الأجيال دائمًا، أو تغيير القيادات

أحيانًا، وهل ننسى المواجهات العسكرية بين بريطانيا وفرنسا فى معارك بحرية منذ قرنين من الزمان؟ وهل ننسى حدة العداء بين فرنسا وألمانيا فى سبعينيات القرن التاسع عشر؟

لذلك فإننى أجازف بالقول بأن ذاكرة الأمم تستوعب أكبر التغييرات، كما أن روحها تمتص أشد الخلافات ولو كان الأمر غير ذلك ما استمرت مسيرة العلاقات بين الدول إلى الوفاق والسلام، خصوصًا وأن الأغلب الأعم من النزاعات الدولية، هى بين الجيران بكل ما تحمله الكلمة من دلالات البقاء المتصل تاريخيًا وانعدام القدرة على تغيير الموقع جغرافيًا، فالدول لاتبرح مكانها على خريطة الدنيا، ولا تترك أرضها مهما ضاقت بخلاف مع دولة جار، أو تعرضت لمتاعب إقليمية، لذلك قد يكون الغفران علاجًا ولو بعد حين، كما يصبح النسيان ضرورة لابديل عنها أحيانًا.

وما أهدف إليه الآن هو أن أناقش هذا المنطق الذى تنفرد به علاقات الدول فى هذا الشأن، وما تتميز به مواقف الأمم فى هذا السياق، ولعلى أوجز ذلك فى عدد من الملاحظات أهمها :-

أولاً : إن مسألة الكرامة الوطنية والحساسية القومية، تأتى غالبًا فى مرحلة لايكون النزاع بين الدول فيها محسومًا، كما تكون استجابة لرأى عام منفعل أمام عدوان طارئ أو موقف لايقبله ضمير الوطن، ولكن اعتياد الشعوب على ما يحدث ينقلها أحيانًا من مرحلة إعمال المشاعر إلى مرحلة الاعتراف بالحقائق، حيث تطفو اعتبارات المصلحة المباشرة فوق اعتبارات الانفعالات العابرة، وقد تصحو الأمم على قرارات عقلية لا تخلو من قسوة الواقع، ولا تقف عند حدود هزة نفسية مريرة.

ثانيًا : إن حيوية العلاقات الدولية تحتوى عوامل الصراع وأسباب الوفاق معًا ومن تفاعلهما المشترك، تتحدد مسيرة المجتمع الدولى التى تتعرض لموجات متتالية من الصعود والهبوط، لذلك فإن الحرب والسلام ظاهرتان متلازمتان واكبتا تطور الإنسانية منذ فجر التاريخ، وإذا كان مؤرخو العسكرية الدولية قد تحدثوا طويلاً عن استراتيجيات الحرب النظامية، إلا أنهم قد تجاهلوا دائمًا الدوافع والظروف التى

تفرق بين حروب العدوان وحروب التحرير . . بين حروب العصابات، والكفاح المسلح، لذلك يبقى دائمًا العامل الإنسانى الذى يقف وراء الحرب ويرتبط بالظاهرة البشرية فى تفاعلها وجموحها، وفى انفعالها وتضحياتها.

ثالثًا : إن العلاقات بين الدول، تملك ميزة لا تتمتع بها العلاقات بين الأفراد، إذ تستطيع الدولة إذا غيرت نظامها السياسى - رغم إدراكنا لمفهوم التوارث وتواصل الالتزامات - أن تتنصل من خطايا نظام معين، أو تحمل ملكًا راحلاً، أو رئيسًا سابقًا تبعه التصعيد فى نزاع مع دولة أخرى والأمثلة على ذلك كثيرة فى تاريخ العلاقات الدولية، حيث يؤدى غياب الحاكم أو تحول نظام إلى انفراج واضح فى علاقة دولة بجيرانها أو حتى أعدائها، ولذلك فإننى أظن أن المخرج المتاح للدول دائمًا لا يتاح للأفراد أبدًا.

رابعًا : إن شخصية الأمة، ومزاج الشعب، يتحكمان بالضرورة فى درجة التسامح الإنسانى الذى يؤدى إلى روح الغفران أو درجة النسيان، فهناك شعوب عصية بطبيعتها، تختزن الكراهية، وتجيد الثأر ولا تنسى ما حدث ولو بعد مئات السنين، هل نسى الأرمن مذابح 1915 ؟ وهل ينسى اليابانيون ضرب «هيروشيما» و«نجازاكى» عام 1945 ؟ بل وهل يمكن أن ينسى الفلسطينيون «دير ياسين» و«صبرا وشاتيلا» ؟ إن الحديث سهل ولكن من كانت يده فى النار ليس كمن يده فى الماء.

خامسًا : إننى أزعم إن الإطار الفلسفى لفكر العولمة والتطبيق المؤسسى لآثارها الدولية والإقليمية، سوف ينعكس على روح الغفران الذى نتحدث عنه، فالصدام بين ما جاء به مفهوم التدخل الإنسانى فى القانون الدولى المعاصر من جانب، ومبدأ سيادة الدولة من جانب آخر، يمكن أن يلعب دوراً جديداً فى التقريب بين الدول نتيجة سقوط الحواجز، وفتح الحدود والحديث المتكرر عن وحدة العالم وحرية انتقال الأفراد والأموال والسلع، حيث تصبح البيئة العالمية أكثر استعداداً لقبول روح الغفران لما حدث ونسيان الماضى بكل ما له وما عليه.

. . إننى أطرح هذه القضية الآن، لكى أناقش بصوت مرتفع شيئا مما يجرى فى هذه المنطقة من العالم، كما أننى أتساءل هل تطول ذاكرة شعوب الشرق الأوسط، لكى تستوعب فى المستقبل دروس الماضى ؟ وهل تتسع لديها مساحة التسامح،

لتفتح يومًا فصلاً جديدا فى حياة الإقليم الذى قدم للعالم الديانات السماوية الثلاث، وصدر للبشرية نزاعات طويلة وصراعات دامية ؟ لقد كتب الرئيس الأمريكى الأسبق «جيمى كارتر» يوما عن الصراع الملتهب بين «أحفاد إبراهيم»، ولكن بقى أن يعلم أن النزاع يتجاوز ذلك ليكون أيضًا بين «أبناء إسماعيل».

إننى أعترف أن الأمر ليس بالسهولة التى نكتبه بها، فالرواسب التاريخية تخلق حساسيات طويلة المدى بين الأقوام والشعوب، ومن العبث أن نتصور أن الاتفاقيات تحيل فوراً علاقات الأمم من العداء إلى الغرام، فالمسألة أعقد من ذلك بكثير وهى تتوقف فى النهاية على درجة المصداقية القائمة، والثقة المتبادلة، والإحساس الواحد بالمصلحة المشتركة فى مستقبل يسوده السلام والعدل مع إمكانات التعاون الاقتصادى والتفاعل الثقافى، ولكن تظل القضية فى النهاية محكومة بشكل التسوية ودرجة العدالة فيها، وإحساس كل طرف بحد أدنى من التوازن وانعدام الشعور بالإجحاف لأن ألمانيا الهتلرية اتجهت لغزو دول الجوار الأوروبى، معلنة بداية الحرب العالمية الثانية للثأر من هزيمة ألمانيا الإمبراطورية فى الحرب العالمية الأولى.

ولعلى أجازف مرة أخرى بالتطرق - فى هذه المناسبة - لكى أشير إلى الحالة بين العراق والكويت دون أن تكون لدينا شبهة انحياز، أو سابقة لموقف مختلف، لأن كل ما نسعى إليه هو جو عربى صحى، تزدهر فيه الروح القومية، ولا تتجاهل فيه الالتزامات الدولية لأننى لا أتصور أن الجوار بين العراق والكويت سوف يظل مصدراً للقلق ومبعثًا للتوتر، بل قد يكون المطلوب هو العكس بشرط أن يحاسب كل طرف ذاته عن أخطائه، وأن يعترف بها كمقدمة ضرورية لمصالحة شاملة تعتمد على أسس رصينة، ومبادئ ثابتة وقيم مستقرة، تحترم فيها كل دولة سيادة الدولة الأخرى فى إطار من التفاعل البشرى الذى يصنع شبكة مصالح دائمة تضمن ألا يتكرر ما حدث مهما كانت الظروف، خصوصًا وأن الخلافات بين الدول تنتهى والحساسيات بين الشعوب تزول، فما بالنا بدولتين جارتين تنتميان لأمة واحدة، وتجمعهما كل روابط الحياة وأسباب الوجود، وإن كنا لا نتجاهل ما يحيط بهذه المسألة من ملابسات وتعقيدات ترتبط بالثقة المفقودة والمصداقية الضائعة.

ونحن حين نتحدث عن الغفران والنسيان فإننا لا نريدهما أداة لضياع الحقوق، أو إجهاض المشاعر أو طمس معالم القضايا الوطنية، بل نريدهما علاجًا لمرحلة مابعد قبول التسويات وإقرار الاتفاقات، فعندها يكون الحديث عن المستقبل متاحًا ويظل الأمل مشرقًا وتبتسم الحياة من جديد. .

إن خلاصة ما أسعى لإقراره، هو أن الحياة - بكل أبعادها وآفاقها - تقوم على روح التعايش والخضوع لنظرية الضرورة لأن الحياة فى النهاية هى «حلف الأحياء» بكل ما يحمله التعريف من تواصل وتعاون واندماج، ولكن حين يتابع المرء قوافل شهداء الانتفاضة وممارسات إسرائيل العدوانية، يغمره شعور بأن الغفران ليس سهلاً وأن النسيان يبدو مستحيلاً، وأن أمام إسرائيل أن تفعل الكثير من أجل تحسين صورتها والحصول على قبول طوعى بها، لأن الأمر غاية فى التعقيد، فالإنسان كيان عاقل يشعر ويفكر، ينسى ويتذكر، لذلك فإن ما يجرى حولنا وما يدور فى منطقتنا، يثير التساؤل الكبير حول مستقبل التسوية فى الشرق الأوسط فضلاً عن السلام المنشود، ولكن يظل الأمل قائمًا فى نقلة نوعية لهذه المنطقة من العالم، حتى تسود روح جديدة ومناخ مختلف يمكن أن يمهد فى المدى الطويل إلى قبول الغفران، والقدرة على النسيان. . ففى النهاية ينتصر الإنسان.

شحوب الضوء

للسلطة بريق يخطف الأبصار، وللمواقع الرسمية لمعان يستهوى القلوب، ولكن عندما يخفت الضوء، وتبتعد «الكاميرات»، ويسدل الستار، فإن الأمر يحتاج إلى درجة عميقة من التأمل وفلسفة خاصة لفهم الأمور، ولقد راودتنى دائمًا تلك المقارنة بين الإنسان فى موقع كبير وبينه هو ذاته عندما يبرح ذلك الموقع، خصوصًا كلما تذكرت ما قاله سياسى مصرى ساخر فى العصر الملكى « إن الوزير يفقد نصف عقله عند تعيينه ويفقد النصف الآخر عند إبعاده»، ولقد أتاحت لى الظروف أن أرى الرئيس الأمريكى السابق «بيل كلينتون» فى القاهرة وطوال فترة حديثه ومتابعتى لحركاته وسكناته وأنا أجتر فى داخلى كل المعانى التى ترتبط بالمقارنة بين «كلينتون» رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لفترتىّ رئاسة كاملتين وبين «كلينتون» الذى يتحدث أمامى وقد تجرد من سلطاته وتضاءلت الأضواء من حوله، وإننى أدرك جيداً أن النموذج الأمريكى ليس هو المثال الأدق للتعبير عن المعنى الذى أقصده، إذ إن أى رئيس أمريكى سابق يظل محتفظًا بميزات ومخصصات وحراسات لا تجعل البريق يختفى تماما ولكنه فقط يقل كثيراً، فالرؤساء الأمريكيون الأحياء (فورد وكارتر وريجان وبوش الأب وكلينتون) لايختفون من المسرح السياسى كلية، أو يبرحون الحياة العامة تمامًا، ولكنهم يستبدلون بأدوار البطولة أدواراً ثانوية قد تكون في صورة مؤسسة فكرية تحمل اسم أحدهم، أو مركزا للبحوث يرتبط به، أو دوراً سياسيًا دوليًا له طابع إنسانى يوظف فيه الرئيس السابق اسمه الكبير لخدمة غرض نبيل، ومع ذلك ألح على تساؤل فى تلك الأمسية التى تحدث فيها الرئيس الأمريكى السابق «كلينتون»، ويدور ذلك التساؤل حول زياراته الأربعة السابقة لمصر والفارق فى التعامل وفقًا لقواعد البروتوكول الدولى بينها وبين هذه الزيارة الأخيرة فشعرت أن هيبة «كلينتون»

ليست كما كانت حين كان فى موقع الرئاسة، كما أن إطلالته لم يعد لها نفس السحر والجاذبية اللتين تمتع بهما من قبل، خصوصًا وأننى أعترف أننى من المعجبين بذكائه، المقدرين لصبره فى المواقف الصعبة وصموده أمام الأعاصير العاتية، وقد اكتشفت أن الفارق هو فقط ذلك المنصب الذى زال والسلطة التى ذهبت، صحيح أن رئيس الجمهورية قد استقبله، كما أن الحفاوة به كانت فى حدود وضعه الحالى تمامًا، ولكن الضوء حوله كان يتسم بالشحوب، كما أن البريق لم يعد له نفس اللمعان، إنها سنة الحياة وطبيعة الوجود وفلسفة التغيير! ، وإننى على يقين أن الديموقراطية الحقيقية تجعل الفارق بين مكانة الشخص وهو فى مقاعد السلطة ومكانته وهو مجرد منها ضئيلاً، وتختصر المسافة بين المسئول الرسمى والمواطن العادى، والأمر يختلف فى عالمنا العربى عن ذلك كثيرًا فالفارق بين السلطة واللاسلطة يعنى مسافة كبيرة هى التى تجعل الفرح شديدًا عند تبوؤ المواقع، والحزن عميقًا عند ترك المناصب، وإن كان هذا الأمر لا يؤخذ على إطلاقه إذ إننى أتأمل أحيانًا بعض رؤساء الحكومات المصرية السابقين فأرى رجلاً مثل الدكتور «عبد العزيز حجازى» لم يتوقف دوره فى الحياة العامة ولم تتغير نظرة الناس إليه لأنها نظرة تقوم على الاحترام والتقدير، كما أن الدكتور «مصطفى خليل» ما زالت له هيبة السلطة ومهابة الحكم فضلاً عن تقدير عميق يكنه له الجميع، وأذكر إننى قلت يومًا للدكتور «على لطفى» وقد كان وزيرًا للمالية فى سن مبكرة نسبيًا، وترأس الوزارة المصرية فى منتصف الثمانينيات، كما كان رئيسًا لمجلس الشورى، قلت له - وهو معروف بديناميكيته الدائمة وحماسه لدور نشط فى الحياة العامة - إنه لشىء رائع أن يكون الشخص رئيسًا سابقًا للوزارة متمتعًا بكل أسباب التقدير والاحترام دون أن يتحمل مسئولية ضخمة أو يلتزم بتبعة معينة، فكان رده إن هذا صحيح فعلاً ولكن المشكلة هى أن رئيس الوزراء السابق لابد أن يكون رئيسًا للوزراء قبل ذلك حتى يستحق ذلك التشريف دون أن يتحمل التكليف! . ويهمنى بعد هذا أن أسجل عددا من الملاحظات المتصلة بالمقارنة بين الموقع واللاموقع، بين الوظائف التنفيذية العليا والمواقع الرسمية المرموقة فى جانب، والأدوار المفتوحة فى الحياة العامة فى جانب آخر، وذلك من خلال النقاط الآتية : -

أولاً : إن المواقع لا تصنع البشر ولكنهم هم الذين يصنعونها ويظهر الفارق جليًا بين معادن الناس عندما ينفض السامر وتختفي البطانة وينصرف المنافقون ويبقى الإنسان بذاته، وعندئذ نكون عند مفترق الطرق فإذا كان المقعد هو الذى صنع الشخص فزوال السلطة يعنى بالنسبة له الانزواء بل والاختفاء، بينما إذا كانت المقومات تنبع من أسباب ذاتية حقيقية وتستند إلى أسس موضوعية فإن زوال السلطة لا يعنى بالنسبة لمن كان يحوزها أكثر من الانتقال من «حضانة» المنصب المتميز إلى «فطام» الحياة العامة.

ثانيًا : إن السلطة فى الدول النامية أو ما كنا نسميه العالم الثالث تحتل مساحة كبيرة فى أذهان الناس بينما لا يبدو الأمر كذلك فى الدول الغربية ذات التقاليد الديموقراطية وحتى فى عدد من الدول الشرقية التى لم تستسلم لدرجات المواقع وسطوة المناصب، وما زلت أتذكر أن إشارة المرور كانت تحتجز سيارتى وسيارة مستشار النمسا - الذى هو بمثابة رئيس الوزراء - لنفس المدة والرجل يجلس فى مقعده هادئًا وسائقه يبدو منصاعًا للون الإشارة الحمراء ربما لعدة دقائق دون ضجر أو ملل، بل إن زميلاً لى فى السفارة المصرية فى لندن صادف ذات صباح وزير الخزانة البريطانية وهو يمشى على قدميه قرب شاطئ «التايمز» فى انتظار سيارة تاكسى تأخذه إلى مقر عمله يومها حتى عرض عليه الدبلوماسى المصرى أن يوصله إلى مقر وزارته!، وهذا يعنى أن الذين لا يبالغون فى الشعور بالمواقع التى يحتلونها إنما ينتمون إلى شعوب لا تعطى السلطة أكثر من حقها، إذ لا تعنى المناصب بالنسبة لهم إلا تكليفات محددة لأن تعيينهم جاء وفقًا لقاعدة مستمدة من القانون الطبيعى القائم على اختيار الأفضل فى إطار عملية انتقائية تتم فى أجواء ديموقراطية داخل دولة يضع فيها القانون الحدود والضوابط للحكام والمحكومين بشكل موضوعى مجرد لا لبس فيه ولا أوهام.

ثالثا : إن كثيراً من المسئولين عندما يتركون مواقعهم يصبحون مستأنسين بعد أن روضتهم مفاجأة الابتعاد عن المنصب الكبير وغربت شمس المجد الغابر وتوارت هالة السلطة الراحلة، وما زلت أذكر ذات صباح عندما ذهبت إلى مركز صيانة سيارات «فولكس فاجن» بلندن لعمل الخدمة الدورية لسيارتى منذ ما يزيد عن ربع

قرن، وبينما أنا فى حجرة الانتظار لفت نظرى شخص وجهه مألوف لى وأسعفتنى الذاكرة يومها بأنه رئيس نيجيريا السابق «يعقوب جوون» وبالفعل دار حديث بيننا ودعوته على قدح من الشاى فى منزلى الذى كان هو إحدى الشقق التى تعلو نفس مبنى شركة «فولكس فاجن» فى منطقة «سان جونز وود»، غربى العاصمة البريطانية، ويومها حكى لى الرئيس النيجيرى السابق عن ذكريات طفولته وكيف أنه ابن للمدارس التبشيرية وأن له أختًا ما زالت مسلمة تدعى «فاطمة»، وكان يحلم يومها بالعودة إلى السلطة برغم أنه قد أصبح طالبًا منتظمًا بالدراسات العليا فى إحدى الجامعات البريطانية، وما زلت أذكر أيضًا أن ظروف عملى بعد ذلك بسنوات قد جعلت لى صلة منتظمة بالرئيس الأسبق «جعفر نميرى» وكنت أستمع إليه وفى ذهنى دائمًا أن هذا الرجل كان يحكم أكبر الدول الإفريقية مساحةً لمدة تزيد على خمسة عشر عامًا.

رابعًا: إن رجالاً من نمط الرئيس السنغالى «ليوبولد سنجور» والرئيس التنزانى «جوليوس نيريرى» هما نموذجان لتفوق الجوهر على المظهر وقدرة الذات القوية على هجرة المقاعد الوثيرة، والأمر يحتاج دائمًا إلى قدر كبير من شجاعة القرار ووضوح الرؤية خصوصًا وأن هذين الزعيمين كانا من الآباء المؤسسين لحركة التحرر الوطنى فى غرب القارة الإفريقية وشرقها، ولعلنا لا نزال نذكر ذلك الصدى الذى تركه رحيل «سنجور» منذ فترة وجيزة عندما نعته كل الأوساط الدولية لابوصفه رئيسًا سابقًا للسنغال فقط ولكن لأنه أيضًا شاعر إفريقيا العظيم والمعبر عن «الحضارة الزنجية» من خلال كتبه وأشعاره منذ أن كان عضوًا فى الجمعية الوطنية الفرنسية.

خامسًا: إن الناس هى التى تصنع «هيلمان» السلطة وهى التى تزين لصاحب الموقع إحساسًا مبالغًا فيه بالذات نتيجة اختلاط الأمور لديه وانعدام قدرته على التمييز بين الحب الحقيقى والنفاق المرحلى، إذ إن أكثر الناس قربًا من المسئول وهو فى موقعه وأشدهم إشادة بمزاياه والمبالغة فى مديحه، هم أول من يبتعدون عنه إذا انسحب البساط من تحت قدميه، وهم يهرولون غالبًا إلى مسئول جديد يعتمدون

عليه، أو موقع آخر للسلطة يلتفون حوله، ويكررون دورة النفاق من جديد طلبًا لتحقيق المصالح وقضاء الحاجات، ورغبة فى استخدام الأسماء اللامعة للحصول على تسهيلات متاحة، والمسئول الذكى هو الذى يدرك فى الوقت المناسب أن كل شىء مؤقت وأنها بالفعل «إذا كانت قد دامت لغيره ما وصلت إليه».

هذه ملاحظات أردت من خلالها أن أقول إن الأضواء الساطعة قد تخلق «الكاريزما» التى تصيب الشعوب بالعمى وتصنع لها أصنامًا مؤقتة، ولكن عندما تفيق هذه الشعوب ذاتها سوف تكتشف أنها هى التى خلقت الوهم واشترت «الترام»! ، وفى ظنى أننا مطالبون فى الدول النامية بوضع أطر موضوعية لظاهرة السلطة بحيث تأخذ حجمها الطبيعى ويغلب فيها مفهوم التكليف على مظاهر التشريف، فما أكثر المسئولين الذين يتصورون أنهم حالة خاصة غير قابلة للتكرار حتى أن حديثهم المفضل يكون عن إنجازاتهم غير المسبوقة، وهم لا يطيقون سماع النقد، ولا يتحملون الاختلاف فى وجهات النظر، وهؤلاء نماذج لم تتعلم احترام الرأى الآخر، ولم تصل إليها ثقافة الحوار، وما زالت حبيسة عصور الانغلاق والتسلط، ولا ينسحب الأمر بالضرورة على كل الزعامات التاريخية، بل إننى مازلت أذكر أن منها من لا يحب النفاق، ولا تستهويه العبارات الوردية أو الشعارات الرنانة، ولكنه يدرك يقينًا حدود الموقع رغم بريقه الهائل وأضوائه المتلألئة، ولقد قضيت سنوات قريبًا من زعامة مسئولة تعلمت منها ما سوف يظل رصيدًا أختزنه على مر السنين، ولقد أدركت فى النهاية أن «السلطة» تزول، وأن «الثروة» تنتهى، ولكن «المعرفة» هى الأطول عمرًا والأعظم تأثيرًا، بينما يبقى الخلود فى النهاية للخالق وحده.

11 سبتمبر 2001

«إن ما كـان متاحًا قـبل ذلك التاريخ لـم يعد واردًا الآن، ومـا كان مباحًا قبله أصبح غـير مسموح به حاليًا، كما أن ما كـان مستحيلاً قـد دخل فى دائـرة الممكن حـيث اخــتـفت الضـوابط وتـبـدلت الأولويات».

العولمة أم صراع الحضارات ؟

إن سياسة ازدواج المعايير والكيل بمكيالين قد زحفت من مجرد تأثيرها فى القضايا الدولية والمشكلات العالمية، لكى تصل إلى الأفكار الكبرى، والتيارات الضخمة فظهرت هذه السياسة المزدوجة التى يمارسها الفكر الغربى، ولا أقول السياسة الغربية وحدها فوجدنا أن الذين تحدثوا عن العولمة، أو «الكوكبية»، وروجوا لها، وصفقوا لبنودها السياسية بما فيها المفهوم الجديد للتدخل الإنسانى تحت مظلة الشرعية الدولية، حتى ولو كان ذلك خرقًا لمبدأ سيادة الدولة الذى كان بمثابة قدس الأقداس لعدة قرون منذ ميلاد الدولة القومية، وكذلك جوانبها الاقتصادية بما فيها من حرية التجارة وانتقال السلع ورءوس الأموال وانسياب الأفكار والخدمات، مع تحفظ وحيد يتصل بحرية انتقال الأفراد، وهو تعبير آخر عن ازدواج المعايير حتى داخل التيار الفكرى الواحد، إنهم أيضًا الذين روجوا لفكر العولمة بجناحها الثقافى الذى يتحدث عن الانفتاح بين كل التيارات والتواصل بين الأفكار والحضارات.

والغريب فى الأمر أن الفكر السياسى الغربى الذى أفرز ذلك المفهوم الجديد للعولمة حتى رأى فيه البعض عودة للظاهرة الاستعمارية من الباب الخلفى، هو نفسه الفكر السياسى الغربى الذى تحدث عن صراع الحضارات ويكاد اليوم ينقله من إطاره الفكرى إلى أن يصبح سياسة شبه معتمدة، وهو أمر يدعو إلى القلق الحقيقى على مستقبل السلام الدولى والاستقرار العالمى، وهنا يظهر التناقض الحقيقى بين فلسفة التيارين حيث يتبنى أحدهما درجة عالية من الانفتاح والتواصل، بينما يتبنى الآخر درجة عليا من درجات المواجهة والصدام الذى يصل إلى حد التعميم الأحمق والتصنيف الذى لا يستند إلى خلفية مقبولة إنسانيًا وأخلاقيًا.

إننى أطرح هذا التساؤل بمناسبة التداعيات التى أعقبت حادث الحادى عشر من سبتمبر 2001 ، فلم يعد الانتقاد موجهًا لسياسة المعايير المزدوجة على الصعيد

السياسى وحده ، ولكنه تجاوز ذلك إلى الصعيد الحضارى حتى أصبحنا أمام فكر العصور الوسطى مرة ثانية ، فمن ذا الذى كان يتصور أننا سوف نردد كلمات من قاموس تلك العصور السحيقة يشير بعضها إلى «صليبية» المواجهة ، أو يقارن مقارنة تفضيلية بين الحضارات التى ترتكز على بعض الديانات ، وهى أمور شديدة الحساسية بالغة التعقيد ؟ إذ إنه يمكن أن نتحدث عن المقارنة بين الحضارات من منطلق الاختلاف ولكنه لا يجوز أبداً أن نتحدث عنها من منطق التفضيل ، ولعلى أطرح الأفكار التى أريد أن أناقشها هنا من خلال النقاط التالية :

أولا : إن حادث الحادى عشر من سبتمبر 2001 وتداعياته المتلاحقة تشير بقوة إلى ميلاد عالم جديد قد يحمل من التشوهات والمخاوف أكثر بكثير مما يحمل من أطروحات ومبادئ ، إننا أمام ظواهر غير مسبوقة وحرب كونية غير محدودة ، وتطويع للأفكار حتى تكون فى خدمة المصالح والسياسات بغض النظر عن الحسابات العلوية للتوازن الدولى ، وسلامة العلاقات بين الأمم والشعوب . إن العالم بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001 يختلف عنه قبل ذلك التاريخ ، بل إننى أزعم - وأرجو ألا أكون مشتطاً فى توقعى - بأن الحادث الإرهابى الذى تعرضت له مدينتى نيويورك وواشنطن ، هو علامة فارقة توحى بميلاد النظام العالمى الجديد بكل ما له وما عليه .

ثانيا : إن أخطر ما نواجهه كأبناء للحضارة العربية - مسلمين ومسيحيين - هو ذلك التقسيم الذى بدأ ينعكس على أسلوب التعامل فى المطارات الدولية والمدن الغربية حتى أن بعض شركات الطيران التجارية من الصين ، قد أعلنت عن عملية فصل عنصرى تستبعد فيه عرب الشرق الأوسط من استخدام طائراتها وهو أمر يدعو إلى الأسف والقلق معاً ، حتى ولو كانت تلك الشركات الصينية شركات أهلية لا تعبر عن الصين الرسمية ، كما أننى لا أنسى ذلك المشهد الذى رأيته على شاشة CNN لمجموعة من «السيخ» ، وهى طائفة هندية تتركز فى إقليم «البنجاب» ، حيث عبر بعض المهاجرين منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية عن ضيقهم من التداخل بينهم وبين العرب ، خصوصاً والمسلمين عموماً ، والخلط الذى يواجهه أبناؤهم فى المدارس من جراء ذلك ، وكأن هذه إشارة علنية واعتراف ضمنى بعنصرية جديدة ضد حضارة معينة وثقافة بذاتها ، وهنا تكمن الخطورة وتنطلق المخاوف .

ثالثا : إن ما يتردد على الساحة الدولية عن الإرهاب كظاهرة عالمية يأتى فى سياق العولمة ذاتها، ولا يجب أن يكون تحت مظلة صدام الحضارات، فالإرهاب ابن شرعى للمسافة الواسعة بين الغنى والفقير، وبين العدل والظلم، وبين تفاوت مستويات القوة، وهو نتيجة لانعدام التكافؤ بين عناصر المعادلة الدولية، فإذا كان فكر العولمة يتجه لأحداث نوع من تطبيق نظرية «الأوانى المستطرقة» بين الدول نتيجة الانسياب التلقائى لما هو متاح لدى طرف معين ليصل إلى الطرف الأخر، إذا كان الأمر كذلك، فإنه يتعين على القوى العظمى وحلفائها مواجهة الإرهاب فى إطار فكر العولمة وليس فلسفة صراع الحضارات، وهذا يعنى بالضرورة أن المواجهة لايجب أن تؤخذ بمنطق الحرب الدينية ولكن بمفهوم الكوكبية بما تحمله من مضمون التواصل وروح الاندماج، وتبادل الأفكار، والخدمات على نطاق غير مسبوق.

رابعا : إننى أعترف أن هذا التوقيت ليس هو وقت الانتقاد الشديد للولايات المتحدة الأمريكية، ولكننى أزعم أيضًا أنه من أنسب الأوقات لمراجعة المواقف والاستراتيجيات، ويكون من الطبيعى أن يتخذ أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية، دور من يراجع معها ما مضى من أجل تفسير أسباب التعبئة الجماهيرية ضد بنود تلك السياسة الأمريكية فى بعض مناطق العالم، خصوصًا ما اتصل منها بسياسة المعايير المزدوجة وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها معظم الحكومات الغربية كانت تنظر إلى الممارسات الإرهابية فى بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظرة المتفرج من بعيد وعندما كانت دول المنطقة، وفى مقدمتها مصر تدعو منذ خمسة عشر عامًا تقريبا إلى مؤتمر دولى لمواجهة الإرهاب لم تكن هناك استجابة تذكر، وعندما كانت تطلب مصر وغيرها توقف الدول الأوروبية، وفى مقدمتها المملكة المتحدة عن إيواء العناصر الهاربة من فلول الإرهاب كانت الإجابة دائمًا أن تلك العناصر هى جزء من معارضة سياسية لم تجد لها نافذة تطل منها داخل بلادها فأصبح من حقها أن تطلب اللجوء لدى غيرها مع حديث متكرر عن تجاوزات لحقوق الإنسان فى الدول التى تكافح الإرهاب وأصبحت تلك الدول بالتالى ومنها مصر فى موقف شديد الصعوبة، فهى إن تركت الحبل على الغارب فزع العالم من أعمال الإرهاب الذى يستهدف الأجانب بالدرجة الأولى، وإذا ما اتخذت إجراءات متشددة لحماية أرضها وشعبها من ذلك الخطر

الداهم، انطلقت أصوات أمريكية وأوروبية تتحدث عن حقوق الإنسان الغائبة، وانتهاكات الحريات المفقودة.

خامسًا: إنه لا يجب أن يغيب عن الذهن أن صورة العرب والمسلمين قد استقرت على أسس غير عادلة لدى العقل الغربى، فهو لا يفرق بين أولئك الذين يعيشون العصر ويتفاعلون مع العالم وبين حفنة قليلة من الخوارج عن المجتمع آثرت «الهجرة الزمنية»، والخروج من دائرة العصر، وتكفير العالم القائم، والاتجاه إلى عصور سلفية يعيشون فيها ويتأثرون بها ويتعاملون مع الآخر انطلاقًا منها، وهذا فى ظنى خطيئة حقيقية إذ لا يمكن أن يكون التعميم هو الأسلوب الأمثل للتعامل مع الظواهر، بحيث تضرب شعوب كاملة من أجل خطأ حاكم، أو تعاقب أمم بسبب جريمة أفراد.

سادسًا: إن الولايات المتحدة الأمريكية تدخل يومًا بعد يوم فى دائرة جديدة فيها من المخاوف والعزلة النفسية ما لا نريده لها، فالدولة القائد إذا تصرفت تحت تأثير القلق، فإن العالم كله يتأثر وعلى سبيل المثال، فإن الذعر من الهجمات الجرثومية والعمليات الإرهابية قد بدأ يؤدى إلى تغيير الشخصية الأمريكية، والانتقال بها من دائرة الانفتاح المعهود إلى دائرة مغلقة تقوم على إجراءات أمنية صارمة فى المطارات والمؤسسات، بل والشوارع، وهذا الصدام الجديد فى العقل الأمريكى بين المفهوم التقليدى للحرية فى جانب، والقيود الجديدة ضد الحريات العامة فى جانب آخر، سوف يمثل فى رأيى المعادلة الصعبة، والمعضلة الحقيقية أمام الشعب الأمريكى فأسلوب الحياة هناك سوف يتغير ونمط التفكير قد بدأ بالفعل يتحول، وإذا تغيرت الولايات المتحدة الأمريكية، فإن أشياء كثيرة فى عالمنا المعاصر سوف تتغير هى الأخرى.

سابعًا: إننى أظن - وأرجو ألا أكون سابقًا للحوادث - أن العلاقات الأوروبية الأمريكية ليست كما نراها على السطح وأدعى أن هناك أصواتًا أوروبية كثيرة قد بدأت تردد الأفكار العاقلة والرؤى الصائبة، بل وتكرر عبارات مستمدة من جوهر الموقف المصرى ذاته وتتحمس لضرورة دفع التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى والحل العادل للقضية الفلسطينية، ويكفى أن نتذكر هنا أنه باستثناء

المملكة المتحدة، فإن المواقف الأوروبية الأخرى تتفاوت فى أساليب دعمها للموقف الأمريكى فالكل يقف مع واشنطن ضد الإرهاب، ولكن تختلف التفسيرات لأسبابه، وتتباين الاجتهادات حول أفضل الوسائل للقضاء عليه، ولست أظن أن هناك تصدعًا فى الجبهة الغربية، ولا أحسب أن ذلك ممكنًا، ولكننى أرى أن أوروبا تقف من الإسلام وحضارته، والعروبة، وشعوبها موقفًا أكثر تفهمًا بمنطق الجوار الجغرافى والتفاعل التاريخى.

هذه رؤيتنا لعدد من الملاحظات حول ما جرى وما يجرى نرقب فيها من بعيد عالمًا جديدًا تطل علينا بوادره ونبدأ مقدماته، ونكاد نقول إن المستقبل سوف يكون مختلفًا عن الحاضر وبعيدًا عن الماضى، ولا نريد أن نذهب وراء النبوءات وأشهرها للفلكى «نوستراداموس» بأطروحاته التاريخية المتشائمة وتوقعاته الظلامية، وصولاً إلى حالة الاكتئاب العام التى بدأت تسيطر على معظم المجتمعات فى العالم، مرورًا بالتدهور الاقتصادى الذى سوف يشعر به الجميع والذى قد يصل إلى حالة من حالات الكساد العالمى نتيجة ما أصاب حركة الطيران الدولية، فضلاً عن إحجام الوفود السياحية عن السفر، بالإضافة إلى نفقات الإجراءات الأمنية، كل ذلك يضرب فكر العولمة فى مقتل، ويفتح بابًا لصراعات وهمية بين الثقافات وصدامات عشوائية بين الديانات، ويعود بنا من جديد إلى عصر التمييز العنصرى، والتفرقة العقائدية، وتلوين البشر، والأفكار، والتعميم فى الأحكام والقرارات، إننا نتطلع بكل الأمل إلى الخروج من هذا المأزق الإنسانى الضخم الذى يمكن أن يدفع الجميع ثمنه الفادح بعد أن قطعت البشرية أشواطًا واسعة على طريق التقدم، ومضت خطوات فى دروب التفوق العلمى، ونحن نؤمن دائمًا بأن الإنسان هو سيد عصره فى النهاية حتى وإن لم يكن صاحب قراره منذ البداية.

الإرهاب.. رؤية مختلفة

لا يختلف اثنان مهما كانت الجنسية أو القومية أو الديانة حول الخطر الداهم الذى يتهدد البشرية من جراء العمليات الإرهابية، إذ إن الإرهاب ظلامى الفكر، عشوائى الاتجاه، ينطلق من مجهول إلى أى عنوان، فإذا كانت هذه رؤية مشتركة بين البشر تجاه العمل الإرهابى المنظم الذى دخل مرحلة غير مسبوقة فى الحادى عشر من سبتمبر 2001، فإننا نؤكد أن ذلك الإرهاب ليس وليد هذا العصر وحده، ولكنه نتاج أزمنة متعاقبة وتراكمات مختلفة، فقد شهدت الحضارات الكبرى عبر التاريخ جماعات للعنف المستتر تقع تحت نطاق الجريمة المنظمة، فالاغتيال - على سبيل المثال - هو واحد من أقدم أنواع الإرهاب، لأنه يعنى ترويع الآمنين وتخويف الوادعين، وفرض نوعا من قهر القوة مجهولة المصدر أحيانًا ضبابية التكوين أحيانًا أخرى، ولقد عرفت الحضارة العربية الإسلامية على سبيل المثال موجات من الإرهاب الذى مارسته جماعات خرجت على النظام العام للمجتمع واستهدفت السلطة وأزعجت الناس فى محاولة استخدام ضغطها على الحاكم لإسقاطه أو تغييره .

إن جريمة قتل الخليفة الثالث «عثمان بن عفان» لم تكن فى حد ذاتها اجتهادًا فقهيًا، أو خلافًا حول أسلوب الحكم بقدر ما كانت فى النهاية عدوانًا ممن هم حديثو العهد بالإسلام على خليفة المسلمين صاحب التوجه اليمينى فى إطار الدعوة الإسلامية وجهود سنواتها الأولى، لقد أردت من هذه المقدمة أن أقول إن الإرهاب ليس ظاهرة جديدة، ولكنه عدوان يصدر عن جماعات تشعر بانعدام التكافؤ فى القوة، وغيبة التوازن فى الحقوق، وترى أنه ليس أمامها من بديل إلا رسائل الإرهاب بكل ما تحمله للآخرين من معاناة وتخويف وترويع، والإرهابى يدرك - ومعه بعض الحق - أن الجيوش قد لا تنقض عليه، وأن الحروب لا تنهى وجوده لأنه مثل الفيروس الكامن فى الجسد، قد تستطيع معالجة كل الأمراض، ولكنك لا تتمكن من القضاء الكامل على وجوده، لأنه قد تحوصل فى بقاع نائية، أو تحصن بالجبال العالية، من هنا تبدأ رؤيتى المختلفة لأسلوب معالجة الإرهاب فإذا كنت

لاأقف ضد متابعته وملاحقته وضرب أوكاره إلا أننى فى الوقت ذاته أطالب بالمواجهة السياسية لأسبابه فقد نتمكن من القضاء على جيل من مهندسى الإرهاب، ولكن تبقى القضية قائمة والفتنة دائمة والقلق مستمر، إننى لا أكاد أجد سبيلاً لاقتلاع الإرهاب من جذوره وتجفيف ينابيعه وتصفية مراكزه بدون عمل سياسى دولى يقوم على أسس من العدالة والتكافؤ والمساواة بين البشر، ولعلى أتطرق هنا إلى عدة نقاط فى هذا السياق :

أولا : إن الإحساس بازدواج المعايير ورفض سياسة الكيل بمكيالين هما من أهم أسباب العنف العشوائى، أو الجريمة المنظمة تحت مظلة الإرهاب مهما اختلفت المسميات أو تعددت المظلات، فالعدل وحده هو الذى ينشر الطمأنينة ويجعل الجميع يدركون أنهم أمام نظام دولى يحترم كل أطرافه ولا يميز بين شعوبه، إنها تذكرنى بالأب الذى يخص ابنًا على حساب أخوته، فهو يقتل فيهم دون أن يشعر إحساس الأخوة ويدفعهم إلى النيل من شقيقهم، وليست قصة «يوسف» عليه السلام وأخوته ببعيدة عن تراثنا الدينى والحضارى.

ثانيا : إن الخلل الاقتصادى والتفاوت الفاضح فى مستويات المعيشة بين دول الشمال ودول الجنوب فى وقت أصبحت فيه المعلومات متاحة والمشاهد قريبة بفعل ثورة المعلومات وتفوق الاتصالات، إن هذا الأمر قد جعل الإحساس بالتفاوت يتحول إلى شحنات ألم مكتوم لا يجد الإرهابى بديلاً عن التعبير عنه والانطلاق منه، وكأن لسان حاله يقول وفقًا للمثل المصرى الشعبى الشائع «ماذا تأخذ الريح من البلاط» ؟.

ثالثا : إن حساسيات تاريخية ما تزال قابعة فى وجدان أمم الشرق وشعوب الغرب، ولقد فوجئنا بعد حادث «نيويورك» و«واشنطن» أن كثيراً من النعرات قد طفت على السطح، وأن غليانًا تاريخيًا قد بدأ يعبر عن وجوده، فإذا ذاكرة الأمم تستعيد ما كنا قد نسيناه، وإذا أطروحات العصور الوسطى تطل علينا من جديد فى عملية تصنيف حمقاء للديانات والحضارات والثقافات، وإذا الذين يريدون أن يبحثوا عن عدو يستهدفونه قد بدءوا يتحدثون عن الخطر الإسلامى الأخضر بديلاً للخطر الشيوعى الأحمر.

رابعا : إن العالم قد تغير والدنيا قد تحولت ولم تعد الدول تعبيراً خالصًا مائة بالمائة عن ثقافة معينة أو دين بذاته، فالاختلاط بين البشر لا يعرف الفوارق الدينية، كما أن وحدة الجنس البشرى تتجاوز بكثير التقسيمات العرقية، لذلك فإن قلبى يقف إلى جانب الجاليات العربية والإسلامية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الغربية، حيث يتعرضون لحملة صامتة أودت بحياة أمريكى من أصل مصرى قبطى، كان يقف آمنًا فى متجره فى إحدى الولايات الأمريكية، فإذا إرهاب من نوع أخر يغتال حياته ويصفى جسده شهيدًا لعروبة ينتمى إليها وضحية لإسلام لا يعتنقه !.

خامسًا : إن الإرهاب ليس أداة صماء بل هو كيان متحرك يمكنه استقبال الرسائل العاجلة مثلما يبعث هو بالرسائل الطائشة، ولست أشك فى أن توفير مناخ دولى عام يقوم على أسس جديدة تستوعب التطورات الهائلة التى طرأت على خريطة المجتمع الدولى فى السنوات الأخيرة، وتدرك أن وحدة الجنس البشرى وتضامن شعوبه ، هى الهدف وأن أى قوة مهما زاد جبروتها واكتمل تحصينها لن تكون أبدًا بمنأى عن العمليات الإرهابية.

إن المجتمع الدولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مطالب الآن بالبحث فى أسباب الإرهاب ودوافعه بدلاً من إطلاق المسميات بغير ضابط أو رابط على نحو يمس مشاعر الأمم ومعتقداتها، فالأجدى هو البحث وراء الأسباب الحقيقية لانتشار ظاهرة الإرهاب وشيوع تأثيرها فالظاهرة ابنة شرعية للفوارق الاقتصادية وغياب العدالة السياسية وانعدام حد أدنى من المساواة فى تحديد النظرة لأطراف النزاعات الدولية المعاصرة، فالعرب لديهم أوجاعهم، والمسلمون لديهم معاناتهم ، وفقراء العالم الثالث لديهم مشكلاتهم، وإذا كنا نرفض الممارسات الإرهابية ولا نقبل الرضوخ لها أو الانصياع لتأثيرها إلا أنه يبقى علينا أن ندرس الظاهرة بعمق أكثر وفهم أوضح، فإذا كان قد قيل يومًا من صحابى جليل أنه يعرف الخمر «لا ليحتسيه ولكن ليتقيه»، فإننا نقول اليوم إنه يجب أن نتعرف عن قرب على الظاهرة الإرهابية لا حبًا فيها ، أو تعظيمًا لها، ولكن تفهمًا لواقعها ، واستعداداً لمواجهتها، ولقد أتاحت لى الظروف مشاهدة حوار تلفزيونى مع «بن لادن» أجرته قناة «الجزيرة» منذ

ثلاث سنوات تقريبًا، ولقد هالنى تلك المسافة الواسعة التى تفصل بينه وبين العقل الغربى، وشعرت بالأسى أننا نعيش عالمين فى عصر واحد فاللغة غير مشتركة، والفكر مختلف، والعقيدة متباينة، ولقد ظللت أتأمل بعدها فى الأسلوب الأمثل على المدى الطويل لتقريب وجهات النظر من أجل القضاء الكامل على الإرهاب، واكتشفت أن ذلك يستدعى بالضرورة مزيداً من العدل الاجتماعى، والتوازن السياسى، والرشد الاقتصادى، ولعلى أشير هنا إلى ملاحظات تقترب من تحقيق ذلك على خريطة عالمنا المعاصر :

الملاحظة الأولى : إن تبنى الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية عادلة فى الشرق الأوسط تنهى بها الاحتلال الإسرائيلى، وترفع الظلم عن الشعوب العربية وفى مقدمتها الشعب الفلسطينى، سوف ينتزع فتيلاً يسبب كثيراً من الأزمات، ويحفر هوة كبيرة من انعدام الثقة بين العرب فى جانب - معتدلين أو متشددين - والولايات المتحدة الأمريكية فى جانب آخر، فالانحياز الأمريكى لإسرائيل قد أفقد الولايات المتحدة الأمريكية أرضية كبيرة، وشعبية مطلوبة، كان يمكن أن تتمتع بهما لو لم تنزلق إلى سياسة الكيل بمكيالين، والمضى وراء منطق ازدواج المعايير ويوم تصبح حقوق الإنسان الفلسطينى متكافئة مع حقوق الإنسان اليهودى، فإن نظرة العرب سوف تتغير، كما أن الحماس للاتجاهات المعادية للسياسة الأمريكية سوف تختفى تدريجيًا.

الملاحظة الثانية : إن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية إقامة تحالف دولى ضد الإرهاب لابد أن يمضى متوازيًا مع إجراءات أخرى حتى تتحمس الشعوب - وليس الحكومات فقط - للحملة الأمريكية، إذ إن فاقد الشىء لا يعطيه، وإذا شعرت الشعوب العربية والإسلامية أن المطلوب منهم فقط هو دعم السياسة الأمريكية فى متابعة الإرهاب مع مواصلة نفس مواقفها فى مناطق مختلفة تثور فيها نزاعات إقليمية، فإن الجماهير سوف ترفض ذلك وسوف تقوم بعملية ضغط على الحكومات والأنظمة قد تكون من نتائجها أوضاعا جديدة لا تسعد بها الحكومة الأمريكية ولا تستقر معها الأنظمة الصديقة لها.

الملاحظة الثالثة : إن زيارة الرئيس الأمريكى الحالى «بوش» للمركز الإسلامى فى «واشنطن» تمثل بادرة ذكية نحو القيام بعملية فض اشتباك بين الدين الإسلامى المعروف بسماحته ورحابته، وبين الإرهاب بمعاناته وجرائمه، من هنا فإن الإدارة

الأمريكية مطالبة بأن تقنع الرأى العام فى بلادها، وفى بلاد غربية أخرى بأن المواجهة ليست ضد المسلمين أو العرب أو ضد عقيدتهم أو قوميتهم، ولكنها تتحرك فقط ضد أوكار الإرهاب، وتتجه إلى منابعه وفقًا لمعلومات دقيقة، وبيانات صحيحة وأحكام عادلة.

إن خلاصة ما أريد أن أذهب إليه هو أن أنبه إلى أن الحرب ضد الإرهاب ليست نزهة تنادى فيها الولايات المتحدة الأمريكية على حلفائها فيسبقونها عدواً نحو أهداف محددة، بل إن القضية أصعب من ذلك وأكثر تعقيداً فنحن نعرف كيف تبدأ مثل هذه التحالفات الدولية، ولكن لا أحد يستطيع أن يتنبأ بنهايتها أو يتوقع ما سوف يصدر عنها.

لذلك فإننى أتطلع إلى تفهم الولايات المتحدة الأمريكية وكبار حلفائها إلى الواقع فى وسط وغرب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث النفوس معبأة والمشاعر ملتهبة، فالكل تقريبا يرفض الممارسات الإرهابية ويدينها ويتعاطف مع الشعب الأمريكى بعد الكارثة التى لحقت به، ولكن تلك الجماهير ذاتها هى التى ترفض السياسات الداعمة لإسرائيل والمنحازة غالبًا ضد كل ما هو قومى، وما زالت فى ذاكرة تلك الجماهير نفسها ذكريات التحالف الأمريكى الإسلامى الصامت ضد الزحف الشيوعى فى سنوات الحرب الباردة مدركين أن «المدرسة الأفغانية» فى العنف هى صناعة أمريكية شأنها شأن حركة «طالبان» التى تحاورها الولايات المتحدة الأمريكية سلمًا أو قتالاً، لذلك فإنه من المتعين على كل الأطراف أن يدركوا أن مواجهة الإرهاب هى صفقة متكاملة لا يمكن أن يطالب البعض بجزء منها متناسيًا العناصر الباقية فى تلك الصفقة كلها، ولن يقبل أحد أن يعاقب العرب مرات ثلاث، مرة بممارسات إسرائيل ضدهم، والثانية بالجرائم الإرهابية على أرضهم، والثالثة بالعقوبات والدعايات الأمريكية فى مواجهة بعضهم، إن العرب والمسلمين مستعدون لدفع نصيبهم فى فاتورة الاستقرار الدولى، ولكنهم أيضًا لا يقبلون أن يكون كل شىء على حسابهم وخصمًا من رصيدهم، إننا جميعًا أبناء البشرية الواحدة، نمضى فى قارب واحد، نواجه الإرهاب بلا هوادة، ولكننا أيضًا نطلب العدالة دون تأخير.

«الحرية الدائمة».. مصادر القلق وأسباب الغموض

عندما شن التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حرب تحرير الكويت عام 1991 كان الكل يدرك ـ سواء من كان مع ذلك التحالف أو ضده ـ أن «عاصفة الصحراء» واضحة المعالم ولو ظاهريًا، محددة الأهداف ولو مرحليًا، أما «الحرية الدائمة» أو «النسر النبيل» سابقًا، فهى حملة من نوع مختلف يبدو الهدف العام منها معلنًا، ولكنها تخفى فى ثناياها من مصادر القلق وأسباب الغموض ما يكفى لأن تكون مادة للبحث والتدقيق، إذ لا يختلف اثنان فى هذا العالم على أن مقاومة الإرهاب هدف نبيل وغاية إنسانية بالدرجة الأولى، ولكن التساؤلات تأتى بعد ذلك مباشرة فى سلسلة طويلة تبدأ من تعريف مفهوم الإرهاب، وتحديد الخطوط الفاصلة بينه وبين غيره من صور العنف وفى مقدمتها المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الأجنبى والنضال الوطنى من أجل حقوق مشروعة، كذلك يلحق بها تساؤل أخر يتصل بحدود مكافحة الإرهاب والضمانات المطلوبة لحماية الأبرياء فى إطار تلك العملية شديدة الحساسية بالغة التعقيد، لهذه التساؤلات وغيرها يصبح الهدف النبيل محاطًا بعدد كبير من المحاذير والمخاوف . . ولعلنا نستعرض هنا بعض مبررات القلق ودوافع الشعور بالغموض.

أولا : نتصور أحيانا أن هناك أجندة خاصة، أو جدول أعمال محدد يختلف من بلد إلى أخر بينما يحاول الكل توظيف نتائج 11 سبتمبر 2001 لمصلحته الذاتية وأهدافه الاستراتيجية، فالأجندة الأمريكية تسعى لإعادة ترتيب الأوضاع المختلفة من العالم، بحيث تكون طيعة فى مواقفها ،لينة فى سياساتها فلا تصطدم مع الاستراتيجيات الكبرى للقوة الأعظم، ولا تتعارض مع الحسابات العلوية لها فى هذا الشأن، بينما تعتمد الأجندة البريطانية على دعم مطلق للسياسات الأمريكية وهو تقليد التزمت به لندن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ردًا لدين أمريكى، واعتباراً لخصوصية العلاقة بين الدولتين، فضلاً عن التراث الثقافى المشترك الذى

يربط بين تاريخيهما الحديث، وتتجه أجندة روسيا الاتحادية إلى أكبر قدر ممكن من المكاسب فى حزام وسط آسيا كما يقع فى مقدمة أهدافها التصفية الكاملة لثورة الشيشان، ووضع حد نهائى للحركة القومية فيها، وعلى الجانب الأخر تسعى الأجندة الهندية إلى إضعاف باكستان والخروج بتسوية رابحة فى مسألة كشمير بعدما تكون نيودلهى قد نجحت فى إلحاق الثوار المسلمين فى كشمير الهندية بقائمة الإرهاب الدولى.

ثانيا : إن أفغانستان التى تقع بين باكستان وإيران وكلاهما دولة إسلامية ذات برنامج نووى يجعل أمرهما شديد الحرج بالغ الصعوبة، فإذا أضفنا إلى ذلك تصاعد الأصولية السنية فى باكستان والثورة الشيعية فى إيران، فإننا نكون أمام وضع أكثر خطورة وأشد التهابًا، بينما «التنين الأصفر» فى الصين يرقب الأحداث فى هدوء لا يخلو من مجاملة للولايات المتحدة الأمريكية مع قلق من أية مكاسب للتجارة الهندية.

ثالثا : إن المسألة العراقية وما يلحق بها من تطورات فى الخليج تمثل هى الأخرى هاجسًا أمريكيًا أوروبيًا، قد يسعى لاستثمار إشارة بن لادن فى كلمته المسجلة أخيرًا بحيث يتلقى العراق ضربة جديدة فى خضم الحملة، وزحام الأحداث.

رابعا : إن الأجندة الإسرائيلية تبدو هى أوضحها جميعًا فإسرائيل تسعى إلى عدد من الأهداف فى مقدمتها تشويه النضال الفلسطينى العادل وخلطه بالإرهاب الدولى سعيًا لإجهاض الانتفاضة، بل وتصفية القضية الفلسطينية إذا كان ذلك ممكنًا، كما تسعى إسرائيل إلى التخلص من بعض رموز القلق الذى يحيط بها وفى مقدمتها على الإطلاق «حزب الله» الذى يمثل قيادة المقاومة اللبنانية ضد الوجود الإسرائيلى، كذلك تسعى إسرائيل إلى التشويش على القضية الفلسطينية خصوصًا وأن تداعيات 11 سبتمبر 2001 تسمح بذلك وتساعد عليه، فالكل مشدود إلى نتائج تلك العملية الإرهابية الضخمة التى تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك اليوم حتى أن أخبار شهداء الانتفاضة الفلسطينية، قد توارت فى تقارير وكالات الأنباء العالمية ونشرات الأخبار المسموعة والمرئية.

خامسا : لعل أخطر الأمور فيما يجرى هو تلك التصريحات الغربية غير المسئولة

والإشارات التى تعبر عن فهم خاطئ وقراءة متعجلة للموقف برمته، فالغمزات على الإسلام والملاحظات حول الحضارة العربية لا تخدم فى النهاية أحداً بل هى تزكى حدة الصراع، وتفتح الباب واسعًا أمام أسباب التأويل، ومبررات القلق، كما أنه لا يخفى على أحد أن الحضارة العربية الإسلامية قد ظلت لعدة قرون مركزاً للإشعاع وسببًا للتواصل مع غيرها من معابر التماس، بل لقد واصلت تلك الحضارة تفاعلها المستمر مع غيرها فى حيوية واقتدار شديدين، لذلك فإنه من العبث والظلم معًا أن نضع الإسلام فى مواجهة مع الغرب بدعوى ربطه بالإرهاب والخلط بينه كشريعة سماوية مقدسة، وبين العنف الذى لا يقف على أرضية من الشرعية الدولية ولا يعبر عن مضمون قضية واضحة.

. . إن متابعة ما يجرى فى الفترة الأخيرة وقراءة ما وراء السطور يوحيان بأن المطبخ الغربى بقيادة الطاهى الأمريكى يدبر مشروعًا لنظام عالمى جديد تخضع له فيه كل الثقافات، وتستسلم أمامه كل الحضارات، وتبقى واشنطن عاصمة العالم الأولى منها تتحدد السياسات، ومعها تتقرر الاستراتيجيات، فمقاومة الإرهاب هدف رفيع القدر ولكنه يبدو أحيانًا كالحق الذى يراد به باطل، وعلى الجانب الأخر فإننا نؤكد أنه من الظلم البين أن يدفع العرب والمسلمون فاتورة الإرهاب عدة مرات، الأولى بما وقع على أرضهم ولعل النموذجين الجزائرى والمصرى خير مثالين لذلك ثم يعاقب هؤلاء مرة أخرى بتشويه صورتهم والإساءة إلى جالياتهم فى الخارج، أما القسط الثالث من فاتورة الإرهاب فهو ذلك الذى يدفعه حاليًا مئات من الأبرياء ممن تتعقبهم الصواريخ الأمريكية رغم أنهم ليسوا «حركة طالبان» أو مؤيدى «بن لادن».

. . إننا نحذر من استثمار نتائج 11 سبتمبر 2001 وتوظيف القراءة له لخدمة أهداف ضيقة، أو غايات محدودة يكون من نتائجها آلاف الضحايا من الأبرياء الذين تلحق أرواحهم بآلاف الضحايا الذين سبقوهم سواء فى واشنطن أو نيويورك، أو فى غيرها من المناطق التى أضيرت بأحداث الإرهاب الدامى، إذ إن كل هؤلاء الضحايا هم أبناء الإنسانية دون النظر إلى دين أو قومية أو لون أو جنسية، فالإنسان هو الإنسان فى كل زمان ومكان، وتبقى فى النهاية نقطة أخيرة ترتبط بممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين فى هذه الظروف، إذ إن الاغتيال

السياسى الذى تخطط له حكومة مسئولة هو واحد من أبرز نماذج الإرهاب فى عالمنا المعاصر وهو الذى نطلق عليه «إرهاب الدولة»، وإلا بماذا نفسر اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلى المصغر فى أكثر من مناسبة لكى يتخذ قراراً باغتيال أحد القيادات الفلسطينية وَفقًا لأساليب تتسم بالغدر وتتصف بالعدوان، وتندرج بالقطع تحت تعريف الإرهاب فى أدق صوره، إننا أمام حدث عالمى غير مسبوق وسوف يتحدد وجودنا نحن العرب بقدرتنا على توظيف نتائج ذلك الحدث الضخم لكى تكون فى صالح القضية العربية الأولى وفقًا لأطر الشرعية الدولية وتنفيذاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، إنها فرصة قد لا تتكرر عندما تتداخل العوامل الدولية مع الصراعات الإقليمية وتظل فى النهاية مخاوفنا مبررة وقلقنا مشروعًا، ولن يهدأ المسلمون والعرب، بل ومعهم ملايين أخرى فى العالم، إلا إذا توقفت سياسة ازدواج المعايير والكيل بمكيالين، وأصبحنا أمام قوة عظمى لها من الحب بقدر ما لها من احترام، ولها من الهيبة بقدر ما لها من شعبية، ولها من التقاليد الفكرية والمبادئ السياسية والروح الحضارية، ما يجعلها دائمًا تدرك أننا جميعًا فى قارب مشترك، وقرية كونية واحدة مهما تعددت أسباب الاختلاف، وتنوعت أنماط البشر، فالإنسانية فى النهاية «الكل فى واحد».

هل نحن نخاطب أنفسنا ؟

يتزايد الشعور بغيبة الخطاب العربى على الساحة الدولية وافتقاره إلى مقومات العصرية والوضوح والقدرة على إقناع الأخر والتأثير فى الغير، وليس ما نقوله أمراً جديداً ، ولكنه يعبر عن وضع ملحوظ أصبح يتحدث عنه الجميع فى محاولة جادة للنقد الذاتى، والبحث فى أسلوب مختلف للخطاب العربى العصرى الذى يجب أن يتلقاه الغير باحترام واهتمام، لا يبدو أنهما متوافران له حتى الآن، إننا ندافع عن قضية عادلة بينما يتبنى الخصم وجهة نظر ظالمة، ومع ذلك فإن المحامى الماهر قد يكسب القضية الخاسرة، ويفقدها المحامى قليل الكفاءة مهما كانت عدالة قضيته .

وقد جاء الوقت الذى يجب أن نراجع فيه الخطاب الإعلامى العربى الذى يبدو أحيانا متهرئا متهافتًا ضعيفًا يبدو أقرب إلى الخطاب المحلى منه إلى الرسالة العالمية التى لا تقف عند حدود ولا تمنعها حواجز، فلكل عصر لغته ولكل خطاب عناصره ولكل رسالة شكل ومضمون، أما الأحاديث المكررة والنغمة الرتيبة واللهجة التقليدية، فإنها يمكن أن تصلح لحديث الداخل، ولكنها لا تصمد أمام المنافسة الإعلامية الضخمة التى جاءت بها القفزة الهائلة فى عالم الاتصالات والطفرة الكبيرة فى دنيا الفضائيات، وأتذكر الآن أن صحفيًا شابًا فى الأهرام كان يتساءل مؤخراً عن جدوى الأحاديث المكثفة فى الفضائيات العربية حول ما جرى للعالم بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001 دون توجيه الخطاب إلى الغير بلغته وأسلوب تفكيره، لذلك شعرت بمسئوليتنا فى الخطاب من خلال محطات التليفزيون الأجنبية، وأسهمت بجهد متواضع - إلى جانب غيرى - فى ذلك من خلال التحدث إلى عدد من القنوات الأمريكية والأوروبية فى محاولة لخطاب الأخر والحوار مع الغير، ولقد ناب رئيس مصر عن أمته كلها بعدد غير مسبوق من الأحاديث الصحفية والتليفزيونية للعالم الغربى وإسرائيل والعالم العربى، ومع ذلك ينبغى أن تكون هناك رسائل متوازية إلى الأخر على كافة المستويات توضيحًا للحقائق، ومنعًا لتشويه الصورة، ورفضًا لمحاولات النفى الفكرى والإقصاء السياسى .

ولقد وصلتنى رسالة تحمل عنوانًا استعرت منه عنوان هذا الموضوع فلقد أرسلت إلى أستاذة جامعية فى كلية الآداب بجامعة عين شمس هى الدكتورة «نهال النجار» المدرس بقسم اللغة الإنجليزية برسالة «حول إعلام متحضر»، جعلت عنوانها «نحن نكلم أنفسنا»، وقد كانت تلك الرسالة التى جاءت على غير معرفة مسبقة تحريضًا مباشرًا لى على كتابة هذا المقال، وتقول سطور رسالتها.

(أقوم بتدريس الأدب المقارن والنقد الأدبى بالجامعة، ولكن عندما أقف لأحاضر أدرس الأدب أو اللغة فى سياق سياسى أو اجتماعى أو دينى، ماذا سأقول لتلاميذى عما يدور حولنا، فهم يتساءلون لماذا هذه الصورة السيئة لدى الغرب عن المسلمين والعرب ؟ سيدى . . عندى الإجابة، ولكن أخشى على تلاميذى وهم فى مستهل حياتهم، ولا أريد أن أنقل إليهم مرارتى، أين صوت العربى أو المسلم الحق فى الإعلام الغربى ؟ للأسف منعدم، سيدى . . لدينا البشر المتحضر الذى يمكنه أن يتكلم لغة الأخر، ولكن للأسف بفكرنا نحن، وعندما أقول بشر بمقدوره أن يعرف الأخر بديننا أعنى سيدات ورجال من مختلف المجالات، دين، أدب، فن بكل أشكاله، رياضة، تعليم . . الخ.

سيدى الفاضل يمكنك أن تنادى بجمع العقول brain raising المستنيرة التى يمكنها أن تتحدث للآخرين عبر قنوات تصل إليهم، فنحن نكلم أنفسنا ونعيش وهمًا كبيرًا هيأ لنا أن العالم من حولنا يعرفنا . . نعم إنه يعرفنا ولكنه لا يدركنا، ولايدرك حقيقتنا، فهناك فرق كبير بين المعرفة والإدراك . . هو يخشانا أو يحتقرنا وفى كلتا الحالتين هو شعور سلبى لا يقبله مسلم. قد يقول البعض هذا عظيم إنهم يخشوننا . . هم يخشون همجيتنا (كما صورت لهم) وليس تحضرنا، هم يخشون قوة العقيدة، ولكنهم لا يحترموننا . . يجب أن يحترموا عقيدتنا وفكرنا من خلالنا.

سيدى . . أكتب إليك لتساعدنا، تساعد أبناء جيلى الذين لهم قدرة التواصل مع الآخرين، قدرة قوية وقادرة بإيمان وعقيدة وفكر مستنير يقبل الآخر ويستطيع أن يتحدث لغة الغير، لغة القوة والإصرار على الحق، ولكن لا نملك السبل التى يمكن

أن توصلنا بشكل صحيح إلى ذلك الآخر . . فقد اخترقنا حضاريًا وثقافيًا فهزمنا فى عقر دارنا ، وقهرنا نتيجة ضعفنا واستسلامنا وعدم إيماننا بقوتنا ، سيدى . . لقد حان الوقت لنخترق ونهزم . . إن التخطيط الواعى وتمهيد الطريق للوصول إلى هدف محدد يضمن تحقيق الأمانى والأحلام مهما عظمت ، فما بات مستحيلاً يصبح واقعًا .

إن أبسط حقوق ديننا ، وأرضنا أن نسخر كل ما أوتينا من علم وقدرة على التواصل لتنوير الآخر . . ألم يحن الوقت لنفيق من هذه الغيبوبة لنوقظ العالم من حولنا فنحقق يقظتنا . . هل حان الوقت لنتغلب على هزيمتنا الحضارية ؟ . . كانت هذه أجزاء من رسالة الأستاذة الجامعية التى تنتمى إلى جيل غيور على وطنه وأمته ودينه ، ولعلنا لا نختلف كثيراً مع ما ورد فى تلك الرسالة ، وإن كان ذلك يقودنا إلى الملاحظات التالية :

أولاً : إن التوقيت الحالى لمحاولات اكتشاف صيغة عصرية لخطاب عربى إسلامى معاصر هو توقيت يبدو كسلاح ذى حدين ، فهو من الناحية الإيجابية يشير إلى قضية جوهرية نتحدث فيها منذ سنوات طويلة ، ولقد كتبت شخصيًا حولها بضعة مقالات فى مناسبات مختلفة ، وقد حان الوقت الذى يجب أن يصل فيه حديثنا إلى غيرنا على نفس موجات التردد الفكرى التى يستطيع بها ذلك الآخر أن يستقبل رسالتنا واضحة مباشرة قوية ، أما الجانب السلبى فهو ذلك الارتباط الزمنى بين ما جرى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الحادى عشر من سبتمبر وبين نبرة الخطاب العربى الإسلامى فى هذه الظروف ، فأنا ممن يطالبون فى حماس زائد بضرورة رفض محاولات التكتل تحت مظلة تداعيات حادثى نيويورك وواشنطن ، والسقوط أسرى لفكر التعميم وفلسفة التصنيف ومحاولات الإقصاء ، فنحن نرحب بخطاب إعلامى جديد ، بل ونرى ضرورة وجوده ، ولكننا نخشى فى الوقت ذاته أن يتحول ذلك الخطاب إلى محاولة دفاعية عن الذات والرد فقط على دعاوى الغير ، إذ الأصل فى الخطاب الإعلامى أن يكون له مضمون إيجابى يقوم على إبراز نقاط الالتقاء الأساسية ومحاور الاهتمام المشترك من أجل خلق أرضية واحدة تجمع كل الأطراف بدلاً من السقوط فى فخ التقسيم وشرك العزلة .

ثانيًا : إن الخطاب الإعلامى لا ينبع من فراغ، ولا ينطلق من وهم، بل يجب أن يعتمد على مضمون رصين ومادة مؤثرة، لذلك فإن الذين يوجهون انتقادات شديدة للإعلام العربى يقعون فى مغالطة لابد الإشارة إليها، إذ يستحيل على الإعلامى أن يخلق رسالة قوية لا تستند إلى مضمون قائم وحقيقة ملموسة وعلى سبيل المثال فقد كان يزعجنى لعدة سنوات اهتمام محطات التليفزيون العالمية بالانتخابات البرلمانية الإسرائيلية مع تجاهل كامل لمثيلاتها فى العالم العربى إلى أن جاءت الانتخابات البرلمانية المصرية الأخيرة، حيث فوجئت بأنها قد احتلت مساحة معقولة فى الإعلام الغربى، لأن مصداقيتها أكبر من سابقاتها، حيث أعطاها الإشراف القضائى الكامل قيمة ومكانة جعلت العالم يشعر أن الديموقراطية المصرية قد حققت نقلة نوعية يصعب الإقلال منها، وخلاصة ما أريد أن أذهب إليه هو التأكيد على أن مضمون الرسالة الإعلامية يجب أن يكون شيئًا قائمًا على أرض الواقع وليس مجرد عبارات جوفاء لا تستند إلى حقيقة، لأن فاقد الشىء لا يعطيه، ولن تتغير «الصورة» ما لم يتغير «الأصل».

ثالثًا : إن المؤسسة الدينية فى العالم الإسلامى مطالبة أكثر من أى وقت مضى بمراجعة برامج الدعوة والبدء فى عملية «الإصلاح الدينى» إذا جاز التعبير، فنحن فى حاجة إلى صحوة استنارة تبدو امتداداً لجهود الإمام محمد عبده وتلاميذه ممن استطاعوا التفرقة بين روح الإسلام السامية وتعاليمه النبيلة وبين الممارسات الخاطئة للمسلمين فى كثير من الأزمنة والأماكن، وإنه يحضرنى فى هذه المناسبة تلك العبارة الشهيرة التى تنسب لذلك الإمام المستنير بعد زيارته لفرنسا عندما قال: (لقد تركت فى بلادى «مصر» مسلمين بلا إسلام ووجدت فى «فرنسا» إسلامًا بلامسلمين)، وهو يشير بذلك إلى شيوع الصدق مع النفس والأمانة فى التعامل والدقة فى التعبير التى اتسم بها الأوروبيون مقارنة بأوضاع المسلمين فى عصور التدهور والانحطاط والتخلف، بل إننى أذكر الجميع بالاتصالات الوثيقة بين ذلك الإمام العظيم وعدد من الرموز الفكرية العالمية الشامخة فى عصره والرسائل التى تبادلها مع بعضهم تعريفًا بالإسلام وتأكيداً لسماحته، إننا نريد أن نتقدم نحو الإسلام لا أن نعود إليه، لأنه يسبقنا بتحضره وسموه ورؤيته، ولعلى أستعير فى ذلك مقولة بهذا المعنى للملك الراحل الحسين بن طلال فى إحدى خطبه.

رابعًا : إن براعة بعض الدوائر الغربية فى تشويه الصورة وإظهار العربى المسلم باعتباره الثرى المقامر أو الإرهابى الرعديد هى صورة ظالمة لصقت بنا وحجبت الكثير من إيجابياتنا وقد حان الوقت لكى نتخلص من هذه الصورة الكريهة، وأن نقدم العربى المسلم بصورة عصرية تضعه فى مكانه اللائق وتعطيه قيمته المستحقة ولن نتمكن من ذلك دون تغيير أسلوب حياتنا، والارتقاء بأوطاننا والخروج من دائرة الماضى، والانطلاق نحو المستقبل من خلال تطوير التعليم، وتصدير الثقافة وتوطين التكنولوجيا، إذ إنه لا يستقيم أبدًا أن يكون أبناء الحضارة العربية الإسلامية عالة على الغير وعبئا على الآخر، كما أن الإسلام ليس أبدًا هو «طالبان» التى تحرم المرأة من حقى التعليم والعمل، وتمنع مشاهدة التليفزيون أو الاستماع إلى الراديو، وهل يقبل الإسلام - دين الاستنارة - العودة إلى ظلمات العصور الوسطى، وجهالات القرون البائدة ؟

خامسًا : إن إجادة اللغات الأجنبية وخصوصًا الإنجليزية مع التعرف الكامل على أدواتها المناسبة فى التفكير والتعبير هو أمر ضرورى، فاللغة كائن حى متطور، وليست كيانًا جامدًا أصمًا، فليس المهم أن يتحدث العرب اللغة الإنجليزية فقط، ولكن لابد من استخدام لغة العقل الغربى وأدواته، فاللغة ليست مجرد مفردات ولكنها أيضًا طريقة تفكير وأسلوب تعبير يعكس نمط الحياة وطبيعة الشخصية القومية، ومشكلة خطابنا الإعلامى الحالى الموجه إلى الآخر، إنه يتم غالبًا من خلال التفكير عربيًا والتعبير أجنبيًا، وهذه مسألة تحتاج إلى عناية واهتمام تقتضيهما روح العصر وطبيعة الموقف ويجب أن نعترف هنا أننا قصرنا لعدة عقود مضت فى تدريس اللغات الأجنبية للأجيال الجديدة فى ظل الفهم الخاطئ للثورة الوطنية ورفض كل ما هو أجنبى تحت شعارات قومية وعبارات حماسية، ولكننا نشعر حاليا بالرضا . إن الاهتمام باللغات الأجنبية قد عاد من جديد لكى يثير الاهتمام ويحتل أولوية لدى العرب لأن «من تعلم لغة قوم أمن شرهم».

إن رسالة الأستاذة الجامعية التى دفعتنى إلى ما أكتب تأتى فى وقتها وتعبر عن المحنة الحقيقية التى نشعر بها، خصوصًا وأن محاولات عزلنا قائمة، والحديث عن تقسيم العالم وارد، والمواجهة بين الإسلام والغرب مطروحة، ونحن لا نريد شيئًا من ذلك، بل إننى أطالب بحوار أقوى مع الغرب فى هذه الظروف، خصوصًا

الولايات المتحدة الأمريكية التى يبدو التركيز على انتقادها محتاجًا إلى حكمة شديدة، فالأسد الجريح لا يفكر بعقله ولكنه يتحرك بانفعالاته، ومازلنا فى مرحلة ردود فعل الحادى عشر من سبتمبر وسوف نظل أسرى لها لفترة غير قصيرة قادمة، ولكن صوت العقل يجب أن يعلو بحيث نضع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب أمام الحقائق فى موضوعية وذكاء وحصافة - مع الابتعاد عن النظرة المتشنجة والصراخ الأحمق - حتى يدرك الجميع أن سياسة الكيل بمكيالين يجب أن تنتهى وأن ازدواج المعايير أمر مرفوض، وأن الولايات المتحدة الأمريكية التى لم تنتهك سيادتها على أرضها منذ التدخل البريطانى عام 1812 ، يجب أن تدرك فى عام 2001 أن الذى يريد أن يقود العالم يجب أن يكون عادلاً وألا يأخذ جانب طرف على حساب حقوق الآخر، فالقيادة مسئولية والزعامة لها تبعاتها، والدور العالمى الضخم لابد أن يقترن بقدرة على حسم المنازعات، وإيقاف الظلم، وردع المعتدى، وليس ذلك أمرًا صعبًا، فالأصوات العاقلة تتزايد يومًا بعد يوم فى واشنطن والعواصم الأوروبية والآسيوية تدعو إلى فهم أعمق للإسلام حتى أن مبيعات القرآن الكريم بترجماته المختلفة قد بلغت مؤخرًا درجة غير مسبوقة، كما أن الصراع العربى الإسرائيلى سوف يدخل مرحلة جديدة تدرك فيها الإدارة الأمريكية أن العدل يقضى على الإرهاب، وأن دفع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية سوف ينتزع من قوى التطرف مشروعية وجودها ومبرر أخطائها.

إننا نقول وبكل تجرد أننا لسنا ضد الشعب الأمريكى وربما الشعب الإسرائيلى أيضًا ولكننا ضد الممارسات الظالمة، والانتهاكات العدوانية، والانحياز المطلق للدولة العبرية على حساب كل الحقوق الفلسطينية والقضية العربية وربما المصالح الأمريكية أيضًا، وقد حان الوقت لكى نعكف - سياسيون ودبلوماسيون وإعلاميون - للبحث فى صيغة جديدة لخطاب عربى معاصر يواكب الأحداث، ويدحض الاتهامات، ويفند الادعاءات، ويضعنا فى درجة متساوية مع غيرنا على خريطة عالم يبدو كل ما فيه مختلفًا عما كنا نتصوره له أو نتوقعه منه.

الفهــــرس

كتب أخرى للمؤلف

* نهج الثورة وفكر الإصلاح : دار الشروق ـ القاهرة 2002
* العرب . . الأصل والصورة : دار الشروق ـ القاهرة 2002 .
* ليالى الفكر فى فيينا : دار الشروق ـ القاهرة 1998 ـ عدة طبعات .
* الرؤية الغائبة : دار الشروق ـ القاهرة 1996 ـ عدة طبعات .
* تجديد الفكر القومي : دار الشروق ـ القاهرة 1994 ـ عدة طبعات (فائز بجائزة الدولة) .
* حوار الأجيال : دار الشروق ـ القاهرة 1993 ـ عدة طبعات .
* لقاء الأفكار : الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة 1993 .
* الإسلام فى عالم متغير : الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة 1993 ـ الطبعة العربية دار الشروق ـ القاهرة 1999 ـ الطبعة الإنجليزية .
* الأقباط في السياسة المصرية ـ رسالة دكتوراه بالإنجليزية ومنشورة فى عدة طبعات باللغتين العربية والإنجليزية : دار الشروق ـ القاهرة 1985 ، دار الهلال ـ القاهرة 1985 . الهيئة العامة للكتاب ـ القاهرة 1989 .
* الشعب الواحد والوطن الواحد (مع آخرين) تقديم د. بطرس غالى : الأهرام ـ القاهرة 1981 .
* التقارب الأمريكى السوفيتى ومشكلة الشرق الأوسط : مطبعة أكاديمية ناصر ـ القاهرة 1970 .

رقم الإيداع ٣١٨٢/٢٠٠٢
الترقيم الدولى 0 - 0801 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى - ت:٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)